الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار

مؤلف جماعي

Hanns Seidel Stiftung

إشراف وتنسيق

د. إدريس لكريني

د. الحسين شكراني

الطبعة الأولى 2019

الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار

مؤلف جماعي

الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار

مؤلف جماعي

إشراف وتنسيق

د. إدريس لكريني

د. الحسين شكراني

الطبعة الأولى 2019

رقم الإيداع القانوني:
2019MO1956

ردمك:
978-9920-37-465-1

التصفيف والإخراج الفني:
صباح القصير

طبع هذا الكتاب بدعم من مؤسسة هانس زايدل

ملحوظة:

الآراء الواردة في المؤلف تعبر عن مواقف أصحابها ولا تعبر عن مواقف منسقي هذا العمل.

المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات - مراكش
RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAOUDIAT MARRAKECH
TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23
iwatanya@gmail.com www.elwatanya.ma

الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار

مؤلف جماعي

إشراف وتنسيق

د. إدريس لكريني

د. الحسين شكراني

الطبعة الأولى 2019

تقديم

تعتبر الدبلوماسية فنا وعلما، وهي تعتمد على استراتيجيات، وتحتاج إلى تعبئة الموارد المتاحة من أجل مواجهة التغيرات التي تحصل على المستوى الدولي. وقد شهدت تطوّرات شتّى، حيث قدّمت في البداية خدمات لفائدة العلاقات التجارية "التقليدية" ما بين "دولتية".. ويبدو اليوم أن الدبلوماسية تعرف تَرَدّدات من أجل تدبير الأزمات وجذب الاستثمارات والإسهام في الأمن والسلم الدوليين.

أدّت العولمة إلى تعميق التّنافسية في الأسواق العالمية، والتوجه نحو اقتصاد لا يعترف إلاّ بعقيدة الربح، وبذلك أفرزت إكراهات أساسية بالنسبة لمختلف الفاعلين. وقد فرضت الفوارق بين محوري الشّمال والجنوب نتيجة تناقض مصالح الدول والشركات المتعدّدة الجنسيات، الخضوع على الدول، ما أفرز فجوات اقتصادية بين المحورين معاً.

ورغم التّنافسية الشّرسة، حقّقت الدول الصّاعِدة (الناشئة) مستويات هامة من النّمو. أما ما يعرف بدول باقي العالم، فلم تستفد من الفرص التي أتاحتها العولمة التّجارية. فيما تمكّن محور الشّمال من فرض رقابة على المجال الاقتصادي. وأمام منطق الهيمنة والتأثير، رفض محور الجنوب وصاية القوى الكبرى. وعبّر عن مناهضة مناطق التبادل الحر وتحرير الأسواق..

ومن أجل المساهمة في التفكير حول التّفاعلات بين الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار في سياق علاقات شمال- جنوب؛ تمحور هذا المؤلف الجماعي على دراسة وتفكيك المحاور الرئيسية التالية:

- الدبلوماسية الاقتصادية: الفاعل والفعل في المجال الدبلوماسي؛
- الدبلوماسية الاقتصادية بين تعزيز الاستثمار وتكريس الهيمنة؛
- الاستثمارات الدولية وصراع الشّمال والجنوب؛
- الاستثمارات الدولية وتدبير الأزمات؛
- الاستثمارات في إطار التّعاون جنوب – جنوب؛

- القارة الإفريقية فـي سياق التنافس الدولـي؛

- المغرب ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية.

ومن خلال مواكبة المؤلف الجماعي، يمكن طرح مجموعة من التوصيات والخلاصات، نوردها كما يلي:

- لا يوجد أي انغلاق بين الفاعلين (الدول، الأمم، الأفراد..) في عالم يَعُجّ بالارتدادات؛

- سرّعت العولمة من تهديد السيادة الوطنية (النافتا، والأبيك، والأسيان..)؛

- إن مساعدة الشّمال للجنوب لا يعدو أن يكون وهماً، وهو ما يتطلّب توافر إرادة مشتركة لمحور الجنوب؛

- بالنّظر إلـ التبادل اللامتكافئ بين الشّمال والجنوب، فالدبلوماسية الاقتصادية هي وسيلة لهيمنة الدول القوية (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين..)؛

- إن تعزيز النّظام الاقتصادي المتجانس بين دول الجنوب هو مطلب جوهري؛

- محور الجنوب هو أولوية وليس بديلاً في العلاقات الدولية؛

- على محور الجنوب باعتباره فاعلاً في العلاقات الدولية أن يُطَوّر قُدراته على مستوى جذب الاستثمارات المقبولة مجتمعياً.

- يمكن للقارة الافريقية أن تلعب دوراً أساسياً في الفضاء الاستثماري، لكن الشّروط التي تضعها دول الشمال يمكن أن تحدّ من أمل التنمية في القارة السّمراء.

د. إدريس لكريني ود. الحسين شكر اني

الدّبلوماسية الاقتصادية ودورها في تفعيل التّنمية الاقتصادية في عصر العولمة

د. عبد الناصر جندلي*

مقـدمـة عامة

تسعى الورقة البحثية الوقوف عند مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية Economic Diplomay والتنمية الاقتصادية Economic Development مفاهيميا، تنظيريا وممارساتيا؛ من حيث تدقيق مفاهيمها وتأطير مقارباتها النظرية النيوليبرالية Neo-Liberalism والنيوماركسية Neo-Marxism، ونماذج تفعيلها في عصر يشهد عولمة اقتصادية بامتياز. فالدبلوماسية الاقتصادية يعبر عنها غالبا بدبلوماسية "الجزرة والعصا""Carrot & Stick". ومع استمرار تطور العولمة الاقتصادية Globalisation Economic يزداد التعاون الاقتصادي بين الدول اتساعا، وتكريس فكرة الاعتماد المتبادل Interdependence، وتوثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها. وكلها مهام اقتصادية تضطلع بها الدبلوماسية الاقتصادية في جانبها الإيجابي بحسب تعبير المقاربة النيوليبرالية. وبالمقابل، فبقدر ما تكون الدبلوماسية الاقتصادية آلية لتمتين العلاقات بين الدول، يمكن توظيفها كأداة عقابية في إطار دبلوماسية العصا، والتي تمارس على العلاقات بين دول المركز States Center ودول المحيط StatesPeripheral بحسب تعبير المقاربة النيوماركسية. حيث تضطلع دول المركز بأدوار الإكراه والمقيدة لسلوكيات دول المحيط؛ فسياستي الجزرة والعصا وجهان لعملة واحدة، ألا وهي الدبلوماسية الاقتصادية.

أهداف الدراسة: تسعى الورقة البحثية تحقيق الأهداف التالية:

1- الإحاطة بمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بشقيها الترغيبي والترهيبي.

2- تحديد طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

3- الوقوف على الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل التنمية الاقتصادية.

---

* كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة -1-.

4- التعرف على طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة، والصين.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية جوهر أي نشاط اقتصادي.

2- يرتبط موضوع التنمية الاقتصادية بمسائل جذب الاستثمار والحصول على قروض خارجية واستثمارات تنموية ونقل للتكنولوجيا.

3- البرهنة على أن الدبلوماسية الاقتصادية آلية مزدوجة يتداخل فيها الاقتصاد والسياسة، وتتشكل فيها العلاقة بين طرفين أو أكثر متوازنين أو غير متوازنين.

4- إثراء الدراسات الأكاديمية بهذا الموضوع رغم الأثر الفعال للدبلوماسية الاقتصادية على التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: تتمحور الإشكالية حول السؤال التالي:

ما الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل دواليب التنمية الاقتصادية في عصر يشهد عولمة اقتصادية بامتياز؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية، يمكن صياغة واختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى؛ للدبلوماسية الاقتصادية كأداة دور في تفعيل التنمية الاقتصادية كغاية بحكم العلاقة التلازمية بينهما.

الفرضية الثانية؛ للدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة في زمن العولمة دور في التأثير على الدول المتخلفة لتبني توجهها السياسي بما يتوافق ومصالحها.

الفرضية الثالثة؛ للدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة في زمن العولمة دور في تأمين أهداف سياساتها الخارجية التوسعية، وتكريس تبعية وتخلف الدول النامية، بدلا من تنميتها اقتصاديا.

الفرضية الرابعة؛ تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية في تعاملها مع الفواعل الرسمية وغير الرسمية على الترهيب أكثر منها على الترغيب عكس الدبلوماسية الاقتصادية الصينية.

المقاربة المنهجية: لمعالجة الإشكالية، واختبار فرضيات الدراسة، يتعين توظيف مقاربة منهجية متكاملة تتشكل من مجموعة من المناهج تتمثل في المنهج الوصفي، والمنهج المقارن، والمنهج الإحصائي، ومنهج دراسة الحالة. أما المنهج الوصفي، فوظف في الإطار المفاهيمي لكل من الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية. وتم توظيف المنهج المقارن في الموازنة بين درجات تفعيل الدور الذي تلعبه كل من الدبلوماسيتين الاقتصاديتين الأمريكية والصينية. كما وظف المنهج الإحصائي في تزويد الدراسة بإحصائيات، وترجمتها في أشكال بيانية معبرة، ومنهج دراسة الحالة من خلال انتقاء نموذجين تطبيقيين يتمثلان في الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية والدبلوماسية الاقتصادية الصينية. إلى جانب التكامل المنهجي، وظفت الدراسة ضمنيا مقاربتين نظريتين، هما: النيوليبرالية والنيوماركسية. أما المقاربة النيوليبرالية؛ فوظفت في نموذجي الدراسة بالتركيز على فكرة الاعتماد المتبادل. في حين وظفت المقاربة النيوماركسية في تحليل علاقة دول المركز بدول المحيط.

خطة الدراسة: لمعالجة الإشكالية، واختبار فرضيات الدراسة وفق مقاربة منهجية متكاملة، انتهجت الورقة الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل التنمية الاقتصادية: دراسة لبعض النماذج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

يشكل الاقتصاد لدى مفكري العلوم السياسية وصناع القرار السياسي المتغير الرئيس في العلاقات الدولية لعصر العولمة، حيث بات التركيز على مسائل التنمية والاقتصاد كمقومات للقوة والنفوذ. ولذلك تستغل الدول جهازها الدبلوماسي لخدمة مسائل في سياق ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية La Diplomatie Economique ذات الأصول الفرنسية.[1] فرغم قدم الدبلوماسية الاقتصادية، لكنها لم تستقطب انتباه الأكاديميين وصناع قرار الدول المتقدمة

[1] Nawal Elgadiry and Ismaïl Hamada, « The Functions and Objectives of Economic Diplomacy », International Journal of Scientific and Research Publication, Vol 7, Issue 2, February 2017, P.350

والدول المتخلفة إلا منذ خمسينيات القرن العشرين. وحينذاك، أخذ الاهتمام بها يتصاعد تدريجيا حتى بلغ أوجه في الفترة ما بين 2010 و2016.[1] كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم: 01 عدد البحوث العلمية المتصلة بالدبلوماسية الاقتصادية في الفترة ما بين سنتي 1950-2016

النسب المئوية للأبحاث العلمية لقوقل في الدبلوماسية الاقتصادية

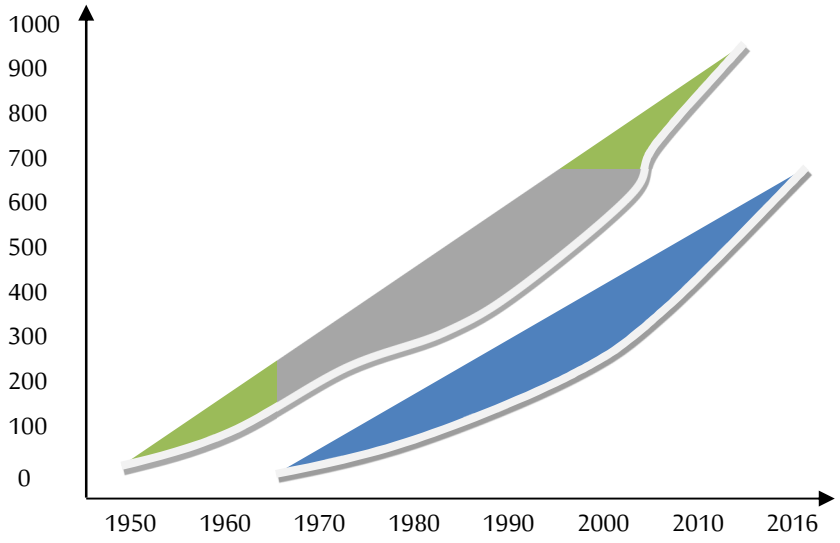

سنوات تطور الدراسات الأكاديمية في حقل الدبلوماسية الاقتصادية [2]

وتم توظيفها من قبل صناع القرار الأمريكي فيما يسمى بدبلوماسية "الجزرة والعصا Carrot & Stick Diplomacy" أثناء إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت،[3] وكانت محل اهتمام نظام بريتون وودس Breton Woods، الذي أنشئ فيه صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، والبنك العالمي World Bank.[4] بيد أن الدبلوماسية الاقتصادية أمست في عصر العولمة آلية ضرورية في عملية تعاون دولة مع بيئتها الخارجية لتحقيق مصلحتها الوطنية، والمتمثلة في تنميتها الاقتصادية في كافة مجالات النشاط

---

[1] Selwyn Jurre Vincent Moons, Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy: Instruments, Determinants and Developments, Doctor Thesis, Erasmus University Rotterdam, July 2017, P.3

[2] **Source**: Selwyn Jurre Vincent Moons, Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy: Instruments, Determinants and Developments, Doctor Thesis, Erasmus University Rotterdam, July 2017, P.3 **(بتصرف)**

[3] أميرة البربري، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية. ورشة عمل"، 2014.

[4] لؤي يحي الأرياني، "الدبلوماسية الاقتصادية"، 2014.

الاقتصادي عبر علاقاتها الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف، وتكريسا لفكرة الاعتماد المتبادل Interdependence حسب المنظور النيوليبرالي Neo-LIberalism.

أضحت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أهم أساليب إدارة العلاقات الدولية، متفوقة بمقياس الفاعلية والتأثير على الأدوات العسكرية في الممارسات الدبلوماسية بين الدول، وأداة لبلوغ التنمية الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية[1] في سياق العلاقة التلازمية بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

ولم تعد الدبلوماسية التقليدية بمنأى عن الدور الدبلوماسي الاقتصادي التنموي، بل حدثت علاقة ترابطية بين الاقتصاد والسياسة[2]. فالاقتصاد يمثل المتغير الرئيس في العلاقات الدولية الراهنة، وآلية ضرورية لسياسات الدول الخارجية عبر توظيف الثقل السياسي للدولة خدمة لمصالحها الاقتصادية؛[3] وهو ما بات يعبر عنه بالدبلوماسية الاقتصادية. فما المقصود بمفهومي الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية؟ وماهي أهداف كل منهما؟

أولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تعددت التعاريف بشأن الدبلوماسية الاقتصادية، لصعوبة التحديد الدقيق للمفهوم. فالدكتور عماد حبيب دويلات، يعرفها في مؤلفه الموسوم بـ "الدبلوماسية الاقتصادية" بأنها: "استخدام أشخاص القانون الدولي للأساليب الدبلوماسية، والوسائل الاقتصادية والسياسية التجارية والمالية والتقنية لبلوغ أهدافها، وضمان تأمين مصالحها الاقتصادية الخارجية، وتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد القومي".[4] وما يعاب على هذا التعريف اختزاله ممارسة النشاط الاقتصادي الدبلوماسي في أشخاص القانون الدولي ممثلين في الدول والمنظمات الدولية دون غيرها من الفاعلين كجماعات الضغط والشركات المتعددة الجنسيات.

وهناك من يعرفها بأنها: "تناول قضايا السياسة الاقتصادية في المحافل الدولية

---

[1] عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، باتنة، دار قانا للنشر والتوزيع، 2010، ص 141-143.

[2] أميرة البربري، مرجع سبق ذكره.

[3] G.R. Berridge, A. James, Dictionary of Diplomacy, Basingstoke, 2003, P.19

[4] عماد حبيب دويلات، الدبلوماسية الاقتصادية، سوريا، اللاذقية، دار المرساة، 1996، ص 06.

متعددة الأطراف كمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ووضع المعايير العالمية للمنظمات الدولية كمنظمة الملكية الفكرية".[1] لكنه تعريف لم يؤخذ بعين الاعتبار درجات النشاط الاقتصادي لتأمين المصالح المتبادلة بين الأطراف المشاركة على المستويات الثنائية أم الإقليمية أم المتعددة الأطراف. وهو ما تفطن إليه التعريف التالي ومفاده: "أن الدبلوماسية الاقتصادية هي إدارة الآليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. فهي أداة لتطوير تنمية اقتصادية دولية فعالة ".[2]

ويمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية إجرائيا بأنها عملية التعاون مع الخارج لرفع المنافع الوطنية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي تجاريا واستثماريا، عبر علاقات الدولة مع محيطها الخارجي على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛ أي أنها تختص بكافة مجالات القطاع الاقتصادي من استيراد وتصدير وترويج وجذب للاستثمارات في علاقات الدولة مع محيطها الخارجي على جميع المستويات عبر جهاز وزارة الشؤون الخارجية، سواء على شاكلة مساعدات اقتصادية أو عقوبات اقتصادية.[3] وهو تعريف يعبر عن تلك الدبلوماسية التي تعنى بمسائل السياسة الاقتصادية ومواردها رصدا وتحليلا وتقديما للتوصيات، وتهتم بالمصالح التجارية والاقتصادية للدولة المرسلة واستكشاف الوضع الاقتصادي للدول الأخرى، ولاسيما تلك ذات الاقتصاديات الناشئة.[4] وتجعل من الاقتصاد إحدى أدوات تنفيذ سياساتها الخارجية.

وبهذا المعنى، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق الأمن الاقتصادي Economic Security، كهدف محوري لسياسة الدولة الخارجية، وإن كانت لا تقتصر على

---

[1] Nicoletta Vasilcovschi, Commercial Diplomacy Importance and the Role of Peace Promotor in the Globalisation, Iasi University Press, Romania, 2005, P.27

[2] Corneliu, Munteanu, The impact of Economic Diplomacy over national Economic Security : Case study on Eastern Partnership Region International Economic Relations Faculty Moldova, P.6

[3] Pyrros Papa Dimitriou and Victoria Pistikou, Economic Diplomacy in National Security, Proceeding Economic and Finance, N° 19, 2015, P.129. See also : Ewa Szatlach, Maria, The Importace of Economic Diplomacy in the Era of Globalization : The Case of China,2015, http://repozytonum.ukw.edu.pl/handle/item/4200/

[4] لؤي يحي الأرياني، "الدبلوماسية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.

الدول فحسب، بل تتعداها لتشمل لاعبين آخرين كالمنظمات غير الحكومية والشركات الاقتصادية والتجارية.[1]

ولن يتم تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، إلا بتوفير المعطيات التالية:

- الترويج عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تخصيص قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف.
- تسهيل إبرام العقود التجارية قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض.
- ضرورة تسهيل وتحسين التواصل بين المستثمرين في الدولتين.
- المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع الاتفاقيات التجارية.

ولتفعيل تلك المعطيات ممارساتيا، تقوم الدبلوماسية الاقتصادية باستخدام التأثيرات السياسية والعلاقات الدولية للترويج أو التأثير على التجارة والاستثمار لتطوير فعالية السوق، وإعداد وصياغة السياسات الهيكلية والاتفاقيات التجارية لرفع مستوى المصالح الاقتصادية المتبادلة.[2] كما توظف الدبلوماسية الاقتصادية الأساليب التالية:

- الأسلوب التجاري وتفعيله لفكرة الاعتماد المتبادل.[3]

- أسلوب المصالح المتداخلة بين الدول لرفع وتيرة التنسيق فيما بينها في إطار اتفاقية اقتصادية للتفاعل المستمر فيما بينها على المدى الطويل.[4]

- أسلوب التفاوض وفق مبدأ التنازلات المتبادلة.[5]

- أسلوب الحوافز عند القيام بالمساومة للوصول إلى اتفاق بين الأطراف المشاركة.[6]

---

[1] N. Bayne, S. Woolcock, The New Economic Diplomacy : Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations, Hampshire 2003, P.07.

[2] M. Mastanduno, Economic and Security in Statecraft and Scholarship, International Organisation, Vol.52, N°4, PP.825-854. See also : Nawal Elgadiry and Ismaïl Hamada, Op.cit. P.350.

[3] عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1993، ص 210.

[4] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1984، ص 276.

[5] عطا محمد صالح زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 211.

[6] لورانس سسكند، دبلوماسية البيئة: التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996، ص37.

- أسلوب تقبل الدول التنازل عن سيادتها جزئيا للاستفادة من امتيازات الأسواق المفتوحة والتجارة الدولية.

- أسلوب الخطوتين للاجتماعات التمهيدية والوزارية.[1]

- أسلوب الإقناع للدول الصغيرة والإغراء للدول الغنية.[2]

- أسلوب التخصص الدولي والتفاوت في نفقات الإنتاج وتقسيم العمل.[3]

ثانيا: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية

تتباين أهداف الدبلوماسية الاقتصادية لكل دولة بين الاقتصادية والسياسية، وكذا الاستراتيجية التي ترتبط بالهيمنة والنفوذ للقوى الكبرى. ورغم ذلك، ثمة أهداف تتقاسمها كافة الدول مهما كان حجمها أو نفوذها عبر دبلوماسيتها الاقتصادية، من بينها ما يلي:[4]

أ- تعزيز التصدير.

ب- تعزيز السياحة.

ج- جذب الاستثمار الأجنبي والبحث عن مجالات الاستثمار في الخارج.

د-مساعدة رجال الأعمال في تصدير منتجاتهم وتزويدهم بالاستشارات والخدمات اللازمة.

ثالثا: مفهوم التنمية الاقتصادية

ليست هذه الورقة بصدد دراسة التنمية الشاملة، وإنما التنمية الاقتصادية تحديدا. ولكن قبل التطرق إلى إماطة اللثام على مفهوم التنمية الاقتصادية، يجب التذكير أن مفهومها يختلف عن مفهوم النمو الاقتصادي في فارق جوهري مفاده أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى بلوغ الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات، بينما يهدف

---

[1] المرجع نفسه، ص 44.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[3] المرجع نفسه، ص 92.

[4] Michal Polgar, Fruits of Slovak Economic Diplomacy : Inputs and Challenges, University of Economics in Bratislava, Faculty of International Relations, 2014, P. 04

النمو الاقتصادي إلى رفع الإنتاج وتحسين الناتج المحلي الإجمالي. باتت التنمية الاقتصادية تشكل مركز اهتمام المفكرين والأكاديميين نظريا والاقتصاديين وصناع القرار ممارساتيا منذ نهاية الحرب الباردة، وتقسيم العالم إلى شمال متقدم (المركز) وجنوب متخلف (المحيط) حسب المنظور النيوماركسي؛ مركز تسعى دوله إلى التطور وتنشيط تبادلها التجاري وتصدير منتجاتها إلى الدول النامية، ومحيط لا تملك دوله سوى موارد طبيعية خام واقتصاد ريعي غير منتج، وتسعى جاهدة نحو تطوير اقتصادها، وتحسين المستوى المعيشي لشعوبها في ظل تراجع مستوى نموها الاقتصادي وتفاقم مديونيتها الخارجية، وبالتالي تكريس تبعيتها وتوسيع الفجوة بين ظرفي المعادلة. وعليه، فإن التنمية الاقتصادية هي وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة؛ وجوهر الاقتصاد العالمي برمته في زمن العولمة. فما فحوى مفهوم التنمية الاقتصادية؟

تتعدد التعاريف بشأن التنمية الاقتصادية بسبب تعدد زواياها ومدارسها الفكرية وصعوبة تحديد مفهومها. ففي مؤلفه الموسوم بـ: "التنمية الاقتصادية"، يعرف الكاتب أحمد صقر التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي في الدولة لفترة زمنية طويلة، شريطة عدم زيادة عدد الأفراد الذين تكون دخولهم أقل من خط الفقر، وعدم تزايد التفاوت في توزيع الدخل".[1] تعريف يتحدث عن دخل الفرد وتوزيعه العادل بين أفراد المجتمع وليس الدخل الوطني، الذي هو نتاج لدخل الفرد. فلا وجود لتنمية اقتصادية بدون تنمية بشرية. وهو ما يشير إليه الباحث أحمد حسين الشهراوي في تعريفه للتنمية الاقتصادية على أنها: "إنسان يعمل، ومصانع تقام، وآلات تدور، وطرق تعبد، وعمارات تبنى، ومال يستثمر، وأرض تستصلح، ونبات يزرع ويحصد، وحيوان يرعى ويراعى ويتكاثر، ودخل يزيد، ورفاهية تتحقق".[2] تعريف يبين أن التنمية الاقتصادية تعني الديناميكية المستمرة لمجالات الحياة؛ فهي لا تعني النشاط الاقتصادي فحسب، وإنما تشمل كافة أنشطة المجتمع. فهو تعريف أوسع من التعريف السابق، ويؤيده بالدوين في تعريفه للتنمية الاقتصادية بأنها التوسع في الاقتصاد القومي بغية التوظيف الواسع للعمال سنويا، وتوفير احتياطي نقدي للدولة بما يسمح لها قيامها بنشاطات اجتماعية وصحية

[1] أحمد صقر صقر، التنمية الاقتصادية، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2004، ص 25.
[2] أحمد حسين الشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، 2003، ص 39.

لرعاية الطفولة وتعميم مجانية التعليم.[1] ولا يخرج تعريف الأمريكي جيرالد ماير عن التعريفات السابقة مع تركيزه فقط على الدخل القومي بدلا من دخل الفرد كمؤشر لقياس معدلات التنمية الاقتصادية لدولة ما، ومفاده:" أن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن".[2]

كل التعريفات السالفة تتقاسم عنصرين يعبران عن التنمية الاقتصادية وليس التنمية بمفهومها الواسع، وهما: الدخل القومي ودخل الفرد، إلا أنها تتجاهل بعدها الدولي؛ فالتقنية تتطلب استيراد، ويتطلب تصريف المنتجات إلى أسواق خارجية إشهار وترويج. وهي مستلزمات التنمية الاقتصادية، والتي يتم بلوغها عبر دبلوماسية اقتصادية فاعلة.

يمكن التوصل إلى تعريف إجرائي لها مفاده:" أن التنمية الاقتصادية هي عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطورية، متكاملة ومتناسقة ومتعددة الغايات، هدفها تحقيق النمو المتوازن لفترة زمنية طويلة ينعكس إيجابا على الشرائح الاجتماعية للدولة في رفع مستوى دخل الفرد ووضع حد لمشكلة الفقر وإحقاق التوزيع العادل لدخول الأفراد، مؤشرات كفيلة بتقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير القطاعات الإنتاجية. مما يترتب عنه تحسن في نوعية السلع والخدمات، بمشاركة دبلوماسية اقتصادية فاعلة، تضمن التكنولوجيا المستهدفة لاستراتيجية إحلال الواردات مع تصريف الفائض من الإنتاج بأسعار معقولة". تعريف يتصل بدور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتفعيلها. وشكلت المنظمات الدولية الممولة للتنمية الاقتصادية، ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجالات واسعة لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، لدى الدول المتقدمة تحديدا.

رابعا: أهداف التنمية الاقتصادية

تتباين أهداف التنمية الاقتصادية لكل دولة باختلاف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أن معظمها تتقاسم الأهداف التالية:[3]

---

[1] نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2005، ص 22.

[2] زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري-قسنطينة، 2007، ص 18.

[3] نوال جمعون، مرجع سبق ذكره، ص26.

أ- زيادة الدخل القومي؛

ب- التوزيع العادل للدخل القومي لتضييق التفاوت بين الدخول؛

جـ- بناء قاعدة صناعية متينة؛

د- رفع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع؛

هـ- وضع حد للتبعية بشتى أشكالها؛

و- توفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن...؛

ز- مواجهة الأزمات والعقوبات الاقتصادية.

الفصل الثاني: العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

تعد العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية علاقة ترابطية؛ علاقة الوسيلة بالهدف. فالتنمية الاقتصادية هي غاية العملة المزدوجة للدبلوماسية الاقتصادية لكافة الدول في علاقاتها مع بعضها؛ فمنها ما هو منبثق من الجانب الترغيبي كشطب وإعادة جدولة الديون والتكامل الاقتصادي والامتيازات والمساعدات الاقتصادية والأفضلية الاستثمارية التجارية؛ ومنها ما هو منبثق من الجانب الترهيبي؛ تشمل العقوبات الاقتصادية والحظر الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية أو المطالبة بالديون. وعليه، فالدبلوماسية الاقتصادية تشمل آليتين اقتصاديتين هما: المساعدات الاقتصادية، والعقوبات الاقتصادية.

أما آلية المساعدات الاقتصادية؛ فإنها تتضمن تقديم المنح والهبات للدول المتخلفة المتلقية لها بغية استقطابها واحتوائها كالمساعدات الأمريكية لباكستان. وهي مطالب سياسية أكثر منها مصالح اقتصادية. فلا وجود لتعاون اقتصادي بدون مطالب سياسية. وتعد المشروطية إحدى معوقات تحقيق الأهداف الاقتصادية للمساعدات. فالدول المتقدمة المانحة للمساعدات تستعمل الاقتصاد كوسيلة لفرض نفوذها السياسي وتعزيز أمنها القومي وللتأثير على الدول الضعيفة المتلقية لها لإرغامها على انتهاج سياسة تتماشى ومصالحها،[1] تسعى عبرها نحو التوسع وزيادة قوتها ونفوذها اقتصاديا، وعسكريا وسياسيا.

[1] محمد السعيد الدقاق، مذكرات في العلاقات الدولية، بيروت، الدار الجامعية، 1980، ص 193. أنظر كذلك: Omer, Eroglu, Ali Yavuz, The Role of Foreign Aid in Economic Development of Developing Countries, Suleyman Demirel University, Turkey, PP.145-147

في حين تتمحور آلية العقوبات الاقتصادية حول قطع المساعدات الاقتصادية أو فرض حظر اقتصادي أو تجميد أصول مصرفية للدولة المعرضة للعقوبات، كالعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران استجابة لقانون داماتو،[1] أو ما تفرضه إدارة ترامب على إيران من حظر اقتصادي ومنع دول قوية من التعامل الاقتصادي معها إلى حين تلبية المطالب الأمريكية المتعلقة بضرورة تجميد البرنامج النووي وتليين السلوك السياسي الإيراني تجاه الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا. والشكل التالي يوضح طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية:

شكل رقم: 02 العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

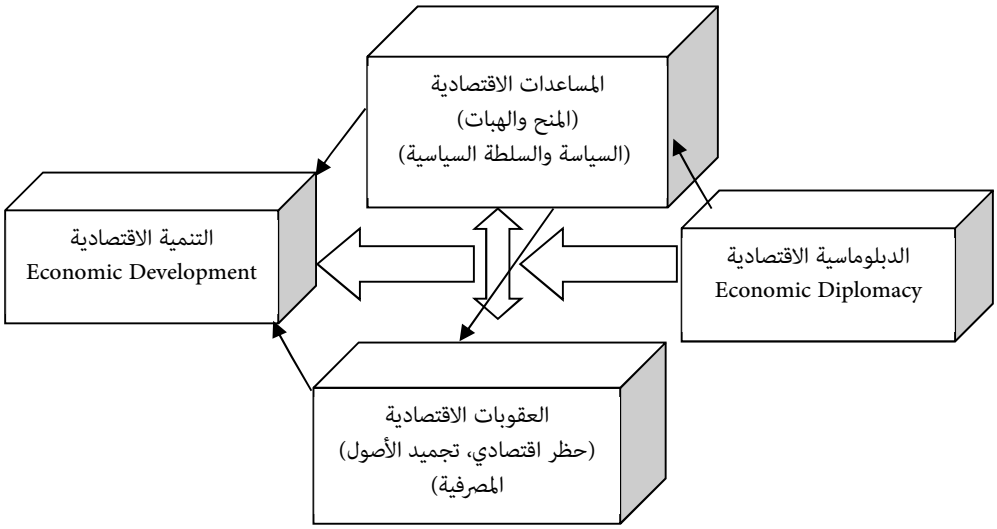

المصدر: إعداد وتصميم الباحث

علما أن أثر المساعدات والعقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية يختلف بدرجات متفاوتة لدى الدول المتلقية للمساعدات أو المعرضة للعقوبات. فإذا كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية أفلحت في تحقيق منافع تنموية في باكستان، فإنها أخفقت

[1] ينص هذا القانون على حرمان الشركات التي تتعاون مع إيران من ولوج السوق الأمريكية أو الحصول على ضمانات تزيد عن 10 ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وكذلك حظر الاشتراك بالعقود الحكومية أو الاتجار بالسندات التي تصدرها الخزانة الأمريكية. لمزيد من المعلومات راجع: فايز العجرمي، قانون داماتو: لعبة انتخابية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8708، أكتوبر 2002.

في بلوغها في أفغانستان، والعقوبات الاقتصادية المسلطة على العراق ودمرته، في حين أخفقت في تدمير سوريا أو إيران.

أولا: أثر الدبلوماسية الاقتصادية للمساعدات في التنمية الاقتصادية

تشمل المساعدات الاقتصادية المنح والهبات والقروض التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة على المستويات الثنائية أو الإقليمية أو متعددة الأطراف. وتعتبر المساعدات إحدى مجالات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية. إذ تتفاوض عليها الدول المانحة مع الدول المتلقية لها، والتي تساند الأنظمة السياسية الموالية لها، كما تفعل الدول الكبرى كالولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول النامية. هذه الأخيرة بحاجة ماسة للمساعدات في عملياتها التنموية الاقتصادية، لتقضي على الندرة في مواردها المحلية وتدعمها في التحول البنيوي لاقتصادها، ومن ثم رفع معدلات النمو.[1] وقد لا تؤدي المنح إلى تطوير الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، لقلتها وغياب العدالة في توزيعها، وتقديرات تشير إلى أن الدول المتلقية لهذه المنح تخسر 15-20% من قيمة المنحة نتيجة لقيود تفرضها الدول المانحة.

وقد تضطلع الدوافع الدبلوماسية بدور محوري في المساعدات الدولية من الدول المتقدمة، التي تسلط من خلالها نفوذها على الدول المتخلفة عبر تلقيها مساعداتها الإنمائية.[2] فالدول المتقدمة المانحة توظف دبلوماسيتها الاقتصادية كآلية لإرغام الدول المتخلفة على انتهاج توجهها السياسي. وفي هذا الصدد، يرى مفكرو المقاربة النيوماركسية أن اتكال الدول المتخلفة على المساعدات في شكل معدات وآلات وتكنولوجيا متقدمة وأسعارها الباهظة، قد لا يحقق لها أهدافها المنشودة، لأن تدفقها إلى الدول المتلقية، يتم بما يتماشى ومصالح الدول المانحة، بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية للتنمية الاقتصادية في الدول المتلقية. مما يؤدي إلى توسيع الهوة الاقتصادية بين طرفي المعادلة، وتتحول تلك المساعدات إلى عائق للتنمية الاقتصادية وليس مخرجا لها. ويكون مآلها الفشل الذريع في تحقيق الدول المتلقية طفرة نوعية صوب التنمية الاقتصادية؛[3] مع أن هدفها الرئيس هو تسريع وتيرة تنمية

---

[1] عبد الرزاق محمود، قضايا تاريخية ومعاصرة في التمويل الدولي، الدار الجامعية، 2010، ص 285.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، عمان، منشورات دار الصفاء، 2012، ص 209.

[3] Kamelia Minouand & Sanjay q. Reddy, Development Aid and Economic Growth : A Positive Longrun Relation, IMF Working Paper, IMF Institute, 2009, PP.2-6

اقتصاديات هذه الدول وتجسيدها عمليا. وبالمقابل، تعد المساعدات إحدى مرتكزات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل مجالا محوريا للدبلوماسية الاقتصادية للدول المتلقية والدول المانحة له، تكريسا للمصلحة المشتركة بين طرفي معادلة الاستثمار؛ فكل منهما يستفيد من الآخر لبلوغ الأهداف المرجوة. لكن مدى ضخامة حجم هذه الأهداف وتجسيدها، يتوقف على مدى فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية لكل طرف، ومدى التوافق بين سياسات المانحين وحاجات التنمية للدول المتلقية معيار نجاح المساعدات الاستثمارية.[1] ورغم حجم الأهداف الاستثمارية الضرورية لأية تنمية اقتصادية، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تدرك يقينا الأخطار المترتبة عن تلك الاستثمارات كالتلوث البيئي وزيادة التكاليف ورفع أسعار الخدمات واستنزاف الموارد ووأد الصناعات القائمة.[2]

ثانيا: أثر الدبلوماسية الاقتصادية للعقوبات في التنمية الاقتصادية

تعتبر دبلوماسية العقوبات حكرا على الدول القوية التي تستحوذ مقومات القوة، تفرضها على حكومات الدول المتخلفة من أجل تغيير أنظمتها السياسية أو تغيير سلوكها السياسي بما يتماشى وتوجهاتها السياسية ومصالحها. عقوبات تكون لها انعكاسات إيجابية أو سلبية على التنمية الاقتصادية للدولة المعاقبة؛ بحسب القطاعات الهامة في التنمية الاقتصادية التي تستهدفها هذه العقوبات، مثل قطاعات التعليم والصحة والاستثمار الأجنبي والنفط. فقد تأثرت العراق بشدة عقب حربي الخليج الثانية والثالثة بدبلوماسية العقوبات الأمريكية، التي شملت العراق برمته إلى حد محاولة الولايات المتحدة عزله عن العالم الخارجي، فكانت العقوبات الأكثر تدميرا في تاريخ العقوبات الاقتصادية. وما زاد في تفاقمها استصدار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة للقرار الدولي رقم: 661 لعام 1990، القاضي بوقف كل الواردات من العراق والمعاملات المالية وحظر الصادرات إليها باستثناء ما هو موجه لأغراض إنسانية. وتلى ذلك صدور القرار رقم: 665، المتضمن تشديد الحصار البحري على العراق، والسماح بتفتيش السفن المحتمل نقلها لبضائع إليه.[3]وتأثر العراق كثيرا بمجرد تفعيل تلك العقوبات، حيث تدنت المؤشرات الغذائية والصحية للمواطن العراقي، وأوصدت المصانع والمشاريع التجارية أبوابها، تاركة شريحة واسعة من الشعب

---

[1] Mark mcgllivray, Is Aid Effective, www.oced.org

[2] فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 43-46.

[3] Iraq Sanctions : Humanitarian Implications and Options for the Future, Arab Commission for Human Rights, PP.272-279, www.achr.eu

العراقي في بطالة، وتدهورت معها المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى مستوياتها. فبعد أن كان إجمالي الناتج المحلي 75.5 مليار دولار عام 1989 انخفض إلى الثلثين عام 1991 وثم 450 عام 1995. وكان لهذه المعدلات المنخفضة انعكاسها السلبي على القطاع الصحي، الذي عرف تدهورا رهيبا، ترتب عنه تزايد معدلات الوفيات أثناء الولادة وانتشار الأمراض والأوبئة في العراق برمته. وحسب منظمة اليونيسيف، توفي في العراق شهريا ما بين 50000 إلى 60000 طفل دون سن الخامسة أثناء فترة الحصار، وأحصت المنظمة أن حوالي 70% من النساء يعانين من فقر الدم.[1] وأثرت العقوبات الاقتصادية سلبا على منظومة التعليم العراقية، أدت معها إلى انخفاض فظيع لنسبة الإنفاق على التعليم من 674.64 دولار للتلميذ الواحد في فترة ما قبل الحصار الاقتصادي إلى 29.7 دولار أثناء فترة الحصار.[2]

رغم الطابع الاقتصادي للعقوبات التي سلطتها الولايات المتحدة على العراق، فإن مضمونها ذو مغزى سياسي؛ هدفه الإطاحة بنظام صدام حسين. وهو ما يساند فرضيتي الدراسة الثانية والثالثة. فقد نجحت الولايات المتحدة في عزل العراق عن مجاله العربي والإسلامي، واستجابت دبلوماسية العراق الاقتصادية لبرنامج النفط مقابل الغذاء. مما أثر سلبا على تنميته الاقتصادية، وتحول العراق من دولة قوية بموارد طبيعية ضخمة، ومستوى معيشي ممتاز، ونظام صحي متقدم، وتعليم رفيع المستوى تخرج منه آلاف العلماء والمفكرين إلى دولة فاشلة جراء العقوبات المفروضة عليه منذ حرب الخليج الثانية إلى الآن.

وعليه، فإن الدبلوماسية الاقتصادية بشقيها الترغيبي والترهيبي هي في خدمة الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة، لأنها المالكة لمقومات القوة في كافة مجالات الحياة؛ فهي التي تقدم المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة؛ وتفرض عليها الحظر الاقتصادي. أما الدول المتخلفة؛ فعلاقاتها مع الدول المتقدمة علاقة الفاعل بالمفعول به، علاقة سيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة وتبعيتها لها وفق المقاربة النيوماركسية. ومنه، فإن دبلوماسية الدول المتقدمة الاقتصادية كفيلة بتفعيل التنمية الاقتصادية. ولتوضيح ذلك، يمكن تسليط الضوء على نموذجي الدراسة، وهما: الولايات المتحدة والصين.

---

[1] Boris Kandoch, the Limits of Economic Sanctions under International Law : the Case of Iraq, International Peace-keeping, P.279.

[2] عباس ناجي جواد، دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الاتفاق الحكومي على التعليم في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 1، عدد 2، 2005، ص. 70.

الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل التنمية الاقتصادية: دراسة لبعض النماذج

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية

شهدت الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية ازدهارا باهرا بعد انهيار القطب الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، وهيمنة القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة، التي باتت تفرض عقوباتها بفاعلية على الدولة المستهدفة بفضل قوة اقتصادها ونفوذها في مجلس الأمن الدولي.[1] وأضحى المتغير الاقتصادي يشكل مركزية العلاقات الدولية في زمن العولمة، وأصبحت معه الدبلوماسية الاقتصادية من أبرز آليات تلك العلاقات مقابل تراجع للمتغير العسكري. وبحكم تصدر الاقتصاد الأمريكي عالميا، استفادت الولايات المتحدة من هذه المكانة، مؤهلة إياها لانتهاج دبلوماسية اقتصادية فعالة، رغم صعود قوى دولية جديدة، أبرزها الصين. وأفلحت في تجاوز الظلال القاتمة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، عبر علاقاتها التجارية مع القوى الكبرى الفاعلة كالصين واليابان وبعض الدول الخليجية، التي ساهمت في وضع حد لآثار الأزمة عليها. إذ استقطبت الولايات المتحدة حوالي 1.2 تريليون دولار من الاستثمارات الصينية في سندات خزينتها و900 مليار دولار من اليابان و45 مليار دولار من الدول الخليجية.[2]

لكن الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة في عام 2017، بات يرجح لصالح الصين التي فاق فائضها التجاري 375 مليار دولار في تبادلاتها التجارية مع الولايات المتحدة، التي بلغت صادراتها إلى الصين سنة 2017 حوالي 116.2 مليار دولار في نفس السنة. كما بلغت الاستثمارات المباشرة بينهما سنة 2017 حوالي 60 مليار دولار. علما أن حصة الاستثمارات الصينية بالولايات المتحدة وصلت إلى 46 مليار دولار، بينما لم تتعد حصة الاستثمارات الأمريكية بالصين 14 مليار دولار.[3] ويرجع سبب العجز التجاري بين الدولتين إلى الارتفاع

---

[1] Stephen Colins, the Efficacy of Economic Sanctions : Economic Sanctions and American Foreign Policy in the Unipolar Era, the New England Journal of Political Scince, Vol.3, N°2, PP.238-242.

[2] شريفة فاضل محمد، "العلاقات الصينية المصرية بين الاستمرارية والتغيير:2003-2013"، مجلة المستقبل العربي، عدد 420، 2014، ص 1.

[3] "الحرب التجارية" بين الصين وأمريكا. محطات وأرقام، موسوعة الجزيرة، www.aljazeera.net

التدريجي لصادرات المنتجات الصينية إلى الولايات المتحدة بين سنتي 2007 و2017 من 321 مليار دولار سنة 2007 إلى 506 مليار دولار سنة 2017، مقارنة بصادرات المنتجات الأمريكية إلى الصين في الفترة ذاتها، والتي بلغت سنة 2007 حوالي 63 مليار دولار إلى أن وصلت 150 مليار دولار فقط سنة 2017. وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم: 03 التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي

إلى جانب ذلك، تنتهج الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية سياسة الجزرة والعصا في علاقاتها مع الدول، تتلخص في المساعدات والعقوبات. أما الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية للمساعدات؛ فيكمن دورها في تمتين الاقتصاد الأمريكي عبر ضمان وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في الخارج، بما يتماشى وسياستها الاقتصادية التوسعية من خلال مستويين: الأول؛ يتمثل في ضمان أسواق للصادرات العسكرية الأمريكية والفائض الغذائي لأغراض سياسية. في حين يشمل الثاني تقديم مساعدات في صيغة رشاوى للدول المتلقية لحثها على استصدار قوانين لحماية وتأمين الاستثمارات الأجنبية، ومنح امتيازات لرأس المال الأجنبي

بأراضيها بما يضمن خلق فرص عمل أمام قطاع الأعمال فيها، لتضمن التحويلات الخارجية الكفيلة بتفعيل تنمية فعلية للاقتصاد الأمريكي.[1] فالمساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الخارج أداة محورية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبالمقابل، تعتبر العقوبات الاقتصادية الأمريكية آلية لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية. عقوبات فرضتها الولايات المتحدة على الدول المعادية لسياستها كالعراق، إيران، كوريا الشمالية، السودان، كوبا، ليشمل الحظر شركاتها الأجنبية، واستثنت منه الأدوية والأغذية.[2]

ولم تنج دول كبرى أيضا من تلك العقوبات، ولعل أبرزها تركيا والصين. فإثر احتجاز تركيا للقس الأمريكي، شنت الولايات المتحدة حربا اقتصادية على تركيا بعد إعلان دونالد ترامب مضاعفة الرسوم على واردات دولته من الفولاذ والألمنيوم التركيين إلى 50% و20% على التوالي. مما انعكس سلبا على قيمة العملة التركية "الليرة"، التي خسرت حوالي 16% من قيمتها مقابل الدولار. وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا الحليفتين في حلف شمال الأطلسي. وأعتبره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مؤامرة سياسية.[3]

أما بالنسبة للصين؛ أعلن الرئيس ترامب عن بوادر حرب اقتصادية باردة بين بلاده والصين، لما فرضت إدارته تعريفة على البضائع الصينية بقيمة 34 مليار دولار تشمل 818 منتوج صيني. بينما فرضت الصين تعريفة على بعض الواردات الأمريكية.[4] فالعقوبات الاقتصادية تفرضها الولايات المتحدة على الدول الضعيفة والقوية بذرائع متباينة، تارة بحجة حماية الشرعية الدولية، وتارة أخرى بحجة أنها دولة مزعزعة للاقتصاد العالمي.

وإذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية تركز في تعاملها مع فواعل العلاقات الدولية على الترهيب أكثر من الترغيب، فهل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تنحو نفس المنحى في تعاملها الاقتصادي مع محيطها الخارجي؟

---

[1] إبراهيم نوار، "المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي"، www.digital.ahram.org

[2] المرجع نفسه.

[3] "تعرف على التسلسل الزمني لانهيار العلاقات الأمريكية التركية"، جريدة اليوم السابع، 2018/08/11.

[4] "أكثر 10 دول تضررا من الحرب التجارية بين أمريكا والصين"، 2018/07/09، www.argaam.com/ar/article/

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الصينية

تستخدم الصين الاقتصاد بوصفه أداة ترغيب وليس أداة ترهيب، تقوم على التعاون المربح مع فواعل العلاقات الدولية وتجعل من الاقتصاد قوة محفزة لتنميتها؛ فدبلوماسيتها الاقتصادية تركز على المساعدات أكثر منها على العقوبات، بخلاف مثيلاتها الأمريكية، التي تعتمد على العقوبات أكثر من المساعدات.

ومما زاد من فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية الصينية حاجة معظم الدول إلى الخبرة التنموية والتكنولوجيا ورؤوس الأموال من الصين، التي تضع شروطا أقل بكثير من مثيلاتها الأمريكية. ويعد الاحتياطي الأجنبي الضخم للصين مصدرا هاما لتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول المتخلفة والاقتصاديات الصاعدة.[1]

على صعيد المساعدات الاقتصادية؛ فلضمان نمو سريع ومستقر لاقتصادها، تولي الصين أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية من خلال تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية عبر توفير بيئة دولية مواتية مع حرصها على استقرار علاقاتها مع الدول الفاعلة، وتحسينها مع دول الجوار، وتمتينها مع الدول المتخلفة، ناهيك عن دعوتها المستمرة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أسس السلام والتنمية والتعايش السلمي،[2] وتوسيع أسواق منتجاتها نحو الخارج مع الولايات المتحدة ودول آسيوية وإفريقية وشرق أوسطية.

أمريكيا؛ فرغم هيمنة النظام الاقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة في زمن العولمة، إلا أن صعود الصين كقوة منافسة لها، جعلت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تجاهها تأخذ وجهين هما: التعاون على أساس مبدأ التعاون المربح لجميع الأطراف؛ فكل منهما يحتاج إلى الآخر، والمنافسة حول قيادة العالم بين قوة عظمى هي الولايات المتحدة ذات أكبر اقتصاد عالمي وقوة كبرى هي الصين ذات ثاني اقتصاد عالمي، سعيا منهما نحو تكريس الهيمنة العالمية في صيغة الأمركة أو الصيننة، خاصة منذ مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب في يناير 2016.

آسيويا؛ شكلت المساعدة الإنمائية اليابانية محور تمتين علاقات الصداقة بين الصين واليابان.[3] ما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وتجاوزت نسبة مساهمة الاقتصاد الصيني في النمو الاقتصادي العالمي 10.3% سنة 2010، رغم الأزمة المالية العالمية لعام

---

[1] "الدبلوماسية الاقتصادية الصينية"، parabic.cri.cn

[2] تشانغ تشينغسين، الدبلوماسية الصينية، ص7، www.thatsbooks.com.

[3] Katherine G. Burns, China and Japan, Economic Partnership to Political Ends, P.40, www.stimson.org

2008.[1] كما وسعت الصين دبلوماسيتها الاقتصادية عبر تعزيز محادثات التجارة الحرة الثنائية مع كوريا الجنوبية وأستراليا والنهوض بمنطقة التجارة الحرة مع رابطة دول جنوب وشرق آسيا (آسيان)، وكذا مبادرات التجارة الحرة العابرة للقارات.[2]

إفريقيا؛ لم تشهد العلاقات الصينية الإفريقية أي تطور في القطاع الاقتصادي، إلا عقب زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى إفريقيا سنة 1996 لتشكيل منتدى التعاون الصيني الإفريقي بغية تحقيق التعاون المشترك ومجابهة التحديات وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية. وكانت نتيجة دبلوماسيتها الاقتصادية بلوغ الاستثمارات الصينية في إفريقيا عام 2013 إلى حوالي 44.01 مليار دولار. وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم: 04 حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا منذ سنة 2005 إلى سنة 2015

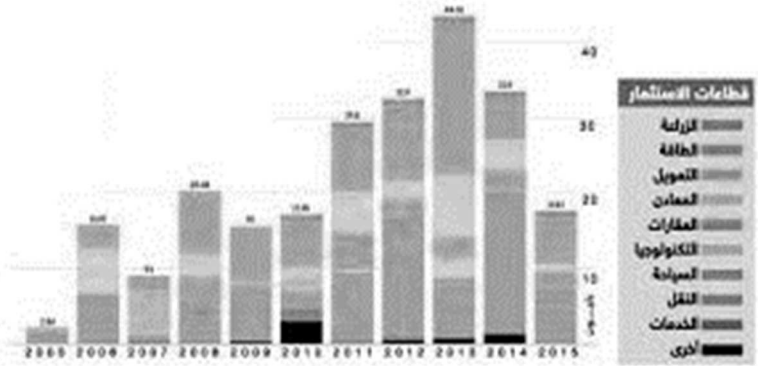

المصدر: "الصين تزحف بقوة نحو القارة الإفريقية للاستثمار فيها"، سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، 09 ديسمبر 2015

كما بلغت القروض الممنوحة من البنك الصيني للصادرات والواردات للدول الإفريقية جنوب الصحراء في قطاع البنية التحتية بمفرده حوالي 12.2 مليار دولار في سنة 2009. ووصل حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا حوالي 120 مليار دولار سنة 2015، بعد أن بلغ 85.3 مليار دولار سنة 2009، استنادا إلى وزارة التجارة الصينية.[3] ومسحت الصين نحو 1.4 مليار دولار من قروضها لـ 31 دولة إفريقية.[4] ما يعني أن دبلوماسية الصين للمساعدات تشهد نشاطا واسعا في القارة الإفريقية.

---

[1] محمود خليفة جودة، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010، www.democraticac.de48

[2] أخبار الخليج، الصين تعتزم تعميق وتوسيع دبلوماسيتها الاقتصادية"، arabic.peopledaily.com.www

[3] "الصين تزيح أمريكا من تجارة إفريقيا"، جريدة الوفد، 2010/2/05.

[4] رميح طلعت، الصين إلى إفريقيا. لماذا؟ جريدة الشرق، 2010/11/30.

شرق أوسطيا؛ نتيجة لحاجة الصين الملحة لنفط الشرق الأوسط لنمو اقتصادها، ولأن الامتيازات النفطية تمثل أهم نشاط اقتصادي لدبلوماسية دول الشرق الأوسط والدول المنتجة الأخرى،[1] عززت الصين علاقاتها معها، ومن بينها إيران. مما دفع الصين إلى انتهاج دبلوماسية النفط، التي تعمل على تمتين العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول للاستفادة من ثرواتها النفطية، ومن ثم توطيد علاقاتها السياسية معها للتكفل بتدفق النفط من الدول المنتجة إليها.[2] إذ باتت الصين أكبر مستهلك عالميا للنفط الشرق أوسطي، متجاوزة الولايات المتحدة في سياق دبلوماسية اقتصادية صينية تركز على واردات الطاقة للشرق الأوسط، مقابل صادرات التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية الصينية. فقد قفز حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران 11 مرة منذ عام 2003 ليصل إلى 52 مليار دولار عام 2014، وتستأثر الصين بثلث إجمالي الصادرات الإيرانية. وما يثقل وزن إيران وأهميتها الجيواستراتيجية للصين اعتبارها همزة وصل مهمة في مشروع "الحزام والطريق" وركيزة الربط القاري وطريق الحرير البري، الذي يعد بمثابة مشروع القرن للصين. كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين والسعودية نحو 12 مرة بين عامي 2003 و2014، ليصل إلى 267.8 مليار ريال عام 2013، مقارنة بنحو 24.6 مليار ريال عام 2003[3]. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم: 05 تطور التبادل التجاري بين السعودية والصين الفترة ما بين سنتي 2003 و2014 (مليار ريال)

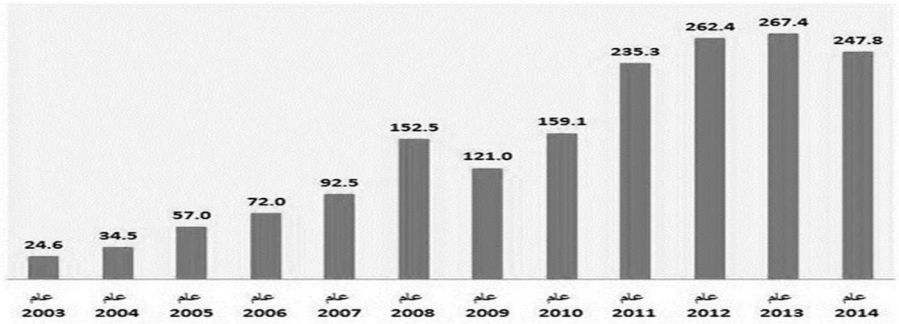

المصدر: عبد الله إكرامي، "التبادل التجاري بين السعودية والصين يتضاعف 10 مرات في 12 عاما "صحيفة الاقتصادية الدولية، 26 أغسطس 2016.

---

[1] Tim Niblok and Rodncy Wilson, the Political Economic of the Middle East, Edward Elgar Publishing, Ltd, 1999, P.7

[2] علي حسين باكير، "دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات"، www.neelwafurat.com

[3] نورهان الشيخ، "شركات متوازنة: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/03/05، بتصرف.

وهكذا، فإن الدبلوماسية الصينية للمساعدات في الشرق الأوسط تركز على فكرة الاعتماد المتبادل؛ تعتمد على معادلة نفط الشرق الأوسط مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية الصينية.

أما على صعيد العقوبات الاقتصادية الصينية؛ توظف الصين دبلوماسية العقوبات الاقتصادية - ولو بدرجة أقل من الأمريكية- كإحدى آليات تنفيذ سياستها الخارجية بحكم أنها تحتل ثاني أكبر اقتصاد عالميا بعد الولايات المتحدة. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن الصين فرضت عقوبات اقتصادية على تايوان بحظر مبيعاتها من الأسلحة لها، والعزل السياسي للدالاي لاما عالميا، وضمان أهدافها البحرية. ولتأمين مصالحها في إفريقيا، تقدم الصين نفسها بديلا عن تايوان في علاقاتها مع دول القارة، وأفلحت في استقطاب الدعم الدبلوماسي الإفريقي؛ فقطعت جنوب إفريقيا، السنغال وليبيريا علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان لاعتبارات المصلحة الاقتصادية في تعاملها مع الصين.[1] وعملا بمبدأ المعاملة بالمثل، فرضت الصين رسوم جمركية على 128 منتوجا أمريكيا في أبريل 2018 بنسبة 15% تشمل الفواكه والمكسرات ولحوم الخنزير.[2]

وهكذا تثبت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية فعاليتها بفضل الوتيرة السريعة لتنميتها الاقتصادية ونموها الاقتصادي المستمر. دبلوماسية تقوم على التوسع التجاري عبر تمتين أواصر الشراكة وتفعيل مناطق التجارة الحرة مع دول الجوار وغيرها من الدول خارج آسيا كالولايات المتحدة وإفريقيا والشرق الأوسط. حيث تعمل الصين على مرونة الولوج إلى أسواقها وفقا لقواعد التجارة الدولية المعمول بها وتساعد الدول المتخلفة في سعيها تحقيق تنميتها الاقتصادية بنفسها، وتحسين مستوى شعوبها وجسر الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف.

وبالمقابل؛ فإن دبلوماسية الصين الاقتصادية ومساعداتها لدول آسيوية وإفريقية، وتطبيقها لمبدأ التعاون المربح لجميع الأطراف بما فيها الولايات المتحدة، كانت فرصة سانحة للصين لتحديث قطاعها الاقتصادي. ولم تفرض أية عقوبات اقتصادية على الفواعل الرسمية وغير الرسمية سوى على تايوان والولايات المتحدة. فهي تقوم على الترغيب بدلا من الترهيب. وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

---

[1] Wayne M. Marrison, China's Economic Condition, Congressional Research Service, 11, 2002, PP.5-9

[2] "الحرب التجارية" بين الصين وأمريكا.. محطات وأرقام، مرجع سبق ذكره.

خاتمة عامة

بعد معالجة إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها وفق مقاربة منهجية متكاملة، خلصت الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

- الإقرار مفاهيميا بصعوبة إيجاد تعريف دقيق حول مفهومي الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية. - توجد علاقة ترابطية بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية نظريا؛ علاقة الأداة بالغاية ممارساتيا. وهو ما يبرهن على صحة الفرضية الأولى للدراسة.

- أصبح الاقتصاد المتغير الرئيس للدبلوماسية الاقتصادية لزمن العولمة، مقابل تراجع للمتغير العسكري.

- مدى فعالية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل التنمية الاقتصادية يتوقف على ما تستحوذ عليه الدولة أو فواعل أخرى لمقومات القوة الاقتصادية ممارساتيا، تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية فعلية. ما يعني أن الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة نشطة، بينما يبق دور الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتخلفة محدودا بالنظر إلى اقتصاداتها الريعية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية ممارساتيا على الترهيب أكثر منها على الترغيب على خلاف مثيلاتها الصينية، التي لم تفرض أي شكل من أشكال العقوبات الاقتصادية على الدول سوى على تايوان والولايات المتحدة. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- باتت الدبلوماسية الاقتصادية الصينية فاعلة بفضل الوتيرة السريعة لتنميتها الاقتصادية ونموها الاقتصادي المستمر؛ دبلوماسية قائمة على التوسع التجاري عبر تمتين أواصر الشراكة وتفعيل مناطق التجارة الحرة مع دول الجوار وغيرها خارج آسيا تطبيقا لمبدأ التعاون المربح.

الاستثمارات الدولية وتدبير الازمات

ذة. نادين مصطفى الكحيل*

مقدمة عامة

يشهد العالم بأسره، منذ أحداث 11 أيلول 2001، العديد من الحروب والنزاعات والصراعات. فمفهوم الارهاب، بدأ ينتشر بشكل مخيف ويأخذ منحى آخر، وبحجة مكافحته وانطلاقاً من مقولة مكيافللي: "الغاية تبرر الوسيلة"، سعت الدول الكبرى الى استغلال مفهوم الحرب واستخدام استراتيجيات جديدة في العمليات العسكرية كوسيلة لتبرير غايتها.

وفي ظل ما تشهده منطقة الشرق الاوسط من تحولات دراماتيكية، من خلال عمليات الاستنزاف الممنهجة (قتل، تدمير، تشريد، إرهاب الخ)، مما ينعكس شللاً سياسياً وعجزاً اقتصادياً وتغييراً ديموغرافياً وتقسيماً إثنياً وعرقياً، تسعى من خلاله القوى السياسية والاقتصادية الدولية لإعادة التموضع على الخارطة السياسية لهذه المنطقة التي تشكل أهمية استراتيجية وجيوسياسية جعلتها مركزاً حيوياً تتصارع الدول العظمى والكبرى للسيطرة عليها، واستثمار ثرواتها التي جعلتها محط أطماع القوى الدولية.

لذلك نرى بأن ما تستخدمه الدول من أسباب ومبررات لشن الحرب على الارهاب، إنما يقع ضمن مصالحها الاستراتيجية وبناء لأهدافها الاستعمارية والتوسعية، فلقد استغلت مفهوم "القضاء على الارهاب" واعتبرته ذريعة لخرق سيادة الدول، واليوم تستغل "حق تقرير المصير" لشن الحروب وخرق السيادة للسيطرة على مقدرات البلاد وثرواتها، وتبرر ذلك بذريعة حماية السلم والأمن الدوليين.

لقد أصبحت صناعة الحروب ضرورة وحاجة جيوسياسية في المنطقة، تتركز على استراتيجية "ضرب الداخل بالداخل"، في محاولة لتنفيذ "مخطط الشرق الاوسط الجديد"، والبدء بتفتيت المنطقة الى دويلات صغيرة على اساس عرقي أو إثني أو ديني، وذلك بغية

---

*طالبة دكتوراه فـــي العلوم السياسية فـي جامعة بيروت العربية (BA) بلبنان.

تحقيق مصالح الدول الكبرى والسيطرة على مقدرات وثروات الدول من (نفط، مواد أولية، معادن، مياه...)، وتشتيت المواطنين ومحو حضارتهم وذاكرتهم ، وكما ذكر "ميلان كونديرا" بأن أول خطوة لاستئصال شعب هي محو ذاكرته عبر تدمير كتبه وثقافته وتاريخه، ثم تكليف شخص بكتابة كتاب جديد، وبصنع هوية جديدة لهذا الشعب، وقبل مرور وقت طويل، سيكون هذا الشعب قد نسي من هو ومن يكون، وستقوم الامم التي حوله بنسيانه أسرع منه.

فالدول الكبرى تسعى في ظل الازمات الدولية الى الاستثمارات الاقتصادية التي تحقق لها مكاسب كثيرة، كما انها تلجأ الى وضع استراتيجيات لإدارة الازمات تتوافق مع مصالحها في الدول.

وفي هذا البحث سنظهر كيفية صناعة الازمات وآليات ووسائل إدارتها، وما هي السيناريوهات المتوقعة في ظل تبدل موازين القوى في النظام الدولي الجديد.

الفصل الاول: الاستراتيجية والازمات

لكل أزمة استراتيجية، ولكل استراتيجية وسائل وعناصر، تستخدمها من أجل تأجيج الازمة والوصول بها الى حد الانفجار.

فالأزمة تمثل انهياراً للهياكل المألوفة التي تمنح النظام السياسي والاجتماعي القائم شرعيته، وتهدد القيم الجوهرية التي يرتكز عليها، كونها موقفاً غير اعتيادي وغير متوقع شديد الخطورة والسرعة ذا أحداث متلاحقة، يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع على البقاء. والأزمة لا تشمل التهديد فقط إنما تعني الفرصة للتغيير كذلك[1].

أولاً: الاستراتيجية

الاستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلا في الحياة العسكرية وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها.

والتكتيك عبارة عن مجموعة من الخطط المتتابعة قصيرة الأجل التي تعتبر استراتيجية عند تجميعها معا، وفن تطبيق الاستراتيجيات هو التكنيك الذي يعد بمثابة الطريقة المثلي للتنفيذ.

---

[1] إيثار عبد الهادي محمد، استراتيجية إدارة الأزمات (تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الاسلامي)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص. 48.

سنستعرض تعاريف الاستراتيجية، أنواعها، عناصرها ووسائلها فيما يلي.

1- تعريفها و أنواعها

كلمة الاستراتيجية في الاصل مشتقة من كلمة يونانية تعني قيادة القوات، واختلف حول تعريفها معظم الجنرالات، فبعضهم يعتبرها نظرية استخدام المعارك للوصول إلى هدف الحرب (كلاوزفيتز). ويراها آخرون إجراء الملاءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب (أحد الجنرالات البروسيين).

والاستراتيجية هي علم وفن استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بحسب هيئة أركان حرب القوات المسلحة الاميركية.

كما يقدم (كلاوزفيتز) في كتابه مدخل الى الاستراتيجية العسكرية تعريفاً جديداً وهو: "الاستراتيجية هي فن استخدام القوة للوصول الى الاهداف السياسية"[1].

فالاستراتيجية هي تحديد الاهداف وتحديد القوة الضاربة وتحديد الاتجاه الرئيسي لحركة التغيير، وتختلف الاستراتيجية السياسية باختلاف المراحل التاريخية للتغيير الاجتماعي. لا تختلف الاستراتيجية السياسية عن الاستراتجية العسكرية من حيث آليات العمل ولكنها تختلف من حيث الاهداف وادواتها. فالاستراتيجية السياسية تتعلق عادة بمرحلة تاريخية[2].

2- عناصرها

الاستراتيجية هي كقاعدة الاساس ولها عناصرها: المعنوية والبدنية والهندسية والجغرافية والاحصائية والمادية.

أ-المعنوية: تبحث في حجم القوات العسكرية وتشكيلها وتناسب صفوف الجيش، كما تناسب أصناف الاسلحة وقوتها وفاعليتها في الدفاع أو الهجوم وقدرتها على تغيير وجه الحرب أو المعركة.

---

[1] هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2017، ص.22.

[2] الموسوعة الجزائرية، مقال بعنوان مفهوم الاستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي، بتاريخ 7 مارس 2017.

ب- الهندسية: تتعلق بزوايا خطوط العمليات والحركات الدائرية او البعيدة عن المركز (كالمدى الفعال للأسلحة والمدفعية...).

ج- الجغرافية: تشمل تأثير الارض، والنّقاط الحاكمة المسماة "النقاط الاستراتيجية" أي المؤثرة كالجبال/ الأنهار/ الطّرقات....

د- الاحصائية: تبحث في وسائل التموين، وتبيان ما يلزم من تموين للجنود والحرب، فالعنصر الاحصائي هو عنصر اساسي في الاستراتيجية، وهو جزء لا يتجزأ منها[1].

وسائلها

بالعودة إلى توافر العناصر الاساسية للإستراتيجية لا بد من وجود وسائل وطرق لكيفية التعامل مع الفترات الحرجة والطارئة كالأزمات والحروب...وهذه بعض الاستراتيجيات المتبعة المستخدمة في ظل وجود الازمة:

-أ- أستراتيجية العنف في التعامل مع الأزمة: تستخدم مع الازمة المجهولة والتي لا يتوفر عنها معلومات كافية، ومع الازمات المتعلقة بالمبادئ والقيم، ومع الازمات التي تنتشر بشكل سرطاني في عدة اتجاهات، ومع الازمات التي يفيد العنف في مواجهتها لوقف تغذية الازمة وقطع مصادر إمدادها.

-ب- استراتيجية وقف النمو: تهدف للتركيز على قبول الأمر الواقع وبذل الجهد لمنع تدهوره، وتقليل درجة تأثير الأزمة وعدم الوصول الى درجة الانفجار، وتستخدم عادة في حالات "قضايا الرأي العام/الاضطرابات..." يجب تقديم بعض التنازلات لتهيئة الظروف للتفاوض المباشر وحل الازمة.

-ج- استراتيجية التجزئة: تعتمد على دراسة وتحليل العوامل المكونة والقوى المؤثرة وبخاصة في الازمات الكبيرة والقوية.

-د- استراتيجية اجهاض الفكر الصانع للأزمة: تركز على التأثير في الفكر وإضعاف الأسس التي يقوم عليها حيث ينصرف عنه بعض القوى وتضعف الازمة.

-هـ- استراتيجية دفع الازمة للأمام: تهدف الى الاسراع بدفع القوى المشاركة في

[1] هادي زعرور، المرجع السابق، ص. 23.

صناعة الازمة الى مرحلة متقدمة تظهر خلافاتهم وتسرع بوجود الصراع بينهم، ويستخدم فيها تسريب معلومات خاطئة، وتقديم تنازلات تكتيكية لتكون مصدراً للصراع.

-و- **استراتيجية تغير المسار:** تهدف الى التعامل مع الازمات الجافة والشديدة التي يصعب الوقوف امامها، تركز على ركوب عربة قيادة الازمة والسير معها لأقصر مسافة ممكنة وثم تغير مسارها الطبيعي وتحويلها الى مسارات بعيدة عن اتجاه قمة الازمة، وتستخدم هنا الخيارات التالية:

(الانحناء للعاصفة/ السير في نفس اتجاه العاصفة/محاولة إبطاء سرعة العاصفة/ تصدير الازمة الى خارج المجال الازموي/ احكام السيطرة على اتجاه الازمة/ استثمار الازمة بشكلها الجديد لتعويض الخسائر السابقة.

ثانيا: الأزمات

على مر العصور، حدثت العديد من الازمات، وكانت تحدث في مراحل الانتقال من وضع الى وضع آخر، فبين كل مرحلة ومرحلة جديدة هناك أزمة لإحداث تغيير ما.

ويرتبط مصطلح الأزمة تاريخياً بالطب لكونها لحظة تحول مصيرية بين الحياة والموت تحمل تغييراً جوهرياً ومفاجئاً وتستدعي قراراً حاسماً يؤثر في مجرى الأحداث، ويكون عنصر الوقت أساسياً في فاعلية القرار. لذا تسبب الأمراض التي تؤثر في القلب أزمة قلبية، في حين لا يطلق مصطلح أزمة على أمراض اشد خطورة[1].

سنوضح فيما يلي مفهوم الازمة، انواعها، خصائصها وأهدافها.

1- تعريفها و أنواعها

لغوياً يعرف قاموس مختار الصحاح الأزمة بأنها الشدة والقحط (وأزم) عن الشيء أمسك عنه.[2]

فمفهوم الازمة يظهر المشاكل أو الاحداث التي تحدث في المجتمع وتزعزع استقرار الدولة ويكون حدوثها غير متوقع.

---

[1] إيثار عبد الهادي محمد، استراتيجية إدارة الأزمات، المرجع السابق، ص. 49.

[2] محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب، بيروت، ص. 15.

وتتعدد التعريفات: "الأزمة هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، تنطوي في الأغلب على احداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة."[1]

وفي تعريف آخر للأزمة أنها تشكل "تهديداً خطراً متوقعاً او غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الافراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار."

كما أن الأزمة سياسياً وعسكرياً هي اللحظة الفاصلة والحرجة بين السلم والحرب عند تأزم العلاقات بين الدول. إذ تنشأ الأزمة في ظل حالة من التوتر وضعف الثقة وعدم الاستقرار، وتتراكم وتستمد أسبابها من صراعات الماضي التي تنسحب إلى نزاعات في الحاضر وزرع لبذور الانتقام في المستقبل بعد أن تنحل وتستبدل بعد انتهاء الأزمة، التحالفات القديمة بأخرى جديدة قائمة على كيفية التعامل قبل وإثناء الأزمة.

إن الاختلاف حول تحديد معنى مصطلح الأزمة نابع من اختلاف المستويات التي تحدث فيها، حيث يستخدم هذا المصطلح بشكل واسع في مسائل عديدة فنقول أزمة اقتصادية، أزمة نقدية، أزمة نفسية، أزمة غذائية... الخ. وعليه فإن الأزمة يمكن أن تحدث في أية جهة من الجهات وفي أي مكان أو زمان، ويمكن بشكل من الإشكال منع وقوع بعض الأزمات، في حين لا يمكن معالجتها أو السيطرة المطلقة عليها، في أحيان أخرى لا يمكن احتواؤها أو منعها من الظهور أو تحولها إلى نزاع مسلح، وخصوصا الأزمات التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد وتنطوي على تهديد للقيم وللمصالح العليا لأطراف الأزمة.

كما يعرف الباحث البريطاني (ويليامز) إدارة الازمات بأنها "سلسلة الاجراءات الهادفة الـ السيطرة على الازمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك الى نشوب الحرب، وبذلك تكون الادارة الرشيدة، للازمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.

إن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية إنشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، ويشير

[1] المعهد التخصصي للدراسات، استراتيجية صناعة وإدارة الازمات، 2016، www.politics-dz.com

روبرت نورث Robert North إلى أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها الى الحروب إذ تسوى سلمياً أو تجمد أو تهدأ.[1]

تتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد نوع الازمة.

أ-حسب نوع ومضمون الازمة: قد تكون في المجال الاقتصادي أو السياسي.

ب- حسب النطاق الجغرافي للازمة: الازمات المحلية تقع ضمن نطاق جغرافي محدود أو ضيق (كإنهيار جسر).

ج- حسب حجم الأزمة: قد تكون الأزمة صغيرة أو محدودة، وقد تكون متوسطة أو كبيرة.

د- حسب المدى الزمني للظهوروتأثير الازمة: هناك نوعان:

1- الازمة البطيئة الطويلة: تتطور بالتدرج، ولا تختفي سريعاً بل تهدد المجتمع.

2- الازمة الانفجارية السريعة: تحدث بسرعة وفجأة، وتختفي بسرعة.

هـ- حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الازمة: إما تهديدات خارجية موجهة ضد المعلومات، أو تهديدات خارجية موجهة ضد اقتصاد المنظمة.

و- حسب أسباب الأزمات:

- الازمة التي تظهر نتيجة تطرف أو عدم تطرف.
- الازمة الناتجة عن اتجاهات عامة في البيئة الخارجية.
- الازمة الناتجة عن خارج المنظمة.
- الازمة الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

ي- حسب طبيعة أطراف الازمة: أزمة داخلية أو خارجية.[2]

---

[1] كمال حماد، "النموذج الاستراتيجي الاميركي في إدارة الازمات الدولية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 43، كانون الثاني 2003، ص.1 و2.

[2] المعهد التخصصي للدراسات، استراتيجية صناعة وإدارة الازمات، 2016، www.politics-dz.com

وفقاً لذلك فإن الأزمة هي "موقف يتجه في العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة إقدام أحد الاطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، مما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح، مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط ومستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أو حتى عسكرية.[1]

2- خصائصها

هناك عدة خصائص تتميز بها الأزمة، ولعل بعضهم يخلط بين مفهومها من جهة ومصطلح الكارثة من ناحية أخرى، لذا سنوضح أوجه الفرق بين المفهومين وسنبرز اهم خصائص الازمة وهي كالتالي:

جدول 1- مقارنة ما بين مفهوم الازمة ومفهوم الكارثة

عناصر المقارنة	الازمة	الكارثة
المفاجأة	تصاعدية	كاملة
الخسائر	معنوية وقد يصاحبها خسائر مادية أو معنوية	بشرية ومادية كبيرة
اسبابها	انسانية	طبيعية واحياناً انسانية
التنبؤ بوقوعها	امكانية التنبؤ	صعوبة التنبؤ
المعونات والدعم	أحياناً وبسرية	غالباً ومعلنة
أنظمة وتعليمات المواجهة	داخلية	محلية واقليمية ودولية

كما تمتاز الأزمة أيضاً بعدة خصائص أخرى أهمها الآتي:

- المفاجأة العنيفة والمعقدة عند حدوث الأزمة، لما تحمله من تهديد خطير للوضع القائم.

- السرعة في تتابع الأحداث ونتائجها، مما يولد ضغطا" كبيرا" فيما يتصل بالوقت المتاح للتعامل مع الأزمة، وعواقب وخيمة تصل إلى حد التدمير.

- أهمية اتخاذ قرار سريع وحاسم ومبدع.

[1] . فؤاد نهرا، "مفهوم الازمة في النظام العالمي الجديد"، معلومات دولية، العدد 57، 1998، ص. 6.

- التشابك بين الأسباب والنتائج وبين مختلف قوى الأزمة المؤيدة والمعارضة، مما يزيد من تعقيد الموقف الأزموي.

- حالة من عدم التأكد نتيجة نقص المعلومات، وقلة المعرفة، ومن ثم ضعف القدرة على التنبؤ باتجاه حركة الأزمة، مما يولد تشويشا" وغموضا" عاليا" وصعوبة بالغة في اتخاذ القرار واختيار البديل الأفضل.

- سيادة حالة من التوتر والقلق والتشكيك والإرباك والخوف من فقدان السيطرة.

- نقطة تحول مصيرية تحمل جانبي التهديد والفرصة معا" .[1]

ولابد من التمييز بين الوضع خلال الازمة وما بعد الازمة:

مرحلة الأزمة Crisis: وهي مرحلة اللاعودة للوضع السابق، تمتاز بالسرعة والحدة وبالتدفق السريع للأحداث. إذ تحدث فيها الأزمة ويرتفع حجم تأثيراتها في الإدارة كذلك مستوى الألم إلى اعلى نقطة، وتكون أبعاد الفشل مدمرة وواضحة للعيان تخلق حالة من الفزع والذعر وتؤدي إلى الانهيار. ويصاحب ذلك ضجة إعلامية وتحاول الإدارة حصر الأضرار التي أصابت المنظمة وأصحاب المصالح، وكسب الوقت واتخاذ تدابير علاجية إذ لم تعد تجدي التدابير الوقائية. ولن يجدي نفعاً هنا دور المديرين والمخططين الاستراتيجيين بل تظهر الحاجة للقيادة المتفردة.

مرحلة ما بعد الأزمة PostCrisis : تعرف المرحلة الأخيرة من الأزمة غير المدارة بالصدمة وعدم التأكد وفقدان الأمل . ولابد من فريق لإدارة الأزمة لإيجاد الحلول واتخاذ إجراء فاعل. أو تنتقل المنظمة إلى مرحلة التغيير الجذري كإعادة الهيكلة أو التصفية أو الاندماج ومع انتهاء الأزمة يهبط الألم ببطء إلا أنه يستقر عند مستوى أعلى من بدايته.[1]

3-أسبابها

من أسباب نشوء الازمات الكثيرة (الفقر/ التخلف/ الجهل/ العوز/ الفتنة/ الامراض/ الامية...) وتنشب أحياناً من أجل الموارد كالمياه والغذاء...

- وجود بؤرة خلاف لم تحسم رغم مرور الوقت.

[1] إيثار عبد الهادي محمد، مرجع سابق، ص 50.

- وجود حالة من تعارض المصالح والأهداف بين الدول.
- تنامي الاشاعات بين الدول.
- بروز ازمات مدبرة ومخطط لها بهدف تحقيق اهداف استراتيجية معينة غالباً ما تقدم الدول الكبرى على افتعالها، وتزيد هذه الازمات في الدول الصغرى بهدف السيطرة عليها وتحقيق مصالح خاصة.
- خرق الدول للاتفاقيات القائمة بينها.
- الاخطاء البشرية الناجمة عن سوء الفهم وسوء التقدير او سوء الادارة الى جانب اليأس.
- الميل الى استعراض القوة من قبل دولة تجاه دولة اخرى بقصد ابتزازها واحراجها.

تنشأ الازمة لأسباب معينة، وإن فقدت الازمة هذه الاسباب انتهت، ومن هذه الاسباب:

- الاسباب الاقتصادية
- الاسباب الدينية
- الاسباب الثقافية
- الاسباب السياسية
- الاسباب الاجتماعية

سنوضح في الفصل الثاني كيفية استغلال الازمات للاستثمارات الدولية، من خلال الاستفادة على كافة الاصعدة عبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية والديموغرافية... السيئة التي ترزح تحتها البلاد، والآثار السلبية التي ستنعكس عليها.

الفصل الثاني: الاستثمارات وإدارة الأزمات في ظلّ النّظام الدولـــي

بات اللجوء الى الازمات امراً واقعياً، يفرض نفسه لإعادة التوازنات بين القوى المتصارعة، ومن جهة أخرى فإن بعض الاطراف الدولية قد تستغل هذه الازمات للحصول على مكاسب تعتبرها ضرورية وحيوية بالنسبة لها فتستثمر عبر تعبئة الجهات المتصارعة وتزويدها بالسلاح، مما يشعل الجبهات أكثر ويزيد من حدّة الازمة، قد تصل أحياناً الى حرب مدمّرة، وقد تترك آثاراً سلبية على كافة الاصعدة (الاقتصادية/ السياسية/ الامنية/ الديموغرافية/الاجتماعية/الثقافية).

فالحروب والازمات تبدو وكأنها منعطف من منعطفات الحياة، حيث لا تكاد تنقضي بضع سنوات حتى نسمع عن حرب او أزمة تبدأ هنا أو هناك بشكل أو بآخر.

فضلاً عن أن معظم الحروب والصراعات تتركز في منطقة الشرق الاوسط (أي في مناطق الجنوب) لما تمثله من أهمية جيوسياسية واستراتيجية لدى القوى الدولية.

أولاً: صناعة الازمات وآثارها المدمرة

باتت استراتيجية "صناعة الازمات" أمراً شبه حيوي، لأنه يوفر للدول الكبرى امكانية تحقيق مطامعها التوسعية بأقل الخسائر، من خلال "ضرب الداخل بالداخل".

فهناك ما يزيد على عشرة حروب أو أزمات منذ بداية التسعينات الميلادية فقط، منها:

- حرب افغانستان مع الاتحاد السوفياتي.
- تفكك الاتحاد السوفيتي.
- حرب الخليج الثانية.
- حرب العصابات الجزائرية.
- الازمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا.
- أزمة 11/9 وغزو افغانستان ثم العراق.
- الازمة المالية في امريكا.
- الربيع العربي: وحالة اللاستقرار التي تعيشها المنطقة إلى اليوم.

سنبرز فيما يلي أهم الآثار التي تعكسها الازمة على الصعيد (الاقتصادي، السياسي، الامني، الديموغرافي، الاجتماعي والثقافي) وماهي الآليات والوسائل المستخدمة في إدارة الازمات.

1-على الصعيدين الاقتصادي والسياسي

لعل أبرز الآثار التي تخلفها الأزمة تنعكس على الصعيدين الاقتصادي والسياسي الذي ينعكس بدوره على المجتمع بأسره، ومن أهمها:

- الفشل في ممارسة أهم وظيفتين للدولة (الوظيفة التنموية، الوظيفة التوزيعية)؛

- شلل سياسي في مراكز القرار؛

- فراغ حكومي؛

- تدهور في الاوضاع الاقتصادية؛

- تدني القدرة الشرائية؛

- إفلاسات...؛

- تهديد واعاقة المؤسسة عن تحقيق اهدافها؛

- عدم تطبيق احكام الدستور؛

- الاستنسابية في القرار؛

- غياب الموازنات المالية العامة؛

- فساد مالي وإداري

توفر أوقات الازمات الاقتصادية الصعبة فرصاً جيدة للشراء في فئات عديدة من الاصول وهو ما فعله "إين بافيت" عام 2011 باستثمار 5 مليارات دولار في "بنك أوف أمريكا" بعد فقده نصف قيمته السوقية نتيجة الازمة المالية.

في كتاب "الحرب، الثروة، والحكمة" لمؤلفه بارتون بيقز يقول (الذهب كان وما زال مصدراً للثراء وحفظ الثروة، لكن الذهب ليس الاستثمار الأمثل في أوقات الحروب والأزمات، في حالة الحاجة الى سيولة أو كاش، ستضطر إلى بيع الذهب او مبادلته ببعض الخدمات والسلع التي قد تكون أقل ثمناً منه. إضافة إلى أن ثمن تخزين وحفظ ونقل الذهب مكلف وقد يكون عرضة للسرقة أو التزوير.

إحدى أفضل وسائل تخزين الثروة هي شراء الاراضي وبخاصة الزراعية منها أثناء الحروب والازمات، تتميز الاراضي بأنها ليست بحاجة الى وسائل للحفظ والتخزين أو حتى النقل، في حال الاضطرار الى زراعتها والعمل على إصلاحها.

ومن هنا يتضح طمع الدول الكبرى لتوسيع مساحتها عبر الاستثمار في الازمات والصراعات بين الدول لضم اراض جديدة لها، وبالتالي استغلال جميع الموارد والثروات الطبيعية في هذه الاراضي من (مياه، نفط، غاز، مواد خام....) بالإضافة إلى جعل بعضها قواعد عسكرية لتموضع وحداتها فيها، وتكون نقطة انطلاق الهجمات لاستهداف مواقع ودول، وبالتالي الاستعاضة عن ارضها ونقل الحروب الى اراضٍ اخرى.

كما أن معظم الدول تستثمر في وقت الازمات من خلال المساعدات المالية التي تقدمها للدول، والديون التي تتراكم شيئاً فشيئاً، مما يزيد من سوء الوضع الاقتصادي وبالتالي ايجاد مفهوم ما يعرف "بالتبعية الاقتصادية" التي ستنعكس تدخلاً خارجياً في القرارات والشأن الداخلي وأغلبها يقع على الناحية السياسية.

فيما خص الجانب السياسي فإن المصالح التي تبدو غير مضمونة من خلال نظام حكم مركزي يأتي بالمعارضة بطبيعتها وتكوينها وثقافتها الى السلطة، هذا المأزق يؤدي الى تقاسم النفوذ والمصالح من خلال الجغرافيا السياسية وليس من خلال الشراكة في السلطة (النفوذ السياسي، التوازنات العسكرية الاستراتيجية، التجاذب الاقليمي والدولي، اللاعبون الدوليون)، انتجت عقوداً من الركود السياسي بمختلف تياراته، وفشل مسارات التنمية والاحباطات الوطنية وفي جزء من الوقائع ان التسويات الدولية مازالت بعيدة، والصراعات الاقليمية ما زالت على اشدها، والعنف السياسي يتجذر ويتسع في كل ارجاء المنطقة.[1]

كما أوجدت الاستثمارات الدولية أزمات عدة منها: أزمة القيادة، وأزمة الخلافة السياسية، وأزمة الشرعية...)، والأزمات المؤسسية (أزمة غياب التوازن بين السلطات، وأزمة العلاقات المدنية/العسكرية، وأزمة الانقسامات داخل النخب الحاكمة....)، كل هذا أدى إلى انقسامات بين الاحزاب الوطنية وبحث كل طرف عن مصالحه مع جهة خارجية، مما انعكس تبعية سياسية للخارج، وتدخل الدول الكبرى في سيادة الدول النامية التي تعاني من أزمات متواصلة.

2-على الصعيد الامني والديموغرافي

نتيجة الأزمة الاقتصادية تضطر العديد من شركات القطاع الخاص إلى تقليص أنشطتها مما يضطرها إلى تسريح عمالها وموظفيها فترتفع معدلات البطالة بين صفوف

[1] سليمان تقي الدين، تداعي الاسلام السياسي، دار الفارابي، لبنان، ط1، 2014، ص .9 و15.

الشباب، وتولد الازمة الاقتصادية أزمة أخرى وهي أزمة البطالة، وبالتالي سيبحث بعض الشباب عن عمل فينخرطون في الجماعات التكفيرية المتطرفة التي تستغل الظروف القاسية والصعبة التي يمر بها هؤلاء الشباب لتنفيذ اجنداتها الخارجية ، مما يؤدي الى خلل في الوضع الامني للبلاد، بالإضافة الى الحرمان الاجتماعي لأبسط الحقوق الانسانية مما يولد حالة "انفجار شعبي"، وهذه أبرز الآثار الناجمة عن ذلك على الصعيدين الامني والديموغرافي:

- احداث الخسائر المادية والبشرية
- تفجيرات
- زعزعة الاستقرار والسلم والامن
- نزوح
- ارتفاع نسبة الإناث على الذكور بسبب لجوء الشباب للانخراط في النزاع الذي يتطور بعد الازمة.
- نتيجة للبطالة وعدم وجود استقرار اقتصادي وأمني يلجأ الشباب الى الهجرة بحثاً عن مكان أكثر أماناً ويوفر لهم قوت يومهم.
- يعاني حملة الشهادات الجامعية من البطالة ومع اشتداد حدة الازمات التي تعصف بالبلدان يزيد الامر سوءاً فنسمع بمصطلح "هجرة الادمغة".

3- على الصعيد الاجتماعي والثقافي

من الطبيعي أن تتأثر الأسرة بالأزمات ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، والمرحلة الحرجة التي يمر بها اقتصاد العالم، فالأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وبالتالي تتأثر هذه الخلية بالظروف المحيطة بها سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية، ويتمثل تأثير الأزمة الاقتصادية على الأسرة في العديد من المظاهر ويمكننا أن نذكر أهمها والتي لها تأثير مباشر على الأسرة (ظاهرة الغلاء: حيث ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية، زيادة الرسوم وفرض رسوم جديدة على الخدمات).

بالإضافة إلى العديد من الآثار المدمرة، أبرزها:

- تدهور بالمستوى التعليمي والتربوي؛
- ضياع الإرث الثقافي؛

- محور طمس الذاكرة التاريخية الثقافية للبلاد؛
- الفقر؛
- الأمراض؛
- ارتفاع معدلات الوفيات؛
- للإعلام دور متزايد وأهمية خطيرة كأحد أسلحة التأثير النفسي على الافراد والسيطرة الفكرية والاقناع للجمهور؛
- الازمات التنموية وهدر الحقوق الجماعية ومبدأ الانماء المتوازن بين كافة المناطق؛
- الازمات الاجتماعية من خلال عدم الحفاظ على الوحدة الاساسية للمجتمع عبر توسيع الفجوة بين الطوائف والمذاهب واللعب على الوتر الطائفي التعبوي؛
- غياب الضمان الاجتماعي.

كما تستغل الدول الكبرى الانقسامات الطائفية والمذهبية لتعبئة الرأي العام والتحريض الديني عبر زرع أشخاص في المجتمع هدفهم تشويه الدين، ولعل أبرز هذه الجماعات هي تلك التكفيرية التي تجتذب عقول الشباب الامي والرازح تحت شبح البطالة، فتجنده لمصلحتها الشخصية وتعمد عبره الى ضرب استقرار وامن البلاد عبر (التفجيرات، الاغتيالات لرموز الدولة....)

إن الآثار المدمرة التي تولد نتيجة الاستثمارات الدولية تتجاوز بخطورتها الآثار الناتجة عن الازمة بحد ذاتها، لذا سنوضح من خلال هذا الجدول التأثيرات (الاقتصادية، السياسية والبشرية) خلال الازمة وبعدها بشكل مختصر.

جدول 2- آثار الاستثمارات الدولية خلال الأزمة وبعدها

الصعيد	خلال الازمة	بعدها
اقتصادي	- عجز في الميزان التجاري - افلاسات - الفساد /الرشوة	- تبعية اقتصادية - ارتفاع معدلات الدين العام
سياسي	- شلل سياسي - غياب الديمقراطية - الفساد	- إملاءات خارجية لصانعي القرار - ديكتارتورية - تسويات وتنازلات
البشرية	- بطالة	- هجرة - بطالة

إن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية.

هناك قول مأثور ينطبق على إدارة الأعمال، مؤدّاه: "الاحداث السيئة تأتي فجأة... والاحداث الطيبة تأتي بالتدريج".

ثانيا- إدارة الأزمات وآلياتها ووسائلها

إن دورة حياة الازمة تماثل مراحل حياة الكائن الحي (عبر الميلاد، النمو، النضج، والموت)، فكل منها يبدأ عند لحظة معينة، ثم يشتد بسرعة ثم يخبو حتى ينتهي.

ولابد من إيجاد الحلول السريعة لعدم تفاقم الازمة، من خلال إجهاضها بمعنى القضاء عليها قبل ان تولد، وذلك بإزالة اسبابها المحتملة. كان الحكيم الهندي "يوجي" يقول: "إذا رأيت حجراً في الطريق فأزله، ولا تنتظر حتى تتعثر به".

وإذا فشلت في اجهاض الازمة فليس امامك سوى ادارة دورة حياتها، وبمعدل أسرع من معدل تفاقمها وتطورها.

يقصد بإدارة الازمة الدولية أيضاً محاولة احتوائها والتقليل من حدتها بالشكل الذي يستبعد معه حدوث المواجهة العسكرية.

وتنقسم دورة حياة الازمة في علاقتها بالمؤسسة الى المراحل التالية:

أ- **مرحلة ما قبل الازمة**: تركز جهود الادارة في هذه المرحلة على أداء المهام التالية:

- مسح البيئة واستشعار الازمات المحتملة التي قد تنفجر في المستقبل.
- جمع المعلومات عن هذه الازمات او المشكلات وتقييم درجة خطورتها.
- اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لمنع ولادة الازمة.
- اخذ العبرة من خبرات الآخرين.

في هذه المرحلة تتركز مهام ادارة الازمة على الوقاية.[1]

ب- **مرحلة تفاقم الازمة**: تتفاقم الأزمة من تلقاء نفسها دون حاجة لمساعدة الادارة، إلا ان هناك بعض البيئات الادارية التي تفضلها الازمات دون غيرها، وتتميز بـ:

[1] ستيف البريجت، ادارة الازمات، خلاصات كتب المدير ورجل الاعمال، الشركة العربية للاعلام العالمي (شعاع)، القاهرة، العدد الحادي عشر، حزيران، 1998، ص. 5.

- ضعف الشبكات الاتصالية بين الادارات ومواقع العمل
- بطء عملية صنع القرار والبيروقراطية
- اهمال دراسة المنافسين وعدم وضوح الاهداف الاستراتيجية وتخلف بحوث التسويق
- ضعف روح الانتماء وخفوت الحماس وسيادة اللامبالاة.

ج- **مرحلة إدارة الازمة***: ويمكن أن يطلق عليها مرحلة "احتواء الازمة"، وهي تشمل المهام التالية:

- الاعتراف بالأزمة وتخصيص موارد معينة وفريق بعينه للتعامل المباشر مع الازمة.
- حشد الجهود والمساعدات الخارجية المساندة.
- وضع خطة طارئة للتّغلب على الازمة بشكل جذري وسريع.[1]

إن إدارة الازمة الدولية لها طرائقها وقنواتها التي تتمثل بالأدوات التي تستخدم بإدارتها ومن اهمها ضمن الجدول ادناه:

جدول 3- أدوات إدارة الازمات الدولية

الادوات السياسية	وتعد من أكثر ادوات ادارة الازمة الدولية استخداماً، تستهدف الحل السلمي لتجنيب أطراف النزاع المواجهة العسكرية ومن أهمها (المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، المفاوضات المباشرة، التحقيق).
الادوات القانونية	تتمثل بالتحكيم الدولي والتسوية القضائية.
القوة العسكرية	تتمثل باستخدام ادوات العنف النظامية، او التهديد باستخدامها.
الاداة الاقتصادية	وتشمل اجراءات المقاطعة والحظر الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، والتي تتمثل في دبلوماسية العزل السياسي والاحتواء، بهدف اخضاع حركة الخصم السياسي في محيطه الاقليمي والدولي.
العمليات العسكرية	تتمثل بقيام الدول ببعض النشاطات والعمليات غير المعلنة التي تساعد على تنفيذ اهدافها ومنها العمليات الاستخبارية والتجسس.
الاداة الاعلامية	تتجسد بتوظيف وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بهدف ايصال رسائل لها غرض محدد الى الخصم.[2]

* ادارة الازمة: وفق تعريف جيمس ريتشارسن بأنها (احتواء الازمة والتخفيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع).

[1] ستيف البريجت، ادارة الازمات، المرجع السابق، ص. 6.

[2] محمد صدام فايق بن طريف، الازمة الدولية وطرائق ادارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية الامريكية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2017، ص. 9 -10.

د- **مرحلة ما بعد الازمة:** التعلم من الخبرات السابقة وتحديث خطة ادارة الازمات بناء على التغذية الراجعة، ما يسهم في وضع الاسس اللازمة لوضع خطة جديدة للوقاية من الازمات.

- تقييم تأثير الازمة على العلاقات والاتصالات بالعملاء والاطراف الخارجية.
- تقييم تأثير الازمة على العلاقات الداخلية وثقافة وبيئة العمل.[1]

يتضح مما تقدم بأن الادارة الرشيدة للازمات هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة ومفهوم الحاكمية (الحوكمة الرشيدة، الحكمانية، الحكم الرشيد) وكلها مصطلحات معربة لكلمة Governance على الرغم من أن اختلاف التسميات يرمز لمعنى واحد وهو الطرق والاساليب التي تدار بها شؤون دولة ما، بوضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل الاطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الافصاح عن المعلومات واسلوب قياس الاداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الادارة والتقييم.[2]

إن الرّقابة والتقييم يسهمان في تحسين مستويات الأداء والشفافية وضمان المساءلة وفق مبادئ الحاكمية.

ثالثا - الاستثمارات الدولية في ظل النظام الدولي

فيما تعصف الازمات الاقتصادية بأكثر من جزء في العالم، وتتعرض الاسواق لهزات متلاحقة، هناك من يستطيع أن يرى فرصاً استثمارية ويقتنصها، وهناك بعض البشر يتقنون فن الاستثمار في الظروف الاقتصادية الصعبة ويمكنهم تهيئة الفرص حتى في أحلك الازمات.

ففي مجال السياسة الدولية، أصبح تشابك العلاقات بين الدول وتعقد صور الصراع وتداخل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والعسكرية، وزيادة الاعتماد المتبادل أمراً واقعاً يفرض نفسه على صعيد الصراع الدولي.

وفي ظل التغير في بيئة النظام العالمي، وتوحيد العولمة من خلال انفتاح الاسواق الوطنية على الاسواق الحرة الدولية، باتت قوة الدول تقاس بقوة اقتصادها، وأصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد.

---

[1] ستيف البريجت، المرجع السابق، ص. 7.

[2] محمد صدام فايق بن طريف، المرجع السابق، ص. 33-34.

فمثلاً الصين استطاعت الوصول لكل دول العالم من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، فقد نجحت باستخدام الادوات الاقتصادية للدولة لتحقيق مصالحها القومية.[1]

فالدبلوماسية الاقتصادية[2] تحدد مسار السياسة الخارجية المستقبلية للدولة المرتكزة على الانفتاح الاقتصادي.

إن مستقبل الاستثمارات الدولية بين الشمال والجنوب في ظل الوضع الحالي، سينعكس تبدلاً في موازين القوى، أو بالأحرى في تعددية قطبية جديدة تنهال بثقلها على ما يسمى بالأحادية القطبية، وإما ببروز قوى جديدة، فنحن إذاً أمام عدد من السيناريوهات المحتملة.

1- السيناريو الاول: الأحادية القطبية: (بقاء الولايات المتحدة الاميركية القوى الدولية (الاحادية القطبية) في ظل التبعية الاقتصادية من دول الجنوب إلى دول الشمال)

بعد الصراع التقليدي الذي يعرف في مجال العلاقات الدولية بصراع غرب - شرق جاءت ازمة الخليج لتكشف للجميع الهيمنة الامريكية والاوروبية على البحر المتوسط.

كما ان الذرائع التي ساقتها الادارة الامريكية بعد احداث 11 أيلول وتداعياتها من خلال التهديد الارهابي وتوريط أكثر من طرف، وعمليات التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وآثار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها، بالإضافة الى قرارات الامم المتحدة المعطلة بسبب الفيتو الامريكي كل ذلك جعلها القوة المهيمنة.

وقد دفعت التطورات والعولمة نحو الهيمنة الامريكية على العالم الثالث وقضاياه الاستراتيجية بشكل خاص، واصبحت الادارة الامريكية من اهم عوامل البيئة الدولية واكثرها تأثيراً في القرارات الاستراتيجية التي تصدر عن دول العالم الثالث.

وفي ظل هذه العنجهية الامريكية هل ستستمر في تفردها بالسيطرة على مقدرات العالم، أم ان هناك قوى جديدة نشهدها اليوم تعمل على إعادة التوازن إلى النظام الدولي؟

---

[1] أميرة البربري، الدبلوماسية الصاعدة "دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، 2014.

[2] الدبلوماسية الاقتصادية نشأت في الولايات المتحدة الامريكية في فترة الرئيس الاميركي روزفلت وسميت آنذاك بدبلوماسية الدولار، وكانت وزارة الخارجية هي الاداة الرئيسية في تحقيق هذه المصالح. كما تعرف بأنها استخدام الادوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية.

من خلال فرض وجودها الاقتصادي والعسكري في مناطق نفوذ كانت تنفرد الولايات المتحدة الامريكية بالسيطرة عليها، وما جرى ويجري في سوريا ما هو إلا إحدى هذه الصّور التي تعكس التنافس بين القوى الدولية لفرض وجودها ولحماية مصالحها في المنطقة.

2- السيناريو الثاني: تعددية قطبية: (توازن القوى وتعاون وشراكة)

ان مفهوم توازن القوى في النظام الدولي يعتبر عاملاً اساسياً يحول دون اندلاع الحروب. كما أن بروز الخلافات والصراعات والمواجهات بين الدول امر طبيعي نظراً لتضارب المصالح في المجتمع الدولي.

وفي ضوء التداعيات الخطيرة للازمات الدولية على استقرار النظام الدولي والامن الدوليين، تسعى المنظمات الى ادارتها وعدم التصعيد وذلك من أجل:

- حماية المصالح والأوضاع القائمة بأقل تكلفة بشرية ومادية؛
- العمل قدر المستطاع على تجنّب الدخول في غمار مواجهة عسكرية.[1]

ومع عودة روسيا (الاتحاد السّوفياتي سابقاً) إلى المسرح السياسي، وبروز قوى دولية اقتصادية كالصين، بالإضافة الى الدور الاقليمي الذي تلعبه كل من تركيا وإيران والسعودية في المنطقة، كل هذه مؤشرات تنبىء بوجود تغييرات وتبدلات في مراكز الثّقل والقرار الدولي، فالمصالح المتضاربة واحياناً المشتركة توحي بتكتلات غير مقنعة وتحالفات آنية فقط لتحقيق مكاسب واستثمارات دولية وأهداف استراتيجية.

فهل ستستطيع الصين بقوتها الاقتصادية ودبلوماسيتها الاقتصادية التّفَرّد في النظام العالمي الجديد؟

3- السيناريو الثالث: بروز قوى جديدة اقتصادية كالصين (صعود تدريجي وتكتيكي)

شهدنا ثورة صناعية صينية ضخمة اجتاحت العالم بأسره، مما ينذر بإمكانية أن تصبح الصين هي القوى العظمى بعد عدة سنوات، بفضل الحنكة التي استخدمتها من خلال "الدبلوماسية الاقتصادية".

---

[1] عبد الرحمن احمد عثمان، العلاقات الصينية الافريقية رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، المحور الرابع، الخرطوم، 2017، ص 324.

فلقد اوجدت الصين ضمانات مغرية لدفع الشركات الصينية وتشجيعها على الاستثمار في افريقيا بتقديم التسهيلات اللازمة وبالمقابل السماح للشركات الافريقية التي تريد الاستثمار في الصين على قلتها بذلك.

واتضح للصين في العام 2010 وبعد الازمة الاقتصادية الدولية وانكماش الاقتصاد الامريكي والاوروبي. أن الجو مهيأ لأوجه التعاون الصيني الافريقي أن تنقلب الى شراكة مؤسسة على الاتفاقيات الجماعية والثنائية وحتى هذه المرحلة فقد اقتضت التدرج وزيادة الحضور الصيني في حل الازمات السياسية والدفاع عن افريقيا في المحافل الدولية. وفي العام 2015 انعقد مؤتمر الشراكة الدائمة بين الصين وافريقيا، تضمن خطة عمل 2016-2018 لشراكة تعاون استراتيجية شاملة (بناء المنشآت التحتية، التنمية الخضراء، تسهيل التجارة والاستثمار، الحد من الفقر، الصحة العامة، والتبادلات الانسانية، والسلام، والامن، والتصنيع والتحديث الزراعي)[1].

ان غياب الاستقرار مقارنة بحقبة الحرب الباردة، قد أنذر بإندلاع عدد كبير من الصراعات التي تشكل أزمة دولية، فالتغيرات في تركيبة القوى على قمة النظام الدولي من شأنها أن تعقد الامور، حيث ان صعود الصين والظهور التدريجي لليابان الى مصاف القوى الكبرى، على سبيل المثال قد يوسع من نطاق الصراعات التي قد تتورط فيها القوى الكبرى.

[1] محمد صدام فايق بن طريف، مرجع سابق، ص.24.

خاتمة عامة

تشهد المنطقة العربية تفجّر العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة تعبيراً عن تشوّهات هيكلية في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وانعكاساً لغياب الرؤية القائدة وفشل السياسات المطبقة، وتأثراً بالعديد من الأزمات الحادة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما ان انتشار العنف والاستبداد والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي، واستخدام المنصة الاعلامية منبراً للتّوظيف عبر التعبئة التحريضية ضدّ مكونات المجتمع وضرب النسيج الوطني يؤدي الى خلق حالة من التّشرذم والضياع وبالتالي الخضوع لإملاءات خارجية وتبعية اقتصادية وسياسية، من خلال غطاء من التعاون المشترك والدفاع عن المصالح المشتركة في إطار معاهدات وشركات غير متكافئة بين الشمال والجنوب، فهدف الولايات المتحدة الاميركية هو بسط نفوذها على مياه البحر المتوسط وضمان استغلالها للنفط العربي.

كما ان ضغط العولمة ينعكس سلبا على دول الجنوب، من حيث اقفال ابواب التصدير امام منتجاتها الزراعية والنسيجية وفرض رسوم جمركية مرتفعة على صادراتها في إطار تعامل غير متكافئ بين الدول.

كل هذا سيؤدي الى اختلال في الموازين وسيؤثر سلباً على توازن العلاقات الدولية بين (الشمال – الجنوب)، مما ينبؤ بسيناريو استمرارية وازدياد حدة وتفجر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لفترة طويلة، وستؤدي بالتالي إلى حدوث موجة تغييرية جديدة، تترافق معها موجات من الفوضى والمظاهرات والاعتصامات... ستوصل البلدان لحافة الانفجار الواسع، مع حدوث تغييرات في انظمة الحكم وبروز نخب سياسية في الفترات الانتقالية أكثر ديكتاتورية، وبالتالي غياب الديمقراطية وحرية التعبير.

هناك مؤشرات توحي بأن العولمة كمسار زاحف منذ التسعينيات من القرن الماضي بدأت بالضّمور، نتيجة فشل المفاوضات الدولية فيما يخص تحرير التجارة الدولية والمراوحة في المفاوضات بين الشمال – الجنوب، بالإضافة إلى عودة القوميات إلى الظهور وحركات الانفصال في الدول من قبل الاثنيات والاقليات كإسبانيا (برشلونة) والاكراد في

العراق وسوريا وتركيا واماكن كثيرة اخرى في العالم وما حصل في يوغسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق لهو دليل على ما أشرنا إليه.

أما فيما خص إدارة الازمات الدولية، فإن الاميركي لا يزال المهيمن الأول في إدارة هذه الازمات على الرغم من مواجهة الروسي لهذه الهيمنة ومحاولة قوى أخرى الاتجاه نحو التعددية القطبية (البريكس وغيرها). وإذا أردنا الحديث الآن عن العولمة، لا تزال هذه العولمة برأينا أميركية على كل الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، فالأرقام تشير إلى أن 93% من الابحاث العالمية باللغة الانكليزية والودائع العالمية أكثرها بالدولار وكل التحويلات والعمليات المالية تتم عن طريق نيويورك حتى أن الاتحاد الاوروبي الذي يحاول الاتحاد تشكيل قوته الخاصة لم يفلح بذلك نتيجة الارتباط الشديد بأميركا.

مهما كانت طبيعة الازمات وطبيعة الاستثمارات الدولية، لابد من طرح بعض التوصيات:

أولاً: إقامة تكتل اقتصادي عربي؛

ثانياً: فتح الاسواق العربية على بعضها والغاء الرسوم الجمركية او جعلها رمزية؛

ثالثاً: دعم المشاريع الانمائية الوطنية، عبر شراكات متكافئة؛

رابعاً: اعتماد حوكمة اقتصادية قائمة على عولمة رشيدة.

الإقلاع الاقتصادي في إفريقيا وضرورة التغيير في الدبلوماسية الاقتصادية لتونس

د. رضا الشكندالي*

مقدمة عامة

يعتبر بعض المختصين أن العلاقات الدولية هي بالأساس مصالح اقتصادية وأن الدبلوماسية الاقتصادية تسعى الى تثبيت وحماية هذه المصالح؛ لكن عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الجنوب والشمال، عادة ما تكون العلاقات الدولية غير متوازنة ولصالح الشمال وهو ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري لدول الجنوب. فدول الشمال تبحث، في علاقاتها التجارية، عن محركات إضافية لنموها الاقتصادي، عادة ما تجدها في الطلب المتزايد على سلعها من دول الجنوب. أما دول الجنوب، فهي تبحث، في علاقاتها الدولية مع الشمال، على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتي تتأتّ أساسا من الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك من تسويق صادراتها إلى دول الشمال حتى تتمكن من جلب العملة الصعبة لاستخلاص ديونها الخارجية. وقد أكدت التجارب العالمية أن العلاقات الدولية بين الشمال والجنوب عادة ما تكون في صالح دول الشمال ممّا يجعل العديد من دول الجنوب تتوجه في السنوات الأخيرة الى تمتين علاقاتها التجارية فيما بينها. وفي هذا الإطار أمضت تونس في أواسط سنة 2018 اتفاقية الإنضمام الى السوق الإفريقية لشرق وجنوب أفريقيا، "الكوميسا" لتصبح عضوا قارا فيها مما قد يمكنها من تنويع شراكاتها التجارية وتحسين صادراتها وبالتالي ميزانها التجاري وقيمة عملتها الوطنية. ويعتبر هذا التكتل الاقتصادي الإفريقي الثاني من نوعه بعد تجمع دول الساحل والصحراء (SAD-CEN).

الدبلوماسية الاقتصادية لتونس

منذ ما يزيد على خمسين سنة، اقتصرت تونس في معاملاتها التجارية على أربع بلدان من الاتحاد الأوروبي وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا، وقد شهدت هذه الدول تراجعا على مستوى النمو الاقتصادي، جعل منها غير قادرة على امتصاص الصادرات التونسية،

* أستاذ الاقتصاد بجامعة قرطاج، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بنابل، الجمهورية التونسية.

وبالتالي لجأت تونس الى تنويع شركائها التجاريين وكان التوجه في فترة الانتقال الديمقراطي الى روسيا والصين وتركيا. لكن تجربة ست سنوات في الانتقال الديمقراطي بيّنت أن تونس لم تتمكن من تحسين ميزانها التجاري مع هذه الدول بل مثّل العجز التجاري مع الصين لوحده تقريبا ثلث العجز التجاري لهذه السنة. هذا العجز غذى الاقتصاد الموازي خاصة وأن السلع المتداولة في السوق الموازية جلها تستورد من الصين. ولم تكن التحولات في الدبلوماسية الاقتصادية تواصلا مع سياسة القرب التي انتهجتها تونس منذ سنوات، وخاصة مع البلدان القريبة من حوض البحر الأبيض المتوسط والتي ليست لها مبادلات تجارية معتبرة مع تونس، بل توسعت إلى بلدان بعيدة جغرافيا ممّا أثّر على القدرة التصديرية للاقتصاد التونسي نحو هذه الدول من جرّاء الكلفة العالية التي يتحملها.

في المجال الافريقي، انخرطت تونس منذ سنوات في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا سيدايو بصفة عضو ملاحظ وهي كذلك عضو في اتحاد المغرب العربي. لكن لم تجني تونس من هذه التكتلات الشيء الكثير خاصة على مستوى المبادلات التجارية. وتأمل تونس بانخراطها في السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا الكوميسا بأن توسّع في مجال علاقاتها التجارية وتحسّن من ميزانها التجاري.

الإقلاع الاقتصادي في إفريقيا يمكّن تونس من المواصلة في دبلوماسية القرب

تعتبر منطقة شرق أفريقيا المنطقة الأسرع في معدلات النمو في القارة السمراء ب 5.6% سنة 2017، ويتوقع البنك الإفريقي للتنمية، في تقريره حول الآفاق الاقتصادية لأفريقيا في سنة 2018، أن معدلات النمو الاقتصادي في هذه المنطقة سوف تواصل ارتفاعها لتصل الى 5.9% سنة 2018 وحتى 6.1% سنة 2019. وتعتبر منطقة شرق أفريقيا المنطقة الأكثر تناسقا من حيث مستويات النمو الاقتصادي، حيث حققت كل من الجيبوتي، أثيوبيا، كينيا، رواندا، تنزانيا وأوغندا معدلات نمو تزيد على 5%. ويعتبر الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في جزر القمر وفي كينيا بينما يعتبر الإنفاق العمومي في البنية التحتية العنصر الأهم في النمو الاقتصادي لكل من جيبوتي وإثيوبيا. وفي جل بلدان هذه المنطقة، تحتل أنشطة البناء والأشغال العامة والخدمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحيز الأهم في النسيج الاقتصادي، علاوة على الصناعات المعملية في كل من كينيا وتنزانيا.

كما تعتبر منطقة شمال أفريقيا، المنطقة الثانية من حيث معدلات النمو المحققة في سنة 2017، بمعدل عام ب5% مقارنة ب 3.3% سنة 2016 و5.1% سنة 2018، قبل أن يتراجع النمو الاقتصادي إلى 4.5% سنة 2019 حسب تقديرات البنك الإفريقي للتنمية. وقد لا تعكس هذه النسبة العالية من النمو الاقتصادي حقيقة الأوضاع الاقتصادية في المنطقة من جراء عدم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا والتي سجلت، في سنة 2017، نموا كبيرا ب55.1% بعد عودة الإنتاج في الحقول البترولية والذي لا يزال في مستوى ثلث مستواه العادي قبل الثورة بينما حققت مصر نموا استقر في حدود 4.1% عام 2017.

أما المنطقة الثالثة من حيث مستوى معدلات النمو المسجلة، فهي منطقة غرب أفريقيا بنسبة نمو تساوي 2.5% سنة 2017، وهي مرشّحة للارتفاع إلى 3.6% سنة 2018 و3.8% سنة 2019 بفضل المحاصيل الزراعية الهامة وحجم إنتاج النفط خاصة في نيجيريا. وتعتبر كل من الكوت ديفوار وغانا والسنغال، البلدان التي حققت أعلى معدلات النمو في المنطقة.

وبالرغم من تحسّن معدلات النمو في المنطقة الجنوبية من أفريقيا من 0.9% سنة 2016 الى 1.9% سنة 2017– من المحتمل أن تصل الى 2% سنة 2018 و2.4% سنة 2019- يمكن اعتبار هذه المنطقة ضعيفة من حيث معدلات النمو المحققة في أغلب بلدانها. وإذا استثنينا أفريقيا الجنوبية وأنغولا وزامبيا، البلدان الأكثر تصديرا للمواد الأولية في المنطقة والتي تمثل لوحدها نقطة كاملة في النسبة المسجلة، فإن النمو الاقتصادي لأغلب الدول الممثلة للمنطقة مرتبط أشد الارتباط بمعدلات النمو في أفريقيا الجنوبية عن طريق المبادلات التجارية التي تمر عبر الاتحاد الجمركي للمنطقة. وحتى نسب النمو التي تقارب ال 4% المسجلة في كل من المالاوي وجزر الموريس والموزنبيق ولوسوتو لم تأثر بشكل قوي على معدل النمو العام في المنطقة، نظرا لضعف حصة الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان. وتعد قطاعات الفلاحة والمناجم والخدمات، المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في المنطقة.

وبالرغم من انخراط خمس دول تنتمي لمنطقة أفريقيا الوسط في منطقة التبادل الحر (CEMAC)، إلا أن انخفاض العائدات النفطية أثرت سلبا على معدلات النمو المسجلة في سنة 2017 ولم تتمكن المنطقة من تحقيق سوى 0.7%، وهو المعدل الأسوأ في القارة. في حين سجلت كل من غينيا الاستوائية والكونغو نسب نمو سالبة ب -7.3% و -4% لكل منهما.

توسّع الطبقة الوسطى عامل مهم للنمو الاقتصادي

أثبتت التجربة الإفريقية المعاصرة أن النمو السكاني لا يعيق النمو الاقتصادي، بل كان حافزا مهما له. وقد أكّدت تجارب كبريات اقتصاديات آسيا مثل الصين والهند هذه المقاربة وحققت الطفرة الاقتصادية بالتوازي مع الطفرة السكانية.

كما تشير أغلب التقارير الدولية إلى أن النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية سيكون محكوما بتزايد نموها السكاني، إذ سيبلغ تعداد الأفارقة نحو المليارين في السنوات القادمة.

وقد أكّدت العديد من الدراسات الاقتصادية أن تحقيق معدلات النمو العالية في أفريقيا كان بفضل توسع الطبقة الوسطي فيها والتي باتت تمثل أكثر من ثلث مجموع السكان في القارة السمراء البالغ عددها المليار نسمة. وأصبح حوالي 34% من الأفارقة في عداد الطبقة الوسط أي ما يوازي تقريباً 370 مليون شخص ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 42 % بحلول عام 2060 وفق البنك الأفريقي للتنمية.

فعندما تتوسع الطبقة الوسطي، يرتفع طلب الاستهلاك على السلع والخدمات من المسكن اللائق إلى الخدمات الصحية والتعليم والاتصالات الحديثة وغيرها من السلع التي يمكن توفيرها عن طريق إنتاجها في عين المكان بالاستثمار المحلي أو اللجوء الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالتالي تمثل أفريقيا سوقا واعدة للسلع والخدمات الأجنبية أو المحلية ويمكن أن تسيل لعاب رجال الأعمال للاستثمار في هذه القارة السمراء.

وقد أشار تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2018 حول الآفاق الاقتصادية في أفريقيا، أن الاقتصاديات الأفريقية أظهرت القدرة على الصمود، فالنمو الاقتصادي ارتفع في العموم بحوالي نقطة ونصف في سنة 2017 من 2.2% سنة 2016 الى 3.6% سنة 2017، وهو مرشح للارتفاع في السنوات المقبلة ممّا يعكس عموما السياسات الاقتصادية الجيّدة والتقدم الملموس في الإصلاحات الهيكلية في أغلب اقتصاديات أفريقيا.

أغلب الدول الأفريقية جالبة للاستثمار

تمتلك أفريقيا موارد كبيرة ومتنوعة كالموارد المعدنية والنفطية، والموارد الزراعية، والموارد السمكية، وموارد الغابات وغيرها من المواد، ممّا يمثل مجالات استثمارية قوية الى جانب بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كالطرقات والمطارات والموانئ وتوليد الكهرباء

والسدود والخزانات وغيرها. فالاستثمار في المجال الزراعي مثلا يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها أفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في أفريقيا.

وكما كانت ثروات أفريقيا تعد من بين الأسباب التي أدّت الى استعمار بلدانها من طرف القوى الاستعمارية، تتسابق اليوم أغلب الدول الأجنبية على الاستثمار في أفريقيا والنفاذ إلى ثرواتها وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا وإيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل.

وقد وفرت أغلب الدول الأفريقية المناخات الملائمة لجلب الاستثمارات الأجنبية بمراجعة سياساتها الاقتصادية ونظمها الاستثمارية، وسنَّ العديد من التشريعات والقوانين الجديدة، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول والشركات إلى التسابق نحو أفريقيا. ولقد استوعبت الاقتصاديات الغربية جيدا هذا التحوّل في القارّة السمراء، وهي التي تعاني منذ الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري وأزمة الدين العمومي من الركود الاقتصادي، وأصبحت بأمسّ الحاجة إلى أسواق جديدة يمكن أن تسوّق فيها سلعها وأن توجّه لها مستثمريها، فانطلقت في عقد شراكات عديدة مع الدول الإفريقية في شكل اتفاقيات تبادل حرّ لإزالة كل الحواجز التي تعترض السلع والخدمات المتوجّهة إلى إفريقيا.

وتدفقت الاستثمارات من كل صوب وحدب من دون أن تكون هناك محدّدات لقبول تلك الاستثمارات وضوابط لتوجيه مساراتها. وقد كان نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على أفريقيا في عام 2016، لكل من جنوب إفريقيا والمغرب ومصر ونيجيريا وكينيا، بينما لم تتمكّن تونس والجزائر إلا من جلب القليل منها بالرغم من تحسن مرتبتهما مقارنة بعام 2015، حيث احتلت تونس المرتبة التاسعة إفريقيا والجزائر المرتبة العاشرة.

وبحسب تقرير "ارنست آند يونغ" لسنة 2016، فإن المغرب هو المستثمر الأول من داخل القارة خاصة في غرب أفريقيا بنحو 4.8 مليار دولار عام 2016، ويعتبر كذلك معبرا مهمّا للاستثمار الأجنبي نحو القارة السمراء بفضل تحسّن مناخ الأعمال من بنى تحتية واستقرار سياسي، ممّا جعله القاعدة الدولية الأقوى في إفريقيا من حيث التصدير نحو الأسواق الأوروبية والإفريقية وأسواق الشرق الأوسط. وتأتي مصر في المرتبة الثانية من حيث جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد جملة الإصلاحات المتمثلة أساسا في التقليص من الإجراءات الإدارية وخلق مناخ أعمال

يتضمن المزيد من الحرية الاقتصادية، علاوة على التقدم الملحوظ في البنية التحتية والتي احتلت فيها مصر المرتبة الثانية إفريقيا.

خاتمة عامة

بالرغم من هذا التدفق الكبير للاستثمار الخارجي في أفريقيا والذي أسهم في تسريع معدلات النمو في أغلب بلدانها، إلا أن كل انسحاب مفاجئ لرؤوس الأموال المتدفقة في حال وقوع تطورات أمنية في بعض الدول الأفريقية قد يؤدي الى انهيار هذا الاقتصاد أو ذاك، وهو ما قد يعبّر عن هشاشة بعض الاقتصاديات الأفريقية وخاصة منها الريعيّة. إن تجنب مثل هذه المخاطر من ناحية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الخارجي في تطوير الاقتصاد وتحقيق ثباته واستقراره في الدول الأفريقية من ناحية أخرى، يتطلب وضع إستراتيجية شاملة وسياسات راشدة توجه تدفقاته. كما أن العديد من الاقتصاديات الأفريقية، بالرغم من معدلات النمو العالية التي حققتها، لا تزال تعاني من ثقل العجلة الإدارية والحكومية وقدم أساليب العمل والإدارة، ففتح مكتب أو إطلاق مشروع تجاري يستغرق في بعض الدول الإفريقية فترة كافية لتلاشي وانهيار رأس المال ممّا يجعل من أفريقيا منطقة للاكتشاف أكثر منها للاستقرار والبناء، فالاستثمار فيها يعد عند البعض مغامرة محفوفة بالمخاطر. فالتقارير الدولة حول الحرية الاقتصادية تعطي صورة قاتمة لمناخ الأعمال في إفريقيا وتصنّف العديد من الدول الإفريقية كدول غير حرة اقتصاديا ممّا لا يشجع الاستثمار الأجنبي على الاستقرار والبناء في هذه الدول فهو كالسحابة العابرة يتدفق على بلدان تتوفر فيها المواد الأولية اللازمة، يحقق أرباح سريعة ويغادر الى بلدان أخرى.

أهمية ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية المعاصرة

دراسة حول الطريق غير المستقر إلى التكامل في البلدان النامية والأقل نموا

ذ. محمد زايد*

مقدمة عامة

لا ريب أن ظاهرة التكتلات ليست بالظاهرة الجديدة[1] إذ أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبنتها مجموعة من الدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، وذلك لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم. فقد كان من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا للدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وقد أصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم.

فقد شكلت معظم الدول في جميع أنحاء العالم مخططات تكامل إقليمي لأسباب عدة، من بينها علي سبيل المثال تحرير التجارة، وزيادة القدرة التفاوضية في الساحة العالمية، وتسريع التصنيع؛ والتي في الواقع لا تشكل سوى عدد قليل من الأهداف العديدة لعمليات التكامل.

تبحث هذه الورقة أولاً في الأسباب التي تجعل التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هدفاً جذاباً للدول النامية.

---

*باحث دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية.

[1] تعود فكرة التكتلات إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات لتحقيق الرخاء للدولة الأم. انظر حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 9.

الاشكالية:

لقد ازدادت أهمية المنظمات فوق الوطنية في كل من الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية على مدى نصف القرن الماضي. ومن بين هذه المنظمات التكتلات والتي هي اتفاقات بين بعض الدول للعمل معا من أجل تحسين اقتصاداتها بصورة متبادلة.

وتهدف هذه الاتفاقيات عادة إلى تحرير التجارة (liberalizing trade) ومواءمة السياسات الاقتصادية (harmonizing economic policies). وكانت أبرز التكتلات التي تمت، الاتفاقات بين البلدان المتقدمة صناعيا، ولكن كان هناك أيضاً عدد من محاولات التكامل بين البلدان النامية. وغالبًا ما يكون لخطة التكامل بين البلدان النامية اختلافات كثيرة مقارنة بخطط البلدان المتقدمة.

وبشكل عام، فإن الهدف الرئيسي للبلدان المتقدمة هو الحد من أوجه القصور في الهياكل الصناعية المحلية القائمة عن طريق السماح بزيادة المنافسة (increase competition) في الأسواق الدولية. بينما الدول النامية، من ناحية أخرى، عادة ما يكون لديها قاعدة صناعية قليلة أو معدومة.

وقد ناقش الاقتصاديون وعلماء السياسة ما إذا كان تشكيل خطط التكامل مفيدًا لهذه الدول. فمن جهة، يدعم الليبراليون الجهود التعاونية بين البلدان الرامية إلى تحسين الاقتصاد. وذلك على خلاف الواقعيون[1]، إذ يجادلون ضد التكامل الاقتصادي؛ فوفقا للواقعيين، فإن أي مكاسب اقتصادية يمكن تحقيقها من خلال المشاركة في الاتحادات الاقتصادية يقابلها فقدان محتمل للسيادة وزيادة في الضعف الاقتصادي. ومن هنا يتبادر التساؤل التالي:

- لماذا التكتل؟ وما الذي دفع الدول إلى التحرك على الطريق نحو التكامل الإقليمي؟ وما الأدوات والسياسات المستخدمة في عملية التكامل؟

[1] النظرة الواقعية تستند الي ثلاثة مفاهيم أساسية هي مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم القوة ومفهوم الأمن. المفكر الذي يمثل هذا النهج الواقعي هو هانس مورجانتو، والذي يؤكد على أن رجال السياسة يفكرون ويعملون بوحي السياسة.

ومن ثم، فإن الطريق غير المستقر إلى التكامل (integration) في البلدان النامية والأقل نمواً هو الموضوع العام لهذا البحث؛ وبالتالي يمكن صياغة هدفه الرئيسي (main purpose) من خلال طرح سؤالين فرعيين متصلين بشكل وثيق:

- كيف تنجح الخطط الإقليمية في العالم النامي؟
- ما الذي يجعل هذه المخططات صعبة التحقيق؟

المنهجية:

سأستعمل التحليل المقارن؛ الذي يوفر أوجه التشابه والاختلاف التي كشفتها مقارنة النظريات إجابات للأسئلة المذكورة أعلاه.

الهدف من هذه الورقة البحثية

- ✓ وصف المستويات المختلفة للتكامل الاقتصادي الإقليمي.
- ✓ فهم الحجج الاقتصادية والسياسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.
- ✓ فهم الحجج الاقتصادية والسياسية ضد التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- ✓ شرح التاريخ والنطاق الحالي والآفاق المستقبلية للاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية.

تتضمن هذه الورقة أربعة محاور فكرية على النحو التالي: المحور الأول يتناول القضية الاقتصادية للتكتل[1]، أما المحور الثاني يتعلق بالقضية السياسية للتكتل، في حين يتناول المحور الثالث العامل الأمني، وأخيراً يلقي المحور الرابع نظرة حول معوقات التكامل (Impediments to Integration).

[1] يقصد بالتكتل الاقتصادي الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها كما يعرف بأنه عملية الإجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز الاقتصادي، وهو عملية دمج الاقتصادات منفصلة في منطقة اقتصادية أكبر.

Fritz Machlup, A history of thought on economic integration. New York: Columbia University Press,1977, P75.

محمد شفيق عبد الفتاح: أثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص 15.

ومن ثم ستناول هذا الموضوع بالدراسة من خلال مبحثين على النحو التالي: نظرة تاريخية ومقتضيات الحاضر؛ والإقليمية منذ الحرب العالمية الثانية.

تعكس مخططات التعاون الإقليمي التي بدأت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ثلاثة اتجاهات رئيسية.

أولاً: كان هناك انتقال من التعاون الثنائي (bilateral) والقطاعي إلى اتفاقيات على مستوى الاقتصاد.

ثانيا: أصبحت الروابط المؤسسية أكثر إحكاما خاصة في إطار السوق الأوروبية المشتركة.

ثالثاً: انتقلت أوروبا والاتحاد الأوروبي في أوروبا ببطء نحو منطقة اقتصادية أوروبية واحدة، بحيث أصبحت هذه المنطقة الأساسية سوقًا جذابًا لغير الأعضاء مثل الدول في أوروبا الشرقية[1].

وصلت موجة الإقليمية في ستينيات القرن الماضي إلى إفريقيا مع تأسيس الاتحاد الجمركي لأفريقيا الوسط في عام 1964، وأمريكا اللاتينية عبر السوق المشتركة لأمريكا الوسط في عام 1960 وميثاق الأنديز في عام 1969[2]. وفي آسيا، تم إطلاق الآسيان في عام 1967.

بينما ضعفت خلال معظم فترة السبعينيات الخطط الإقليمية، رغم وجود بعض الاستثناءات بما في ذلك إنشاء مجتمع دول غرب أفريقيا (the Community of West African States) في عام 1975. وفي ثمانينات القرن الماضي، سرعان ما تسارعت الإقليمية.

كانت الولايات المتحدة لاعبا رئيسيا؛ واقترحت مبادرة الأمريكتين وبدأت اتفاقيات التجارة الحرة مع كندا 1985. وفي منطقة الشرق الأوسط، تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي (GCC) في عام 1981.

أما في أفريقيا فقد تأسس المؤتمر الاستشاري للتنمية للجنوب الأفريقي (SADCC - today SADC) في عام 1980.

---

[1] ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، الناشر مكتبة الأسرة، 2002، ص 180.

[2] مجموعة دول الأنديز The Andean Community هي كتلة تجارية a trade bloc من أربعة بلدان هي بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو، تشيلي والأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي أعضاء منتسبون بينما بنما والمكسيك وإسبانيا مراقبون.

وفي أمريكا الجنوبية أطلقت ميركوسور اتحادًا جمركيًا في يناير 1995 وتم تحويل ميثاق الأنديز إلى ميثاق الأنديز الجديد.

تُظهر الإقليمية في التسعينات ثلاثة اتجاهات جديدة:

أولاً: ارتفاع عدد الاتفاقات الإقليمية.

ثانياً: في حالة الجماعة الأوروبية، تَقدم التكامل إلى مرحلة تنفيذ الاتحاد الأوروبي مع التنسيق المؤسسي، والصياغة المشتركة للسياسات الصناعية والتجارية والمنافسة.

ثالثًا: بدأت النزعة الإقليمية في إنتاج ديناميكاتها الخاصة؛ وأصبحت الدول غير الأعضاء تخشي استبعادها من الأسواق المتكاملة. ولهذا السبب سعت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية إلى الحصول على اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة. وينطبق الشيء نفسه على أوروبا الشرقية فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي.

تُميز مناقشات الإقليمية اليوم في كثير من الأحيان بين الأشكال القديمة والجديدة للإقليمية وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإقليمية القديمة كانت تتميز بكونها:

انعكاسًا للنظام الثنائي القطب (bipolar system).

نتيجة للنضال من أجل السلطة بين القوى العظمى.

كانت النزعة الإقليمية القديمة موجهة نحو الداخل مع النزعات الحمائية (protectionist).

تتمحور حول الدولة، بمعنى أن العناصر الفاعلة الأخرى، مثل المنظمات والجهات الفاعلة الاقتصادية لم تعتبر مهمة[1].

ثانيا: تتميز الإقليمية الجديدة بحقيقة كونها:

تتطور داخل نظام متعدد الأقطاب (multipolar system).

---

[1] Robert Z. Lawrence, Preferential trading arrangements: The traditional and the New. Working Paper Series, The Egyptian Center for Economic Studies,1996. no. 6. Pp. 6-7. available at http://www.eces.org.eg. تاريخ الاطلاع 2018/6/7

عملية تنبثق بشكل عفوي (spontaneously) أو من داخل المنطقة.

تشمل أبعاداً غير اقتصادية وبالتالي تؤدي إلى هوية (nationalism) إقليمية أقوى.

أقل نظرًا إلى الداخل حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح الآن مترابطًا للغاية.

تعزز أكثر من التعاون (cooperation) بين الدول[1].

تساعد الإقليمية الجديدة على تحويل النظام العالمي.

المطلب الثاني: الإقليمية والمطابقة مع منظمة التجارة العالمية

يمكن أن يمثل إحياء الإقليمية في الآونة الأخيرة تحدياً خطيراً أمام تعددية الأطراف (multilaterism) والنظام التجاري الدولي في منظمة التجارة العالمية. ويصبح التحدي تهديداً إذا قام اللاعبون الرئيسيون (the major players) في النظام التجاري العالمي (the world trading system) بتحويل أولوياتهم بعيداً عن التعددية المتعددة والتركيز على انتشار الاتفاقات التجارية التفضيلية (preferential trading agreements).

أبرز مثال على التغيير هو الولايات المتحدة، التي كانت في يوم من الأيام متحمسة للتوجه المتعدد الأطراف، ولكنها نشطة للغاية في الوقت نفسه في السعي إلى إبرام اتفاقات أحادية (unilateral) وثنائية (bilateral) وإقليمية مع بلدان في الأمريكتين.

وعلى الرغم من حقيقة أن الإقليمية يمكن أن تخلق تهديدًا خطيرًا للتعددية، فإنها يمكن أن تساعد أيضًا في تعزيز التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف (multilateral economic cooperation) والتجارة الحرة العالمية (global free trade) . ولكي تكون متوافقة مع النزعة الإقليمية المتعددة الأطراف يجب أن تكون مفتوحة للأعضاء الجدد، ويجب أن تكون التخفيضات التعريفة غير تمييزية (nondiscriminatory)، فعلى سبيل المثال، في شروط منظمة التجارة العالمية يجب عليهم استخدام نهج الدولة الأكثر رعاية (the most favored nation).

---

[1] Andrea Goldstein, The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye?, 2002,pp .11-13 .paper for OECD Development Center policy Brief no. 20. France: Organization for Economic Co-operation and Development.available at https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/2018/6/5 تاريخ الاطلاع

المبحث الثاني: أشكال التكتلات والنظريات الإطارية

المطلب الأول: أشكال التكتلات

إن الدول التي توافق على الترتيبات الإقليمية تدرك أنه كلما أزالت القيود المفروضة على حركة البضائع والخدمات، كلما فقدت سيطرتها على الاقتصاد الوطني، ليس ذلك فحسب، بل كلما سمحت باستمرار العملية، كلما فقدت السيطرة على السياسة الداخلية. ونتيجة لذلك، يحدث تكامل الاقتصادات في كثير من الأحيان على مراحل.

الفرع الأول: فئات التكامل الاقتصادي[1] (Categories of Economic Integration)

يمكن أن تتم عملية التكامل على عدة مستويات مختلفة ولها عدة مراحل، تدور حول خمسة مراحل على الأقل (انظر الشكل رقم (2))، كما تتميز عملية التكامل عمومًا بأنها حركة خطية من اتفاقية التجارة الحرة إلى اتحاد اقتصادي وسياسي.

الشكل رقم (1)[2]

Five Potential Levels of Regional Integration

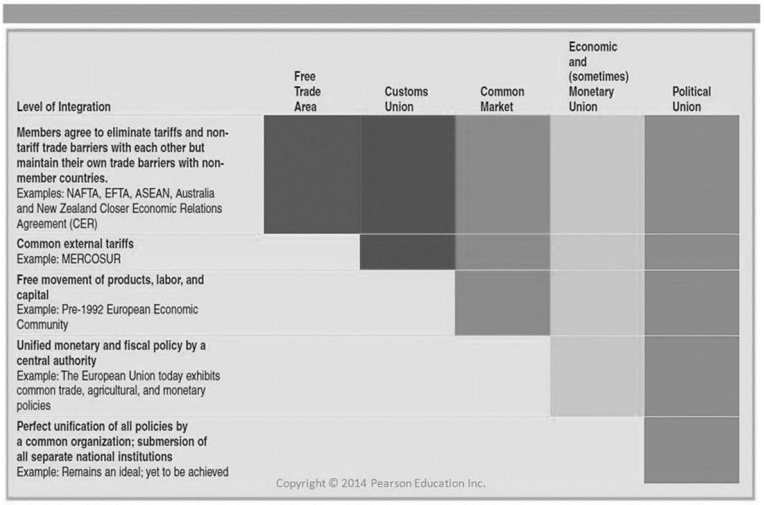

المصدر pearson education inc

[1] لا يمكن للمرء أن يتحدث عن الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي دون ذكر عمل بالاسا (1961) الذي يعتبر حجر الزاوية في أي عمل يتم في قضايا التكامل الاقتصادي.

[2]* https://sites.google.com/site/ibwvietnam/regional-economic-integration

أولاً: منطقة التجارة الحرة (A free trade area)

اتفاقية بين الدول المشاركة يتم فيها إلغاء التعريفات والقيود الكمية أمام التجارة في السلع والخدمات فيما بينها[1]، لكن كل بلد يحتفظ بالتعريفة الخاصة به ضد غير الأعضاء[2]. كما تتم إزالة جميع العوائق التي تحول دون تجارة السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء، ولكن يحدد الأعضاء سياساتهم التجارية الخاصة فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء[3]. تُعدُ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك).

ثانيا: الاتحاد الجمركي (Customs Union)

يُعدُ منطقة تجارة حرة تتبنى تعرفة خارجية مشتركة ضد الدول غير الأعضاء[4]، وفيها، تنسق البلدان الأعضاء هياكلها التعريفية ضد بلدان ثالثة.

وتتمثل الميزة الرئيسية للاتحاد الجمركي في أنه يمنع الشركات أو البلدان الأجنبية من التسلل إلى منطقة التجارة الحرة عن طريق تصدير السلع إلى البلاد بمعدلات تعريفة أقل ثم ترشيح هذه السلع في جميع أنحاء البلدان المتبقية دون التعرض لجدرانها الجمركية[5]. كما تستخدم الإتحادات للسيطرة على الاستيراد وحماية الصناعات الناشئة، والقضاء على الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء واعتماد سياسة تجارية خارجية مشتركة[6]. فمعظم الدول التي تدخل الاتحاد الجمركي ترغب في مزيد من التكامل في المستقبل.

ثالثا: السوق المشتركة (common market)

يتم تحقيق السوق المشتركة عندما يتم تحرير تداول عوامل الإنتاج من رأس المال والعمالة بحرية بين الدول الأعضاء. ومن ثم تلغى القيود على حركة عوامل الانتاج[7].إذا

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص 235.

[2] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 1998، ص 29.

[3] عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة اسيوط، مصر، 2008، ص 277.

[4] مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس الغلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2006، ص 230.

[5] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 38.

[6] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 64.

[7] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1971-1972، ص 30.

وصلت الدول المعنية إلى هذه المرحلة من مسار التكامل فيمكن القول أنها على خط تحقيق الإتحاد الاقتصادي.

رابعاً: الاتحاد الاقتصادي (economic union)

عبارة عن سوق مشتركة مع درجة معينة من المواءمة بين السياسات الاقتصادية الوطنية. ينطوي على التدفق الحر للمنتجات وعوامل الإنتاج بين الأعضاء، واعتماد سياسة تجارية خارجية مشتركة، بالإضافة إلى عملة مشتركة، ومواءمة معدلات الضرائب في البلدان الأعضاء، وسياسة نقدية ومالية مشتركة[1].

خامسا: التكامل الاقتصادي والسياسي

يُعد التكامل الاقتصادي الشامل أرقي صور التكامل الاقتصادي وأعمقها وهو ما يستدل عليه من مسماه، فهي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، ويفترض فيها بالإضافة إلى توافر ما تقدم بيانه في أشكال التكامل الإقتصادي السابقة، توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية بين الدول المتكتلة. ويتميز الاتحاد الاقتصادي والسياسي الكامل بالتوحيد الكامل للسياسات النقدية والاجتماعية والمالية. وتشرف على ذلك هيئة فوق وطنية (supranational body)، تشرف على هذه العملية، وتكون قراراتها ملزمة للاتحاد[2]. كما يتضمن هذا الشكل من التكامل التضحية بقدر كبير من السيادة الوطنية؛ حيث تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية[3] .

المطلب الثاني: الجوانب النظرية (Theoretical Aspects) للتكامل الاقتصادي في أقل البلدان نمو

حيث أن هذه النظريات تثير الشكوك حول مدى جاهزيتها بشكل جيد للتعامل مع الوضع الاقتصادي والسياسي المزعج الموجود في معظم الدول النامية والبلدان الأقل نمواً المشاركة في مخططات التكامل، وذلك عندما تحاول هذه البلدان تنفيذ خطة تكامل (integration scheme) فإنها لا تواجه نفس النوع من المشاكل والعقبات كما تفعل البلدان

---

[1] حسين عمر، المرجع نفسه، ص 125.

[2] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 270. وكذلك محمد عبد المنعم عفر، المرجع السابق، ص 243.

[3] حسين عمر، المرجع نفسه، ص 9.

الصناعية. فمشاكل الدول النامية معروفة جيداً، فهي تتعلق بالقلق الأمني (concern security) والفقر (poverty) والإرث الاستعماري (colonial heritage). وننوه إلى أنه نادرا ما تؤخذ هذه المجالات ذات الأهمية المباشرة لأقل البلدان نموا في الاعتبار في نظريات التكامل التقليدي.

الفرع الأول: سياسة إحلال الواردات وتوجيه التصدير

جادلت البنيوية المبكرة بأن النظام التجاري العالمي يستغل البلدان الأقل نمواً ويديم فقرها. ومع تقدم التكامل الأوروبي، أثر ذلك على النموذج البنيوي، وبدأ البنيويون بتشجيع التعاون الإقليمي كوسيلة لخلق وفورات الحجم وتحرير البلدان الأقل نمواً من الاعتماد على البلدان الأكثر نموا. فالبلدان الأقل نمواً تقوم تقليدياً بإنتاج السلع الأولية التي يجادل البنيويون بأنها تلقت معاملة غير مواتية في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن حواجز الاستيراد لدى البلدان المتقدمة لم تشجعها على إنتاج وتصدير المنتجات المصنعة؛ ما أدى ذلك بالعديد من البلدان الأقل نمواً في الخمسينيات إلى الدعوة إلى إحلال الواردات[1]، وسياسة التنمية لتشجيع الإنتاج المحلي[2].

وتشمل تلك الاستراتيجية أيضا فرض رسوم جمركية وحواجز غير جمركية[3] لمنع السلع المنتجة في الخارج، فضلاً عن كونها تشمل السياسات الرامية إلى خفض أسعار السلع المنتجة في السوق المحلية، مثل الإعانات أو شروط الجودة[4].

ومن العناصر الأخرى لاستبدال الواردات هو دفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار بدلاً من التجارة. حيث كان من المفترض أن يجلب الاستثمار الأجنبي التكنولوجيا والمعرفة الإدارية إلى البلدان الأقل نمواً.

---

[1] تعني استراتيجية إحلال الواردات أن تنتج دولة ما محلياً ما كانت تستورده من قبل؛ ويتم ذلك من خلال خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات.

[2] ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 566.

[3] حربي محمد العريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن،1998، ص 89.

[4] مفرج بن سعد الحقباني، العلاقة السببية بين اتجاهات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك، دورية الإدارة العامة، الأردن، المجلد 42، عدد 4، 2002، ص 282.

وقد ترتب على سياسة إحلال الواردات نتيجتان سلبيتان، وهما عدم الكفاءة وحماية الصناعات والعملات المقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية[1].

استراتيجية التطوير الثانية هي التصنيع الموجه نحو التصدير[2] (export oriented industrialization)، وقد كانت هذه الإستراتيجية مشتركة في عدة دول من الدول الصناعية الحديثة في جنوب شرق آسيا، وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج، وهذه بلدان لديها عدد قليل من المنتجات الأولية، حيث تم توجيه الإنتاج في هذه البلدان لتحقيق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية.

كانت الدولة المتدخلة (interventionist) – نقصد في إدارة الإقتصاد الوطني- هي سمة مشتركة للتنمية الموجهة نحو التصدير؛ حيث توفر الدولة البنية التحتية (infrastructure) ومستويات منخفضة من الضرائب والإعانات للصناعات (subsidies to industries) .

عواقب الاستراتيجيتين مختلطة؛ إذ غالباً ما تؤدي استراتيجية استبدال الواردات المستند إلى المنتجات الأولية إلى طريق مسدود.

كثيراً ما تعزز الأدبيات الاقتصادية السياسات الموجهة نحو التصدير باعتبارها أفضل طريقة لتعزيز التنمية، لأسباب ليس أقلها أن نتائج إحلال الواردات غير مشجعة[3].

تتطلب السياسات الموجهة نحو التصدير التزاما على مستوى الأمة باستغلال المزايا النسبية للصناعات المحلية والدعم النشط للدولة في تحديد هذه المزايا[4].

ليس التوجه نحو التصدير بالضرورة الحل الأفضل للبلدان الأقل نمواً بصفة عامة. حيث أنه يتطلب قوة عمل منضبطة، ومعرفة إدارية، وإدارة عامة فعالة، وربما نظاماً يستطيع أن يعزل نفسه عن الضغوط السياسية (political pressure).

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر،2005، ص 292.

[2] تاريخياً بدأت معظم الدول النامية بإتباع إستراتيجية التصنيع من أجل الذات إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية أو الإعتماد على الذات، ثم إنتقلت بعض الدول إلى الأخذ بإستراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي "سياسة تنمية الصادرات".

[3] ميشيل توادور، المرجع نفسه، ص 573.

[4] المرجع السابق، ص 563.

الفرع الثاني: نظرية الاتحاد الجمركي[1] (Customs Union Theory)

الجزء المهم الآخر من الإطار النظري، الذي أوجد الأساس للإقليمية في أيامه الأولى، كان عمل Viner حول نظرية الاتحاد الجمركي[2].

اكتشف فاينر أن الإتحادات الجمركية وتحرير التجارة البينية داخل الإقليم ينتجان أثرين هامين:

الأثر الأول هو استبدال الإنتاج المحلي الأعلى تكلفة بالواردات الأقل تكلفة من الدول الشريكة وهو ما يسمي خلق التجارة (trade creation).

الأثر الثاني هو استبدال الواردات الأقل تكلفة من البلدان الثالثة بدلاً عن الواردات الأعلى تكلفة من الشركاء وهو ما يسمى تحويل التجارة (Trade diversion) .

ومن ثم، فإن رؤية Viner أن خلق التجارة مع زيادة الرفاهية للاتحاد والعالم كله، يحدث إذا زادت التجارة بين الشركاء دون تغيير تجارتها مع بقية العالم، حيث العالم يقترب أكثر من التجارة الحرة[3] .

وعلى النقيض من ذلك، فإن تحويل التجارة هو الحد من الرفاهية من وجهة نظر التجارة العالمية. ومعه تمتد الحماية الوطنية إلى المستوى الإقليمي وهي حركة بعيدة عن التجارة الحرة[4].

---

[1] يمكن تعريف نظرية الاتحادات الجمركية على أنها فرع من نظرية التعريفات التي تتعامل مع آثار التغيرات التمييزية جغرافيا في الحواجز التجارية بين البلدان.

Lipsey, R. G. The theory of customs unions: A general survey. The Economic Journal, Vol 70, No279, 1960, pp. 508-513.

[2] تستند الدراسات التي تناقش المكاسب التجارية من التكامل وتفسير الآثار النظرية للاتفاقيات التجارية التفضيلية على دراسة Viner.

Jacob Viner, The Customs Union Issue. New York: Carnegie Endowment for International Peace, New York,1950, p135.

[3] Catudal, Honore M. Review of The customs union issue, by Jacob Viner. The American Journal of International Law, Vol 45, Issue 1, 1951. pp.209-211.

[4] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص ص 71 – 73.

ومن ثم فإن الذين يزعمون أن الإقليمية قوة إيجابية (a positive force) يربطونها بفكرة خلق التجارة بينما أولئك الذين يعتقدون عكس ذلك غالباً ما يربطونها بفكرة تحويل التجارة. وبذلك فإن تحويل التجارة وخلق التجارة هي الآثار الساكنة (the static effects) لتحرير التجارة.

إن التوازن بين خلق التجارة وتحويل التجارة يحدد ما إذا كان التكامل الاقتصادي مربحا أم لا[1].

تُبين تعديلات (Modifications) أعمال فاين، مثل التمييز بين تأثيرات الإنتاج والاستهلاك، أن التأثيرات الساكنة لا تمثل سوى جزء صغير من آثار التكامل الاقتصادي[2].

وقد أصبحت قضية الإقليمية (issue of regionalism) أكثر تعقيدا ولا يمكن النظر إلى الترتيبات الإقليمية (regional arrangements) بمعزل (isolation) كما افترض Viner أنه يمكن ذلك.

مع تشكيل الكتل (blocs forming) في وقت واحد تقريبا في أنحاء مختلفة من العالم، لا يمكن إهمال تأثير التفاعل (interaction effect) وكذلك السلوك الاستراتيجي للأمم (strategic behavior of nations). وبالتالي، فإنه من الأجدر دراسة الآثار الديناميكية (dynamic effects) للتكامل الاقتصادي؛ ومن ثم ننتقل لدراسة نظرية الشروط المسبقة والحواجز والتي تعالج هذه الآثار الديناميكية.

الفرع الثالث: نظرية الشروط المسبقة والحواجز (theory of preconditions and barriers)

هناك متوازية مثيرة للاهتمام بين العلاقة بين منظمة فوق وطنية (a supranational organization) ودولة عضو والعلاقة بين الدولة والفرد.

إن السبب السياسي والاقتصادي الأساسي لوجود المنظمة فوق القومية هو أنها تنتج سلعاً لا تستطيع أو لا تريد الدولة العضو إنتاجها. حيث يتم إنتاج السلع من قبل المنظمة الإقليمية لجميع الأعضاء للاستمتاع بها في المناطق المتكتلة، لأن الإنتاج المشترك يكون مربحًا في بعض الأحيان، مثل الإنتاج المتعلق بالدفاع ومشاريع البنية التحتية المادية.

---

[1] Lipsey, ibid, pp. 508-509.

[2] كانت دراسة فاينر أول من حدد معايير محددة للتمييز بين المزايا والعيوب المحتملة للتكامل الاقتصادي.

فهي منتجات عالية رأس المال، فضلاً عن كونها مشاريع طويلة الأجل؛ ومن ثم غالباً ما تكون المنتجات التي تتوفر على هذه الخصائص متاحة فقط في حالة تنفيذ مبادرات فوق وطنية.

وبالتالي يمكن أن يؤدي توزيع تكاليف الإنتاج والمصلحة الوطنية وانعدام الحوافز إلى بقاء البلدان خارج الاتفاقات.

وتعد الرفاهية الوطنية (national welfare) هي العامل الذي يحدد موقف دولة ما سواء مع أو ضد الالتزام الإقليمي، وذلك من خلال معرفة كيف تتأثر الرفاهية الوطنية.

قد تكون آثار الرفاه بالنسبة للمنظمة ككل مفيدة، ولكن ذلك قد لا يكون حاسماً لقرار دولة ما بالانضمام أو عدم الإنضمام إليه.

ويتعلق بهذا الأمر مشكلة الراكبون مجاناً (free riders)، وهي ظاهرة شائعة في المنظمات الدولية. وتنشأ المشكلة بسبب عدم وجود حافز يدفع العضو لدفع الثمن إذا لم يتحدد مقدار المنفعة الذي يمكن أن يعود عليه. ومع ذلك، يصعب في كثير من الأحيان استبعاد العضو الذي لم يقم بتحمل النفقات من استهلاك المنفعة العامة (كحالة الركوب المجاني)، فضلاً عن أن أولويات أعضاء المنظمة لا تتطابق بالضرورة، وهذا بطبيعته من شأنه أن يجعل من الصعب الاتفاق على أهداف المنظمة الإقليمية.

فضلاً عن ذلك، قد تسعى المنظمة الإقليمية لتعزيز المساومة الجماعية (collective bargaining) مع غير الأعضاء وتشجيع التعاون الذي يهدف إلى التصنيع الإقليمي (regional industrialization).

وحتى إذا تم الاتفاق على الأهداف فقد يكون من الصعب الاتفاق على أفضل طريقة لتحقيقها. فإذا كان من المفترض أن يؤدي التعاون الاقتصادي إلى خلق التجارة[1]، فإنه يجب الوفاء بشروط معينة بما في ذلك التعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية لغير الأعضاء والتي تكون مرتفعة قبل التكامل. وعندئذ ستكون الحوافز لتحويل التجارة[2] منخفضة.

إن المكاسب من التجارة الحرة تكون أقل إذا كانت الحواجز التجارية للأعضاء أقل في البداية وهناك فرص لتحويل التجارة[3].

---

[1] خلق التجارة: الاستغلال الكامل للميزات النسبية بين الدول الأعضاء حيث يتم تخفيض التعريفات فيما بينها.

[2] تحويل التجارة: عندما يكون المُنتِج غير العضو أكثر كفاءة، قد تنتقل التجارة إلى عضو بسبب ميزته التعريفية.

[3] كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص ص 153 – 167.

وبالتالي فإن الوضع الأكثر استحسانًا هو مستويات التعريفات العالية والحواجز غير التعريفية قبل التكامل.

وتجدر الإشارة إلى أن التوسع في التجارة البينية ليس هو الشرط الضروري الوحيد للاندماج الناجح، لأنه قد يكون ناتجًا عن خلق التجارة وتحويلها.

ومع ذلك، فإن التوسع في التجارة البينية، هو شرط أساسي مسبق لتحقيق المكاسب التجارية. قد تكون السياسات المختلفة لتعزيز وتخطيط التصنيع الإقليمي بمثابة حاجز أمام الاندماج.

كما أن القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي تتم في إطار المفاوضات الحكومية الدولية لا تستند إلى نفس تحليلات مزايا التكلفة، مثل القرارات التي تتخذها الأسواق. وهذا قد يجعل التوصل إلى توافق في الآراء أكثر صعوبة.

فضلاً عن تأخر جني ثمار التكامل، حيث تواجه البلدان النامية على الفور التكاليف والقيود المترتبة على الاندماج ولكنها تضطر إلى الانتظار لفترة طويلة حتى تجني المكاسب.

لذلك من المهم اختيار المشاريع التي تحافظ على بقاء شعلة الاندماج متوقدة توقعاً للمزايا المستقبلية.

فضلاً عما سبق، في العديد من البلدان الأقل نمواً، يعتبر النظام الاقتصادي من مخلفات الماضي الاستعماري. كما تم في العديد منها تنفيذ السياسة الاقتصادية من قبل صانعي السياسة الذين يفتقرون إلى الخبرة. ومن ثم عندما يكون لدى الشركاء في نظام التكامل أنظمة اقتصادية مختلفة، يكون من الصعب إثبات توافق الآراء، مثال حالة تنزانيا وكينيا[1]. وبذلك تكون الخلافات حول القضايا الأساسية حول النظام الاقتصادي هي حاجز سياسي(37)[2].

---

[1] لا يزال تصميم السياسات العامة التي تعزز التعاون بين الأعراق غير مفهوم، إذ تشير الأبحاث الحديثة إلى أن المجتمعات المتنوعة عرقيا هي عرضة للفساد، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الأداء المؤسسي، وبطء النمو الاقتصادي. من المرجح أن تكون معالجة الانقسامات العرقية مهمة بشكل خاص بالنسبة لأفريقيا، وهي القارة الأكثر تنوعًا عرقًا وأفقرًا.

Donald Horowitz, Ethnic Groups in Conflict, Berkeley: University of California Press, 1985, p 25

[2] Langhammer, Rolf J.; Hiemenz, Ulrich, Regional integration among developing countries: opportunities, obstacles and options, - Tubingen: Mohr, 1990, , p14

f.available athttps://www.econstor.eu/bitstream/10419/416/1/025664646.pdf تاريخ الاطلاع 2018/5/15 , 1990

ومن جهة أخري توفر التعريفات الجمركية عائدات حكومية مهمة قد يكون من الصعب التخلي عنها.

كما أن الحافز لإنشاء مجموعات إقليمية والذي يتم تجاهله في كثير من الأحيان لكن ما يجب التأكيد عليه هو التعاون الأمني (security cooperation) .

فقد أبرزت الدراسة التي أجراها البنك الدولي[1] وشيف ووينترز بأن العديد من خطط التكامل الاقتصادي الرئيسية قد أنشئت أصلاً لتشجيع الأمن داخل الإقليم[2].

إن المعاهدة التي تنص على إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتضمن مبادئ بشأن التعاون السياسي وتحافظ على السلام والأمن الإقليميين. فهناك بعض الدراسات تؤكد على أن هذه المجموعة تتصرف أكثر كمنظمة أمنية، وليس كمنظمة اقتصادية[3] .

وفي ذات السياق، ذهب البنك الدوليللقول بأن البلدان قد تدخل أيضا في اتفاقات تكامل من أجل الأمن خارج المنطقة[4]. ومن الأمثلة على ذلك تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 ردا على الهيمنة الإقليمية لإيران والعراق وإسرائيل، وتشكيل الآسيان ردا على نشر الشيوعية في منطقة[5]. من أجل فهم وضع البلدان النامية، من المهم تحديد مفهوم الأمن لأنه يحتوي على معان مختلفة للبلدان المتقدمة والنامية.

---

[1] World Bank, Trade blocs. World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press, 2000, pp p.12-16

[2] Schiff, Maurice, and L. Alan Winters, Regional integration as politics, Chapter 7 in Regional Integration and Development, edited by Maurice Schiff and Alan Winters. Oxford University Press and the World Bank.2003, pp p.168-174.

[3] Rasul Shams, Regional integration in developing countries: Some lessons based on case studies. HWWA Discussion Paper no. 251. Hamburg, Germany: Hamburg Institute of International Economics.2003,p 15 .available at https://ageconsearch.umn.edu/bitstream/26272/1/dp030251.2018/6/8 تاريخ الاطلاع

[4] World Bank, Ibid, pp 16-17.

[5] Joseph A Kechichian, The Gulf-Cooperation Council: Search for security, Journal Third World Quarterly, Vol 7, Issue 4 ,1985. pp. 853-854.available at https://doi.org/10.1080/01436598508419872 تاريخ الاطلاع 2018/6/11

الفرع الرابع: الأمن كحافز للتعاون الإقليمي

قد يكون لدى الدول المتجاورة مخاوف مشتركة، مثل التهديدات السياسية الخارجية، التي تقودها إلى بدء إجراءات للتنسيق؛ والتي من شأنها أن تمهد الطريق للأنظمة الإقليمية المستندة إلى المبادئ والقواعد أو الاتفاقيات الواقعية ذات الاساس الصلب. وتشمل النتائج الإيجابية الدعم السياسي المتبادل وتقاسم الأعباء في المسائل الأمنية.

أنماط الصداقة والعداء تنتج مجمعات أمنية إقليمية، والروابط التاريخية والنزاعات الحدودية والارتباطات الأيديولوجية (ideological alignments) تشرح أنماط الصداقة والعداء[1].

كما يمكن أن تكون الثقة والصداقة بمثابة قوة ملزمة، كما هو واضح في العلاقات بين أعضاء الآسيان[2].

وحيث أنه غالباً ما تتكون التجمعات الإقليمية للبلدان الأقل نمواً من دول تتسم بضعف هيكلي وانعدام أمن النظام؛ فإن هذه الخصائص تشكل تهديداً للاندماج الاقتصادي الناجح لأنها تجعل من الصعب إقامة علاقات محلية وسياسية دائمة ومستقرة.

إن تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني يمكن أن يعزز الاستقرار الداخلي ويمكن تخفيف حدة التوتر الإقليمي. يمكن أن تتعامل المنظمة الإقليمية مع نقاط الضعف المشتركة لأعضائها، أي التحديات المحلية والتهديدات التي تواجه بقاء النظام. وبالتالي، يمكن للاتفاقات الإقليمية أن تكون وسائل مفيدة ومستصوبة للتعامل مع هذين التهديدين الجديين.

كما يمكن أن تنشأ حوافز لترتيبات الدفاع الجماعي من تصور مشترك للتهديدات الداخلية المشتركة. فقد أثبتت تحالفات السلطة الضعيفة عدم فعاليتها في التعامل مع العدوان لكن التعامل مع أمن النظام قد يكون مهمة أكثر ملاءمة لهم ولا يتطلب بالضرورة قدرات عسكرية[3].

---

[1] Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 2nd ed., 1991, p.190 f.

[2] ibid, pp 193.

[3] (Brian L. Job (ed.)، The Insecurity Dilemma: National Security of Third World States, London, Published, Boulder: Lynne Rienner, 1992, p.148.

الفرع الخامس: نظرية التكامل التنموي (The Theory of Development Integration)

نظراً لأن نظرية الاتحاد الجمركي الكلاسيكي لا علاقة لها فيما يتعلق بخطط التكامل في العالم النامي[1]، فقد تم تطوير نموذج للتكامل الإنمائي تدريجياً؛ وقد صُمم لمعالجة الظروف في المناطق النامية، في الاقتصادات ذات الأحجام المختلفة، وعلى مستويات مختلفة من التنمية والدول ذات الأنواع المختلفة من الأنظمة السياسية. وبما أن النموذج يشدد على معوقات التعاون في العالم النامي وعلاقات البلدان الأقل نمواً مع العالم المتقدم، يبدو أن النظرية تتوافق مع التحليل البنيوي. والسمة الرئيسية لنموذج التكامل الإنمائي هو التركيز الواعي على التعاون والترابط بين الدول الأعضاء.

في التكامل الإنمائي، يعد التعاون السياسي (political cooperation) على مستوى متقدم شرطًا ضروريًا للتنفيذ.

وكما ذكر أعلاه، فإن الاتحاد السياسي هو مرحلة متأخرة جداً في مخطط Balassa التقليدي.

يتطلب نموذج تكامل التنمية مستوى عالٍ من تدخل الدولة (state intervention). أما الميزة الثانية في النموذج، فهي أنها تسعى جاهدة لضمان توزيع عادل (equitable distribution) للفوائد التي يحققها التكامل الإقليمي.

في أدن مستوى التكامل يتم ذلك من خلال التدابير التعويضية. عند مستوى أعلى من التكامل، يتم حل مشكلة التوزيع عن طريق تدابير تصحيحية مثل التنمية الصناعية الإقليمية المخططة التي تفضل الأعضاء أو الصناديق الأقل نمواً أو بنوك التنمية الإقليمية التي تعطي الأولوية لقروض البلدان الأقل نمواً[2]. وقد ثبت أن هذا النموذج صعب التنفيذ لأنه يتطلب مستوى أعلى من الالتزام داخل الدول الأعضاء وفيما بينها مما هو منصوص عليه في نظرية الاتحاد الجمركي. كما أنه لا يمكن تصحيح التنمية الاقتصادية المتفاوتة من خلال مخططات تعويضية مختلفة.

---

[1] قال بالاسا إن الأدبيات النظرية للتكامل الاقتصادي تعاملت بشكل شبه حصري مع الاتحاد الجمركي بين الدول الصناعية.

Balassa, Bela, Economic development and integration. Mexico: Centro De Estudios Monetario Latinoamericanos. 1965, p.16.

[2] Cooper, C. A., and B. F. Masselll. 1965b. Toward a general theory of customs union for developing countries. The Journal of Political Economy, Vol 73, No 5, pp. 461-476. available at https://www.journals.uchicago.edu

الفرع السادس: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة

كان دافيد ميتراني D.Mitrany المناصر الرئيسي للوظيفية، وبعد الحرب العالمية الثانية جادل لصالح بناء نظام دولي من شأنه أن يحل مشكلة الأمن[1]. لم يكن يريد أن يكون له نظام فوق وطني مؤسسي كما أراد الفيدراليون[2]. وبدلا من ذلك، حاجج بأنه ينبغي تحديد مجالات تعاون محددة يمكن للدول أن تستمد منها فوائد فورية. وأعرب عن اعتقاده في التطوير التدريجي للشبكات العابرة للحدود الوطنية للمنظمات الاقتصادية والاجتماعية. وأن مثل هذه الشبكات يمكن أن تساعد في منع العدوان والحروب. كانت المشكلة في تفكيره هي افتراضه أن الوظائف السياسية والاقتصادية للدولة يمكن فصلها عن بعضها البعض[3]. لكن المشكلة تكمن في أن معظم الدول النامية، من غير المحتمل أن تفعل ذلك بسبب ضعف تكوين الطبقات والدور المحدود لمجموعات المصالح. تم تعديل عمل Mitrany في وقت لاحق، فقد حاول منظرو الوظيفية التقليدية أمثال أنزلوطي (Anziloti) وكارل دوتش (Karl Deutsch)وأرنست هاس (Ernst Hass) تطويرها لتبرز إلى الوجود النظرية الوظيفية الجديدة ، في نفس الوقت الذي تشكلت فيه الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بتطوير نظرية وظيفية جديدة تجمع بين طريقة الوظيفية والهدف الفيدرالي[4].

إن الجهات الفاعلة المهمة في النظرية الوظيفية الجديدة ليست الحكومات، بل جماعات المصالح والتكاملية التكنوقراطية. تتفق الوظيفية والوظيفية الجديدة على أنه ينبغي الشروع في التعاون الدولي في المجالات الفنية أو المجالات الوظيفية الأساسية. ويجادل الباحثون أنه بمجرد تحقيق النجاح في هذه المجالات، فإنه سيؤدي إلى الإنتشار إلى مناطق أخرى[5].

---

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولـــي، دار جرير، عمان، 2005، ص 138.

[2] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 276.

[3] المرجع السابق، ص 277.

[4] ماجد ابراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1993، ص 193.

[5] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الاشارة الي الواقع العربي: مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 228.

وتُعدُ النظرية الوظيفية الجديدة أكثر فائدة من نظرية الجمارك وتكامل التنمية عندما يتعلق الأمر بتحليل مشكلة توزيع المنافع (benefit-distribution problem)؛ وذلك لأن نهج القطاع بالقطاع يقلل من المشكلة.

خاتمة عامة

لا يتحقق التكامل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بسهولة، إذ هناك حاجة لإجراء تعديلات كبيرة على كلا الجانبين. ولأن هناك فوائد وتكاليف لهذا النوع من التكامل، فإنه من غير المحتمل أن يتم تأسيس مجالات التجارة الحرة الشاملة.

بالنسبة البلدان الأقل نمواً، يعدّ التعاون الإقليمي أفضل من التكامل، ليس فقط لأنه من الأسهل تحقيقه ولكن لأن التكامل يبدو وكأنه "مهمة مستحيلة" بالنسبة للدول النامية.

إن إمكانية التغلب على هذا من خلال استخدام مفهوم مثلثات النمو للمناطق هي فكرة مغرية ومثيرة للاهتمام.

التدفقات المالية الخارجية نحو إفريقيا: دراسة في تحولات القوى الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على القارة

د. لحسن الحسناوي*

مقدمة عامة

تمثل التدفقات الرأسمالية الخارجية جانبا مهما من جوانب النظام النقدي الدولي، إذ تتيح العديد من المنافع المباشرة وغير المباشرة، فهي تلعب دورًا كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تسهم في إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية، غير أنها تنطوي في الوقت نفسه على مخاطر كثيرة، وتواجه البلدان المتلقية لها تحديا كبيرا في كيفية الموازنة بين جني المنافع منها وإدارة مخاطرها.

إفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم، أصبحت تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فقد بدأت تشهد مع بداية القرن الحالي نشاطاً اقتصادياً واسعاً، ما أكسبها بعدًا استراتيجيًا متناميًا على المستوى الدولي، نظرا لما تحتويه أراضيها من مواد خام لم تستغل بعد، فهي تتمتع بمخزون استراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية، مما جعلها تدخل في إطار التدافع الدولي الكبير الذي يستهدف هذه الموارد، إثر ازدياد الطلب العالمي عليها، ونقصان هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

بيد أنه رغم التزايد المطرد للتدفقات المالية الخارجية الموجهة نحو القارة الإفريقية في سياق التنافس الدولي على مناطق النفوذ، فهي لا تزال تشهد فجوة بين الاحتياجات المالية والموارد المحلية المتوفرة؛ بحيث لا تتلق سوى حصة متدنية جدا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأهم من ذلك أن التدفقات المالية الخارجية تتوجه نحو عدد قليل من بلدانها، كما أن قدرا كبيرا منها يتركز في قطاع الصناعات الاستخراجية، وقد زاد هذا من شدة اعتماد الاقتصادات الإفريقية على صادرات السلع الأساسية، مما زاد من تعرض البلدان الإفريقية للتأثر بحركة أسعار السلع الأساسية، تبعا لأوضاع الطلب والمضاربة العالمية على الموارد الأولية. ويضاف إلى ذلك أنه ليس هناك حتى الأن أي دليل على أن التدفقات المالية الخارجية تسهم في عملية التنويع الاقتصادي لدولها.

---

* باحث بالمركز الإفريقي للدراسات الآسيوية بالرباط.

ومن تم تأمل هذه الدراسة، مقاربة مظاهر وأبعاد تأثير التحولات التي بدأت تعرفها القوى الاقتصادية العالمية على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الموجهة نحو إفريقيا، بالتركيز على التدفقات متوسطة وطويلة الآجال، التي تأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر، وقروض أجنبية، ومساعدات رسمية للتنمية. موازاة مع توضيح انعكاساتها على تنمية الشعوب الإفريقية، من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

- إلى أي حد أثرت التحولات التي بدأت تعرفها القوى الاقتصادية العالمية على دينامية تدفقات رؤوس الأموال الخارجية نحو إفريقيا؟

- وما مدى انعكاسها على تنمية الشعوب الإفريقية؟

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها، كون ارتفاع وتيرة التدفقات المالية الخارجية الموجهة نحو القارة الإفريقية، جاءت في سياق التغيرات الجيوستراتيجية التي بدأت تعرفها الساحة الدولية مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، وما رافقها من صعود في القوة الاقتصادية لبعض دول الجنوب، خصوصا دول "البريكس BRICS"[1]، وتطلعها لمنافسة القوى الغربية لفتح الأسواق الإفريقية لتصريف منتجاتها الصناعية، والحصول على ثرواتها الطبيعية لتأمين تطورها الاقتصادي. غير أن السياق الاندماجي للقارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي، واستشراء الفساد السياسي والإداري في نخبها السياسية والاقتصادية، جعل هذه التدفقات المالية لا زالت لم تسهم في تحقيق الطموحات التنموية لشعوب القارة، بقدر ما أدت لاستغلال مواردها الأولية، وتكريس تبعيتها للقوى الخارجية.

أولا: الاستثمارات الخارجية المباشرة بإفريقيا تداعي وتنافس دولي محموم.

اهتمت العديد من الدول الإفريقية بتهيئة بيئاتها الاقتصادية، لجلب الاستمارات الخارجية إليها، وذلك بسن العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي

[1] تضم هذه المجموعة خمس دول تحظى بأسرع نمو اقتصادي عالميا وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وتمتد مجتمعة على 26.46٪ من مساحة الأرض في العالم، وتشكل 42.58٪ من سكان العالم، و13.24٪ من قوة التصويت في البنك الدولي، و14.91٪ من حصص صندوق النقد الدولي. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي حققت دول بريكس نسبة 22.53٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2015، وقد ساهمت بأكثر من 50٪ من النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات العشر الماضية. هذه المعطيات مأخوذة بتاريخ 2018/07/11 من الموقع الإلكتروني:
https://brics2017.org/English/AboutBRICS/BRICS/

تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط له وتنظمه، ووضعت امتيازات كثيرة، منها: تقديم ضمانات بحرية نسبة المساهمات ونقل الأموال إلى الخارج، إضافة إلى الإعفاءات من بعض الضرائب الجمركية والربحية[1].

إن المؤشرات الاقتصادية الأساسية لإفريقيا تبدو متفائلة، ويتضح أنها تؤكد نهاية الحلقة الطويلة من التراجع الذي طبع عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فقد تم دعم النمو فيها مع بداية العقد الأول من القرن الحالي، في حين أن أموال الاستثمار الأجنبي المباشر قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي 2001 و2006 لتصل إلى 30 مليار دولار[2]. وتتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى القارة بمعدلات قياسية، وهو ما يشكل انعكاسا لنجاحات الماضي والتقويم الإيجابي لفرص المستقبل، ففي عام 2008 اختيرت جنوب إفريقيا –للمرة الأولى- من أهم 25 وجهة عالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة[3].

وبالرغم من التغيرات الاقتصادية الدولية وعدم الاستقرار السياسي ببعض مناطق القارة الإفريقية، عرفت وضعية الاستثمارات الأجنبية الخارجية بها مع بداية العقد الحالي استقرارا، إذ ارتفعت بـ5 و 9,6% خلال سنتي 2012 و2013 على التوالي، وبلغت قيمتها المالية حوالي 56,6 مليار دولار سنة 2013 مقابل 51,7 مليار دولار سنة 2012. غير أن حصة إفريقيا من تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة عرفت تراجعا طفيفا سنة 2012 إذ بلغت 3,7% بعدما كانت 4,3% سنة 2009 حسب معطيات صندوق النقد الدولي.

وتتوجه الاستثمارات الخارجية نحو الدول التي تتوفر على البترول والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى، ففي سنة 2013 مثلت هذه الدول 95% من ارتفاع الاستثمارات الخارجية نحو إفريقيا، بحيث استقطبت جنوب إفريقيا ما قيمته 1,8 مليار دولار خلال هذه السنة، أي ما يشكل (39%+)، عكس أنغولا التي تراجعت فيها هذه الاستثمارات، بحيث استقطبت (1,7 مليار دولار بنسبة تراجع 61%-).

---

[1] التحرير، "الاستثمارات في إفريقيا أمال وتحديات"، قراءات إفريقية، العدد الرابع، (القاهرة: المنتدى الإسلامي، سبتمبر 2009م)، ص 10.

[2] رولان فورشهار، "إفريقيا- اتجاهات المرحلة"، في: أوضاع العالم 2008 دليل سنوي اقتصادي جيو-سياسي عالمي، تحرير برتران بادي، ساندرين تولوتي، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2008)، ص 193.

[3] فيجاي ماهجان، نهوض إفريقيا: 900 مليون مستهلك إفريقي يقدمون فرصا تتجاوز توقعاتك، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، (بيروت: الدار العربية للعلوم -ناشرون، 2009)، ص 75.

في الوقت نفسه تراجعت حصة الدول الغنية بالموارد الطبيعية بإفريقيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 78% سنة 2008 إلى 65% سنة 2013، وذلك لتوقف بعض عمليات التنقيب واستخراج البترول، نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2009 مما أثر سلبا على طلب الموارد الطبيعية الإفريقية، الشيء الذي أدى إلى تأخر إنجاز الاستثمارات المتوقعة بهذا القطاع[1].

وتركزت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال سنة 2013 في عدد محدود من الدول الإفريقية، بحيث استقطبت ست دول (تمثل ثلث ساكنة القارة الإفريقية) ما يعادل تدفقات 48 دولة مجتمعة، تأتي على رأسها جنوب إفريقيا ونيجيريا، 6,4 و6,3 مليار دولار على التوالي، متبوعة بالموزمبيق 4,7 مليار دولار، والمغرب 4,3 مليار دولار، وغانا 3,3 مليار دولار، والسودان 2,9 مليار دولار[2].

في سنة 2014 بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإفريقيا 54 مليار دولار، وذلك حسب التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة حول الاستثمار العالمي في يونيو2015، نظرا لتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشمال إفريقيا بحوالي 15%، إذ وصلت القيمة المالية لحجم هذه الاستثمارات 11,5 مليار دولار، نتيجة الصراعات التي عاشتها بعض دول هذه المنطقة. كما عرفت منطقة غرب إفريقيا التوجه نفسه إذ تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه السنة بنسبة 10% نتيجة انتشار مرض الإيبولا، وغياب الأمن والاستقرار وتراجع أسعار المواد الأولية. وفي شرق إفريقيا ارتفعت تدفقات الاستثمارات الخارجية بنسبة 11% أي بقيمة مالية قدرها 6,8 مليار دولار نتيجة الاستثمارات الموجهة للتنقيب عن الغاز في كل من تنزانيا وإثيوبيا، التي أصبحت قطبا في جلب الاستثمارات في مجال النسيج. أما منطقة إفريقيا الوسط فقد استقطبت 12,1 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة ارتفاع قدرت بـ 33% مقارنة بسنة 2013، وذلك لكون حجم تدفقات الاستثمار تضاعف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ وصلت قيمتها خلال هذه

[1] Banque africaine de développement, Organisation de coopération et développement économique, Programme des nations Unies pour le développement, Perspectives économiques en Afrique 2014 les chaines valeur mondiales et l'industrialisation de l'Afrique, (Paris : OCDE, 2014), p 55.

[2] Ibid, p 56.

السنة إلى 5,5 مليار دولار، بالرغم من انخفاض أسعار الموارد الأولية. وعلى العكس من ذلك فقد عرفت منطقة جنوب إفريقيا تراجعا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 2,4%، ولم تستقطب سوى 10,8 مليار دولار خلال سنة 2014[1].

وتعددت مصادر هذه الاستثمارات بإفريقيا، ففي سنة 2012 تراجعت القيمة المالية للاستثمارات الخارجية التي كان مصدرها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بحوالي النصف، بحيث وصلت سنة 2008 إلى 34 مليار دولار لتتراجع إلى 15,7 مليار دولار سنة 2012، بسبب الأزمة المالية العالمية التي عاشتها هذه الدول.

كما يلاحظ أن الدول الصاعدة أصبحت تفرض نفسها تدريجيا مصدرا أساسيا في مجال الاستثمارات الخارجية بإفريقيا، فقد ارتفعت نسبة استثمارات دول البريكس من إجمالي الاستثمارات بإفريقيا من 8% سنة 2009 إلى 12% سنة 2012، وإذا كانت هذه الأرقام تؤكد التراجع النسبي لاستثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإفريقيا، فإن استثمارات دول البريكس شكلت ربع إجمالي الاستثمارات في المشاريع الجديدة بإفريقيا سنة 2012 بالرغم من تراجعها الطفيف[2]. وهو ما يفسر كون التجارة الخارجية لدول إفريقيا جنوب الصحراء عرفت تحولا هاما خلال العقدين الماضيين، فبعدما كانت الاقتصادات المتقدمة تستأثر بما يقرب من 90% من صادراتها أصبح يستأثر شركاء آخرين الآن، بما في ذلك البرازيل والصين والهند، بأكثر من 50% منها، وتبلغ نسبة الصين نحو نصف هذا الرقم. وبالمثل، أصبحت الصين في عام 2014 أكبر مصدر فردي لواردات دول إفريقيا جنوب الصحراء[3].

وما يمكن تأكيده هو أن غالبية البلدان الصاعدة تهتم واقعيا بإفريقيا، من الهند إلى البرازيل مرورا بماليزيا وسنغافورة، ففي العقد الماضي كانت بلدان الجنوب والصناديق الإقليمية مصدرا لنصف التمويل الذي خصص لمشاريع البنية التحتية في جنوب الصحراء

---

[1] UNCTAD, World investment report 2015: reforming international investment governance, (New York and Geneva, 24 June 2015), p15-16.

[2] Banque africaine de développement, Perspectives économiques en Afrique 2014 les chaines valeur mondiales et l'industrialisation de l'Afrique, op, cit, p 57.

[3] وينجي شن وروجو نورد، "أداة رافعة على الطريق هل ستضر استراتيجية النمو الجديدة في الصين اقتصادات إفريقيا المعتمدة على السلع الأولية؟"، التمويل والتنمية، العدد 53، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، يونيو 2016)، ص 28. شوهد بتاريخ 2018/05/06 على الرابط:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2016/06/pdf/fd0616.pdf

الإفريقية الكبرى[1]، والنسبة المهمة من هذا التمويل جاءت من الصين، التي أصبت أكبر ممول لهذه المشاريع بإفريقيا في سنة 2015 بحوالي 21 مليار دولار[2].

وللإشارة فالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الصين إلى إفريقيا أسهم في دعم معدلات النمو في العديد من البلدان الإفريقية، لاسيما بين عامي 2008 و2009، عندما كانت محركات النمو الأخرى تتلاشى. ففي الفترة من 2003 إلى 2009، قدر إسهام الاستثمارات المباشرة الصينية في النمو بما يتراوح بين 0,04 نقطة مئوية في جنوب إفريقيا، و1,9 نقطة مئوية في زامبيا. وبلغ هذا الإسهام معدلات مرتفعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1,0 نقطة مئوية)، ونيجيريا (0,9) ومدغشقر (0,5) والنيجر (0,5) والسودان (0,3)[3].

وإذا ما كان لنا أن نحكم بالاستناد إلى آخر العمليات المتأخرة، نجد أن نصيب البلدان الصاعدة في الاستثمارات الخارجية المباشرة بإفريقيا تزايد مع بداية العقد الحالي كما يبينها المبيان أسفله:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، (نيويورك، 2013)، ص 20.

[2] McKinsey & Company, Dance of the lions and dragons How are Africa and China engaging, and how will the partnership evolve?, (JUNE 2017) p20. viewed 29/06/2018 at: https://www.mckinsey.com/featured-insights/middle-east-and-africa/the-closest-look-yet-at-chinese-economic-engagement-in-africa

[3] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، مرجع سابق، ص 54.

المبيان 1: أكبر عشر دول مستثمرة بإفريقيا (حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليار دولار) ما بين 2015/2010.

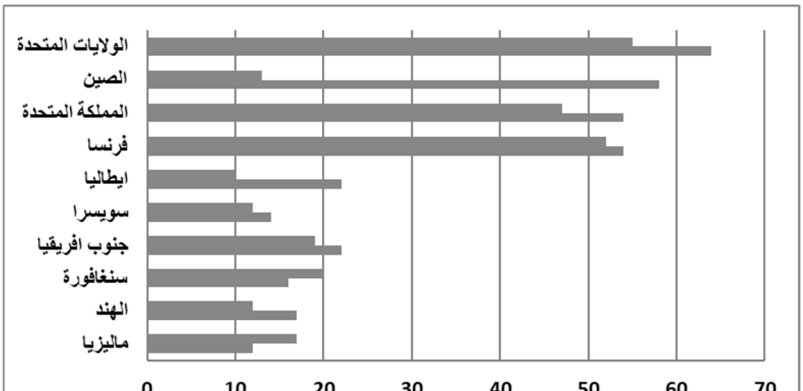

	ماليزيا	الهند	سنغافورة	جنوب افريقيا	سويسرا	ايطاليا	فرنسا	المملكة المتحدة	الصين	الولايات المتحدة
2010	17	12	20	19	12	10	52	47	13	55
2015	12	17	16	22	14	22	54	54	58	64

المصدر: Larabi JAÏDI et Iván Martín, Europe-Afrique Quelles perspectives d'avenir,(Rabat,OCP Policy Center, Mars 2018) p17.

الأمر المدهش في حالة إفريقيا، هو أن معركة مثيرة تجري بين العمالقة توجد فيه شركات متعددة الجنسيات من الجنوب، بما في ذلك الإفريقية منها[1]. فالاستثمار ما بين المناطق الإفريقية نما بشكل كبير، إذ بلغت نسبته 31,5% ما بين 2007-2013، وهذا النمو جاء نتيجة توزيع سلسلة القيمة المضافة وتقوية التكامل الإقليمي بالقارة، بحيث أصبحت القيمة المالية للاستثمارات البين –إفريقية، الثانية بعد استثمارات أوروبا الغربية بإفريقيا. كما أنها تشكل المصدر الثاني لخلق فرص الشغل بالقارة[2].

---

[1] جان- جوزيف بوايو، "إفريقيا محط أطماع شركات الجنوب المتعددة الجنسية"، في برتران بادي ودمينيك فيدال، أوضاع العالم 2014 جبابرة الأمس والغد، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، 2014)، ص 184.

[2] Ernst & Young Global Limited, EY's attractiveness survey Africa 2014 Executing growth, (2014), p 07. viewed 10/05/2018 at: https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-attractiveness-africa-2014/%24FILE/EY-attractiveness-africa-2014.pdf

للتوسع أكثر في هذه النقطة راجع:

- United Nations Conference on trade and Development, World investment report 2014: investing in the SDGs: an action plan, (York and Geneva, 2014). PP 37-44

وإذا كانت أغلب الاستثمارات الأجنبية بالقارة الإفريقية تنصب على استخراج المواد الأولية خصوصا الطاقية منها، بالإضافة إلى الصناعات الاستهلاكية، فإنه في الآونة الأخيرة عرف توزيع الاستثمارات الخارجية بالقارة الإفريقية بعض التنوع، ففي سنة 2011 يظهر أن الصناعات الاستخراجية لم تمثل سوى 28%، مقابل 38% للصناعة، ثم 34% للخدمات التي تشمل قطاعات إستراتيجية مثل الاتصالات والقطاع المالي[1]. وفي سنة 2012 بلغت نسبة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الصناعي وأشغال البنية التحتية 73,5% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية بهذه القارة، مقارنة بالعقد الماضي حين لم تتجاوز نسبة 68,3%. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في هذه القطاعات يخلق فرصا للشغل أمام الشباب الإفريقي أكثر من الاستثمارات الموجهة للصناعات الاستخراجية[2].

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تراجعت قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة بالقارة الإفريقية سنة 2016 إلى 59 مليار دولار[3] بعدما وصلت أعلى مستوى لها سنة 2015 بحوالي 61 مليار دولار، وهو ما يشكل 3,4% من مجموع الاستثمارات الخارجية بالعالم. وذلك نتيجة تراجع أسعار السلع الأساسية، مما كان له تأثير سلبي في الآفاق الاقتصادية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، الشيء الذي أدى إلى تراجع اهتمامات المستثمرين بهذه المنطقة[4]، مما يعني أن المعادلة لازالت قائمة على استغلال خيرات شعوب القارة الإفريقية، خصوصا أن الشركات الأجنبية المستثمرة تأخذ الحصة الأكبر من الأرباح بقاعدة 49% مقابل 51%، وهي القاعدة التي تفقد الدول الإفريقية سيادتها في القرار، خصوصا إذا علمنا أن عقود استخراج المواد الأولية تجعل الدول الإفريقية هي التي تتحمل تبعات تغير الأسعار، وبهذه الصيغة (غير العادلة) سيتحول الاستثمار الأجنبي من مساهم في

---

[1] جان- جوزيف بوايو، "إفريقيا محط أطماع شركات الجنوب المتعددة الجنسية"، مرجع سابق، ص 183.

[2] Banque Africaine de Développement, Perspectives économiques en Afrique 2014, op, cit, p.57.

[3] استحوذت الصين التي أصبحت تعد ثاني مستثمر على المستوى الدولي، (بحوالي 183 مليار دولار في إطار تنفيذ استراتيجيتها الدولية المعروفة بمبادرة الحزام والطريق)، على أزيد من نصف الاستثمارات الخارجية بإفريقيا خلال هذه السنة بحوالي 38 مليار دولار. راجع: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2017 الاستثمار والاقتصاد الرقمي، (نيويورك وجنيف، 2017)، ص10. شوهد بتاريخ 2018/05/08 على الرابط:
http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/WIR2017_Overview_AR.pdf

[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2017 الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص 18-19.

عملية التنمية إلى معرقل لها على المدى المتوسط والبعيد[1]. فمثلا خلصت إحدى اللجان التي راجعت خمس اتفاقيات فقط في مجال التعدين عقدتها الكونغو الديمقراطية ما بين عام 2010 و2012، أن هذه الدولة قد خسرت حوالي 1.36 مليار دولار من الأرباح سنويا؛ نتيجة انخفاض أسعار المناجم التي تم بيعها إلى شركات دولية، وتعادل هذه القيمة ضعف ميزانية التعليم والصحة في الكونغو عام 2012[2].

كما أن توسع صادرات إفريقيا خلال العقدين الأخيرين نشأ إلى حد كبير عن تزايد الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات الاستخراجية والسياحة وغيرها من الأنشطة الموجهة نحو التصدير. وفي هذا السياق بلغ الاندماج الخارجي للاقتصادات الإفريقية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر حدودا أبعد وسار بوتيرة أسرع بكثير مقارنة بالاندماج القاري، مما يفسر بطء التقدم في عملية تنمية القدرات الإنتاجية. فحسب تقرير الأونكتاد "التنمية الاقتصادية في إفريقيا لعام 2012" كانت الزيادة السريعة في صادرات السلع الأساسية من إفريقيا خلال العقد الأول من هذا القرن مصحوبة بنكوص التقدم الذي كان قد أحرز خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في اتجاه إنتاج وتصدير المنتجات المصنعة. فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا من 15% سنة 1990 إلى 10% سنة 2008، وهذا الانخفاض يبعث على القلق، لأن هذا القطاع كان تاريخيا المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المرتفع والسريع والمستمر. وعلاوة على ذلك فإن الصناعات التحويلية تمثل قطاعا بالغ الأهمية لاستيعاب ملايين الشباب الأفارقة الذين سينضمون إلى سوق العمل في السنوات المقبلة[3].

---

[1] عربي بومدين، "العولمة وثمن الاستقرار في إفريقيا"، قراءات إفريقية، العدد 35، (القاهرة: المنتدى الإسلامي، يناير 2018)، ص 43.

[2] Health Poverty Action, and others, Honest Accounts? The true story of Africa's billion dollar losses, (July 2014), p11.viewed 11/07/2018
at:https://www.francophonie.org/IMG/pdf/honest-accounts_final-version.pdf

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، ص 9-10. شوهد بتاريخ 2018/06/23 على الرابط:
http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex57d3_ar.pdf

ثانيا: المساعدات المالية الخارجية تكريس للتبعية الاقتصادية والسياسية

تعد المساعدات الخارجية التي تضطلع الدول الكبرى بتقديمها للدول النامية، أحد المؤشرات الكاشفة عن مدى اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية لتحقيق التنمية الوطنية في إطار من الإرادة القومية المبنية على الاستقلالية وعدم الاعتماد على الخارج. فإذا كان من المفترض- نظريا- أن المنح والمعونات لا تحمل الدولة المتلقية أي أعباء مادية، بخلاف ما هو حاصل في الاستدانة من الخارج، التي تمثل عبئا مباشرا على الدولة المعنية، إلا أن تلك المعونات لها من التبعات السياسية والاستراتيجية ما تفوق تكلفتها الأبعاد المادية والعينية للقروض المباشرة، سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة[1].

تعتبر إفريقيا المستفيد الأساسي من المساعدات الرسمية للتنمية خلال العقد الماضي، إذ ارتفعت قيمتها من 20,4 مليار دولار سنة 2002 لتصل إلى 50,7 مليار دولار سنة 2011، مما يعني أنه ارتفعت من 35,5% سنة 2002 إلى 38,2% سنة 2011[2].

عموما عرفت المساعدات المالية للتنمية المقدمة للدول النامية انخفاضا على المستوى الدولي خلال سنة 2012، إذ تراجعت من 141,1 مليار دولار سنة 2011 إلى 136,4 مليار دولار سنة 2012، وعلى عكس هذا المعط -على المستوى الدولي- فإن إفريقيا عرفت ارتفاعا من حيث حجم المساعدات المالية الصافية المقدمة لها؛ إذ وصلت قيمتها إلى 52,7 مليار دولار سنة 2012 أي بنسبة نمو 1,9%، وذلك لارتفاع المساعدات المقدمة من طرف المانحين غير المنتمين للجنة المساعدات الإنمائية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3]، خصوصا من الصين والهند. فوفقا لإحصائيات المؤسسات البحثية الأمريكية، فقد وصلت مساعدات جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإفريقيا في عام 2007 27 مليار دولار، في حين وصل حجم مساعدات الصين وحدها لإفريقيا في عام 2011 إلى 9.8 مليار دولار. وإجمالا وصل حجم المساعدات الصينية لإفريقيا خلال الفترة ما

---

[1] مصطفى شفيق علام، ""أفرقة التنمية"...ثغرات في مؤشرات "الإرادة القومية" بالقارة السمراء"، قراءات إفريقية، العدد الرابع عشر، (القاهرة: المنتدى الإسلامي، ديسمبر 2012)، ص 107.

[2] Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Le développement économique en Afrique rapport 2014 catalyser l'investissement pour une croissance transformatrice en Afrique, (New York et Genève, 2014), P 67.

[3] Banque africaine dedéveloppement, Perspectives économiques en Afrique 2014, op, cit, p 65.

بين 2000 و2011 إلى 75.4 مليار دولار، ما يعكس تفوق المساعدات الصينية في القارة الإفريقية على مساعدات الدول المتقدمة[1].

وتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية العائد الرئيس للعديد من الدول الإفريقية، إذ نجد أن نصيب بوروندي وجمهورية الكونغو وأريتيريا وغينيا بيساو وليبريا وسيراليون، من المساعدات يفوق ناتجها المحلي ويقارب أو يفوق إيراداتها الحكومية. وتؤدي هذه المساعدات المالية دورا حاسما في ليبيريا وتوغو[2].

ولهذه المساعدات تأثيرات إيجابية وسلبية، وتتجلى أهميتها في تحسين البنيات الاقتصادية وتطوير الإنتاجية، إذ وجهت هذه المساعدات لإنشاء مشاريع البنية التحتية، وتطوير الأنظمة الصحية، ودعم التعليم والتربية. وعلى خلاف ذلك هناك العديد من السلبيات لهذه المساعدات تتجلى أساسا في نقص تنافسية المقاولات المحلية، وإضعاف قطاع التصدير للدول المتلقية لها، فحسب **فراجورام راجان (RAGHURAM G.Rajan)** فإن المساعدات أعاقت نمو الأنشطة التصديرية للاقتصادات التي تعتمد على الأيدي العاملة، وعلى وجه الدقة، أعاقت الأنشطة الضرورية لتنويع الصادرات في الدول المتلقية لها[3]. كما أنها تشجع على الفساد، وفي بعض الأحيان زعزعة الاستقرار السياسي للدول، وهو ما أكده **أسونغي (Asongu)** الذي أنجز دراسة همت 52 دولة إفريقية خلال الفترة ما بين 1996-2010 وتوصل إلى أن المساعدات المقدمة للتنمية غذت الفساد بهذه الدول[4].

كما أكدت منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية أوكسفام (OXFAM) في تقرير نشرته

---

[1] نيو شين تشون، "المصالح الصينية في الشرق الأوسط (دراسة تحليلية)" في: الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ترجمة آية محمد الغازي، تحرير جانغ يون لينغ، (الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017)، ص 425.

[2] سان دومينيكو دي فيسولي، التقرير الاوروبي حول التنمية 2009 التغلب على الهشاشة في إفريقيا صياغة نهج اوروبي جديد، (مركز روبرت شومتن للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، 2009)، ص 33.

[3] بول كولير، مليار نسمة تحت خط الفقر: لماذا تخفق البلاد الأشد فقرا في العالم؟ وما الذي يمكن عمله؟، ترجمة هيثم جودت نشواتي، (الرياض: العبيكات للنشر، 2010)، ص 233.

[4] Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Le développement économique en Afrique rapport 2014 catalyser l'investissement pour une croissance transformatrice en Afrique, op, cit, P74.

في أكتوبر 2007، أن كلفة النزاعات والصراعات التي عرفتها القارة الإفريقية خلال الفترة ما بين 1990 و2005 بلغت نحو 300 مليار دولار، شملت 23 بلدا إفريقيا، وهو حجم يساوي تقريبا حجم كل المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها[1]، وأكد البنك الإفريقي للتنمية أنه مقابل كل دولار واحد يرد إلى إفريقيا في هيئة مساعدات خارجية، تخسر القارة 10 دولارات في هيئة أموال ومكاسب تغادر القارة بشكل غير شرعي، ففي عام 2009 وحده بلغ حجم الأموال التي خرجت بشكل غير مشروع ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدات المقدمة للدول الإفريقية[2].

وأظهرت دراسة أجراها علماء كنديون، أن الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، التي استثمرت في تدريب الأطباء، انتهى بها الحال إلى خسارة مليار دولار؛ لأن الأطباء المتمرسين رحلوا عن بلدانهم للبحث عن عمل في دول متقدمة أكثر ثراء؛ وتوصلت الدراسة إلى أن جنوب إفريقيا وزمبابوي تعانيان أسوأ الخسائر الاقتصادية الناتجة عن هجرة الأطباء، في حين أن أستراليا وكندا وبريطانيا والولايات المتحدة هي أكثر الدول المستفيدة من توظيف أطباء تدربوا في الخارج.

ففي عام 1992 أشارت منظمة الأمم المتحدة أن إفريقيا هي الوحيدة التي فقدت ما يقارب ثلث عمالتها المتخصصة لصالح أوروبا[3]. وفي سنة 2003 قدر برنامج التنمية لهيئة الأمم المتحدة أن 54% من الأطباء، و26% من المهندسين و17% من حاملي الشهادات العلمية من الجامعات العربية والإفريقية يهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وأن نصف المتخرجين الأفارقة والعرب الذين يدرسون بالخارج، لا يعودون أبدا إلى بلدهم الأم، لذلك يعتقد فليب إميغوالي (Philip Emeagwali) أن" ميزانية التربية الإفريقية، ما هي إلا تكملة للميزانية الأمريكية، لأن ثلثي الجامعات الإفريقية تعمل على تلبية الحاجيات الأمريكية

---

[1] The International Action Network on Small Arms, Oxfam International and Saferworld, Africa's missing billions International arms flows and the cost of conflict, (Briefing Paper, N° 107, OCTOBER 2007), PP 3-28.viewed 07/07/2018 at: https://www.oxfam.org.nz/sites/default/files/reports/Africa%20Missing%20Billions.pdf

[2] سعيدة محمد عمر، "افريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية، اتجاهات الأحداث، العدد 3، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أكتوبر 2014)، ص 71-73.

[3] نقولا اغبوهو، الفرنك واليورو ضد إفريقيا، ترجمة لينا فرح، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص 330.

والبريطانية من الموارد البشرية"[1]، وما السياسات الغربية في مجال الهجرة مؤخرا إلا تكريس لهذا الوضع، فهي تسن تشريعات تشجع على استقطاب العقول الإفريقية، في حين ترفض استقبال العمال العاديين، مما أنتج المآسي الأخيرة لوفود طالبي الهجرة بالبحر الأبيض المتوسط.

ومن المعلوم أن هجرة الكفاءات الإفريقية إلى الخارج أسهمت في خلخلة الواقع الاقتصادي والسياسي للقارة، وإذا كانت إفريقيا تستفيد شيئا ما من هجرة الكفاءات عبر التحويلات المالية للمهاجرين التي تسهم فيها النخبة المهاجرة بقدر يسير؛ بحيث عرفت التحويلات المالية للأفارقة المقيمين بالخارج ارتفاعا مهما؛ إذ انتقلت من 11 مليار دولار سنة 2000 إلى 64,6 مليار دولار سنة 2016، وهو ما يمثل 37% من إجمالي التدفقات المالية الخارجية الموجهة نحو إفريقيا خلال هذه السنة. وهذه التحويلات تتجاوز قيمة ما حصلت عليه إفريقيا من استثمارات خارجية كما تم توضيحها سابقا. أما على مستوى الدول الإفريقية المستفيدة من هذه التحويلات فهناك خمسة عشر دولة أساسية، وهي: ليبيريا والكاميرون وغامبيا وليسوتو والسينغال والرأس الأخضر والتوغو والمغرب ومالي ومصر وغنيا بيساو وسوتومي بريبنسبي وغانا ونيجيريا وتونس[2]. وتأتي هذه التحويلات من خمس عشرة دولة أساسية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وفرنسا والمملكة المتحدة والأردن وإيطاليا واسبانيا وليبيا والكويت وتشاد وألمانيا وكندا والإمارات العربية المتحدة والكاميرون[3].

وإذا كانت أهمية هذه التحويلات تتجلى في أنها تصل إلى الأسر الفقيرة أكثر من المساعدات أو الإنفاق الحكومي غير المباشر، كما أنها تعزز الدخل القومي أيضا[4]، فإن الخسائر تتسم بضخامتها على جميع المستويات، لاسيما فيما يتعلق بنقل قيم وثقافة بلاد

---

[1] المهدي المنجرة، قيمة القيم، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، طبعة 5، 2013)، ص 135-136.

[2] Banque africaine de développement, Organisation de coopération et développement économique, Programme des nations Unies pour le développement, Perspectives économiques en Afrique 2017 Entrepreneuriat et industrialisation, p 62. Consulté le 16/05/2018 : https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Perspectives_economiques_en_Afrique_2017.pdf

[3] Banque africaine de développement, Perspectives économiques en Afrique 2014, op, cit, p 64.

[4] وانغاري ماثاي، إفريقيا والتحدي، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة 410، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 259.

الاستقبال إلى الداخل الإفريقي من جهة، واستمرارية التبعية الإفريقية للأقطار الغربية من جهة أخرى.

ثالثا: إشكالية الديون الخارجية واستمرار تحدي التنمية

تعد الديون الخارجية أحد أبرز معيقات تحقيق التنمية في إفريقيا، فكثير من الدول الإفريقية تعاني بشدة تراكم الأصول والفوائد المركبة للديون التي تغدقها الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية العاملة في مجالات الاقتراض، بهدف علاج الفجوات الاقتصادية التي تعانيها الدول الإفريقية، ولكنها في نهاية الأمر ليست إلا تعميقا لتلك الفجوات. فالدول الإفريقية تعتبر من أكثر مناطق العالم تضررا من مشكلة الديون، نظرا لارتفاع مستوى حجم وخدمات الدين إلى دخولها القومية وأرصدتها من العملات الصعبة.

فمن حيث الكم، تضاعف حجم الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 23 ضعفا من عام 1970، حينما كان 6 ملايير دولار، إلى 136.4 مليار دولار عام 1988. أما خدمات الدين فقد ارتفع معدلها في الفترة نفسها من 0,7% إلى 11,4%، في الوقت الذي أصبحت فيه إفريقيا في أمس الحاجة إلى السيولة لكي تدفعها إلى مؤسسات التمويل المختلفة. ومع حلول الألفية الثالثة، تعمقت مشكلة الديون الخارجية لإفريقيا مقارنة بالدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية. كما ارتفع معدل خدمات الدين بالنسبة للدول الإفريقية حيث وصل هذا المعدل عام 2002 إلى 25,7%[1].

عموما، فعلى الرغم من امتلاك القارة الإفريقية لنسبة 5% فقط من دخل العالم النامي، فهي لا زالت مدينة بما يقرب من ثلثي دين العالم. ففي الفترة ما بين 2011-2013 بلغ المتوسط السنوي لمجموع الديون الخارجية لإفريقيا 443 مليار دولار، مسجلا زيادة سريعة بنسبة بلغت 10,2% في السنة، مقارنة بالفترة 2009/2007 التي بلغت فيها نسبة الزيادة سنويا حوالي 7,8%[2].

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم،" تأثير العوامل الخارجية في عملية التنمية الإفريقية"، مجلة دراسات، (العدد السابع والعشرين، شتاء 2006)، ص 14.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: ديناميات الديون وتمويل التنمية في إفريقيا، (جنيف، سبتمبر 2016). شوهد بتاريخ 2018/03/24 على الرابط:
http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex63d3_ar.pdf

لذلك فنسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا أعلى بكثير من نسبتها في المناطق الفقيرة الأخرى[1]، إذ انتقلت هذه النسبة من 27,8% سنة 2015 إلى 31,1% سنة 2016[2]، وتبدو الصورة أكثر قتامة في العديد من الدول الإفريقية التي تجاوزت فيها هذه النسبة أزيد من 60% مثل (اريتريا 127,1%، غامبيا 91,6%، موزمبيق 86%، ملاوي 82%، غانا 70,8%، سيشل 69%، أنغولا 64,2%، السودان 63,7%، توغو 62,3%)[3]، وتستخدم العديد من الدول الإفريقية أكثر من نصف إيراداتها من التصدير لخدمة الديون فقط[4].

وإذا كانت جل الدول الإفريقية لا زالت تعاني من الديون الخارجية وتبعاتها المتراكمة منذ سنوات الاستقلال، فهذه القارة تعتبر من أكثر قارات العالم إهدارا لثرواتها، فقد بلغت قيمة الأموال التي خرجت من القارة الإفريقية خلال العقود الثلاثة السابقة على عام 2009، وفق أكثر التقديرات اعتدالا، حوالي 1,4 تريليون دولار، من بينها ما بين 1,2 و 1,3 تريليون مصنفة كأموال غير مشروعة[5]. وقد تسبب ذلك في خسائر تقدر بنسبة 2% من إجمالي الناتج القومي للقارة الإفريقية في السبعينيات، لتقفز هذه الخسائر إلى ما بين 8% و7% سنتي 2007 و2008 على التوالي[6].

---

[1] راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، ترجمة إلهام عيداروس ووليد سليم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2015)، ص 59-60.

[2] Nations Unies Commission économique pour l'Afrique, L'industrialisation et l'urbanisation au service de la transformation de l'Afrique, (Addis-Abeba, 2017), p23.

[3] التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث 2015-2016، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية -جامعة إفريقيا العالمية)، ص 108. شوهد بتاريخ 2017/11/04 على الرابط:
http://publications.iua.edu.sd/2016-12-01-18-00-05.html?layout=edit&id=152

[4] راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، مرجع سابق، ص 59-60.

[5] Rapport Conjoint Banque Africaine de Développement ET Global Financial Integrity, Les Flux Financiers Illicites et la Question des Transferts nets de Ressources en Provenance de l'Afrique, 1980-2009, (Mai 2013), p 1-3. Consulté le 25/08/2015 :
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Les%20Flux%20Financiers%20Illicites%20et%20la%20Question%20des%20Transferts%20nets%20de%20Ressources%20en%20Provenance%20de%20l%E2%80%99Afrique%2019802009%20%20R%C3%A9sum%C3%A9%20ex%C3%A9cutif.pdf

[6] GLOBAL FINANCIAL INTEGRITY, Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resource for Development, (Washington), p 12. Viewed 25/08/2015 at:
http://www.gfintegrity.org/storage/gfip/documents/reports/gfi_africareport_web.pdf

بالإضافة إلى ما تفقده بعض دول القارة نتيجة انخفاض أسعار الأصول التي تتيحها للمستثمرين الأجانب، فإنها تفقد سنويا حوالي 35 مليار دولار نتيجة تهريب الأموال، 3% فقط منها يتم نتيجة فساد المسؤولين الأفارقة الذين يستولون على المال العام، ويحولون ثرواتهم إلى الخارج، أما حوالي 97% فيتم عن طريق صفقات التهريب غير القانونية، والتهرب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في القارة، ويأتي هذا التهرب في الغالب عن طريق استغلال بعض الثغرات القانونية لتجنب دفع الضرائب[1].

وتعد الدول المصدرة للنفط من أهم مصادر الأموال المهربة من إفريقيا، نظرا لكثرة تعاملاتها غير الشرعية على المستوى الدولي خصوصا في شمال إفريقيا وغربها، وتتعدد وجهات التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من إفريقيا، حسب كل دولة إفريقية، وهي تتوجه بشكل كبير للدول التي تدعي تقديم المساعدات الإنمائية للقارة الإفريقية، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا واليابان والصين والهند وألمانيا...[2].

وعلى النقيض مما سبق، فالشعوب الإفريقية تعاني من نسب كبيرة من الفقر، فحسب **تقرير التنمية البشرية لسنة 2013** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن البلدان التي تسجل أعلى نسبة من حيث عدد السكان الفقراء حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي في إفريقيا؛ اثيوبيا 87%، وليبيريا 84%، وموزمبيق 79%، وسيراليون 77%[3]. أي أن القارة الإفريقية لم تحقق الأهداف المتعلقة بخفض الفقر بمقدار النصف بنهاية عام 2015، حيث أن هناك بعض الدراسات التي تشير إلى أن حوالي 54% من سكان 46 دولة إفريقية (أو ما يعادل 544 مليون نسمة) لا يزالون يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد[4]. كما

---

[1] راوية توفيق، "الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركاء في التنمية أم وكلاء الاستعمار الجديد؟"، قراءات إفريقية، العدد 33، (القاهرة: المنتدى الإسلامي، يوليو- سبتمبر 2017)، ص35.

[2] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, flux financiers illicites rapport du groupe de haut niveau sur les flux financiers illicites en provenance d'Afrique, (Addis-abeba), pp 94-102, consulté 23/07/2015: http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/ffi_rapport_francais.pdf.

[3] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، مرجع سابق، ص 31.

[4] Alkire Sabina, Christoph Jindra, Gisela Robles and Ana Vaz, "Multidimensional poverty in Africa", Oxford Policy and Human Development Initiative, (University of Oxford, OPHI Briefing N° 40, May 2016), p01.viewed 26/05/2018 at:www.ophi.org.uk/wp-content/uploads/OPHIBrief40_Africa_Engl.pdf.

أن العديد من دول هذه القارة تعاني من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، وهو ما يجعل هذه الدول على درجة كبيرة من الانكشاف والتبعية الخارجية التي تؤثر بشدة في استقلالية الإرادة القومية لهذه الدول، خصوصا أن نحو 85% من احتياجات دول جنوب القارة وغربها وشرقها من محصول القمح، ذي الأهمية الاستراتيجية تأتي من الخارج[1].

بالموازاة مع استمرار ضعف الخدمات التعليمية والصحية المقدمة للشعوب الإفريقية، فلا تزال معدلات إتمام التعليم الابتدائي في إفريقيا منخفضة: إذ لم تسجل سوى ستة بلدان إفريقية معدلات إتمام التعليم الابتدائي بنسبة 90% فما فوق في عام 2009. كما أن القارة الإفريقية لازالت تعرف أعلى نسبة من وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات[2]، وأعلى معدلات وفيات الأمهات بعد الولادة في العالم، إذ وصلت النسبة إلى 289 حالة وفاة لكل مائة ألف حالة عام 2013، مقارنة ب 575 حالة في عام 1990[3].

ويبق من أهم التحديات التي تواجه القارة الإفريقية حاليا ومستقبلا، هي قضية توفير فرص الشغل للشباب، إذ أنه من المتوقع أن تنمو القوة العاملة في إفريقيا بنسبة 70%، أو ما يعادل 450 مليون نسمة في الفترة ما بين 2015 و2035، ومع استمرار الاتجاهات الراهنة فإن 100 مليون منهم فقط سيتمكنون من الحصول على وظائف قارة[4].

في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي أصبحت تعيشها العديد من الدول على المستوى العالمي وعدم قدرتها على الوفاء بديونها، أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة 1996 مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هايبيك (HIPC) والتي تمت

---

[1] مصطفى شفيق علام، ""أفرقة التنمية"...ثغرات في مؤشرات "الإرادة القومية" بالقارة السمراء"، مرجع السابق، ص 110.

[2] Commission économique pour l'Afrique, Union Africaine, Tirer le plus grand profit des produits de base africains : l'industrialisation au service de la croissance, de l'emploi et de la transformation économique, (Addis-Abeba, 2013), p 36-37.

[3] Commission économique pour l'Afrique, Rapport OMD 2015: Évaluation des progrès réalisés en Afrique pour atteindre les objectifs du Millénaire pour le développement, (Addis-Abeba, 2015), p32.

[4] World Economic Forum, The Africa Competitiveness Report 2017, (Geneva, 2017), pp 35-36. viewed 22/05/2018
at:http://www3.weforum.org/docs/WEF_ACR_2017.pdf.

تعديلها بهايبيك الثانية[1]، ليتوج كل ذلك باعتماد المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون التي تبناها وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8)[2]، لتخفيف ديون البلدان النامية، وبذلك استفادت بعض الدول الإفريقية، والدول الواقعة في مناطق فقيرة أخرى، تخفيض ديونها.

وحسب **أرنست** فولف (ERNST Wolff) في كتابه صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، فقد اقتصرت الرغبة في إطفاء الديون "بشكل كلي" في إطار "المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" على صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي (IDA)، والبنك الإفريقي للتنمية (AFDF) فقط، ولم يطلب من الدائنين الآخرين الإسهام من جانبهم في إطفاء الديون. وعلى صعيد آخر اقتصرت عملية الإطفاء على الديون القديمة، التي ما عاد المدينون يسددون شيئا من أقساطها، بمعنى أن صندوق النقد الدولي لم يتنازل عن استحقاقاته المالية نتيجة إدراكه أن استرداد القروض لا أمل فيه أبدا، بل كان قد تنازل عن هذه الاستحقاقات في الحالات التي كانت تشير إلى أن تنفيذ البلد المعني كل الإصلاحات التي أملاها الصندوق عليه أمسى يبشر الرأسمالية المالية الدولية بأنها لن تعوض عن خسائرها فحسب، بل ستحقق أرباحا جديدة أيضا[3].

وما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة، هو تراجع دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إقراض الأموال، في مقابل ضخ صناديق الثروة السيادية للأسواق الناشئة رؤوس أموال تفوق ما ضخه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجتمعين. ونتيجة توسع قوة الصين المالية، فقد ارتفعت حصة هذه الأخيرة من مجموع الديون الخارجية لإفريقيا جنوب الصحراء من أقل 2% قبل عام 2005 إلى نحو 15% في عام 2012[4]، لذلك فبمرور الوقت

---

[1] للتوسع أكثر في هذه النقطة راجع: أرنست فولوف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة 435، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص ص 113-124.

[2] تضم هذه المجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، وقد تم استبعاد هذه الأخيرة من هذه المجموعة بعد تصاعد خلافتها مع باقي دولها على خلفية ضمها شبه جزيرة القرم إلى أراضيها سنة 2014.

[3] أرنست فولوف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية مرجع سابق، ص 123

[4] وينجي شن وروجو نورد، "أداة رافعة على الطريق هل ستضر استراتيجية النمو الجديدة في الصين اقتصادات إفريقيا المعتمدة على السلع الأولية؟"، مرجع سابق، ص 28.

قد تؤدي مساعدة وقروض الصين إلى تقزيم تلك التي يمنحها البنك الدولي على المستوى العالمي.

ومنذ نهاية 2008 ظل هناك حديث عن اتفاقية **برتون وودز** (Bretton Woods) جديدة، لكن هذا يتطلب إصلاحات جوهرية لا يبدو أن الدول الغربية مستعدة لها، فهي ما زالت تهيمن على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالرغم من كون الصين قامت مؤخرا بزيادة سهمها المانح لحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي من 3,8 % إلى 6 %،مقارنة بسهم الولايات المتحدة البالغ 16,5%، واليابان 6%، وتبلغ أسهم الصين التي تمنحها حقوق التصويت في البنك الدولي5%، وفي بنك التنمية الآسيوي 6% ، وهما من أكبر المؤسسات المالية الدولية الأخرى، الأمر الذي يتحكم في عملية التصويت في هذه المؤسسات، مما يعني أنه من غير المحتمل أن تضع الصين التي أصبحت تمتلك ادخار محلي يربو على 5 تريليونات دولار[1]، موارد كبيرة تحت تصرف هذه المؤسسات دون أن يكون لها رأي رئيسي في كيفية استخدامها.[2] لذلك أكد التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2013 تحت عنوان نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متغير أن التطور الحاصل في الجنوب يتطلب تغييرا في القواعد التي تنظم العلاقات في العالم، فمعظم المنظمات المتعددة الأطراف صممت لتتوافق مع النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا النظام لم يعد يتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، عصر إعادة التوازن في توزيع السكان وتوزيع الثروة وتوزيع النفوذ بين المناطق الجغرافية. وقد برز التأثير المتصاعد من الجنوب واضحا على توجيه عملية وضع السياسات في ردود الفعل الدولية على الأزمة المالية التي شهدها العالم في العام 2008[3].

---

[1] إسوار براساد، "الطريق إلى التأثير الصين تتبع منهجا متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الاقتصادي والسياسي العالمي"، التمويل والتنمية، العدد 54، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2017)، ص24. شوهد بتاريخ 2018/06/02 على الرابط
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2017/09/pdf/fd0917.pdf

[2] مارتين جاك، حينما تحكم الصين العالم نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة فاطمة نصر، (إصدارات سطور الجديدة، 2010)، ص 399-402.

[3] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، مرجع سابق، ص 13.

وحسب **مارتين** جاك (MARTIN Jacques)، فإنه في حالة تباطؤ هذه الإصلاحات أو عدم كفايتها، فمن المرجح أن يتشعب النظام الدولي ويفقد شموليته، فيما يتشكل نظام جديد برعاية الصين في الظهور إلى جانبه[1]. وهو ما يستشف من كون الصين بدأت تعمل حاليا بنشاط من أجل تأكيد وجودها في مجال التمويل العالمي عن طريق إحداث مؤسسات تمويلية دولية جديدة. بحيث أسست البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بغرض تمويل مشروعات البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويضم البنك حاليا 80 عضوا، ولديه قاعدة رأسمال تبلغ100 مليار دولار، وقد ساهمت الصين فيه بمبلغ 30 مليار دولار، وهو أكبر مبلغ حتى الآن بين الأعضاء جميعا، ولها سهم يمنحها حق التصويت يبلغ 28 % ويقع مقر البنك في العاصمة الصينية بكين[2].

كما توجهت الصين في يوليوز من عام 2015 رفقة باقي أعضاء دول "البريكس" لإنشاء صندوق احتياطيات نقدية، وبنك للتنمية، برأسمال إجمالي يقدر بـ150 مليار دولار كقاعدة لتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي، وأداء دول المجموعة دورا مهما وحاسما في الاقتصاد العالمي[3]. إن انطلاق عمل هاتين المؤسستين من شأنه أن يفقد المنظومة الاقتصادية الغربية تحكمها في الاقتصاد العالمي بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فعلى سبيل المثال، عندما حاولت المؤسسات الدولية فرض عقوبات على روسيا، حين تدخلت في شبه جزيرة القرم سنة 2014، فإن أغلب دول "البريكس" عارضت ذلك في إطار التكامل داخل هذه المجموعة[4].

---

[1] مارتين جاك، حينما تحكم الصين العالم نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، مرجع سابق، ص 402.

[2] إسوار براساد، "الطريق إلى التأثير الصين تتبع منهجا متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الاقتصادي والسياسي العالمي"، مرجع سابق، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

[4] فاطمة أمحمدي، "الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة.. دول "البريكس" نموذجا"، السياسة الدولية، العدد 212، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2018)، ص 42.

خاتمة عامة

في الختام، نخلص إلى أن القوى الاقتصادية العالمية بدأت تعرف تغيرات جوهرية من حيث امتلاك مقومات القوة الاقتصادية، تستوجب إصلاح مجموعة من المؤسسات الدولية، التي لم تعد تستوعب التطورات الدولية الراهنة، فحصص التصويت في مؤسسات **بريتون ووذز** مثلا ما زالت ترجح كفة البلدان الغربية بصرف النظر عن الواقع الاقتصادي العالمي المتغير، فهذه الأخيرة لم تعد تتحكم لوحدها في حركية رؤوس الأموال الدولية، وهو ما تعكسه وضعية القارة الإفريقية التي زادت فيها رؤوس الأموال التي كان مصدرها دول الجنوب، خصوصا من الصين التي أصبحت تحتل مكانة خاصة باستثماراتها المباشرة بالقارة الإفريقية، موازاة مع تزايد دورها في منح المساعدات والقروض لبعض الدول الإفريقية.

وإذا كانت معظم بلدان القارة الإفريقية تواصل جهودها الرامية لاجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الدولية لتلبية حاجياتها التمويلية، فإن القارة الإفريقية حتى عند مقارنتها بالبلدان النامية الأخرى، لازالت تحتل مكانة هامشية من حيث اجتذاب رؤوس الأموال الدولية. ومن الأسباب التي تكمن خلف تدني حصة إفريقيا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتأثير المحدود لهذه الاستثمارات في تحقيق التطلعات التنموية لشعوبها وتعميق الروابط الاقتصادية بين دولها ونقل التكنولوجيا إليها، ما يتمثل في النهج الذي اعتمدته البلدان الإفريقية في التماس وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وهو نهج يركز على تقديم حوافز سخية أكثر مما يركز على تهيئة بيئة محلية مستقرة تفضي إلى تطوير بنياتها الاقتصادية. لذلك فإن البلدان الإفريقية بحاجة إلى إعادة التفكير في استراتيجيتها الرامية إلى جذب رؤوس الأموال الدولية، من أجل ضمان أن تعود هذه الاستراتيجية بأقصى قدر من الفوائد عليها.

فلمواجهة التمويل الخارجي، يتعين على الدول الإفريقية أن تعمل على ادخار جزء من عملاتها التي تستورد بها المواد المصنعة من الدول الأجنبية، خصوصا الأموال التي تخصص لشراء الأسلحة المغذية للصراعات الإفريقية، وتوجهها للاستثمار في تشجيع التصنيع لتطوير قدراتها الإنتاج وتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال دعم التكامل الاقتصادي للقارة بتسريع الإنشاء الفعلي لمنقطة التجارة الحرة الإفريقية، لزيادة قوتها التفاوضية مع الشركات المتعددة الجنسية في إطار عقد الصفقات الاستثمارية.

فمن ضمن السياسات التي تحتاج إليها القارة الإفريقية لإدارة علاقتها مع الشركات الدولية، دعم شركاتها الوطنية لمنافسة تلك الشركات الأجنبية، سواء كان ذلك الدعم بالسياسات الضريبية والأطر القانونية، أو بتهيئة الظروف لعودة الكفاءات الإفريقية للعمل في هذه الشركات الوطنية لاستفادة من تجاربها الدولية، وإنشاء شركات جديدة، وإعداد كوادر بشرية كفأة تغلب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية الأنانية للتفاوض مع الشركات الأجنبية في عقد الصفقات، والضغط على هذه الشركات لإنشاء مراكز الأبحاث العلمية لنقل التكنولوجيا إلى البلدان الإفريقية التي تستثمر فيها. بالموازاة مع تمكين هيئات المجتمع المدني من المعلومات لمراقبة أنشطة هذه الشركات والأرباح التي تجنيها من وراء هذه الأنشطة، لتوفير رقابة إضافية عليها والتصدي لظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة التي تعاني منها القارة الإفريقية. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن إفريقيا قد خسرت نتيجة لهذه التدفقات في الفترة من عام 1970 إلى 2008، ما يعادل تقريبا مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها خلال نفس الفترة، وربما كان ثلث هذا المبلغ فقط كافيا لتغطية ديونها الخارجية.

آثار الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بإفريقيا: بين الراهن والمرتهن

ذ. شرقي خيطار*

تقديم

تلعب الدبلوماسية بمختلف تلاوينها دورا مهما في الذود عن مصالح الدول، والعمل على تحديد خياراتها الأساسية. وقد قاد تطور العلاقات الدولية ووظائف الدولة إلى تدخلها في عدة مجالات، مما جعل ميدان العمل الدبلوماسي يتسع إلى العديد من القطاعات الجديدة خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

عرف عمل الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة تغيرا نوعيا، تحكمت في بلورته ثلاث عوامل أساسية مرتبطة بصورة النموذج المغربي، بحيث بات يفرض نفسه كاستثناء آمن ومستقر ومتلاحم اجتماعيا، ويحقق نموا اقتصاديا متصاعدا، في وسط فضاء إقليمي مضطرب أمنيا، وهش ومأزوم اقتصاديا ومفكك اجتماعيا.

إن هذا التطور في الأداء الدبلوماسي المغربي استوجبته ضرورة مواكبة المتغيرات الإقليمية المحيطة والدولية المتسارعة لاحتواء ورفع تحدياتها من جهة، والاستفادة من الفرص التي تكشف عنها. وأحدث هذا التغير تحولات في نهج الدبلوماسية المغربية، دون مساس ولا تفريط في طريقة تدبير المغرب لعلاقاته الدولية. وقد ظهرت نتائج وآثار هذا الانتقال والسياسة الجديدة بكل وضوح أثناء استعادة المغرب لزمام التحكم، واستقرار مركزه في الساحة الدولية والإقليمية.[1]

تراجع مؤخرا التمثيل السياسي البرتوكولي باعتباره الوظيفة الرسمية للدبلوماسية. بحكم أن هذه الوظيفة أصبحت متداخلة مع عدة مجالات أوسع من السابق، وبفعل تطور

---

* باحث في العلاقات الدولية (المغرب).

[1] ميغل (هيرنالد ودي وهندي) ، "السياسة الخارجية للمغرب"، ترجمة عبد العالي (بروكي)، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005، ص 22. لمزيد راجع:

-Amine (Dafir), La Diplomatie Économique Marocaine En Afrique Subsaharienne: Réalités Et Enjeux, Editions Choiseul « Géoéconomie», 2012/4 n° 63 pages 79, https://www.cairn.info/revue-geoeconomie.

أشكال العمل الدبلوماسي. بالإضافة لمشاركة أطراف غير رسمية بعيدة عن العمل الحكومي الرسمي، تقوم بعمل دبلوماسي فعال، ووفق قواعد جديدة، تخضع أصلا لزوايا وقواعد رؤى براديغمات دبلوماسية paradigm diplomacy مغايرة.[1] وتعمل على استخدام آليات خاصة أثناء التعاطي مع مناطق النفوذ، عبر مقاربة منطق الاستقطاب والاستحواذ، في مقابل منطق الخضوع والسيطرة، وهي الآليات التي تتجسد في ثالوث الأمن القومي، والمصلحة العليا، والمجال الاستراتجي.[2] **في حين** يقوم الجانب الاقتصادي بدور مهم في هذا الثالوث، بحيث فرض نفسه بقوة في عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي.

وهو التوجه الذي تمثل بسياسة منطق رابح-رابح واستخدامها في الهياكل والتفاهمات الجديدة، والتي تأسست على شراكة جنوب –جنوب، مما أفرز واقعا اقتصاديا دبلوماسيا جديدا بين المغرب وباقي شركائه. وشكلت مركزه منطقة إفريقيا الغربية، مرورا لباقي الأطراف الأخرى من القارة الإفريقية سواء الشرقية والجنوبية، وتم التعاطي معه وفق استراتجيات متعددة، اختلفت فيها صور وأساليب العمل الدبلوماسي المغربي.[3]

---

[1] تطرح البراديغمات الدبلوماسية مجموعة من التقنيات، ويتم استخدامها بهدف إيجاد الحلول للمثالب. والتي تقع أثناء إدارة العلاقات الدبلوماسية عبر قواعد علمية، تستحضر كل القنوات المتدخلة في الحقل الدبلوماسي وإعادة النظر في المصوغات الموجودة بما تتطلبه العلاقات الدبلوماسية وتجذير تحصينات العمل الدبلوماسي خدمة للمصالح العليا للدول. للمزيد راجع:

-Saima Ashraf (Kayani), Muhammad Saif (ur Rehman), "Public Diplomacy : A New Foreign Policy Paradigm" ,Margalla Papers 2015,p-p: 48-49https://www.ndu.edu.pk/issra/issra_pub/articles/margalla-paper/margalla-papers-2015/03-Public-Diplomacy.pdf

[2] N. (Bayne) , S.(Woolcock) , "the New Economic Diplomacy. Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations", 1st edition, Landers, Ashgate, 2003.P20

[3] تعتبر الإستراتيجية strategy مفهوم مشتق أصلا من الكلمة اليونانية strato بمعنى جيش والتي تعني الخدعة الحربية في مواجهة العدو أو حشد. ومن مشتقاته أيضا the stratagem وتعني استخدام الخدعة الحربية اتجاه العدو والإستراتجية من وجهة نظر "كلاوزفينز" تتمثل في استخدام الاشتباك للوصول إلى غايات الحرب أما "ليدل هارت" فقد عرف الإستراتيجية بكونها فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة. أما الإستراتيجية في استخداماتها المعاصرة، تختزل وتحدد في الجانب العسكري، فأصبحت تعبر عن مفهوم أوسع يشمل السياسة العليا للدولة من حيث الأهداف المراد تحقيقها والخطط الواجب إتباعها، والأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف. للمزيد راجع:

- خطري (شرقي)،"عقيدة الأطراف وإستراتجية الطوق في نزاع الصحراء"، منشور بموقع هسبريس الاثنين 18 أبريل 2016

https://www.hespress.com/orbites/302873.html

لقد عمل المغرب على تعزيز شراكة تضامنية مع إفريقيا نتيجة الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي، وسعى إلى تدعيمها مجاليا واقتصاديا بعمل زيارات متبادلة هدفها دفع قاطرة الاقتصاد والتنمية.[1] واحتلت إفريقيا أولوية السياسة الاقتصادية الخارجية المغربية، نتيجة تضافر عدة مؤشرات. وأقرت بدور القارة على مستوى حقل العلاقات الدولية والصراع المحموم حول مناطق النفوذ.[2]وتستحضر هذه الشراكة أبعادا مختلفة، يحظ خلالها البعد الاقتصادي بمنزلة خاصة. فالمغرب أضحى عضواً في الاتحاد الإفريقي، وعمل على اتخاذ اجراء هام، تمثل في إلغاء وشطب ديون الدول الإفريقية، وتعزيز وتحسين معدلات التبادل وتشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا والانفتاح الاقتصادي عليها، مما جعل المغرب ثاني أكبر بلد إفريقي مستثمر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.[3]

كما دأب المغرب على تقديم مساعدات مالية منتظمة إلى الدول الإفريقية، من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي AMCI، والتي تمحور تدخلها في تكوين الأطر والتعاون التقني والاقتصادي والمالي والعمل الإنساني، كما شمل مجالات التعليم والصحة والطاقة المائية.

أولى المغرب كذلك شذارات عديدة لتطوير علاقاته مع محيطه الإفريقي، وهو الخيار الاستراتيجي الذي اتخذ في عهد الملك محمد السادس بعدا فريدا، في إطار رؤية متوسطة وبعيدة المدى، تهدف إلى إعطاء نفس جديد لعلاقات التعاون جنوب – جنوب . ووجب على هذه العلاقات أن تكون مبنية على الفعالية والنجاعة والمصداقية، وحتى تتمكن الشعوب الإفريقية من الاستفادة من خيرات وثروات القارة .

تتجلى هذه الرؤية على أرض الواقع، عبر إبرام عدد كبير من اتفاقيات التعاون الثنائي، التي تم عقدها على هامش الزيارات الملكية لبلدان القارة. وهمت بالأساس تدعيم

---

[1] Le Maroc et l'Afrique Pour une mobilisation nationale d'envergure, Ouvrage collectif réalisé par les équipes de l'Institut Amadeus,2014, p: 18-19
http://www.medays.org/wp-content/uploads/2018/09/Etude-Maroc-Afrique-IA.pdf

[2] تيم (دان)، ميليا (كوركي)، ستيف (سميث)،"نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع"، ترجمة ديما (خضرا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، يناير سنة 2016، ص: 304.

[3] Mohammed (El-Katiri), "From AssistanceTO Partnership: Morocco and its Foreign Policy in West Africa" U.S. Army War College,Strategic Studies Institute ,NOV 2015, p-14 13http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a624224.pdf

الاستثمارات ومرتكزات التعاون الإقتصادي المشترك.[1]

في هذا الصدد توجد مجموعة من الأسئلة المنطلقة المتمثلة في ما يلي:

- كيف حضرت الدبلوماسية الاقتصادية في عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي. وبصيغة أخرى ما هو الدافع للاهتمام بالأسواق الإفريقية في السنوات الأخيرة؟

- إلى أي حد سيسهم التواجد المغربي بإفريقيا وفق مقاربة عقيدة الأطراف، وإستراتجية الطوق في الدفاع عن مصالحه الجيوسياسية والاقتصادية. وسواء على مستوى التبادلات التجارية (الاستيراد والتصدير) أو الاستثمارات المباشرة؟

- أين تتجلى مظاهر الرهانات الاقتصادية في العمل الدبلوماسي بالمغرب، والتي من الممكن أن تعكس خيارات المغرب في إنعاش اقتصاده. وبالمقابل ضمان حماية مصالحه ومجاله الحيوي بإفريقيا؟

تكتمل عناصر الدراسة بالبحث لها عن إطار نظري، قادر على فهم وقراءة خلفيات الأحداث والتحولات، وتفكيك بنيات الآثار التي أحدثتها. وشكلت منطلقات التواجد المغربي بإفريقيا عنصر متشابك ومتداخل، أدى إلى إحداث ارتدادات وهزات قوية في مختلف المجال الإفريقي.

وأبانت عن وجود أهداف محددة بعناية، تستوجب وقفة تأملية، وتساعد نظرية "إستراتجية الصدمة" The shock Doctrine[2] على فهمها، وتقوم نظرية الصدمة على فكرة

---

[1] Moubarack (LO), "Relations Maroc-Afrique subsaharienne : quel bilan pour les 15 dernières années ?", research Paper OCP Policy center, Novembre 2016, p 18. http://www.ocppc.ma/sites/default/files/OCPPC-RP1610v2.pdf:للمزيد راجع

- Rapport Stratégique 2016 Panorama du Maroc dans le monde: Les relations internationales du Royaume,

http://www.ires.ma/wp-content/uploads/2016/10/PANORAMA-2016.pdf p 20

[2]- تقوم نظرية الصدمة the chock لصاحبها ميلتون (فيردمان)على ضرورة إحداث تأثيرات غير متوقعة في الاقتصاد وما يترتب عليها من نتائج وقد تم تطبيقها في تشيلي والعراق بعد انهيار النظام السابق وإعصار أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما تم نهجه في الدبلوماسية الاقتصادية المغربية مع عدة دول تعادي وحدته الترابية وخصوصا محور ابوجا وبريتوريا والجزائر. للمزيد راجع:

- Naomi (Klein),"The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism", Metropolitan Books 2007,pp25-26https://focalizalaatencion.files.wordpress.com/2011/06/tsd_nk.pdf

أن الأزمات تجعل ما هو مستحيل حدوثه سياسياً أمراً لا مفرّ منه أو قابل للتحقيق في ظل أزمة عاصفة. وجميع هذه الأحداث لم تكن عشوائية، بل هي ثمرة منهج مؤصل وموثق. ظهر **"ميلتونفريدمان"**، "دكتور اقتصاد في جامعة شيكاغو" لينادى بممارسة الصدمة على الاقتصاد من خلال فكرة أن الحل يكون في السعي لتوسيع الخدمات الاقتصادية المثيرة نفسها للجدل والتساؤلات، فمن رأيه أن أبسط ما يمكن عمله هو السماح للمصنعين وتجار التجزئة بفتح أبواب مؤسساتهم المالية على جميع احتمالات، بحيث يسهل عليهم إقراض واقتراض الأموال دون عوائق أو صعوبات وتسريع عمليات التبادل. ووحدها الأزمات سواء كانت متخيلة أم حقيقية، هي القادرة على إحداث التغيير، فعند حدوث الأزمة تقوم الأفكار المحيطة بها بتحديد السياسات والخطوات المتخذة في مواجهتها، وبذلك تنبع وظيفتها الأساسية منها. وتستند على تطوير البدائل اللازمة للسياسات القائمة، كما تسعى إلى الإبقاء على البدائل حية ومتاحة، لذلك يغدو فيه ما هو مستحيل ضرورةً سياسية. فهذا الأمر حاضر بقوة في الدبلوماسية الاقتصادية المغربية مع البلدان الإفريقية، وخصوصا بلدان إفريقيا الشرقية والجنوبية.[1]

أولا: دوافع حضور الجانب الاقتصادي في العمل الدبلوماسي المغربي

لنفهم جيدا الدور الأساسي للدبلوماسية فلا بد أن ننتبه إلى انه إذا كانت الحرب فن الإكراه، فإن المفاوضات والرسائل المباشرة تبقى فن الإقناع، فلها بحكم وظيفتها معنى سياسي هام، تستخدم في السلم كما الحرب. ومن هذا المنطلق، فإنه لابد من تحديد معالم التحول الذي عرفته مفردات الدبلوماسية المغربية للجهات التي تبني مقاربات جديدة، والتي يدخل في نطاقها الجانب الاقتصادي كأحد اهم العوامل المؤثرة في العمل الدبلوماسي، والذي ظهر جليا في عودة المغرب الى الاتحاد الإفريقي.

عرفت إفريقيا خلال العقد الأخير مرحلة نمو ملحوظ، عكس معدلات النمو في

---

[1] فهمي (عبد القادر)، "المدخل إلى دراسة الإستراتيجية"، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، السنة 2012 ص :35 للمزيد راجع:

- عادل (الموساوي)، "الدبلوماسية المغربية الحصيلة والتحديات"، مجلة وجهة نظر، العدد22، ربيع 2004، ص.32 .

- يحيي (بولحية)، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات"، سياسات عربية، عدد 10، السنة 2014 ص. ص 77-78

الدول المتقدمة، التي شهدت تراجعات واضحة في مؤشرات نموها. وعندما كانت اقتصاديات الدول النامية تعيش حالة من التباطؤ، سجلت إفريقيا معدلات نمو تفوق 5 بالمئة. وقد انتبه القائمون على السياسة الخارجية في المملكة المغربية بالموقع الجديد، الذي تبوأته القارة الإفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي.[1]وبادروا إلى استباق التطورات عبر تبني مقاربة ترتكز على التنمية المشتركة والتضامن جنوب-جنوب وكذا على البعد الاجتماعي، بفضل الرؤية الملكية المتوجهة نحو العمق الإفريقي، وبدأ المغرب يشكل شيئا فشيئا منصة وبوابة اقتصادية ومالية نحو إفريقيا.[2]

أولا: الدوافع السياسية والاستراتيجية

تعد قضية الصحراء المغربية من أهم الدوافع الرئيسية خاصة السياسية. وتشكل عماد وأساس العمل الدبلوماسي المغربي. وهي القضية التي شهدت عدة تطورات هامة، أوشكت على إعادة صياغة القضية من جديد.[3]ودفع الملك محمد السادس إلى إحداث تغيرات في السياسة العامة اتجاه القضية، وهو تصور يقوم على مراجعة المقاربة المتبعة، وطرح مقاربة بديلة اقتصادية بالأساس، تمثلت في إعادة بلورة علاقاته مع جل الدول الإفريقية في نطاق تعاون جنوب –جنوب.[4]

---

[1] Pierre (Afouda Adimi) "Nouvelle Offensive Diplomatique du Maroc en Afrique Subsaharienne : Quel Regard ? ",revue Paix et Securité Internationales, Num. 3, janvier-décembre 2015,p 110-111.

[2] Antil, (A),"Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne", Institut Français des Relations Internationales (IFRI), novembre 2003, p. 26.

[3] بلقزيز (عبد الإله)، الصحراء المغربية: نحو مراجعة وطنية للمقاربات السياسية، مجلة نوافذ، العدد 11 يناير 2001 ص17 للمزيد راجع:

- العربي (بنرمضان)، قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي رؤية مغربية، مجلة سياسات عربية، العدد 23 السنة نوفمبر 2016 ص. ص 73-74

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue023/Documents/Siyassat23-2016_Ramadan.pdf

- قرارات ومقررات قضية الصحراء المغربية بموقع وزارة الخارجية المغربية

https://www.diplomatie.ma/arab/LeSaharaMarocain/tabid/1775/language/en-US/Default.aspx

[4] Rapport L'Afrique du Nord et la coopération Sud-Sud dans un contexte de gouvernance régionale, Publié par le Bureau pour l'Afrique du Nord de la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique (CEA-AN),2011,p 27-28. https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/22295/b10789479.pdf?sequence=1

رسم خريطة رقم (1) توضح نماذج لدول زارها الملك محمد السادس في القارة الإفريقية

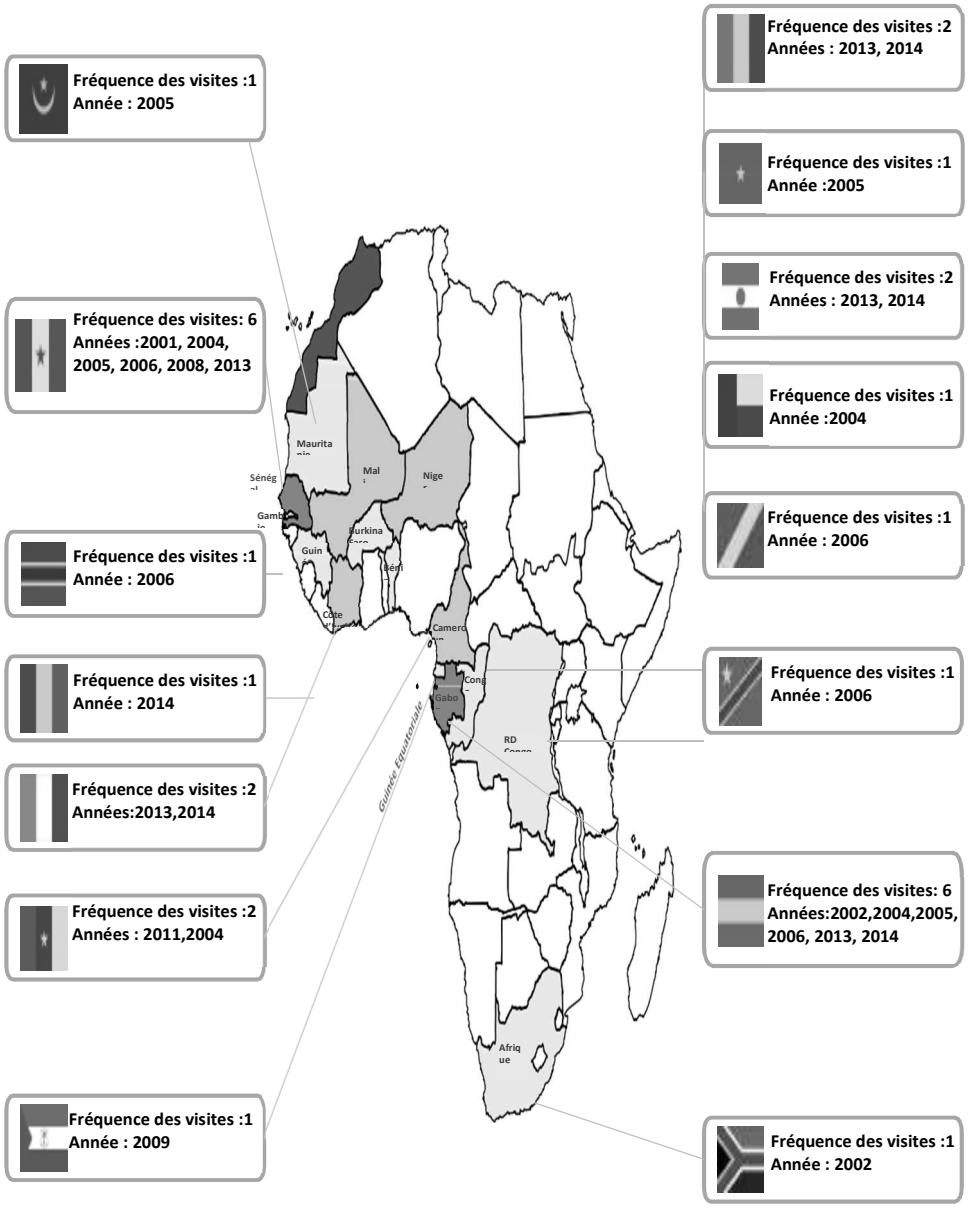

المصدر: تقرير أماديوس سنة 2014 ص. 18

شكلت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي قاعدة المضي في رسم معالم استراتجياته.[1] وفرض الصراع حول مناطق النفوذ اتخاذ عدة تدابير في منطقة ملتهبة الصراعات والحروب، الشيء الذي تطلب معه إقامة عدة اتفاقيات وشراكات مع العديد من الدول. وليس خافيا اليوم، التحديات التي تواجه أي بلد يحاول البحث عن مصادر ومفاتيح تنمية نفوذه، بحيث يجد نفسه عرضة للعديد من الحروب الإعلامية، تستهدف مجاله الحيوي، خاصة الخصم التقليدي الجزائر.[2]

هذا الهاجس ليس مقتصرا على قضية الصحراء وحدها، بل يشمل مختلف محاور العمل الدبلوماسي. وهو المجال الذي عرف عدة تغييرات لا على مستوى برامجه وأفراده؛ وجاء هذا التحول النوعي في الخطاب الدبلوماسي للمغرب، في وقت ملأت فيه المملكة بعض الفراغات على المستوى الدولي. والتي ظلت خارج رادار دبلوماسيتها في الأحواض الجغرافية. حسبنا هنا الإشارة إلى فتح سفارات مغربية في الدومنيكان وأستراليا وصربيا وكرواتيا وأذربيجان ومدغشقر وغيرها من البلدان[3].

ليس خافيا اليوم الأهمية الإستراتجية لإفريقيا، وخير دليل التهافت الدولي حولها سواء المحور الغربي، ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أو التنين الصيني الذي بدأ يكتسح عدة مجالات، مما فرض على المغرب التواجد بحكم علاقاته التاريخية والسياسية مع غالبية البلدان الإفريقية.

وتتميز إفريقيا بالعديد من الإمكانيات الطبيعية والفلاحية والثروات البشرية والمعدنية، ذلك أن إفريقيا تعتبر ثاني قارات العالم مساحة، تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم^2. وتمتلك دولها البالغ عددها54 دولة خصائص مشتركة، غير أنها تختلف اختلافا بينا في المساحة وعدد السكان والموارد. وتقدر المعطيات الإحصائية سوق إفريقيا الداخلي بأكثر من

---

[1] Abdellah (Saaf),"Le grand retour du Maroc à l'Union Africaine", Policy Brief, ocp Policy center, Février 2017, PB-17/08, p 3.
http://www.ocppc.ma/sites/default/files/OCPPCPB-1708.pdf

[2] Édouard (Méric) "Le conflit algéro-marocain ,Revue française de science politique, Année 1965 , 15-4 pp. 745-746.
https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1965_num_15_4_392877

[3] Irene (Fernandez-Molina), "Moroccan Foreign Policy under Mohammed VI, 1999-2014", Routledge, first published 2016, p23-24

ملياري نسمة في أفق عام 2050، ويصل حجم الأراضي غير المزروعة في أفريقيا بنحو 600 مليون هكتار، أي نصف الأراضي الخصبة غير المستغلة دوليا، كما أن الغابات تغطي أكثر من 23 بالمئة من مساحة القارة.

وتحتوي القارة على 30 في المائة من الاحتياطي العالمي للمعادن وضمنها 80 في المائة من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين، و12 في المائة من الاحتياطي العالمي للمحروقات، و24 في المائة من الاحتياطي العالمي للذهب الخام، و11 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، ومعها 18 في المائة مما يُستَغل في الفلاحة، في الوقت الذي تستحوذ فيه القارة على 51 في المائة من الاحتياطي العالمي من الفوسفات، 11 في المائة منها توجد في المغرب.[1]

ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أن احتياجات القارة إلى تمويل مشاريع البنية التحتية تقدر بحوالي 540 مليار دولار في أفق2020، الأمر الذي من شأنه أن يمنح المغرب المكانة والريادة في أن يكون وسيطا بين دول العالم وإفريقيا، مما سيسمح بتقوية علاقاته الخارجية مع العديد من الدول والبلدان.[2]

إن هذه الديناميكية الجديدة بإفريقيا في الاقتصاد من شأنها العمل على حل الكثير من المشاكل التي تعاني منها إفريقيا، عبر إعادة بلورة مجموعة من الأدوات والآليات، وذلك بإنعاش الدورة الاقتصادية من خلال المشاريع الكبرى، والتي تشمل كذلك الأسواق المالية والاستثمارية، وخلق الثروة مع الاعتماد الكلي على الكفاءات الوطنية في جميع مراحل انجاز المشاريع. والمغرب في هذا المجال مع تجاربه، مستعد لتمرير خبراته لما له من دور رائد في مجالات متعددة.[3]

---

[1] Rapport African Statistical Yearbook 2018, the United Nations Economic Commission for Africa (ECA), Printed in Addis Ababa, Ethiopia by the ECA, p-30-38. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Statistical_Yearbook_2018.pdf

[2] تقرير البنك الدولي السنوي سنة 2018، ص 84-85.

http://www.worldbank.org/en/about/annual-report

[3] Soumayya (Douieb) , "Afrique : le Maroc revoit sa stratégie", Conjoncture N° 987 - 15 décembre 2016 - 15 janvier 2017, P :35-46

ثانيا: الدوافع الاقتصادية والمالية

تعتبر عودة المغرب إلى حظيرة المؤسسات القارية حدثا تاريخيا ومهما، كونه أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية السابقة، والتزامه القوي تجاه القارة الإفريقيـــة. فالوقائع التاريخية تؤكد قوة الروابط العريقة بين العديد من بلدان إفريقيا والمغرب، وللجانب الاقتصادي والمالي في هذه الروابط أهمية كبرى، مما سهل بشكل كبير بجانب العمل الدبلوماسي الذي قاده الملك في عودة المملكة المغربية وبقوة إلى حظيرة المؤسسة القارية .وتتجلى الدوافع الاقتصادية و المالية في عدة مؤشرات، منها أن سوق المغرب الكبير منغلق للأسباب التي يعرفها الجميع، والمبادلات التجارية بين دوله لا تتجاوز 3 % إلى 4 %، وهي نسب تظل جد ضعيفة إذا ما قورنت مع كتلة المجموعة الأوربية 60%، ويعتبر الأخصائيون أن ضعف المبادلات التجارية ما بين دول المغرب الكبير له تأثير سلبي على نسبة نمو اقتصادياتها، وهذا يساهم في ضياع بعض نقط النمو.[1]

اتجهت المملكة المغربية لهذه الأسباب تجاه المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وطلبت الانضمام إليها (15بلد بساكنة تقدر ب 300 مليون نسمة)، وأما السوق التقليدية (السوق الأوربية) فهي تشهد بطئا في نموها وليس في مقدورها استيعاب أكثر مما تستوعبه اليوم، وتتراوح نسبة المبادلات التجارية بينها وبين المغرب ما بين 55%و60%، تحتل فيها كل من إسبانيا وفرنسا الصدارة. وفي المقابل تعرف اقتصاديات البلدان الإفريقية جنوب الصحراء نموا مطردا منذ ما يناهز العشر سنوات متتالية وبمعدل 5% إلى 6%كل سنة. وهناك بلدان نسبة النمو فيها تفوق 10% (إثيوبيا وأوغندا) وما بين 8%و9% (كوت ديفوار) في الفترة الممتدة بين 2011و 2016.[2]

تعتبر إفريقيا ثاني منطقة بعد آسيا تعرف نموا كبيرا خلال العشر سنوات الأخيرة. وأضف إلى ذلك ميزة أخرى تنفرد بها وهي أهمية الفئة المجتمعية ذات الدخل المتوسط التي تمثل الآن 350 إلى 400 مليون نسمة، وحسب الأخصائيين ستمثل هذه الفئة سنة 2050 مليار نسمة، وتعطي مختلف الأرقام تأثير على استهلاك المنتجات والخدمات المختلفة. وزد

[1] Nizar (Messari), "Morocco's African Foreign Policy", Future Notes, No. 12, June 2018, p:2-6.

[2] Peter (Pham), "Morocco's Vital Role in Northwest Africa's Security and Development," Atlantic Council, November 2013, p 2-10
http://www.atlanticcouncil.org/images/publications/Moroccos_Vital_Role.pdf.

على ذلك الإمكانيات المالية المتاحة والمتمثلة في تواجد البنوك المغربية في هذه البلدان. والذي يساعد رجال الأعمال المغاربة على الرفع من المعاملات التجارية مع هذه البلدان في ظل وجود عامل للثقة، ومستوى النضج الذي وصله الاقتصاد الوطني والذي يتطور ببطء مقارنة مع اقتصاديات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 2% مقابل 15% إلى 20%. وقد ساهمت هذه الدوافع في إرساء دفعة قوية للدبلوماسية المغربية خصوصا الاقتصادية منها[1].

تجدر الإشارة إن هاته الدوافع سواء السياسية والإستراتجية والاقتصادية المالية أعطت زخما مهما للعمل الدبلوماسي الاقتصادي، ترتبت عنها نتائج عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي كدليل على التنافس القوي بين الدول حول إفريقيا.

المحور الثاني: مؤشرات التواجد الدبلوماسي المغربي الاقتصادي (إفريقيا نموذجا)

شكل التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري رافعة مهمة لإستراتيجية المغرب تجاه إفريقيا. فقد قام المغرب منذ فجر الاستقلال بإبرام مجموعة مهمة من اتفاقيات التعاون الثنائي مع مختلف دول القارة، وذلك عبر صياغة إطار تشريع ملائم .هذا التعاون شمل مجالات متعددة تتعلق بالأمن الغذائي، والبنيات التحتية، والولوج إلى الخدمات البنكية والمالية والطاقات المتجددة والنمو الأخضر، مما أعطاه بعدا دبلوماسيا وحضورا نوعيا داخل القارة الإفريقية.

أولا: بشريا وتكوينيا

تتميز التجربة المغربية بتراكمات مهمة في عدة مجالات، ومنها الأكاديمي والمهني والتطبيقي. وتستند على مراقبة نظرية ميدانية ومجالية سواء الاقتصادية والمالية والأمنية. وتم الأخذ بها من قبل البلدان الإفريقية عند بلورة أي مشاريع جديدة أو العمل على تحديثها.

إن تقديم الخبرة المغربية يتم عن طريق توفير الدعم لإدارات النشطة، وذلك عبر محاكاة حالات واقعية في مجال التكوين. ويعرض الجانب المالي والبنكي طريقة وكيفية تصنيف السلع، وتحديد قواعد المنشأ والمراقبة، وتحويل الأموال والاشتغال بطرق الأجندات وتحليل المخاطر. ويساهم تبادل المعرفة والممارسة في إطار الشراكة بين بلدان الجنوب في

[1] Ian (Lesser), "Morocco's New Geo-Economics: Implications for US-Moroccan Partnership", policy Brief, The German Marshall Fund of the United States, October 2013, pp. 1-5.

تعزيز القدرات الوطنية. وكذا تطوير المؤسسات، والسياسات في بعض الحالات. وقد تعددت خلال السنوات الأخيرة زيارات الشركاء الأفارقة للمغرب. وزد على ذلك التجربة المغربية في مجال النظام المعلوماتي والتسييري الاستراتيجي، والتنظيمي في العديد من المجالات، والتي نالت إعجاب العديد من البلدان الإفريقية الشريكة، مما دفع بها إلى إرسال العديد من البعثات للاستفادة من الخبرة المغربية وبناء القدرات عن طريق التكوين، وتوفير المساعدة الإدارية والتقنية.

لقد شكل استعداد المغرب التام لنقل الكفاءات، والمعارف التنموية والخبرة، وتبادل التجارب ونقل المهارات، إلى التطور الذي وصلت إليه البنوك الإفريقية حاليا، وهو نفس المستوى الذي كانت فيه البنوك المغربية في الثمانينات من القرن الماضي. وكان من المفروض أن توفر البنوك المغربية الإمكانيات البشرية لتطوير القطاع المالي ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية، وزيارات للوفود التي تبدي اهتمام معينا في مجالات الخبرة الاقتصادية، والمالية والتقنية. وتبادل الوثائق والمعلومات حول الأعمال المشتركة والإصلاح. والتي تعد أساس للتشاور وإبرام اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات للتعاون التقني والخبراتي، والتي فتحت آفاقا رحبة أمام التعاون المثمر والمبتكر[1].

ثانيا: ماليا وتجاريا

تمثل المبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء نسبا تتراوح بين 5 % إلى 6 %، وهو رقم يعد ضعيفا جدا مقارنة مع الإمكانيات التي تتيحها السوق الإفريقية، خصوصا مع بلدان غرب إفريقيا. وترتكز المبادلات التجارية المغربية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (السنغال والكوت ديفوار والغابون)، وتشمل المنتوجات الأساسية المصدرة من المغرب إلى هذه البلدان (مصبرات السردين، السيارات، الأسمدة). هذا بالإضافة لضعف تواجد المغرب اقتصاديا ببلدان شرق إفريقيا وجنوبها، ولعل الزيارات الأخيرة الملكية الى بعض من هذه البلدان من شأنها أن تعطي دفعة وديناميةللمبادلات التجارية مع بلدان مثل اثيوبيا، كينيا ورواندا.

[1] Krista (Hendry), "Morocco After the Arab Uprisings: Key Policy Recommendations", The Fund for Peace, September 27, 2013,p 2-6
https://www.files.ethz.ch/isn/174903/shrtr1320-morocco-10a.pdf

يعتبر المغرب ثاني مستثمر إفريقي في القارة، وذلك بعد دولة جنوب إفريقيا، وأول مستثمر بغرب إفريقيا قبل فرنسا، وكذلك أيضا بساحل العاج من خلال إحصائيات 2015-2016. وتتواجد حاليا البنوك المغربية سواء البنك الشعبي والتجاري وفابنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية في أكثر من عشرين دولة ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فالبنك الشعبي مثلا يتواجد بإفريقيا منذ ما يقارب العشرين سنة خصوصا في غينيا كونا كري وإفريقيا الوسط، ودخل سنة 2012 في شراكة مع مستثمر ايفواري وخلق المجموعة البنكية أطلنطيك المتواجدة في مجموعة بلدان المجموعة الاقتصادية والمالية لغرب إفريقيا.

ووفقا لإنجازات سنة 2016 تأتي15% من أرباح مجموعة البنك الشعبي من المجموعة البنكية أطلنطيك بإفريقيا جنوب الصحراء. في حين يتواجد التجاري وفابنك في خمسة عشر بلدا تقريبا و25% من أرباحه تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء، وبالنسبة للبنك المغربي للتجارة الخارجية عبر بنك إفريقيا فيتواجد فيما يقرب من عشرين بلد، و45% من أرباحه تأتي من إفريقيا.

تحتل البلدان البنوك المغربية المراتب الأولى من ناحية المعاملات وحصة السوق، مثلا البنك الشعبي ثاني بنك بالكوت ديفوار بعد الشركة العامة، التي تتواجد بهذا البلد منذ أزيد من خمسين سنة، فيما يعتبر "التجاري وفابنك" في السنغال أول بنك، والبنك المغربي للتجارة الخارجية أول بنك في البنين، كما أن 50% من الودائع والديون في بعض البلدان كمالي مثلا هي في أيدي البنوك المغربية.

إن المساهمة المتميزة للبنوك المغربية في تمويل المشاريع الكبرى في هذه البلدان كالطرق والطرق السيارة والموانئ، تساهم في تسهيل عمليات رجال الأعمال المغاربة الذين يتاجرون مع هذه البلدان. وبالتالي تساهم في الرفع من المعاملات التجارية المغربية معها والرفع من حجم الاستثمارات.[1]

مع نهاية سنة 2013بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا 10 مليار درهم، بزيادة قدرها 1,17 %مقارنة مع سنة 2012 ومقابل زيادة بنسبة 7,3 %سنة 2011.

[1] Salaheddine (Lemaizi), " MarocAfric "ou l'investissement marocain en Afrique subsaharienne, CADTM, 25 juin 2014.
http://www.cadtm.org/MarocAfric-ou-l-investissement

هذا الرصيد لم يتجاوز 5 مليار درهم في 2007، أما حصته من إجمالي الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج فقد بلغت 8,47 %سنة 2013، وقد ظلت الحصة مستقرة نسبيا من سنة إلى أخرى .ويظهر التوزيع الجغرافي لرصيد الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا احتلال مالي للصدارة في ب 9,2 مليار درهم أي 4,29 %من مجموع الاستثمارات الخارجية المنجزة في القارة، ومتبوعة بساحل العاج ب 3,2 مليار درهم (9,22 %والغابون ب1,1 مليار درهم 6,1%. ويشكل مجموع رصيد هذه الدول 9,62 %من مجموع الرصيد الإجمالي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا.

حسب التوزيع القطاعي ظل تواجد المغرب في إفريقيا واضحا في القطاع المصرفي، بحيث بلغ رصيد الاستثمارات المغربية في هذا القطاع 2,5 مليار درهم سنة 2013 أي بزيادة 52 %متبوعا بقطاع الاتصالات ب 3,2 مليار درهم9,2 %، والتأمينات 9,9 % والإسمنت 8,9 مليار درهم.

رسم خريطة رقم (2) تمثل الشركات المغربية واستثماراتها الموجودة في أفريقيا

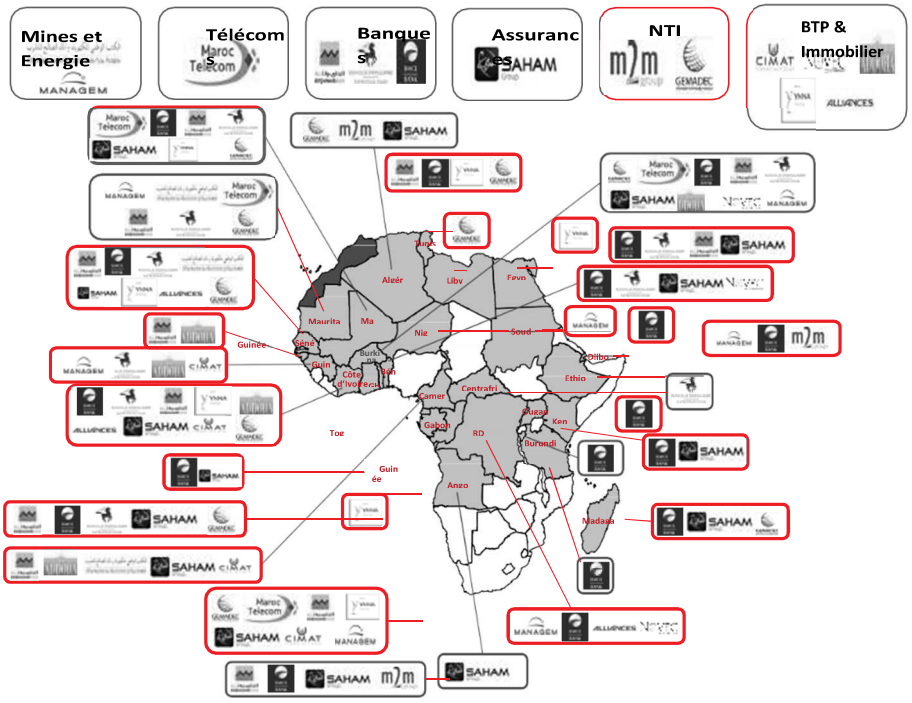

المصدر: تقرير معهد اماديوس 2014 ص. 20

ارتفعت حصة إفريقيا من إجمالي الصادرات المغربية ب 4.4 نقطة خلال السنوات العشر الأخيرة، وانتقلت من 2.4 % سنة 2004 إلى 6.8 % 2014 .وفي سياق آخر بلغ عدد المصدرين المغاربة إلى بلدان القارة الإفريقية 1916 مصدر سنة 2014، مقابل 1640 سنة 2013 و1040 سنة 2005.[1]

وقد مكن هذا الأمر الميزان التجاري المغربي من التطور الإيجابي، بفعل تزايد للصادرات المغربية نحو بلدان القارة الإفريقية. مما عمل على تقليص عجز الميزان التجاري مع هذه القارة ليصل إلى 3 -مليار درهم سنة 2014 مقابل 8,6 -مليار درهم سنة 2010 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 2,56 .%، كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات ب 24 نقطة منتقلة من 3,61 %في سنة 2010 إلى 3,85 % في سنة 2014.

ثالثا: خدماتيا وصناعيا

يعتبر ميدان الاتصالات من الميادين التي عرفت حضورا نوعيا للمغرب، بحيث تم ضخ أموال طائلة، ذلك أن 80% من الاستثمارات المغربية بين سنتي 2008 و2015 تهم الميدان المالي وميدان الاتصالات، وتتواجد اتصالات المغرب فيما يقارب عشرة بلدان افريقية بما فيها الغابون، ظالكوت ديفوار. وشملت الشبكة البنيوية والخلوية وربط المجالي بين الدول الإفريقية. والأمر نفسه في ميدان البناء والأشغال العمومية، فالشركات المغربية المعروفة عند عامة المغاربة متواجدة في هذه البلدان، بما فيها: الضحى، واليونص، ولافارج.

وفي ميدان التوزيع ساهمت la belle vie بشراء شركة في الكوت ديفوار ب 150 متجرا تقريبا، وفي المحروقات نجد مجموعة أكوا في شركة افوارية. ودخل المكتب الشريف للفوسفات في انجاز مشاريع كبرى مع نيجيريا وإثيوبيا، كما يساهم في الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وفي ميدان النقل الجوي تتواجد الخطوط الملكية المغربية في أكثر من ثلاثين بلدا إفريقيا وأكثر من 30% من أرباحها تأتي من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

[1] Salaheddine (Lemaizi), op, cit.

جدول رقم (1) يوضح حجم الصادرات والإستثمارات المغربية اتجاه افريقيا

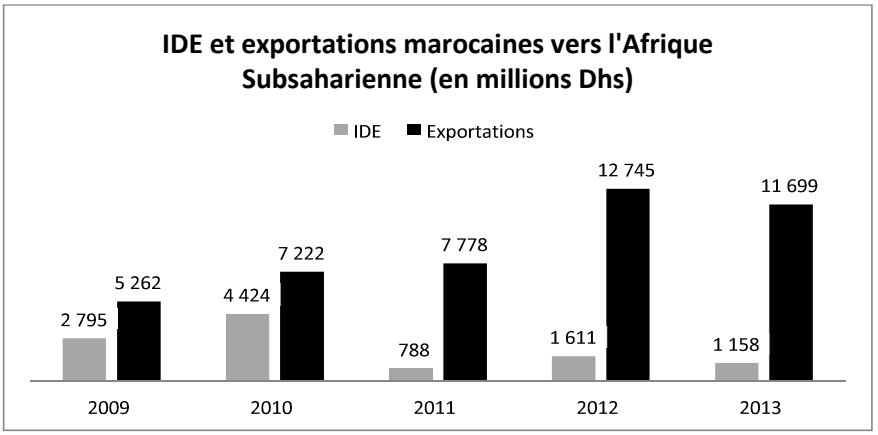

Source : Office des Changes

بلغ حجم أموال المستثمرة في قطاع الصناعي ما نسبته 70.2 مليون درهم سنة 2010 و123.2 مليون درهم سنة 2011، ليتراجع سنة 2012 الى 53.7 مليون درهم ويصل سنة 2014 إلى 153.2 مليون درهم.

بالنسبة للصناعات والمنتجات الغذائية الفلاحية الرئيسية، شكلت حصة المغرب من دقيق القمح والسلت، المنتجان الأكثر استيرادا في إفريقيا 8 %خلال سنة 2013 مقابل 4 %سنة 2007 .فضلا عن ذلك، لا تمثل نسبة الحوامض سوى 3 % من الواردات الإفريقية من هذه المنتجات، في حين عرفت حصة المغرب من الطماطم في السوق الإفريقية نموا مضطردا منتقلة من 3 %سنة 2007 إلى 11 %سنة 2013. ورغم التحسن الذي سجلته، تبق حصة المغرب من الفواكه المصبرة وعصير الفواكه والخضار ضعيفة.[1]

تعتبر هذه الأرقام مؤشرات حول تحول نوعي في العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي، ولكن مرتهناتها غير واضحة المعالم إذا ما تم تجاوز مشكلة الصحراء. ومع تزايد الاحتقان الداخلي بفعل المشاكل الاقتصادية تعالت أصوات حول جدوى ذلك. إن هذا الأمر يأخذ في الحسبان التنافس المغربي الجزائري وما يمثله من خيار استراتجي مغربي ضد الجزائر.

[1] Sébastien (Abis), Karine (Bennafla), "Afriqu'Orient : des relations à explorer", Confluences Méditerranée, 2014/3, N° 90 p 9-21.
https://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2014-3-page-9.htm

ويعد الاقتصاد مدخلاً للبلدين لتعزيز تواجدهما في إفريقيا وبسط نفوذ كل منهما في القارة السمراء التي أضحت ساحة جديدة للصراع بين البلدين، وتحاول الرباط جاهدةً إعادة ترميم علاقاتها المتوترة مع بعض الدول الإفريقية النافذة مثل جنوب إفريقيا، ونيجيريا، أو غانا. في الوقت ذاته، تستغل الجزائر علاقاتها الواسعة مع مختلف البلدان الإفريقية وحضورها الدبلوماسي الوازن في مختلف هياكل الاتحاد القاري ونسجها لتحالفات إستراتيجية مع البلدان النافذة في القارة على غرار جنوب إفريقيا ونيجيريا. وتقابل الجولات المكوكية التي يقودها الملك إلى البلدان الإفريقية، بعثات حكومية أوفدتها الجزائر الى مختلف دول القارة.

استنتاجات

إن الدبلوماسية الاقتصادية سعت إلى تحقيق مجموعة من الرهانات المهمة سواء السياسية أو الأمنية أو جيواستراتجية، وذلك من خلال تقريب الحدود بين المغرب وعمقه الإفريقي، وتجاوز سياسات الكرسي الفارغ، والعمل على تبني إستراتجية مغربية افريقية في رسم معالم طريق التعاون، والتضامن في كافة المجالات بما فيها الاقتصادية. وذلك عن طريق تفعيل الشراكات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا وتجاوز أنماط التدبير السابقة في عدم استحضار الدور التاريخي للمغرب بإفريقيا في الربط بينها وبين وباقي دول العالم.

كما عملت على ترسيخ وسائل تحقيق الاندماج المغربي الإفريقي في المؤسسات والهيأت الحاضنة وفق السياسات المتبعة من خلال منطق رابح رابح، بين المغرب وإفريقيا، والاستفادة من الخبرات المغربية في جل المجالات، والعمل على استقرار المجال الأمني لإفريقيا سواء في أمنها العسكري والغذائي بتبني منظومة التعاون الإستخبارتي المغربي الإفريقي في الدفاع عن مصالح المتبادلة.

وتميزت العلاقات المغربية الإفريقية في سنوات الأخيرة بإعادة النظر في مرتكزاتها وثوابتها، مما خلق صدمة لدى جل المتتبعين والمختصين. وطرحت نقاشات وسجالات، حول الأهداف المتوخاة منها.

وقد أثبتت المؤشرات الماكرواقتصادية وتقارير المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مغزى ووزن الحضور المغربي في إفريقيا على طول الامتداد المجال الجغرافي الإفريقي. ودفع جل الأطراف إلى عقد اتفاقيات وبروتوكولات، تتضمن تقاسم وجهات النظر حول المصالح الحيوية، ويعود على كافة المتدخلين بالنفع.

عموما قدمت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية الجديدة نتائج ايجابية على مستوى حضورها في أفريقيا. ورغم ذلك فإن ذلك يظل محدودا بالمقارنة مع القوى الاقتصادية الكبرى والصاعدة والتي تنخرط في إطار تحالفات وتكتلات دولية وإقليمية كما هو الحال بالنسبة للصين وكوريا الجنوبية والقوى التقليدية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية دون إغفال التضييق الجنوب الإفريقي الجزائري على الحضور المغربي.

تحديات ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه إفريقيا

دة. أمال الحواسني ود. محمد لكريني*

تقديم

إذا كانت الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلدان أخرى، وإدارة العلاقات الخارجية والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية، فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجموع الآليات التي يتم اعتمادها من قبل الدولة أو القطاع الخاص، لتحقيق أهداف اقتصادية على المستوى الخارجي، وذلك باستخدام وسائل سياسية. كما يقصد بها؛ استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة[1].

وأمام الأهمية التي تحتلها الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الدولي فقد حظيت هذه الأخيرة بأولوية خاصة ضمن أجندة السياسة الخارجية المغربية، حيث يعد العامل الاقتصادي وسيلة وأداة أساسية لتعميق علاقات التعاون والشراكة مع مختلف الفضاءات الجهوية والإقليمية، لذلك نجد أن الدستور المغربي لسنة 2011 ينص على أهمية العامل الاقتصادي حين تحدث عن ترسيخ روابط الصداقة والتعاون والتضامن والشراكة. ولعل تنصيص الدستور على "أن المغرب ملتزم بتوسيع وتنويع علاقات الصداقة والمبادلات الاقتصادية...، مع كل بلدان العالم"، خير دليل على التوجهات الاقتصادية في السياسة الخارجية المغربية.

فقد حرصت الدبلوماسية المغربية على تعزيز شراكتها التضامنية مع إفريقيا بالاعتماد على الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي والعلاقات التاريخية، واحتلت إفريقيا في هذا الإطار أولوية في السياسة الخارجية المغربية، المبنية على البعدين الاقتصادي

---

* باحثان في العلاقات الدولية (المغرب).

[1] CHAVAGNEUX. Christian: « La diplomatie économique : plus seulement une affaire d'États», Pouvoirs, 88, janvier 1999, p. 34

والتنموي، وفي هذا الاطار عرفت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه إفريقيا تطورا لافتا في السنوات الأخيرة، ويتضح ذلك من عدد الزيارات والجولات الملكية التي استهدفت دعم النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي وتعزيز العلاقات جنوب- جنوب، خاصة مع دول جنوب الصحراء، والتي أسفرت عن التوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون في المجالات التجارية والاستثمار. كما شهدت المبادلات التجارية للمغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعا ملموسا خلال العقد الأخير، مما جعل المغرب يعتبر ثاني أكبر بلد إفريقي مستثمر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.

ووعيا من المغرب بالأهمية التي تحتلها التكتلات الإقليمية في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، راهن على الانضمام إلى أهم التكتلات الاقتصادية الإفريقية، حيث انضم إلى إتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا في مارس 2014، كما قدم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو) كعضو عامل، باعتبار أن هذا الانضمام يعد مفتاحا للإقلاع الاقتصادي في تلك المنطقة، خاصة بعد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي في يناير 2017.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في: تسليط الضوء على توجه المغرب نحو العمق الافريقي، فالمغرب لعب دورا أساسيا في إفريقيا من خلال استثماراته وعلاقاته التاريخية مع بعض البلدان الإفريقية، فرغم انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية إلا أنه بقي حاضرا بشكل قوي في هذه القارة، أما الهدف الثاني فيتجلى في: إبراز التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا والعمل على تجاوزها بغية حضور أقوى في ظل تنافس دولي كبير على المنطقة، في حين يتجلى الهدف الثالث في: تحديد الرهانات المطروحة على الدبلوماسية الاقتصادية المغربية لتقوية حضورها في القارة الإفريقية باعتبارها قارة المستقبل وبتوافرها على موارد طبيعية مهمة.

الإشكالية

أمام التطورات التي عرفتها العلاقات المغربية-الإفريقية خاصة في المجال الاقتصادي، فإن هذه الورقة ستحاول تسليط الضوء على الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه إفريقيا، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية المغربية، خاصة

في ضوء بروز منافسة اقتصادية قوية حول القارة الإفريقية من قبل القوى الدولية العظمى والصاعدة.

وبالتالي فإن الإشكالية التي ستتم معالجتها تنطلق من التساؤل المركزي التالي: ما هي تحديات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه إفريقيا؟ وما هي أهم الإمكانات التي يمكن استثمارها للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا؟.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والإحاطة بكل جوانب الموضوع، سيتم تقسيم هذه الورقة إلى محورين، ***محور أول*** تتم فيه مناقشة التجربة المغربية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا، وأدوار الفاعلين الرسمين وغير الرسميين في هذا المجال، من خلال التطرق الى مختلف الاليات المعتمدة في هذا الإطار. على أن يتم في *المحور الثاني*، التطرق إلى التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، وآفاقها المستقبلية.

المحور الأول: التجربة المغربية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا

نظرا للأهمية التي يحتلها العامل الاقتصادي في تثمين العلاقات الدبلوماسية بين الدول، فقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا تحتل حيزا هاما في اهتمامات صناع السياسة الخارجية المغربية. فماهي إذن، الآليات المعتمدة في السياسة الخارجية المغربية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية؟ وما هي أدوار الفاعلين الرسميين في تعزيز العلاقات الاقتصادية المغربية-الافريقية؟

الفرع الأول: الآليات المعتمدة للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا

احتلت الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا أولوية خاصة ضمن أجندة السياسة الخارجية المغربية، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث حرص المغرب على بناء شراكة تضامنية مع إفريقيا تأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي ولا تقتصر على الاقتصادي فقط، فبعد انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي عمل على تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا، الذي اقتصر في البداية على إفريقيا الفرنكوفونية، وتحديدا في إفريقيا الغربية والوسط، مع تسجيل ضعف تواجدها في الفضاء الأنكلوفوني.

وقد اعتمد المغرب في إطار تعزيز دبلوماسيته الاقتصادية وإعادة التموقع داخل المجال الإفريقي على آليتين أساسيتين، تجلت الآلية الأولى في تعزيز العلاقات الثنائية مع

مجموعة من الدول الإفريقية وعدم الاقتصار على تلك التي تربطها بالمملكة علاقات تاريخية، أما الآلية الثانية فقد راهنت الدبلوماسية المغربية على الانخراط في المنظمات الاقتصادية الإفريقية باعتبار أن الدينامية الاقتصادية من شأنها أن تحل العديد من المشاكل التي تعاني منها إفريقيا.

أولا: على مستوى تعزيز العلاقات الثنائية

من الآليات الجديدة التي اعتمدتها الدبلوماسية المغربية لتطوير العلاقات المغربية الإفريقية نجد تفعيل الدبلوماسية الثنائية، كمحاولة للبحث عن تقوية التعاون السياسي والاقتصادي مع هذه البلدان. فعملية تبادل الزيارات بين الدول تشكل إحدى المؤشرات لقياس مستوى العلاقات الثنائية، وبالتالي معرفة مسارها وتطورها، كما أنها تدرج ضمن مسؤوليات العمل الدبلوماسي التي من شأنها حماية مصالح الدولة وحقوق رعاياها، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات الثنائية المبرمة بعد تبادل الزيارات، ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الزيارات في تقوية شبكات العلاقات الشخصية لدى دوائر اتخاد القرار السياسي، فقد حرصت المؤسسة الملكية في السنوات الأخيرة على الرفع من عدد الزيارات لإفريقيا، كآلية من شأنها تقوية أواصر وعلاقات الصداقة بين المغرب ودول إفريقيا وخدمة مصالح هذه البلدان. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن المؤسسة الملكية تعتبر الفاعل الأساسي في توطيد العلاقات المغربية-الإفريقية، مقابل غياب مبادرة باقي الفاعلين التي تقتصر على الاشادة بالزيارات والقرارات الملكية.

وفي هذا الإطار قام الملك محمد السادس بزيارات عدة للقارة الإفريقية[1]، حيث شكلت هذه الزيارات مناسبة لتدشين عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتم توقيع اتفاقيات تهم جل القطاعات. كما أبرم المغرب مع البلدان الإفريقية أكثر من 500 اتفاقية للتعاون تشمل مختلف المجالات والقطاعات؛ السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية،

[1] فقد تعددت الزيارت الملكية لبعض الدول الإفريقية، ففي مارس 2013، قام الملك محمد السادس بزيارة لكل من السينغال وكوت ديفوار، ساحل العاج، والغابون بهدف تعزيز علاقات المغرب الاقتصادية والسياسية وحتى الروحية مع ودول جنوب الصحراء، في ظل التوتر الذي تعيشه منطقة غرب إفريقيا بسبب الحرب في مالي. وفي فبراير 2014 كانت هناك زيارة ملكية شملت أربعة دول وهي مالي، وكوت ديفوار، وغينيا، والغابون. تلتها زيارة أخرى في أكتوبر 2016، وقد ساهمت هذه الزيارات المتعددة في جعل المغرب مثالا للتعاون جنوب-جنوب.

والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والإنسانية، إلى جانب اتفاقيات متعددة الأطراف تشكل بدورها آلية متجددة تمكن هذه الدول من الاستفادة من الخبرة المغربية في القطاعات التقنية، وكذا من تمويلات ثنائية ومتعددة[1].

وقد شهدت المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا تطورا مهما حيث ارتفعت بنسبة 13% خلال الفترة 2004-2014، بمبلغ قدر ب 37.6 مليار درهم في سنة 2014 مقابل 7.2 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفعت الصادرات المغربية من 7.2 مليار درهم سنة 2010 إلى 17.3 مليار درهم خلال 2014، كما أن المغرب يقدم سنويا ما يناهز 300 مليون دولار لبعض الدول الإفريقية الصديقة كإعانات تنموية[2].

لكن هذا الحضور الاقتصادي المغربي لا يقتصر على المبادلات والمساعدات، بل تميز بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، عبر إيلاء الأهمية في الاستثمار إلى عدد من القطاعات:

- قطاع النقل البحري والجوي، عبر تمديد شبكة الخطوط الملكية المغربية إلى أكثر من 20 بلد إفريقي (الكونغو الديمقراطية، الغابون، الكاميرون، مالي ...)

- قطاع البناء والأشغال العمومية (الكوت ديفوار، بوركينافاسو، غامبيا...)

- القطاع البنكي (مشاريع التجاري وفاء بنك وغيرها...)

- قطاع الاتصالات (مشاريع اتصالات المغرب في كل من موريتانيا، مالي، الغابون، بوركينافاسو...)[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المغربية في إفريقيا تتركز بالأساس في دول جنوب الصحراء، وبالرغم من تذبذبها من سنة إلى أخرى فإن حصتها من إجمالي الاستثمارات

---

[1] مجلة المالية: العلاقات المغربية الإفريقية"، وزارة الاقتصاد والمالية، عدد 28، غشت 2015.ص 6.

[2] Ministère de l'économie et des finances: Relations Maroc-Afrique L'ambition d'une nouvelle frontière actualisation, juillet 201.5 http://www.finances.gov.ma/Docs/2014/DEPF/Relations%20Maroc-Afrique%20%20L'ambition%20d'une%20nouvelle%20fronti%C3%A8re%20actualisation%20juillet%202015%20(2).pdf site consulté le : 20/02/2016.

[3] Les Relations Maroc-Afrique Du Sud réalité et perspectives: decembre 2015. http://www.ires.ma/wp-content/uploads/2015/12/maroc-rsa.pdf

المغربية في الخارج تظل مرتفعة حيث بلغت حوالي 54% سنة 2013[1].

أما فيما يخص المبادلات التجارية للمغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد شهدت ارتفاعا ملموسا خلال العقد الأخير لتصل إلى 14,4 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4,7مليار درهم سنة 2003،أي بوتيرة نمو بلغت 12% سنويا، ومن جانب آخر عرف الميزان التجاري فائضا لصالح المغرب حيث بلغت الاستثمارات المباشرة المغربية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 1,6 مليار درهم سنة 2013،أي ما يمثل 54,3% من مجموع الاستثمارات المباشرة المغربية بالخارج، مقابل 45.6% سنة 2012، كما سجل المغرب حضوره عبر الاستثمارات المباشرة ب 14 دولة، منها 11 دولة تنتمي إلى إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسط. وبلغ حجم الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء نهاية 2012 ما يقرب من 7,6 مليار درهم، تعززت حصة هذه المنطقة من الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج لتنتقل من % 17 سنة 2003 إلى % 42 سنة 2012، وفي المقابل تراجعت حصة أوروبا من رصيد الاستثمارات المغربية الخارجية من % 62 سنة 2003 إلى 48% سنة 2012، كما تراجعت حصتا كل من أمريكا وآسيا على التوالي من 13% إلى 1% ومن 7% إلى4% ما بين 2003 و2012[2].

وقد حرص المغرب في إطار تعزيز علاقاته الثنائية على تعزيز العلاقات مع كل من مالي والسينغال والكوت ديفوار، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية المغربية السنغالية ملياري درهم سنة2016 ، أي ما يعادل 0.32 من إجمالي المبادلات الخارجية للمغرب. وعلى العموم، سجلت حصة المغرب في السوق السنغالية، على الرغم من تقلباتها، منحى تصاعديا من 0.8 ٪ سنة 2001 إلى 2.1٪ سنة 2016. كما أن حجم مبادلات التجارة المغربية الإيفوارية، بلغ 1.6مليار درهم سنة 2016 أي بالكاد بلغ 0.25٪من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب . كما تعرف حصة المغرب في السوق الإيفوارية ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2012 من 0.4٪ إلى 1.1٪ سنة 2016[3].

---

[1] وزارة الاقتصاد والمالية: "مجلة المالية، ملف العلاقات المغربية الإفريقية"، العدد 28، غشت 2015. ص 8-9.

[2] نفس المرجع السابق ص. 11-12.

[3] وزارة الاقتصاد والمالية مديرية الدراسات والتوقعات المالية: المبادلات التجارية بين المغرب والمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا (اكيواس) الفرص المتاحة حسب الدول والمنتجات، ماي 2018. ص 26.

إذن من خلال الاحصائيات يمكن أن نلاحظ إنتقالًا مهمًّا في حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا، خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يعكس اهتمامًا متزايدًا من المغرب نحو التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب خاصة مع البلدان الإفريقية. بيد أن هذا الطموح المتزايد للمغرب في أفريقيا، يجب ألا يخفي حقيقة أن مستوى تبادلاته التجارية معها لا يرقى الى المستوى المطلوب، فبمقياس التوزيع الجغرافي للتيارات التجارية للمغرب مع الخارج، فإن أفريقيا تعتبر الحليف التجاري الإقليمي الرابع فقط، بما نسبته 6.5 بالمائة من حجم التجارة الخارجية العامة للمغرب، إذ تبقى أوروبا الحليف التجاري الأول بأكثر من 62 بالمائة من مجموع التبادلات، ثم آسيا بـ 19 بالمائة، ثم أمريكا بـ 12 بالمائة[1].

من خلال ما سبق يمكن القول إنه رغم ما تعرفه العلاقات الاقتصادية المغربية الافريقية من معيقات فإن الحضور الاقتصادي المغربي بالقارة يندرج في أفق بناء علاقات استراتيجية مغربية-إفريقية من أهم مميزاتها الارتكاز على العلاقات الثنائية والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإفريقية، بغية جعل المغرب مركز التقاء، ومحورًا للعلاقات الاقتصادية بين القارة والشركاء الأوروبيين والشركاء العرب خاصة في بلدان الخليج، وفي بعض الأحيان أيضًا مع بعض الشركاء في الشرق الآسيوي. كما تتجه هذه السياسة إلى ملء الفراغ والضعف الذي تعرفه بنية التبادل بين الدول العربية بالشمال الإفريقي، خاصة دول الاتحاد المغاربي الجامد بفعل النزاع بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء.

كما أن الإجراء الذي تبناه المغرب والمتعلق بإلغاء وشطب ديون الدول الإفريقية الأقل نموا(PMA) ، وجعل صادراتها تلج السوق المغربية دون قيود جمركية ساعد على تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا، والانفتاح الاقتصادي عليه. كما تَمكّن المغرب من فرض نفسه كقوة اقتصادية قادرة على الترويج للتقدم الملموس في القطاع الاقتصادي، خاصة البنوك، والصناعة، والتجارة ... ، والعمل كحلقة وصل يربط بين الشمال والجنوب.

ثانيا: على مستوى الانضمام إلى بعض المنظمات الاقتصادية في المغرب

إلى جانب التركيز على تعزيز العلاقات الثنائية والاستثمار في مختلف القطاعات في القارة الإفريقية حرص المغرب على الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الإفريقية نظرا

[1] المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28، غشت/آب 2015، ص .14-17.

للأهمية التي أضحت تحتلها التكتلات الإقليمية داخل المجتمع الدولي، فبعد عودة المغرب للاتحاد الإفريقي قدم طلبا بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[1].

ويسعى المغرب من خلال تحركاته بالقارة السمراء وبخاصة في إفريقيا الغربية إلى إبرام اتفاقات الشراكة الإستراتيجية، وتمهيد الطريق نحو إقامة مناطق التجارة الحرة مع المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا CEMAC والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)[2].

كما يعد المغرب المستثمر الأول في منطقة غرب إفريقيا، ومن ثمة فقبول المغرب في هذا التكتل سيكون ثاني أكبر اقتصاد بعد نيجيريا، خصوصا وأن المغرب ونيجيريا يجمعهما مشروع يقوم بمد أنبوب الغاز إلى البحر الأبيض المتوسط، يهدف إلى استفادة الدول الأعضاء في مجال الطاقة الكهربائية والاندماج الصناعي الإقليمي، وفي نفس السياق قام الملك محمد السادس بإجراء أزيد من 25 زيارة لدول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا منذ سنة2001، حيث تم إبرام أزيد من 600 اتفاق مع هذه الدول[3].

---

[1] تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصارا باسم "سيدياو" رسميا عام 1975 إثر معاهدة لاغوس بنجيريا والتي عدلت في كوتونو عام 1993؛ وتضم 15 دولة وهي بنين، بوركينا فاصو، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو. تهدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة، وتعزيز الاندماج في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والمصادر الطبيعية، فضلا عن القطاع المالي والنقدي. تقوم المنظمة بالأدوار المنوطة بها عن طريق مجموعة من الهياكل، والتي تساعدها على التنسيق بين مختلف الدول المنتمية إليها وبين مجموع البرامج التي تشتغل عليه

[2] ملف العلاقات المغرب- إفريقيا، مرجع سابق، ص 4.

[3] عزيز عليلو، 5 حقائق يجب أن تعرفها عن رغبة المغرب في الانضمام إلى مجموعة "سيداو"، بتاريخ 12 دجنبر 2017 (22:30 دقيقة)، انظر الرابط التالي:
http://www.2m.ma/ar/news/5-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%B1%D8%BA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%88-20171212/

أصبح المغرب منذ سنة 2005 عضوا مراقبا لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ونسج علاقات متميزة مع جميع أعضائها خاصة مع "الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا الذي يضم ثمان دول كلها أعضاء في المجموعة، الشيء الذي ولّد قناعة للمغرب بالانضمام للمجموعة.

وفي هذا الصدد فإن طلب المغرب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يعكس الرغبة في ترسيخ العلاقة بين الطرفين بعدما تطورت علاقة المغرب بأعضائها خلال السنوات الأخيرة، خاصة وأن هذه المجموعة الاقتصادية تشكل تكتل إقليمي يحظ بإمكانيات وفرص اقتصادية هامة تناهز الثمانين مليار دولار، وبكتلة سكانية تقارب ربع مليار نسمة[1].

وقد حددت دراسة للجدوى قدمتها دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا إلى رؤساء الدول والحكومات للتكتل بعض الايجابيات والسلبيات التي من الممكن أن تترتب عن انضمام المغرب إلى هذه المجموعة.

ففيما يخص الايجابيات: أشارت الدراسة إلى أن القدرات العسكرية والتجهيزات والتقدم الاقتصادي للمغرب يشكل قيمة مضافة لجهود السلام والأمن والاستقرار في المنطقة تحديدا في عمليات تحقيق السلام، ومواجهة الإرهاب والتطرف العنيف والأمن البحري والوساطة في حل النزاعات".

كما اعتبرت الدراسة أن المغرب يعد رائدا في مجال الدبلوماسية الدينية من خلال تكوين أئمة ومرشدين ينحدرون من غرب القارة الإفريقية تكوينا يركز على الحوار بين الأديان، واحترام الآخر والتواصل بين الثقافات، ويمكن لـ "سيدياو" الاستفادة من هذا النموذج الذي جرّبه المغرب في حربه على "الإرهابيين" والمتطرفين الإسلاميين.

أما فيما يخص المخاطر والسلبيات المحتملة: اعتبرت الدراسة أن انضمام المغرب يمكن أن يسبب اضطرابا في التناغم بين دول المجموعة، وقد يخلق تقاطبا حادا داخل

---

[1] الأشرف حسن، مكاسب المغرب من وراء الانضمام لمجموعة "سيداو"، حوار مع إدريس لكريني مدير مختبر الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، جامعة القاضي عياض مراكش، جريدة العربي الجديد، 6 يونيو 2017، على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/6/6/%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

المجموعة، فالمغرب بما يملكه من مقومات اقتصادية، وقوة جذب ثقافية، سيخلق انقساما حادا بين الدول". كما اعتبرت أن فشل الاتحاد المغاربي والمجموعة الاقتصادية لشمال إفريقيا يعود أساسا إلى غياب التفاهم السياسي والاقتصادي بين المغرب والجزائر بخصوص قضية الصحراء المغربية، فضلا على أن الدول الأعضاء بهذه المجموعة ملزمة باستقبال أي مشكل قد يحدث نتيجة اختلاف المواقف بين البلدين المغاربيين بخصوص قضية الصحراء التي قد تُحدِث انقساما حول القضية المتنازع عليها، إضافة إلى ذلك فالمغرب ملزم بالخضوع لمجموعة من الشروط ذات الصلة باحترام البرتوكول الأمي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والبضائع والعملة الموحدة، وحق الإقامة، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[1].

رغم كل السلبيات والمخاطر التي يمكن أن تترتب عن انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا إلا أن طلب انضمام المغرب لهذا التجمع الاقتصادي تحكمها أبعاد جيو-استراتيجية، فانضمامه لهذه المنظمة سيمنحه امتيازات على مستوى القارة الإفريقية، كما أن المشاكل التي تعاني منها أغلب دول هذه المجموعة من تفشي "الإرهاب" والهجرة غير النظامية وأزمات أخرى يمكن مواجهتها بالتنسيق بين هذه الدول والاستفادة من التجربة المغربية، والرؤية المستقبلية التي تعتمدها المملكة في نطاق تعاون جنوب-جنوب[2].

ثانيا: تحركات الفاعلين الرسميين لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

أمام الأهمية التي أضحت تحتلها الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز العمل الدبلوماسي، راهنت المؤسسة الملكية على إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول الإفريقية في إطار تعاون جنوب-جنوب، حيث ركز الملك محمد السادس في الرسالة التي وجهها إلى ندوة السفراء المنعقدة بالرباط بتاريخ 30 غشت 2013 على ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في العمل الدبلوماسي، بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة وتنمية المبادلات الخارجية.

---

[1] Etude d'Impact Sur Les Implications de l'Adhésion Du Maroc à La Cedeao. Uploadé par « jeuneafrique » le 18 Décembre 2017.
https://www.jeuneafrique.com/503189/politique/adhesion-du-maroc-a-la-cedeao-ce-que-dit-letude-dimpact-/

[2] الأشرف حسن، مكاسب المغرب من وراء الانضمام لمجموعة "سيداو"، مرجع سابق.

فقد تعزز هذا التوجه جليا من خلال الزيارات الملكية لإفريقيا، حيث يرافق الملك محمد السادس في جل جولاته الإفريقية، وزراء من ذوي الاختصاص المباشر حسب طبيعة الزيارة، وكذا برجال الأعمال؛ سواء من القطاعات الإنتاجية العمومية أو من القطاع الخاص، وهو ما يَظْهَر بقوة في مشاريع التعاون القطاعي، والبنى التحتية، والنقل، والاتصالات، وقطاع المصارف والتأمينات، وقطاع الصناعات الخفيفة، وما سوى ذلك...، ويتم اختتام هذه الزيارات بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي شكلت إطارا جديدا للتعاون جنوب- جنوب[1].

وبالتالي، ومن خلال الزيارت الملكية المتعددة لعدد من دول القارة الافريقية يمكن القول أننا إزاء تصور "جديد" يقوم على الاستثمار المباشر ونقل الخبرات والمعارف، عوضًا من الارتكان إلى علاقات مبنية -كما في الماضي- على تبادل السلع الفلاحية وشبه المصنعة بين الطرفين[2]. وتأكيدا لهذا التوجه، أشار الملك محمد السادس، في رسالة للمنتدى الاقتصادي المغربي-الإيفواري بأبيدجان: إلى أن "إفريقيا قارة كبيرة، بقواها الحية ومواردها ومؤهلاتها، يجب أن تأخذ مصيرها بيدها؛ لأنها لم تعد مستعمرة، لذلك فإن إفريقيا يجب أن تضع الثقة في إفريقيا، إنها بحاجة أقل للمعونة، وتحتاج إلى المزيد من الشراكات ذات الفائدة المتبادلة، إنها ليست بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ بل إلى مشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[3].

من خلال ما سبق فالمغرب -بهذا النموذج- لا يتطلع إلى تأدية دور الوسيط المحايد؛ بل يراهن على تكريس تعاون يندرج ضمن العلاقات شمال-جنوب، وجنوب-جنوب.

وفي هذا السياق وتماشيا مع الأهمية التي أضحى يحتلها البعد الاقتصادي في المجال الخارجي، تبنت وزارة الخارجية استراتيجية للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية، تستجيب للتحولات التي يعرفها المناخ الاقتصادي بالمغرب، وتواكب تطلع المملكة إلى أن تصبح قطبا ماليا جهويا وقاريا، من خلال وضع الجانب الاقتصادي في صلب إستراتيجيتها بالنظر إلى

---

[1] Mekouar Faical: «Le Maroc à la conquête de l'Afrique», Regards, n° 3, 2013.p.7

[2] العثماني رشيد: "الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية خلال الفترة 1998-2002"، مرجع سابق، ص 142.

[3] مقتطف من الخطاب الملكي الذي ألقاه الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي-الايفواري، بأبيدجان، في 24 فبراير 2014. انظر الرابط التالي:
http://www.maroc.ma/ar/%D9%86%D8%B5- تاريخ الزيارة: 2015/06/20.

أهمية هذا الجانب في تدعيم الروابط بين البلدان، وإعطاء دفعة جديدة للدبلوماسية الاقتصادية مع إفريقيا كأولوية، والتركيز على مواكبة المستثمر المغربي في جميع الأطوار[1]. غير أن هذه الاستراتيجية اعترتها العديد من الاختلالات على مستوى التفعيل، نظرا لغياب العنصر البشري المؤهل للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية.

كما قام مجموعة من رجال الأعمال المغاربة بزيارات عمل إلى إفريقيا حيث اعتمد المغرب في توسعه الاقتصادي على البنوك المغربية الثلاثة الكبرى، مجموعة "التجاري وفا بنك" و"البنك المغربي للتجارة الخارجية"، "والبنك المركزي الشعبي"، التي شكلت منصة مالية وضمانة قوية للاستثمارات، إذ استفادت من تكثيف حضورها خلال السنوات الأخيرة في السوق الإفريقية، وأصبحت سندا للمقاولات المغربية والأجنبية الراغبة في الاستثمار في القارة السمراء[2].

من خلال ما سبق يمكن القول إن تحركات الفاعلين الرسميين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية اقتصرت على المؤسسة الملكية التي شكلت المحرك الأساس في تفعيل العلاقات المغربية-الافريقية، نظرا لاعتبارات تاريخية ومرتبطة بطبيعة النظام السياسي المغربي الذي تحتل فيه المؤسسة الملكية مكانة هامة، إذ تتمتع بمجمل الصلاحيات والسلطات اللازمة لقيادة البلاد وضمان استقرارها واستمرارها إلى الحد الذي دفع بالعديد من الباحثين الى اعتبار السياسة الخارجية تدخل ضمن ما يسمى "بالمجال المحفوظ والخاص للملك". وهو ما يفسر غياب الفاعليين الآخرين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية رغم الأدوار والاختصاصات المخولة لها على مستوى القوانين، فرغم أن دستور 2011 وسع من صلاحيات كل من وزير الخارجية ورئيس الحكومة إلا أنه على مستوى الممارسة تبرز المؤسسة الملكية كفاعل أساسي في الحقل الخارجي المغربي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه رغم تحركات الفاعلين الرسميين لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا وتوقيع العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون ذلك سواء تعلق الأمر بانتشار الفساد المالي والإداري

[1] تم تقديم هذه الإستراتيجية الديبلوماسية الجديدة، أثناء لقاء بمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في 19 دجنبر 2013.

[2] Harakat Mohamed: «Du gouverement à la gouvernance de la diplomatie économique»; Revue Marocaine d'Audit et de Développement ; op cit. p13.

في مجموعة من بلدان القارة التي تعرقل عمل الاستثمارات بتلك الدول، أو التنافس الدولي على الاستثمارات بالقارة التي تبقى محور تنافس بين مجموعة من الدول.

المحور الثاني: تحديات ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه افريقيا

عرفت العلاقات المغربية الإفريقية تطورا ملفتا في السنوات الأخيرة واعتمدت في ذلك على مجموعة من الآليات التاريخية، والاقتصادية، والإنسانية، والدينية والجيوستراتيجية، إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا تواجهها مجموعة من التحديات التي تفرض على الدبلوماسية المغربية تجازوها عبر استثمار الإمكانات المتاحة للمغرب لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا كرهان استراتيجي. فما هي أهم التحديات التي تواجه هذه الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا؟ وما هي أهم الفرص الممكن استثمارها لتفعيل سياسة جنوب-جنوب التي سطرتها السياسة الخارجية المغربية ضمن أولياتها الأساسية؟

الفرع الأول: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في الفضاء الإفريقي

رغم تحركات الفاعلين الرسميين لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا وتوقيع العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون ذلك سواء تعلق الأمر بانتشار الفساد المالي والإداري في مجموعة من بلدان القارة، الأمر الذي يعرقل عمل الاستثمارات بتلك الدول، أو قلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في أفريقيا، وضعف البنيات التحتية واللوجيستيكية الذي تعرفه مجموعة من دول إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن التجارة بين المغرب والعديد من البلدان الإفريقية تبقى حبيسة إكراهات الكلفة بفعل ارتفاع الحقوق الجمركية أو التأخر في تنفيذ بعض الاتفاقيات ذات الطابع التجاري والاستثماري.

حيث إن السياسات التجارية لإفريقيا جنوب الصحراء تبقى حمائية نسبيا، بل الأكثر من ذلك نجد معظم البلدان الإفريقية تهيمن فيها الدول على الاقتصاد، حيث سبق لصندوق النقد الدولي أن اعتبر الأنظمة التجارية في إفريقيا الأكثر تقيدا مقارنة بباقي دول العالم، خصوصا وأن الرسوم الجمركية في إفريقيا (20% في المتوسط) هي الأكثر ارتفاعا مقارنة مع أي منطقة أخرى[1]، فضلا عن الغياب شبه التام للخطوط المباشرة للنقل البري والبحري الذي يسهم في زيادة تكاليف إضافية[2].

---

[1] العلاقات المغربية الإفريقية: "طموح نحو حدود جديدة، مرجع سابق، ص 14.

[2] المرجع السابق ص 14.

كما تتمثل معيقات الاستثمار المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء في هيمنة بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى كاتصالات المغرب، والتجاري وفا بنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك الشعبي المركزي والخطوط الملكية[1]، لذلك ينبغي على المغرب تشجيع وتحفيز قطاعات أخرى وتقوية دبلوماسيته الاقتصادية من خلال تنويع استثماراته في إفريقيا وعدم الاقتصار على القطاعات السالفة الذكر وتعزيز وتنويع حضوره فيها[2].

إضافة إلى ما سبق لازال المغرب يعاني من مجموعة من التحديات عند قيامه بالاستثمارات في بعض المناطق الإفريقية محاولا تجاوزها من خلال[3]:

- تطوير الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات التجارية المغربية الثنائية خصوصا مع دول إفريقيا الشرقية والجنوبية التي يلاحظ أن فيها حضورا مغربيا ضعيفا؛

- تفعيل مشاريع التعاون الاقتصادي بعد الزيارات الملكية في مختلف المناطق الإفريقية، من خلال مواكبة مشاريع الشراكة وتنفيذ مضامين اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي التي وُقعت مع الدول الإفريقية؛

- التواصل مع الدول الشريكة للمغرب في إفريقيا قصد البحث عن فرص الاندماج الاقتصادي الجهوي والتعاون والتكامل الاقتصاديين بعدما قدم المغرب طلبه للانضمام للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا؛

- تنسيق مواقف المغرب مع الدول الإفريقية في المنظمات الدولية وبخاصة منظمة التجارة العالمية؛

- القيام ببعض الإعلانات الإشهارية لتقريب رجال الأعمال المغاربة من السوق الإفريقية وما تتوفر عليه من فرص الاستثمار.

كما تجدر الإشارة إلى مجموعة من المخاطر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من قبل المستثمرين المغاربة في إفريقيا والتي يمكن اجمالها في ما يلي[4]:

---

[1] المرجع نفسه ص 20.

[2] التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016، ص 35.

[3] جواب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، مرجع سابق، ص 5.

[4] التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016، مرجع سابق، ص 36-37.

- رغم ارتفاع معدلات النمو في إفريقيا فإنه لم يصل بعد إلى الإدماج المتوخى بسبب الفوارق الموجودة، واستمرار الفقر والبطالة في صفوف الشباب، وفي إحصاء للبنك الإفريقي للتنمية أكد بأن 60% من الطبقة الوسط في إفريقيا تنتمي إلى الفئة العائمة وتبقى عرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر بشكل أو بآخر على إمكانات إفريقيا لأنها تعتبر سوقا استهلاكية تنعكس تداعياتها على المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء بإفريقيا؛

- عدم الاستقرار السياسي من خلال وجود العديد من مناطق التوتر التي توجد بها جماعات متطرفة؛

- العجز الموجود على مستوى البنيات التحتية والخدمات اللوجستيكية الأمر الذي أسهم في ضعف استقطاب المستثمرين نحو إفريقيا جنوب الصحراء عكس بعض دول شرق إفريقيا التي عرفت مشاريع مهمة في البنيات التحتية؛

- أن التجارة بين المغرب والعديد من البلدان الإفريقية تبقى حبيسة إكراهات الكلفة بفعل ارتفاع الحقوق الجمركية أو التأخر في تنفيذ بعض الاتفاقيات ذات الطابع التجاري والاستثماري.

كما تواجه الاستراتيجية المغربية في إفريقيا تحديات كبيرة من خلال صعود تهديدات متنوعة تضر مصالح الكل من إرهاب وجرائم منظمة عابرة للحدود، وهجرة غير شرعية، في ظل عدم قدرة دول المنطقة على التحكم في حدودها[1].

كما أن تنافس القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا وغيرها من القوى الأخرى كتركيا وإيران..، على إفريقيا خصوصا وأن هذه الأخيرة تزخر بموارد طبيعية مهمة[2]، يعد تحديا كبيرا ينبغي مواجهته من قبل الدبلوماسية المغربية بتقوية

---

[1] عبد العالي حور: "الاستراتيجية المغربية في إفريقيا: الرهانات والتحديات"، مجلة رهانات (ملف العدد حول المغرب وإفريقيا)، الصادرة عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية-مدى- العدد 44، 2018، ص 45-46.

[2] جوب السيد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة - مجلس النواب-(المادة 100 من الدستور)، المحور الثاني الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في الفضاء الإفريقي، جلسة رقم 1، الثلاثاء 26 شعبان 1438 الموافق ل 23 ماي 2017، ص 4.

شراكاتها الاقتصادية مع مختلف البلدان الإفريقية في إطار تعاون جنوب-جنوب تحت قاعدة رابح-رابح لضمان استمرار هذه الشراكات[1].

الفرع الثاني: الفرص المتاحة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا

بالرغم من بروز العديد من التحديات التي تعيق تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والنهوض بها، إلا أن المغرب يتوفر على مجموعة من الإمكانات التي من شأنها أن تجعل منه فاعلا اقتصاديا أساسيا في إفريقيا وتمكن من تعزيز العلاقات جنوب-جنوب وجعل المغرب محورا للربط بين إفريقيا وأوروبا بحكم موقعه الجيوستراتيجي.

وباعتبار أن السياسة الخارجية تستحضر متغير البيئة الدولية الخارجية، أثناء وضعها لأهدافها[2]، فإن الدبلوماسية المغربية مدعوة إلى تكثيف أولوياتها وإستراتيجياتها مع البيئة الدولية الحالية، من خلال استثمار الإمكانات المتاحة للمغرب، لتعميق علاقاته الاقتصادية مع إفريقيا.

وبالتالي فنجاح الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا يتوقف على قدرتها على الاستثمار وخلق مصالح اقتصادية متبادلة عبر تكثيف وتنويع المبادلات التجارية مع مختلف بلدان القارة، خاصة في ظل وجود منافسة دولية قوية.

لذلك يجب العمل على تطوير المساعدة التقنية والعلمية والثقافية وتبادل الخبرات في عدة مجالات، لاسيما أمام تزايد مبادرات المساعدات المالية الموجهة للتنمية لصالح البلدان الإفريقية[3]،فقد استفادت العديد من دول غرب إفريقيا من دعم مالي لإنجاز مشاريع تنموية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، وقد حصل المغرب على المرتبة الثانية في

---

[1] التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016، ص 35.

[2] عودة عبد الملك: "قضايا العلاقات العربية-الإفريقية وإستراتيجية مقاربتها"، مجلة السياسة الدولية، عدد 148، أبريل 2002، ص:33.

[3] استفاد العديد من دول غرب إفريقيا من دعم مالي مهم (آت من أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأميركية) لإنجاز مشاريع تنموية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، موجهة بالخصوص إلى قطاعات التربية والتعليم، والصحة والفلاحة والنقل والري العصري، ومد شبكات الماء الصالح للشرب، ومعالجة المياه، والكهرباء القروية والحضرية، وتقوية القدرات الوظيفية والعملياتية.. وغير ذلك. انظر:" العلاقات المغربية الإفريقية طموح نحو حدود جديدة"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية وزارة الاقتصاد المالية شتنبر 2014. ص 23.

استقطاب الاستثمارات بإفريقيا بعد جنوب إفريقيا، وهو ما سيمكن المغرب من لعب دور مهم في هذا المجال وذلك في إطار تعاون ثلاثي. ويمكن تفعيل هذا التعاون التقني من خلال تعزيز الحوار المؤسساتي والقيام بشراكات بين مقاولات القطاع الخاص والتعاون المؤسساتي الثنائي والمبادلات-التقنية بين المنظمات المهنية ومقاولات القطاع العام، وتنظيم منتديات للتشاور– الدائم بغية تقريب السياسات الاقتصادية والتجارية. وكذا العمل على تعزيز التعاون في مجال التربية والتكوين المهني عبر مساعدة الشركاء في وضع سياسة ملائمة في التعليم- التقني والتكوين المهني، خاصة في إفريقيا الفرانكفونية.

وبالموازاة مع ذلك فإن تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية المغربية يستوجب استراتيجية لا تروم الاقتصار على إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات المتجهة لإفريقيا فقط، بل منحه الأدوات والضمانات اللازمة للقيام بدوره. فتواجد المقاولة المغربية في إفريقيا يحتاج المزيد من الدعم والمساندة للقطاع الخاص من قبل السلطات المغربية وذلك عبر ما يلي[1]:

-دعم الصادرات إلى إفريقيا عبر تقديم قروض ميسرة للمصدرين؛

- وضع خطة عمل شاملة للتحرك المغربي في إفريقيا ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الخارجية والتعاون المغربي؛

-توسيع شبكة النقل نحو إفريقيا من خلال التنسيق بين وزارتي النقل والتجارة بغية زيادة خطوط الطيران المغربية المتجهة للدول الإفريقية، وكذلك خفض رسوم التنقل والشحن الجوي على الطائرات الوطنية.

وتبق مسألة تفاعل وتكييف المغرب لإستراتجيته مع الاستراتجيات الجديدة للقوى الكبرى، خاصة بين القوى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا...)، والقوى الصاعدة ولا سيما "مجموعة بريكس"، والتي تضم كُلا من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا أمرا حتميا للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية[2]، فالمغرب لا يتطلع إلى تأدية

---

[1] Mohamed Harakat : « le Maroc en quête d'une doctrine et d'une identité de diplomatie économique : paradigmes et enjeux », Revue Marocaine d'Audit et de Développement. N40.2015. p 34.

[2] عاشور لبابة: "الدبلوماسية المغربية في إفريقيا"، مجلة المغرب الإفريقي، جامعة محمد الخامس السويسي، معد الدراسات الإفريقية، الرباط، عدد 10، 2010 ص.23.

دور الوسيط المحايد؛ بل يراهن على تكريس تعاون ثلاثي "جديد"، يندرج ضمن العلاقات شمال-جنوب وجنوب-جنوب، يستفيد منها المغرب ويفيد منها أيضًا دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ وذلك على شكل نقل للتكنولوجيا أو للخبرات، أو للأنماط الجديدة في تدبير المشاريع وتسيير الموارد اللوجيستية والبشرية.

رغم تواضع الإمكانيات المغربية في التصدي لنفوذ هذه القوى، فإن الدبلوماسية المغربية تتوفر على فرص من شأنها مساعدة السياسة الخارجية تجاه إفريقيا في إعادة ترتيب أولوياتها في القارة السمراء، وبناء توازنات استراتيجية مع القوى المتنافسة على القارة الإفريقية[1]، وتكمن أهم هذه الفرص في ما يلي:

- الموقع الجيوسياسي للمغرب، المتميز بقربه من أوروبا إضافة إلى امتداده على المحيط الأطلسي، وهذا الموقع يعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال احتفاظ المغرب بميزة –الممر الحتمي (Passage incontournable) سواء في إتجاه الشمال أو الجنوب (إفريقيا جنوب الصحراء). هذا الموقع يجعل من المغرب حاضرا في انشغالات وأجندات القوى الكبرى مما يتيح له في بعض الأحيان هامشاً من الحركة والمناورة في لعبة المنافسة الدولية.

إن محدودية الموارد الاقتصادية التي يتوفر عليها المغرب، لم تمنعه من تقديم تجربة مهمة على الصعيد الإفريقي والمغاربي من حيث الانفتاح والمناخ الاستثماري، والخبرة المالية والبنكية، مما يؤهله لتفعيل دوره إقليميا عن طريق خلق قاعدة اقتصادية – Plate forme Hub، توظف براغماتيا مناخ المنافسة الاقتصادية ومبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل[2].

فهذه الإمكانات تعطي للمغرب هامشا للتموقع وتعزيز حضوره الإستراتيجي في إفريقيا على المدى المتوسط والبعيد، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الفرص المتاحة للدبلوماسية المغربية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية تجاه القارة الإفريقية على المستوى الجهوي، خاصة أنه من المآخذ التي تُوجَه للدبلوماسية المغربية في إفريقيا هو تمركزها الشديد في إفريقيا الفرنكوفونية، وتحديدا في إفريقيا الغربية والوسط، مع تسجيل ضعف

[1] مساوي عادل: "علاقات المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية"، مرجع سابق، ص 90.

[2] Goldshmidt Paul: «le Maroc: Hub de l'intégration financière africaine ?, Tribune 40 » , Institut Thomas More , Mars 2014. P16.

تواجدها في الفضاء الأنكلوفوني(شرق إفريقيا)، خصوصا وأن عدداً مهماً من هذه الدول تتبنى مواقف عدائية تجاه الأطروحة الرسمية للمغرب في مسألة الوحدة الترابية[1].

الأمر الذي يفرض على الدبلوماسية المغربية التفكير مستقبلا في تبني خطة لإعادة التوازن والانتشار، والعمل على تقوية علاقات المغرب مع هذه الدول، والتركيز على المجال الاقتصادي لتجاوز المشاكل السياسية فيمكن في المرحلة الأولى الرهان على دول محورية فمثلا؛ في إفريقيا الغربية يمكن الرهان على تطوير العلاقات مع- نيجيريا- على الأقل من أجل تخفيف تأثيرها على المغرب داخل المحور الثلاثي المكون من الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا، ويمكن إضافة دولة –غانا-، فبالرغم من أنها دولة صغيرة استطاعت أن تسوق لنموذج متقدم على مستوى الانتقال الديمقراطي والنمو الاقتصادي، وهي مرشحة أن تكون من الدول المنتجة والمصدرة للنفط مستقبلا[2].

أما على صعيد إفريقيا الشرقية فيمكن التركيز على- إثيوبيا-، فإلى جانب احتضانها لمنظمة الاتحاد الإفريقي، تنام دورها بشكل كبير في منطقة القرن الإفريقي، بعد تغير موازين القوى وأصبحت الوكيل الأول في مسألة مكافحة "الإرهاب"، إلى جانب –كينيا- التي أصبحت تشكل مركزا ماليا مهما في المنطقة. أما في إفريقيا الجنوبية فهنالك –أنغولا- وإن كانت محسوبة على الدول الناطقة بالبرتغالية، فهي دولة قوية وثاني دولة منتجة ومصدرة للنفط في إفريقيا، وقد انضمت لمنظمة الأوبك وتعد منافسا قويا لجنوب إفريقيا في منطقة نفوذها.

يتضح من خلال ما سبق أن الاستثمار في تنمية هذه العلاقات يمكن أن يكون مدخلا عقلانيا لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، فالمغرب مطالب بالاستمرار بتعزيز حضوره (من خلال؛ مؤشرات إيجابية، تكثيف الزيارات الملكية، الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الإنسانية، تفعيل العلاقات الثنائية، المساعدة العسكرية...)، في منطقة الساحل والصحراء بفعل أهميتها المتنامية جيوسياسيا (كمنطقة متاخمة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء)[3].

إن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية أضحى من الرهانات الأساسية لجعل السياسة

---

[1] بوريطة ناصر: "المغرب ودول الجنوب، الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل (1956-2006)"، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2007. ص 111.

[2] ولد الفاضل محمد: "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص، 179-180.

[3] الحسيني محمد تاج الدين: "المغرب قادر على إشاعة الخطاب الوسطي بإفريقيا"، مرجع سابق ص 8.

الخارجية مدخلا لتحقيق التنمية، الأمر الذي يستوجب التعاون بين وزارة التجارة الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي كما في العديد من البلدان، وذلك من أجل فعالية أكبر للدبلوماسية الاقتصادية مع التأكيد على تعزيز قدرات وكفاءات الفاعلين في الخارجية المغربية.

خاتمة عامة

من خلال التطرق إلى التجربة المغربية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا، خلصنا إلى أن العلاقات الاقتصادية المغربية الإفريقية عرفت تطورا مهما في السنوات الأخيرة رغم وجود مجموعة من المشاكل التي ينبغي تجاوزها، كما أن آلية الدبلوماسية الثنائية وتبادل الزيارات شكلت آلية أساسية للنهوض بهذه العلاقات، وهو ما يعطي إشارات سياسية واضحة وقوية على أن المغرب يراهن على دوره الاستراتجيي في مد جسور التواصل مع باقي الدول الإفريقية وفتح بوابة أساسية نحوها. كما أن العامل الاقتصادي برز كمحرك أساسي للدبلوماسية المغربية التي حاولت تجاوز المشاكل السياسة والاتجاه نحو دول تعارض الأطروحة الرسمية للمغرب في قضية الصحراء، في إطار مقاربة تعتبر أن تفعيل العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يساهم في تذويب المشاكل السياسية ويكون مدخلا مهما لحلها.

رغم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا سواء على مستوى محدودية الموارد الاقتصادية المغربية أو احتدام المنافسة الدولية في القارة الإفريقية، فالمغرب يتوفر على مجموعة من الإمكانات التي تحتم على الدبلوماسية المغربية استثمارها لتفعيل العلاقات المغربية-الإفريقية بالشكل الذي يخدم مصالحهما، فالموقع الجيو-ستراتيجي للمغرب بقربه من أوروبا وإفريقيا يعتبر مدخلا مهما يمكن استثماره لتفعيل العلاقات جنوب-جنوب وشمال-جنوب.

إن رهان المغرب على الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الإفريقية من شأنه أن يشكل آلية لإعادة تموقع المغرب داخل الفضاء الإفريقي، ويسهم في تطوير العمل المشترك والتعاون والتنسيق الإفريقيين في إطار التعاون جنوب-جنوب وفقا للمصالح المشتركة لبلدان القارة الإفريقية. ختاما وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة للدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه افريقيا ومردوديتها على الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن القول أن هذا التوجه سيقوي صادرات المغرب وسينعش المبادلات التجارية وسيدفع بعجلة التنمية الإقتصادية وبتطور مؤشر النمو.

دبلوماسية الصين الاقتصادية
وإعادة توزيع أوراق القوة في دول المغرب الكبير

دة. صليحة كبابي*

مقدمة

باتساع وتنوع مجال العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين تنوعت الدبلوماسية وتعددت أشكالها وأغراضها، ونظرا لتنوع حقول عمل الدبلوماسية العالمية فقد اختلفت أشكال الدبلوماسيات الوطنية وظهرت بالموازنة الدبلوماسية الاقتصادية، والتنموية، والإعلامية، والرياضية، وغيرها من المجالات التي تلتقي فيها العلاقات الخارجية بما يسهم في التقريب بين الشعوب والدول. غير أنه وبالنظر إلى التطور التكنولوجي والتعاملات المالية والتجارية، فقد تزعمت الدبلوماسية الاقتصادية حقل التعاملات الدولية، خاصة في ظل سيادة نظام العولمة. إذ لم تعد غالبية المفاوضات ذات طابع سياسي لا سيما بعد تخلي الدول عن المفهوم القديم للدبلوماسية السياسية لصالح الدبلوماسية الاقتصادية والتقنية.

كما أن المتغيرات الدولية في مجال التعاملات الاقتصادية جعلت الكثير من الأسئلة تُطرح حول الكيفية التي يمكن للحكومات التعامل من خلالها مع طبيعة المدخلات والمطالب الداخلية للتكيف مع المستجدات الدولية. فمع تصاعد الاتجاهات نحو الحماية التجارية بفعل الأزمات المالية العالمية تسارعت النشاطات الدبلوماسية إلى تكثيف العامل الاقتصادي كأسلوب للتعامل الدولي في تدبير العلاقات الاقتصادية، وهي التعاملات التي عرفت فيما مضى باسم الدبلوماسية التجارية التي اهتمت بالتبادل التجاري بين الممالك والإمارات القديمة من خلال تكثيف الاتفاقيات والمعاهدات التجارية، كتلك التي عقدت بين مصر القديمة وغرب آسيا في القرن الرابع عشر قبل الميلاد[1]. وبازدهار حجم التبادلات

* أستاذة بكلية العلوم السياسية / جامعة قسنطينة 3، الجزائر.

[1] DREW (Jerry), Entrepreneurial Warriors: Privateers in Trade and War; A Dissertation in History, (presented to The Faculties of University of Pennsylvania in Partial Fulfillment of The Requirement for the degree of Doctor of Philosophy;2002), p148.

أصبحت التجارة بين الدول سببا في إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الشعوب على اختلاف انتماءاتها وجنسياتها.

وعلى غرار الدول في العالم انتهجت الصين وكقطب اقتصادي بامتياز إستراتيجية جديدة في توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية، فمنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لم تتوقف التفاعلات والتطورات على مستوى سياساتها التجارية. ولم تكتف بكين بدعم قوتها في مواجهة إجراءات الحماية التجارية والنزاعات والعقوبات التجارية، لكنها اتجهت إلى دفع بناء المناطق التجارية الحرة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول النامية والأقل نموا، ودعم قوتها الشاملة للتأثير في الساحة الدولية وفقا لحساسية وتقلبات الأسواق. وقد كانت أفريقيا من أهم المناطق التي اهتمت بها بكين بغرض تطوير تعاملاتها بالدول الأفريقية عموما والمغاربية على وجه الخصوص، سيما في ظل انغماس الدول العربية في الحوار حول المصالح السياسية، وإهمال المصالح الاقتصادية. وهي المصالح التي دفعت القوى التنافسية إلى استغلال الأوضاع والأزمات في المغرب الكبير لخلق نوافذ للفرص الاقتصادية والاستثمار.

فما طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في ظل إعادة بناء وتوزيع أوراق القوة الدولية في دول المغرب الكبير مع زيادة تأزم الأوضاع الاجتماعية والتنموية في الأخيرة؟

الإجابة على هذه الإشكالية تثير التساؤل حول أهمية الموضوع وعلاقته ببحث الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في دول المغرب الكبير ومساعيها لإنجاح معادلة: الاستثمار والتنمية التي من شأنها وصف طبيعة العلاقات الصينية المغاربية من جهة، وبحث الدور الصيني في تقليص النفوذ الغربي التقليدي في إفريقيا وما يترتب عليه من ايجابيات وسلبيات على المغاربة من جهة أخرى.

وتثير هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية منها:

- ما هي أهداف بكين في المغرب الكبير، وما هي الوسائل المسخرة من قبلها لتكريس نفوذها في المنطقة؟

- ما هي تداعيات دبلوماسية الصين الاقتصادية على دول المنطقة في ظل التواجد الغربي التقليدي؟

هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عليها من خلال اعتماد بعض المقاربات المنهجية للاستدلال والتحليل، على غرار المقاربة التاريخية التي تساعدنا على تتبع التطور المتدرج للعلاقات الصينية المغاربية. كما استندنا -بطريقة معينة- إلى مقاربة القوة الناعمة لجوزيف ناي في وصف طبيعة تلك العلاقات، وكذا مقاربة الاعتماد المتبادل لتوضيح أهمية العامل الاقتصادي كمحدد أساسي لوصف أية علاقة.

الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الصينية بين المضمون والمرتكزات

أولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ومستوياتها

قبل التطرق لمضمون الدبلوماسية الاقتصادية يجب تعريف الدبلوماسية كمفهوم وسيط، والتي نشأت كوسيلة للاتصال بين الجماعات البشرية المتجاورة في العصور القديمة. ومع تعاقب العصور تطورت النظم السياسية القائمة التي كانت تحكم تلك الجماعات، وهو التطور الذي أدى إلى إيجاد وسيلة من قبل هذه الأنظمة للتواصل فيما بينها، فأصبحت الدبلوماسية نظاما قائما بحد ذاته هدفه إقامة العلاقات الودية بين الدول وإيجاد تعاون وتفاهم وتبادل المنفعة[1]. وقد عرف "شارلكالفو" في كتابه "قاموس القانون الدولي: الخاص والعام" الدبلوماسية بأنها: "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والناتجةعن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات[2]". وهي الاتفاقيات التي تصف كل الميادين التي يمكن للدبلوماسية تطويرها عن طريق ترقية العلاقات الدولية والعمل في إطار من القواعد والأسس. ويذهب الدكتور "غازي صابريني" إلى أن الدبلوماسية هي "فن وعلم: فن لأنها تتطلب مهارات تقنية وفنية في الشخص الذي يمارسها، وعلم لأنها تفترض الإلمام بالمعارف والعلاقات القانونية والسياسية القائمة بين مختلف الدول وبالمصالح الخاصة بكل منها وبتقاليدها التاريخية، وبأحكام المعاهدات التي هي طرف فيها وما إلى ذلك"[3].

---

[1] عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، (القاهرة، مكتبة الآداب الطبعة الثانية، 1989)، ص ص 20،21.

[2] CALVO(Charles), dictionnaire de droit international, public et privé, (New Jerzy The Lawbook Exchange, 2009), p211.

[3] عدنان عبد الله الرشيد، دور الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الدستوري، (القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017)، ص 32.

وعليه، لا يمكن الجزم بتعريف واحد للدبلوماسية التي اختلفت مضامينها تبعا لمدركات المفكرين ومستوياتهم العلمية، وكذا المحللين ومجالات اهتماماتهم وفقا لمسيرة طويلة من التغيرات التاريخية في العلاقات والقانون الدوليين، والتي أثرت ليس فقط في مضمون الفعل الدبلوماسي، لكنها أعادت وصف الآليات والوسائل التي تُمارس بها الدبلوماسية. وهو ما فتح المجال للحديث عن الأشكال المختلفة للدبلوماسية وعن وسائل وتوجهات كل شكل، ومنها الدبلوماسية الاقتصادية.

1- الدبلوماسية الاقتصادية: التعريف والمضمون

اتسع مفهوم الدبلوماسية ليشمل مجالات غير تلك التي تنظر في تدبير العلاقات السياسية بين الدول، ففي ظل التغير في بيئة النظام الدولي وعولمة الاقتصاد من خلال توظيف مادة السياسة الخارجية وآلياتها، وانفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية لم تعد تقاس قوة الدول بما تمتلكه من قوات عسكرية، أو مواقف سياسة، وإنما بقدر ما تقدمه من تعاملات وقوة اقتصادية، خاصة وأنه من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد الذي تحول إلى الوتد الأساسي في نشوء العلاقات الدبلوماسية والسياسية وتنمية العلاقات الودية بين الدول. كما أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية المجال الأوسع لنشاط المنظمات الدولية وغيرها من العوامل التي أدت إلى تطوير وتوسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وظهور الدبلوماسية التجارية، ودبلوماسية المساعدات الاقتصادية، ودبلوماسية الدولار وغيرها[1].

وظهرت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال تصورات مدرسة ما بعد السلوكية والاقتصاد السياسي الدولي، والتي فتحت المجال للبحث في الطرق والآليات السلمية لتحقيق المصالح بين الدول، بعد أن انتقل ثقل التأثير من دائرة الأمن العسكري إلى دائرة المنفعة المتبادلة والأمن اللين. وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها: "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي"، ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول

[1] VASILCOVSCHI (Nicoleta), Commercial Diplomacy Importance and the Role of Peace Promoter in the Globalisation, (Romania, Ed. Iasi University Press, 2005), p27.

الأخربتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة الفاعل، وهي الفن الذي يستخدم العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول[1].

كما تُعرف الدبلوماسية الاقتصادية وفقا للمفهوم التقليدي على أنها: "إدارة العلاقات الدولية بين الدول والكيانات الدولية الأخرى في السياسة العالمية من قبل الممثلين الرسميين وبوسائل سلمية"[2]. وعليه تمارس الدبلوماسية الاقتصادية من قبل أشخاص القانون الدولي، كما يمارسها الأفراد بصفة مستقلة يتم بعدها التواصل بين هذه الأطراف بالطرق الدبلوماسية.

ويتناول هذا النوع من الدبلوماسية مواضيع متعددة وذلك على مستوى ثنائي، أو إقليمي وكذا عالمي وبأهداف متباينة. فقد تكون إرادة بأهداف محلية وداخلية لدعم تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته وتحقيق الكسب المادي، وقد تكون سياسية كتحقيق مكاسب على الساحة الإقليمية وإبراز ثقل الدولة في المحافل السياسية. وقد تكون أهدافا اقتصادية على المستوى الدولي كتطوير العلاقات الاقتصادية ودعم التجارة الدولية والاستثمار الدولي والسعي إلى تحقيق تكتل اقتصادي مُدمج[3]. وهو ما يثير الحديث عن مستويات الدبلوماسية الاقتصادية من خلال القرارات الدولية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية التي تُتَّخذُ في مستوى معين وتُؤثر على غيرها من القرارات والمواقف التي يتبناها الفواعل في مستوى آخر.

2- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تعددت مستويات الدبلوماسية الاقتصادية تبعا لعدد الأطراف التي تقوم بها بين الدول:

2-1- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: وتشتمل على المعاملات المالية، والتجارة الرسمية والاستثمار بين بلدين، وغيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية. ويساهم هذا الشكل في تعزيز الاتفاقيات الأكثر تعقيداً والتي تبرم على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما أن له أهمية كبرى في تحديد القواعد الإقليمية التي يمكن أن تطبق في الحالات المشابهة، والتي يتم اللجوء إليها كمؤشرات لوصف العلاقات بين دول أخرى[4].

---

[1] عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (بنغازي، جامعة قاريونس، 1993)، ص 108.

[2] BAYNE(Nicholas) and WOODCOCK (Stephen), The New Economic Diplomacy, (London. ASHGATE Press, 2004), p5.

[3] AUST (Anthony), Hand book of International Law, (Cambridge University Press, 2005), p119.

[4] BAYNE(Nicholas) and WOODCOCK (Stephen), op.cit, p15.

2-2- الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية: هي تلك التي توفر العديد من الأسواق المفتوحة للدول التي تتشارك في الجوار، وتسمح للدولة بممارسة النشاط الاقتصادي الوطني بحرية ضمن إطار تجمع إقليمي. وتعتبر الاتفاقيات الإقليمية مصدر قوة للدول الأعضاء فيها عند قيامها بمفاوضات، وبالتالي تكون لها قوة تأثير أكبر، وقدرة واسعة على اختراق الأسواق الدولية.

2-3- الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية: تطور هذا الشكل داخل المنظمات والتجمعات الاقتصادية كمنظمة الاتحاد الأوروبي أو مجموعة الآسيان، وغيرها من التجمعات التي توفر لأعضائها منتدى لإيجاد الحلول وتوفير التوافق فيما بينها لأجل تحقيق هدف معين سواء كان محلى أو دولى. وذلك من خلال عملية التعاون الطوعي الذي تقوم به الدول الأعضاء المتشابهة اقتصاديا لتطوير الواقع المتفق عليه، والتقدم في المجالات الأوسع ومتعددة الأطراف.

2-4- الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف: عادة ما يكون التوصل إلى اتفاق ضمن إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف أمرا صعبا، فهي تسعى إلى دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار نمط واحد متناسق، كأنظمة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة إلى العديد من المنظمات المتخصصة في الاقتصاد[1].

وبغض النظر على مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وأشكالها فان ممارستها تتطلب توظيف الأسلوب الأمثل والأصلح لتحقيق الأهداف المرجوة، وهو أسلوب تجاري يقوم على فكرة الاعتماد المتبادل وتوافق القدرات لدى المتعاملين المحتملين عبر فتح النقاشات حول تصورات كل طرف تجاه طبيعة التعاملات ضمن ما يتم تحضيره من معلومات، ودراسات فنية واقتصادية وقانونية متبادلة بين الأطراف للتوصل إلى أفضل الصيغ القانونية التي تحدد واجبات وحقوق كل طرف. فالمصلحة هي الهدف، والربح هو الغاية النهائية التي تجعل الدبلوماسي يلجأ إلى أسلوب "الصفقات التجارية" كأسلوب للدبلوماسية الاقتصادية[2].

---

[1] BAYNE(Nicholas) and WOODCOCK (Stephen), op.cit, p16.

[2] سوسكيند، لورانس، دبلوماسية البيئة، التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، ترجمة أحمد أمين الجمل، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص 44.

ويعتبر الإقناع والإغراء من أهم أساليب الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يقوم الإقناع على قدرة المفاوضين على دفع الأطراف المفاوضة لقبول التعاملات الاقتصادية وأهمية المزايا والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وهو أسلوب عادة ما تلجأ إليه الدول الصغيرة التي لا تمتلك الكثير من الوسائل كونه أقل الأساليب مخاطرة وتكلفة. أما أسلوب الإغراء فتلجأ إليه الدول الغنية التي تسمح لها إمكانياتها الاقتصادية بتقديم المنح والقروض مقابل ما تريد الحصول عليه من مزايا وفرص اقتصادية[1]. ومهما تعددت الأساليب والوسائل الدبلوماسية الاقتصادية، ستظل العوامل الجغرافية (الموارد الطبيعية) والثقافية (القيم المجتمعية والفكرية) والعلاقات التاريخية الودية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الدبلوماسية الاقتصادية لفاعل تجاه آخر.

ثانيا: دبلوماسية الصين الاقتصادية: القوة الناعمة

أدى التحول إلى تلبية متطلبات تحقيق نهضة الأمة الصينية إلى توجه بكين للبحث عن الوسائل والأساليب المحكمة للتكيف مع البيئة الدولية ومستجداتها. وذلك من خلال إستراتيجية العمل بجد والتي جعلت منها قوة ايجابية ومبادرة في تطوير البيئة الخارجية نحو خدمة نهضة الصين، التي أصبحت قطب اقتصادي بامتياز. فما هي خصوصية دبلوماسية الصين الاقتصادية وما هي أهم مرتكزاتها؟

1- المنطلقات النظرية والفكرية:

أُسست الدبلوماسية الاقتصادية الصينية على أهم أُسَّ في علاقاتها الخارجية وهو المصالح المشتركة وتعزيز الثقة المتبادلة، وهو المبدأ الذي يفتح المجال لبحث مقاربة الاعتماد المتبادل في بناء العلاقات بين الدول، خاصة وقد أدى تداخل الكيانات السياسية في المجالات الاقتصادية وبروز ثقافة الاعتماد المتبادل إلى الترابط بين الكيانات، ليصبح هذا الترابط من مقومات القوة التي لم يكن لها مكان في الحسابات التقليدية للقوة[2].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثالثة، 1984)، ص200.

[2] وليد، عبد الحي . تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص 32.

وتعتبر مقاربة الاعتماد المتبادل من مقاربات المنظور الليبرالي، وقامت على تشجيع دور المؤسسات والعلاقات السياسية، والاقتصادية، وبناء السلام والتكامل بين الدول لتجنب الوقوع في النزاعات والحروب. وهي رؤية متفائلة تؤمن بإمكانية تحقيق السلام بين العداوات الدولاتية، عبر تنمية التجارة وتحقيق بناء الديمقراطية، ودعم دور المؤسسات الدولية[1]. ويهدف الاعتماد المتبادل إلى تحليل نتائج التبادل كظاهرة في السياسة العالمية، والتي تتميز عموما بعدم الوصول إلى قسمة متساوية للفوائد بين مختلف الفاعلين. وهو الغرض الذي أرادته الصين عبر زيادة الاعتماد المتبادل بين المتعاملين التجاريين في كل أنحاء العالم، واستغلال الفرص لإقامة العلاقات التجارية والمالية في دول تتوفر فيها مطالب "بكين" وحاجاتها من الموارد الأولية والأسواق الواسعة لتحقيق التنمية المشتركة، كما هو الحال في دول المغرب الكبير.

التأكيد على أهمية الاعتماد المتبادل في تطبيق دبلوماسية الصين الاقتصادية تجاه دول المغرب الكبير، اقترن بمقاربة القوة الناعمة التي ميزت سلوك بكين كمنطلق فكري لتوطيد علاقاتها الخارجية. وتهدف القوة الناعمة كإستراتيجية اقتصادية إلى البحث عن قدرة الحصول على ما يريده فاعل من فاعل أو طرف آخر، عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام والإكراه، وهي تنشا من جاذبية بلد ما وسلوكه الذي يبدو مشروعا[2] ومقبولا من قبل الآخرين بطريقة تساعد الدول على بسط نفوذها وإرادتها دون استخدام العنف، وإنما بإرادة الآخر وإصراره.

وترتكز القوة الناعمة على ثلاثة موارد أساسية[3]: ثقافة البلد في الأماكن التي يكون فيها جذابا للآخرين، قيمه السياسية الثابتة والتي يطبقها بإخلاص، وسياسته الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية. وتعتبر التجارة طريقة من طرق انتقال الثقافة بالنسبة للصين التي تحاول نقل معاييرها وقيمها إلى خارج حدودها الإقليمية، وهي قيم ثابتة ترفض التدخل في الشؤون الخارجية للدول وتدعم المطالبة بالحقوق السياسية وحرية تقرير المصير.

---

[1] BATISTELLA(Dario),Théories des relations internationale, (Paris Sciences po, Editions les presse, 2006), p187.

[2] جوزيف.س. ناي، القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، 2007)، ص12.

[3] نفس المرجع، ص32.

كما تعتبر السياسة الخارجية للصين من أهم أسس قوتها الناعمة، وهذا مرتبط بطبيعة القيم التي تدافع عنها "بكين" وتدعمها في المؤسسات الدولية من خلال العمل مع الآخرين وتشجيع إقرار السلم وحقوق الإنسان. وهو ما يؤكد أهمية ودور القوة الناعمة الصينية في بناء حالة من الإدراك الدولي للتنمية، والتمييز بين متطلبات تمويل السياسات الاقتصادية للدول[1] في إطار نظام العولمة.

2- مرتكزات دبلوماسية الصين الاقتصادية: دعما لإستراتجية القوة الناعمة ومبدأ الاعتماد المتبادل ارتكزت دبلوماسية الصين الاقتصادية على جملة من الأسس أهمها:

- **المصداقية الإستراتيجية والأخلاقيات الدولية** كمتغير أساس في بناء العلاقات، حيث تعد المصداقية الإستراتيجية أقل مستويات الأخلاق الدولية حسب الحكيم الصيني "شيون تسي" الذي يرى "أنه بالأخلاق الحميدة يستقيم الحكم، وبالمصداقية تأتي القوة"، ومن أجل أن تحضي الدولة بقدرة قيادية معترف بها من طرف الدول الأخرى يجب أن تتمتع بمصداقية في تطبيق استراتيجياتها[2]. فهل فعلا تتميز دبلوماسية الصين الاقتصادية بالمصداقية والأخلاق، أم أنها أخلاق مزيفة على حد قول "جون ميرشايمر"؟ خاصة وأن "بكين" تحاول إقناع الآخرين بأنها تُهديهم مشاريعها، والنظر في الطرق المختلفة لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة وبناء التعاون الطوعي كما يقول جوزيف ناي.

- **مبدأ التفاعل وتحقيق الوحدة الجدلية للتنمية**: ويؤكد مبدأ التفاعل على مساعي الصين لتكون قوة محركة للتنمية في العالم، وذلك من خلال الانصهار الايجابي في الأنظمة العالمية، وتعميق مفهوم المصلحة المتبادلة والفوز المشترك الذي يوازن بين متطلبات تحقيق الوحدة الجدلية للتنمية السلمية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين[3].

- **مبدأ تكريس مفهوم التنمية الجديد الذي يتخذ من المساواة والمنافع المتبادلة نواة له**: وتدعو الصين من خلاله إلى ضرورة تحقيق المنافع المتبادلة والمكاسب للجميع في المسيرة التنموية لكل الدول، وتشجيع الانفتاح بدلا من العزلة، والمنافسة النزيهة بدلا من

---

[1] رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا، العلاقات الصينية – السودانية نموذجا (2000-2010)، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص72.

[2] جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ 21، ترجمة آية محمد الغازي، (الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، 2017)، ص 95.

[3] نفس المرجع، ص 96-138.

الأنانية وتقويض مصالح الآخرين ودعم التكامل مع الجيران بدلا من القطيعة المتبادلة. مع وضع بنية تجارية منفتحة وعادلة لإصلاح واستكمال البني المالية الدولية[1]، وإيجاد حل سليم للاحتكاك الاقتصادي والتجاري عبر الحوار وقبول مطالب الآخرين.

- **معادلة الاستمرارية والتغيير**: تستند الصين في إنجاح دبلوماسيتها الاقتصادية إلى معادلة مزدوجة بعنصرين[2]:

- الاستمرارية التي تُعنى بقدرة الدولة على الحفاظ على سلوكها الدبلوماسي رغم التغير في الحكومات والرؤساء، وأين يستمر النظام في تفاعلاته مع البيئة المحيطة بفعالية.

- التغيير هو العنصر الثاني في المعادلة ويُراد به التدرج في نمط التوجه والسلوك الخارجي للفاعل دون إحداث تغيرات جذرية، مع إقرار الأبعاد الرئيسية للسياسة الخارجية وقيمها وقبول التغيير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة. وهو ما حدث في دبلوماسية الصين الاقتصادية التي تبنت التغيير التكيفي مع المتطلبات الدولية للتأقلم مع التغير البرامجي في استخدام الأدوات والأساليب وتحقيق الانتقال المتدرج في وصف الأهداف ورسم السياسات الاقتصادية مع مراعاة حدود وعناصر المعادلة.

الفصل الثاني: التواجد الصيني في المغرب العربي: إعادة بناء وتوزيع أوراق القوة

مع تزايد اندماج الصين في الاقتصاد العالمي توجهت بكين إلى تعزيز الازدهار الداخلي وتبادل الفرص والربح مع بقية دول العالم، فرغم أن للصين أبعادا أخرى غير اقتصادية، إلاّ أنها اعتمدت على الدبلوماسية الاقتصادية لإعادة توزيع أوراق القوة في دول المغرب الكبير، التي يُحتدم فيها التنافس حول الموارد الأولية التي تشكل الحجر الأساس في وصف علاقات الصين بالشركاء المغاربة من جهة، وبالمتعامل الغربي من جهة أخرى. ولبحث دور هذه الدبلوماسية في المنطقة لا بد من التطرق إلى آلياتها ومقوماتها وهذا بالنظر إلى خصوصية العلاقات الثنائية التي عملت جمهورية الصين على تطويرها مع المغاربة مقابل العلاقات المميزة لدول المغرب الكبير مع الشريك الغربي.

---

[1] د. ك، سرّ نجاح الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، مركز السلام للثقافة والدبلوماسية، (على الموقع: *www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/014.html*، تم التصفح في 2018/09/10)

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط*1*، *1998*)، ص *10*.

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية: التغلغل الصيني في منطقة المغرب العربي

أسَّست العلاقات بين الطرفين على مبدأ الاعتماد المتبادل في أشكال وصيغ مختلفة للتعاون والشراكة التي أرادتها "بكين" نموذجا للتنمية والسلم الوطني وكذا الدولي.

وقد ارتبطت الدبلوماسية الصينية بمعادلة اقتصادية طرفاها: سياسة الحزام والطريق، وإستراتيجية الأمن الطاقوي لتعزيز الفرص التجارية والاستثمارية الصينية في المنطقة المغاربية، وتأكيد ضمان الوصول إلى الموارد والثروات الطبيعية وفق المنطق الصيني الجديد: "الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد" (Diplomacy Serving Economy) كبديل للمنطق السابق "الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية (Economy Serving Diplomacy).

1- نموذج الحزام والطريق

تعود العلاقات الصينية العربية إلى أكثر من 2000 سنة، وذلك من خلال طريق الحرير العريق الذي ساهم في تعزيز الروابط بين الطرفين، وعملت الحكومات الصينية المتتالية على تطويره في القرن الواحد والعشرين من خلال إنشاء المناطق التجارية الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف والتي يكون للصين فيها مكانة مهمة في وضع معايير وقيم الشراكة. وقال المستشار البارز في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن "كريستوفر كي جونسون": "أن الصين تتخذ إجراءا يتسم بالجرأة في الواقع(...) وأنها وجدت فرصا ضخمة للاستثمار في المناطق التجارية والاقتصادية[1]. ومن أجل تعميق دبلوماسيتها الاقتصادية، تعهدت الصين بتعزيز محادثات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف، وإنجاح المحادثات بشأن الشراكة الاقتصادية الشاملة في إطار ملتق الحزام والطريق. الأمر الذي يعد خطوة جديدة في الدبلوماسية الاقتصادية الصينية واهتمامها بتوسيع مضمونها وآلياتها.

وعلى غرار الدول الشريكة للصين في هذا النموذج، تحضي دول المغرب الكبير بأهمية كبرى يُعززها حجم الموارد والإمكانات التي تختزنها المنطقة، والتي فتحت الأبواب للمنافسة للحصول على فرص للاستثمار والشراكة. وهي الإمكانات التي تسعى بكين إلى احتواءها واستغلالها بالرجوع إلى سجل العلاقات التاريخية المتميزة مع دول المنطقة، والعمل على

[1] اميرة البربري، الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، (في الموقع:
http://arabic.cri.cn/801/2014/01/28/82s168069.htm، تاريخ الاطلاع: 2018/09/15).

تطويرها سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية أو في إطار مؤسسات العمل الجماعي: كالمنتدى الصيني الأفريقي الذي تأسس في بكين سنة 2000 وكذا المنتدى الصيني العربي الذي جمعها بالدول العربية سنة 2004.

وتعتبر الصين اليوم من أهم الشركاء بالنسبة لدول المنطقة، وهي متعامل رئيسي بالنسبة للجزائر[1] وشريك استراتيجي للمغرب، الذي يطمح لأن يكون أرضية لتصدير المنتجات الصينية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. لا سيما مع تطور التوظيف للدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لبكين والتي استندت إلى التجارة والاستثمار والتعاون المالي والزراعي والسياحي، وتأسيس البنية التحتية وكذلك التعاون على استخراج واستغلال الموارد الأولية، والدعم رفيع المستوى في المقام الأول[2] .

وقد ساعدت دبلوماسية الحزام والطريق على زيادة حجم التجارة الثنائي في المنطقة، ففي الجزائر تحاول الصين أن تثبت أنها في المستوى الإستراتيجي لتحقيق التنمية في معظم المجالات والمشاريع الاقتصادية المبرمجة (البناء والتعمير، السدود والمياه، الفلاحة والري، الطرقات والسكك الحديدية اكتساب التكنولوجيا في مجال تكرير البترول)، والتطبيق الأمثل لصفقات أخرى أُبرمت في أكتوبر 2016 لبناء مصانع تكرير البترول في الجزائر[3]. وقد أوصل التعاون والدعم الذي تقدمه "بكين" العلاقات الجزائرية – الصينية إلى المستوى

---

[1] بالنسبة للعلاقات الجزائرية الصينية فهي متميزة، باعتبار الصين أو لدولة غير عربية تعتَّرف بالحكومة الجزائرية–
المؤقتة سنة 1958، وقد ساعد العامل الإيديولوجي المرتكز على البعد الاشتَّراكي في تعزيز التعاون بين البلدين قبل استقلال الجزائر، وزادت العلاقات الثنائية بينهما بعد الاستقلال. وبدأت علاقات الصين بالمغرب سنة 1958، وسنة-- 1964 بالنسبة لتونس، أما ليبيا فقد تأخرت علاقاتها الدبلوماسية مع الصين إلى سنة 1978 وذلك بسبب قضية اعتَّرافها بتايوان. في حسين قوادرة، "الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية-الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال– JFBE - مارس2017، ص 66.

[2] عبد الرحمان احمد عثمان، "العلاقات الصينية – الأفريقية، رؤية مستقبلية"، أوراق عمل الملتقى الدولي حول أفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، نوفمبر 2017)، ص ص 322، 323.

[3] داليا غانم يزبك، لينة بن عبد الله، "المتلازمة الصيمية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نوفمبر 2016، في الموقع:
(www.http:/ *carnegie-mec.org/diwan/66211*)، تم الاطلاع في 10سبتمبر 2018.

الإستراتيجي الذي أثبت فيه الصينيون أنهم في مستوى المقاييس والكفاءة العالية لإنجاز المشاريع المعتمدة. حيث دفع تنامي النشاط الصيني في الجزائر إلى قبول إقامة المقر الرئيسي لأكبر الشركات الصينية "سي أس سي أو سي" (CSCEC) في المنطقة عبر مشروع "القصر" (KSAR) بباب الزوار بالعاصمة والذي يحتضن عدة مقرات لشركات صينية. كما ساهمت الاستثمارات والنشاطات الصينية في الجزائر في إنشاء 50 ألف منصب عمل منذ بداية 2000، وضمان تنفيذ برامج توسيع وتنمية للبنى التحتية والمنشآت القاعدية في كل المدن الجزائرية[1]. ومن خلال حجم ومستوى الاستثمارات احتلت الصين المرتبة الخامسة من بين الممونين للجزائر في 2004، لكنها انتقلت في سنة 2017 إلى المركز الأول من بين أهم شركاء الجزائر وممولها، وذلك بحوالي 8,309 مليار دولار. الأمر الذي أدى في سبتمبر 2017 إلى توقيع " اتفاقية تعزيز القدرات الإنتاجية بين الجزائر والصين" في الجزائر العاصمة، وتضمنت طرق وآليات إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية البينية المقامة حاليا على التبادل التجاري وعقود الإنجاز العمومي الصناعية والتكنولوجية. وشملت الاتفاقية كذلك، مجالات الصناعة التحويلية واستغلال الموارد والطاقات، والصناعة الميكانيكية وصناعة السكك الحديدية، والحديد والصلب والبني التحتية والصناعة البتروكيمياوية، والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية وتحويل المواد المنجمية، والبناء، بالإضافة إلى التعاون التقني[2].

على غرار العلاقات الصينية العربية اعتبرت الصين المملكة المغربية شريكا بامتياز، وهذا بحكم العلاقات المالية والتجارية التي تدًعمت من خلال اتفاقيات الشراكة بين البلدين، وتم من خلالها تكريس الشراكة الإستراتيجية النفعية والعادلة. وقد عرف الاعتماد المتبادل بين الطرفين دفعا قويا بعد الحرب الباردة، وشكل مبادرة جديدة في سياق التعاون جنوب-جنوب، خاصة وأن المغرب هو جسر للتعاون بين الصين وأوروبا.

من هذا المنطلق شكلت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصيني "هو جين طاو"

---

[1] عمر حمادي،" قيمة الاستثمارات بلغت 3,3 مليار دولار سنة 2016: الصين في صدارة الدول المستثمرة في الجزائر" ، 2سبتمبر2017، (على الموقع:*https://www.eldjazaironline.net*، تم تصفح الموقع بتاريخ *10* سبتمبر *2018*).

[2] "الجزائر والصين توقعان اتفاقية إطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي"، الإذاعة الجزائرية، 2017/10/17، (على الموقع:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20161017/91171.htm، تم التصفح بتاريخ *17/09/2018*).

في افريل 2006 إلى المملكة المغربية قيمة مرجعية للعلاقات الثنائية بين البلدين، وقع فيها الطرفان سبع اتفاقيات في مجال السياحة، والصحة والثقافة، والاقتصاد، والأشغال العمومية، والبحث العلمي، والتجارة. كما وقع المغرب وفي ختام الزيارة التي قام بها العاهل المغربي للصين يومي 10-11 ماي 2016 على شراكة إستراتيجية مع الصين شملت 16 اتفاقية غطت القطاعات المفصلية في البلدين، كالتجارة، البيئة الطاقات المتجددة، السياحة والثقافة، التعاون العسكري والأمني، والاستثمار في القطاع الخاص. وقد شهدت العلاقات المغربية الصينية توقيع أكثر من 250 اتفاقية على امتداد أكثر من نصف قرن، كما تميزت بزيارات رسمية بين الطرفين، غير أنها ظلت محكومة بسياقات لم ترق إلى الشكل الذي تعرفه اليوم من حيث النضج والجاهزية للإنجاز[1]. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين أزيد من 5,1 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة قدرها 28% بالمقارنة مع سنة 2004، واحتلت الصين سنة 2005 المرتبة السادسة كمزود للمغرب والمرتبة العشرين كزبون له. ويعتبر مجال الصيد البحري من أكثر المجالات إستراتيجية وحيوية في أولويات التعاون بين البلدين، حيث يتوفر المغرب والصين على أكثر من 20 شركة مختلطة تُشغل 77 باخرة لصيد الرخويات. فضلا عن التنقيب على البترول في الواجهة البحرية (شمال أغادير)، أين تمثل الشراكة بين المكتب الوطني المغربي للهيدروكاربورات والمعادن والمجموعة البترولية "تشاينا ناشيونال أوف شور أويل كوربورايشن" نموذجا للعلاقات الإستراتيجية[2]. ووصل حجم المبادلات التجارية بين الطرفين في 2012 إلى 3,69 مليار دولار (بزيادة 4,8% مقارنة بسنة 2011)، وقامت الصين بتصدير 3,13 مليار دولار من المنتجات تجاه المغرب خلال الفترة نفسها، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 29%، بينما بلغت الواردات الصينية من المغرب حوالي558 مليون دولار وذلك بزيادة قدرت بـ 17%[3].

في الثاني عشر من ماي 2016 وقع الطرفان جملة أخرى من اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تضمنت الاتفاقية الأولى مذكرة للتفاهم من أجل إحداث

---

[1] فاطمة لمحرحر، "العلاقات المغربية الصينية: نموذج جديد للتعاون جنوب-جنوب"، (على الموقع: *https://www.chinainarabic.org*، نوفمبر 2017، تم الاطلاع في 2018/09/10).

[2] هند بطلموس،"المغرب والصين: تفاعل دبلوماسي في عالم متغير"، التجديد العربي، 2006/05/8، (على الموقع: https://arabrenewal.info، تاريخ التصفح: *2018/08/15*).

[3] "المغرب- الصين: نحو شراكة إستراتيجية متينة في خدمة الشعوب الأفريقية"، Midi1TV، 10 ماي 2016.

منطقة صناعية وسكنية في المغرب بين المملكة المغربية والمجموعة الصينية "هايتي"، وتناولت اتفاقية أخرى مسألة تحويل المياه شمال- جنوب بين حكومة المملكة وشركة "تشاينا هاربور إنجينيرين كومباني آي. تي. دي". ولعل أهم اتفاق هي مذكرة التفاهم بين مجموعة "هايتي" وشركة المغرب-الصين الدولية، والبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا، والتي بحثت مسألة إحداث مركب صناعي صيني مغربي، وصندوق للاستثمار صيني-مغربي بقيمة مليار دولار يستهدف قطاعات صناعة الطيران، والمركبات الصناعية والبنية التحتية، وإطلاق شراكة لتدبير الصناديق وتعزيز الشراكة في مجالات التأمين على الحياة بالصين[1].

ترقية الدعم والتبادل الصيني المغربي جسده كذلك تأسيس المركز المشترك للأبحاث والدراسات حول الحزام والطريق في 25 أفريل 2018 وفق توأمة بين جامعة الحسن الأول بـ "سطات" وجامعة "نينكشيا". وهو المركز الأول من نوعه بالمملكة، ويهدف إلى خلق فضاء أكاديمي للبحث العلمي حول إستراتيجية "الحزام والطريق"[2].

دائما وفي نفس سياق دبلوماسية الحزام والطريق عملت الصين على إعادة بناء علاقاتها مع دولة تونس بعد أحداث الحراك العربي، وقد تدعم هذا المسعى بتوجهات الحكومة التونسية نحو الاستفادة من الخطة الصينية للتوسع في القارة الأفريقية، والحصول على نصيب من المخصصات المالية والاستثمارية التي أعلنها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لبلدان أفريقية على هامش القمة الثالثة لمنتدى التعاون الصيني- الأفريقي التي عقدت في الثالث من سبتمبر 2018 ببكين، وبحضور عدد من القادة الأفارقة، من بينهم رئيس الحكومة التونسي يوسف الشاهد. وتتطلع تونس عبر المشاركة في هذه القمة إلى بحث تنمية قطاعات اقتصادية بالشراكة مع مؤسسات صينية في قطاعات خدماتية، إلى جانب تنمية الصادرات ورفع عدد السياح الوافدين من الصين والمرشح للوصول إلى حدود 50 ألف سائح بحلول سنة 2020 مقابل 18 ألف سائح في 2018. قبل هذا وفي شهر جويلية 2017 وقعت الصين وتونس على ثلاث اتفاقيات استثمارية في مجالات عدة منها الصيرفة والتكنولوجيا الحديثة وذلك بقيمة 490 مليون دولار، ومن المتوقع أن يصل حجم

---

[1] مؤسسة هسبريس،"المغرب والصين يوقعان 15 اتفاقية بين القطاعين العام والخاص"، (على الموقع:*https://www.hespress.com/economie/305897.html*، تم التصفح بتاريخ 2018/08/15).

[2] eTrait d'Union, La revue Electronique de L'Université Hassan1er, (eTU-UH1 (N°555) : Avril2018).

الاستثمارات في هذه القطاعات إلى 444 مليون دولار في السنوات العشر المقبلة، خاصة وقد بلغ حجم التبادل التجاري الثنائي في نفس السنة إلى 1,53 مليار دولار، أي بزيادة 6,3% سنويا[1].

إعادة بعث وتطوير نموذج الحزام والطريق في المغرب العربي تعرضته العديد من العقبات، لا سيما في ليبيا التي حولها الحراك العربي إلى بوتقة لاختبار الفشل والعجز العربي في إدارة السلطة والمجتمع. وكانت جمهورية الصين قد عبرت عن ذلك الفشل من خلال الإعلان الذي عقب بدء الأحداث في ليبيا مؤكدة أن "الأمن والاستقرار هما ما يبغيهما الشعب الصيني كله، أما هؤلاء الذين يريدون نشر الفوضى فهم واهمون، ومن يستلهمون الثورات العربية محكوم عليهم بالفشل"[2]. وهو التصريح الذي أوضح مدى حذر حكومة بكين وموقفها الغامض تجاه الوضع في ليبيا، خاصة وأنها أُجبرت الصين (حسب مسؤوليها) على عدم استخدام حق النقض في مجلس الأمن أثناء التصويت على القرار 1973، وفضلت الانضمام إلى روسيا وألمانيا والهند والبرازيل في الامتناع عن التصويت. موقف حاولت من خلاله "بكين" ضمان استمرار العلاقة مع النظام الليبي في ظل إشارات قوية إلى إمكان صموده لفترة طويلة، خاصة وأن العقيد معمر القذافي كان قد فتح أمام الشركات الصينية أبواب الهضبة الأفريقية للاستثمار في قطاعات عديدة.

لكن جنوح ورغبة الصين نحو معارضة أو منافسة بعض القرارات الدولية، لم يمنعها من التصويت في فيفري 2011 لصالح القرار 1970 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي ويحظر تصدير الأسلحة لليبيا ويفرض عقوبات أخرى تستهدف العقيد القذافي وأفراد عائلته والمقربين منه. وفي حين انتقدت الصين الغارات التي شنها حلف شمالي الأطلسي على ليبيا بشدة، إلاّ أن ذلك وضعها في مأزق دبلوماسي أثر على مستقبل العلاقات مع ليبيا وعلى تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مقابل حماية مصالحها وأهدافها –كقوة اقتصادية كبرى- في المنطقة المغاربية.

---

[1] إيمان الحامدي،"تونس تبحث عن حصة من الاستثمارات الصينية، العربي الجديد"، (على الموقع:https://www.alaraby.co.uk ، تاريخ الاطلاع: 13 سبتمبر 2018).

[2] معمر عطوي، "الصين و«ربيع العرب»: سياسة «خطّ الرجعة"، (على الموقع: *https://al-akhbar.com/International/87490*، أفريل2011، تاريخ التصفح: 2018/09/09).

اليوم وبعد حوالي سبعة سنوات من الحراك العربي، واعتراف بكين بالمجلس الانتقالي في ليبيا تحاول الصين إيجاد صيغ وآليات لتجديد العلاقات مع المجلس الانتقالية في ليبيا. حيث قال وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" في التاسع عشر من شهر جويلية 2017 "أن بلاده اليوم عازمة على بذل جهود مشتركة مع الشركاء الإقليميين للتوصل لتسوية سياسية للأزمة الليبية".

الحديث عن دول المغرب الكبير ومشروع الحزام الطريق يقتضي التطرق للعلاقات الصينية الموريتانية، حيث أولت الحكومة الصينية في الآونة الأخيرة أهمية خاصة لموريتانيا بسبب ودائع النفط داخل أراضيها، والذي بدأ إنتاجه في فيفري 2006. وهي سنة توقيع الحكومتان الصينية والموريتانية لاتفاقً من أجل التعاون الاقتصادي والاجتماعي، كما بدأت في أكتوبر 2006 مؤسسة البترول الوطنية الصينية بحفر آبار النفط في موريتانيا، وحصلت على ثلاثة اتفاقيات أخرى للتنقيب فيها1. كما قامت بكين بتمويل حوالي 15 مشروع تنمية، وشملت هذه المشاريع توسيع ميناء نواكشوط إلى حوالي 900 متر من خلال قرض تفضيلي قيمته 2 مليار ين صيني. وأقرضت الحكومة الصينية موريتانيا قرضًا قيمته 136 مليون دولار لبناء مطار دولي جديد في نواكشوط[2].

دائما وفي إطار تطوير دبلوماسية الصين الاقتصادية في المنطقة المغاربية، تدعم التعاون الصيني المغاربي من خلال الوثيقة التي أصدرتها حكومة بكين في 13 جانفي 2016، "وهي وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية أكدت من خلالها على مدى متانة العلاقات بين الطرفين عبر طريق الحرير برا وبحرا لأكثر من 2000 سنة منصرمة، ويبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والتَّرابح قيما سائدة في التواصل بين الجانبين(...) على مدى ال 60 سنة الماضية، وقد حقق التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يُحتذى به في التعاون جنوب- جنوب الذي اكتسب خبرة وتجارب ناجحة"[3].

---

[1] University of Alberta, France Press, Chinese National Oil Firm Prospecting for Onshore Oil in Mauritania , (Canada, October 2006).

[2] STRANGE (Parks), Tierney, Fuchs, Dreher, And Ramachandran, « China's Development Finance to Africa: A Media-Based Approach to Data Collection », (in http://aiddatachina.org/projects/3)

[3] عبد الرحمان احمد عثمان، "العلاقات الصينية الإفريقية: رؤية مستقبلية"، (ورقة عمل في المؤتمر الدولي: آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الزام والطريق، الخرطوم، 21-22 نوفمبر 2017)، ص67.

2- دبلوماسية الطاقة وإعادة هيكلة استثمار النفط المغاربي

تظل الإستراتيجية الثقافية بالنسبة للصين آلية لدعم الدبلوماسية الاقتصادية التي تريدها وسيلة لوصولها للبترول كأساسي لإنعاش التنمية المحلية، خاصة وأنها المستهلك الأكبر لهذه المادة الحيوية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى تحديد الصين لأمنها الطاقوي مسألة حيوية، تتطلب اعتماد دبلوماسية الخروج للعالم التي تبنتها الحكومة، فرغم تمتعها باحتياطات من مختلف الموارد الطاقوية الطبيعية كالفحم والنفط، والغاز، ومختلف موارد الطاقة المتجددة، إلّا أن الإشكال يكمن في مدى كفاية الموارد المتوفرة حاليا لسد حاجيات السكان ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وتفادي الوقوع في مأزق أمني طاقوي. ولتجنب معضلة الندرة هذه عملت بكين على تعزيز نشاطها التجاري مع دول المغرب الكبير كل واحدة بما تمتلكه من مصادر طاقوية، والتمكن من الاستغلال لتحقيق نسب من الكفاية[1].

وترتكز دبلوماسية الصين الطاقوية على جملة من الأسس التي تمكنها من التغلغل في مناطق النفوذ النفطي في المغرب الكبير ومنها[2]:

– **التنويع**: ويشمل تنويع الاستراتجيات وكذا الموردين، وقد أخذت الصين تتحرك على أكثر من مسار واعتماد البدائل للحصول على النفط الخام معتمدّة على أكثر من منطقة، ومنها دول المغرب الكبير وهذا في إطار إستراتيجية "التوجه نحو الخارج" والاستثمار وراء البحار[3].

– **سياسة الصعود السلمي التدريجي**: وأكدت من خلالها بكين أن مكانة الصين كفاعل أساسي في النظام الدولي لن تغير من بنيته، أو تهدد أمنه واستقراره. وهو ما يؤكده النشاط الاقتصادي المتزايد للصين والمتدرج بطريقة مرنة سلمية في المغرب الكبير دون أن يؤثر ذلك على دوره الايجابي في الاستثمار وصنع السياسات الاقتصادية الدولية.

---

[1] محمد قروش، السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة (2001-2010)، (الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017)، ص192.

[2] امينة ميعوات، "أسس واستراتجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط "، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر 2016، (على الموقع: www.qipri.org/research/335-، تم التصفح بتاريخ 2018/09/12).

[3] عبد القادر دندان، الإستراتجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق وجنوب شرق آسيا، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2014)، ص131.

– **عدم الثقة في السوق العالمي**: لما كانت قضية الطاقة قضية محورية بالنسبة للصين، فلا يمكن تركها لقوى السوق تحدد ملامحها، خاصة وأن السوق العالمي للطاقة يتسم بعدم الثقة والثبات ويتأثر سريعا بالتقلبات السياسية والتوازنات الاقتصادية الدولية، مما يتطلب قدرا أكبر من التحكم والقدرة للمشاركة في بناء تلك التوازنات.

- **المرونة والتقييم المستمرّ**: وهذا في إطار التوظيف الرشيد للدبلوماسية المرنة، وترتيب الأولويات بما يُسهل عملية المتابعة والتقييم المستمرين من قبل المتعاملين الصينيين، والقدرة على صناعة القرار الاقتصادي والسياسي المرافق له.

الجهود الصينية لتطوير دبلوماسية الطاقة رافقها توظيف عنصر جديد لتحقيق الوفرة بعيدا عن اضطرابات السوق ومناطق الإنتاج، وذلك بمحاولة شركاتها فرض رقابة مباشرة على إنتاج النفط في الدول الرئيسية المصدرة له، وضمان تصدير مخرجات حقول النفط التي تسيطر عليها الشركات الصينية نحو الصين مباشرة وليس نحو الأسواق الدولية. وهو ما تجسد في برامج عمل الشركات الصينية للنفط التي عقدت عديد الاتفاقيات في هذا الشأن، وأغلبها لمدة طويلة قابلة للتجديد[1]، ومن ذلك الاتفاقية التي وقعتها الشركة الصينية "صينوكيت" مع الجزائر في أكتوبر 2002 حول مشروع إصلاح حقل "زارزاتين" في حاسي مسعود، بالإضافة إلى توقيع المجموعة الصينية للبترول "بتروتشاينا" في 2003 لاتفاقية تعاون مع الحكومة الجزائرية بشأن استخراج وتكرير النفط[2].

كما وقّع المجمع الجزائري للميكانيك عبر فرعه "بوفال" في مارس 2017 على عقد شراكة يتضمن إنشاء مؤسسة مختلطة جزائرية - صينية وفقا لقاعدة الاستثمار (51/49)، تنشط في مجال إنتاج وتسويق صمامات آبار البترول والتجهيزات المستعملة في مجال الحفر والتنقيب مع الشركة الصينية «شاندونغ كروي ويل» في ولاية المدية[3].

---

[1] علي شعبان الأسطى، صراع القوى العظمى حول إفريقيا، (الخرطوم، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009)، ص7 .

[2] إسماعيل دبش، "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطورها"، (محاضرة ألقيت في المؤتمر الدولي حول "المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الأسيوية: دور ومكانة المغرب العربي فيها"، تونس،7افريل 2010).

[3] Arabic. News، "تحقيق: شركات صينية متخصصة في قطاع النفط تبدي اهتماما بالاستثمار في الجزائر"، (في الموقع: www.http:/arabic.news.cn/2018-04/01/c_137079670.htm، تم الاطلاع في 03 أكتوبر 2018)

اعتمدت دبلوماسية الصين الاقتصادية وبالموازاة مع التغلغل في الأسواق المغاربية، إستراتيجية تطوير المناطق الاقتصادية المخطط لها والمتميزة (les zones économiques spéciales (ZES)) كوسيلة لدعم سياسة تبادل الخبرات الفنية والتقنية مع دول المنطقة، دون إهمال مصالحها وأهدافها الأساسية.

ثانيا: التنافس الصيني- الغربي في المغرب الكبير: مفارقة إعادة توزيع النفوذ

لعبت الظروف الطبيعية والبيئة الجيولوجية دورا في توزيع الأهمية على دول المغرب الكبير التي تباينت وتنوعت فيها الثروات والموارد الأولية، الأمر الذي فتح مجال المنافسة والتسابق لاستغلال تلك الثروات والسيطرة عليها من قبل الشركات الأجنبية على مختلف جنسياتها واختصاصاتها.

1- التواجد الصيني: توزيع جديد للنفوذ

أصبحت الصين وبعد مدة من تواجدها في منطقة المغرب الكبير من أهم منافسي القوى الغربية فيها كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (فرنسا خاصة)، وهي القوى التقليدية والشريك بالأفضلية لدول المنطقة التي تراهن على اجتذاب وتشجيع المزيد من الاستثمارات في المواد الأولية المختلفة لإنعاش اقتصادها. غير أن المحاولة المغاربية لجذب الاستثمار ساهمت في تحويل المنطقة إلى ساحة لاختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية.

وعلى غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تحاول الصين تجميع أوراق القوة وإعادة توزيعها بشكل يزيد من حجم المكاسب وبسط النفوذ على نحو تخدم فيه أهدافها في تنمية العلاقات جنوب- جنوب على حساب العلاقات شمال جنوب. والوصول إلى إنجاح دبلوماسيتها الاقتصادية المرنة التي تطمح من خلالها إلى تغيير قواعد "لعبة التنمية والنفوذ" في شمال أفريقيا، بعد عقود من هيمنة القوى التقليدية الغربية. وقد أكد تصريح الرئيس الصيني "إن الصين لا تفرض شروطا سياسية ولا تسعى وراء أية استفادة أو ميزة خاصة من تعاونها مع أفريقيا، وأن بكين ستبذل قصارى الجهود طالما تؤمن بأن ذلك يعود بالنفع على الدول الأفريقية ومواطنيها[1]"، وفي ذلك إشارة إلى المساعدات الغربية المشروطة والمؤسسة على قاعدة رابح- خاسر، بدلا من المعادلة الصينية (رابح-رابح).

[1] دويتشه فيله، "قمة الصين إفريقيا: تأثير بكين الناعم"، (شؤون عربية دولية، في: www.masrawy.com/news/news.../2018/.../، 04 سبتمبر2018).

وجاءت هذه القمة في وقت رفع فيه الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الضغط على العديد من الدول الأفريقية ومنها المغاربية، كقراره بعدم السماح لمواطني بعض الدول الدخول إلى الأراضي الأمريكية بحجة الإرهاب. فضلا إلى موقف الاتحاد الأوروبي مؤخرا من قضية الهجرة التي أثارت ردود فعل منددة. فرغم ما تكتسيه منطقة المغرب الكبير من أهمية لدى الدول الكبرى عامة والولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة، إلاّ أن الشريك الغربي لا ينفك يقدم مشاريع غير متكافئة مقارنة بالمشاريع الصينية. وكلها مبادرات تُرافقها العديد من الشروط السياسية والاجتماعية والضغوطات، شروط قد تحمل بعض الحلول الاقتصادية لكنها لا تتماشى وخصوصيات الشريك المغاربي ومتطلباته. وهو ما يؤكده بعض الملاحظون من خلال تراجع تأثير القوة الاقتصادية للغرب في منطقة شمال أفريقيا. ويرجع البعض ذلك إلى غياب الحوار الفعلي بين الطرفين، وحتى وإن وجد فهو طرح باتجاه واحد (غربي) لم يُلغ الغموض على شكل هذا الحوار وتنظيمه، فقد بقي الحوار الأوروبي المغاربي وفي مختلف أطره وأشكاله صيغا لتحقيق الأهداف الأوروبية ومساعيها لإبقاء نفوذها في المنطقة، والتصدي للتهديدات القادمة من الجنوب على حساب مصالح الطرف المغاربي وأهدافه في تحقيق الاستقرار والتنمية والرفاه.

على هذا الأساس تعثرت العلاقات الأوروبية الجزائرية مثلا، في مقابل تطوّر العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية، الأمر الذي لم يرق للاتحاد الأوروبي ومسؤوليه الذين عبروا وفي تصريحات عدة عن انزعاج الحكومات الأوروبية من التفضيل الجزائري غير المبرر للصين على حساب الاتحاد. خاصة بعد تقييد الواردات الأوروبية لفائدة الواردات الصينية[1].

الحال نفسه بالنسبة للمشاريع الأمريكية التي تراجعت مقارنة بالحصص الصينية، فمثلا مبادرة "ايزنشتات" التي اعتبرتها واشنطن مجالا للشراكة والتفاهم، حددت إطار المغرب الكبير المعني بالشراكة الاقتصادية في ثلاث دول فقط (الجزائر، المغرب تونس)، واعتمدت في آلياتها على القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي. كما تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغاربية دون أن تتدخل مباشرة في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية. لتبقى هذه المبادرة وككل المشاريع الأمريكية

[1] يشار إلى أن حظر الاستيراد الذي أقرته الحكومة الجزائرية على الاتحاد الأوروبي يشمل منتجات من الصناعة الغذائية وسلع زراعية ومواد نصف مصنعة، وأخرى مصنعة كالسيارات.

إستراتيجية مؤقتة لبسط النفوذ، وبالتالي يتعين على دول المغرب الكبير الحذر والخوف مما سوف يكون عليه مستقبلا لمنطقة وخارطتها الاقتصادية والجيو-إستراتيجية، خاصة مع استفحال ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي لن يكونل لدول الكبرى أية مصلحة في مكافحتها بعد أن تحقق مصالحها.

2- سلبيات التواجد الصيني في المنطقة

يعتبر كثيرون أن تجربة الصين في التنمية تستحق أن تكون مثالا يُقتدى به بالنسبة للدول التي تسعى لتحقيق خطوات على طريق التنمية، خاصة أنها حققت المعادلة الصعبة بين النمو الاقتصادي والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وعلى دول المغرب الكبير أن تستفيد من نوافذ الفرص التي تتيحها لها "بكين" دون قيود وشروط أو امتلاءات. لكن الواقع قد ينفي فرضية أن الصين هي عجلة النجاة الاقتصادية للمغاربة وهذا لعدة أسباب منها:

- المبادلات التجارية بين الطرفين غير متكافئة، فالصين تستفيد من وفرة الأسواق المغاربية وتصدر منتجات متنوعة للمنطقة، في حين تقتصر الصادرات المغاربية إلى الصين على الموارد الأولية والمعادن محتملة النفاذ، وبالتالي سيحدث اختلال في التوازن لصالح القدرة التنافسية الإنتاجية والتجارية الصينية.

- مسألة توظيف العمالة الصينية من طرف المتعاملين الصينيين، والتي زادت من نسبة البطالة والتأثير سلبا على أسواق الشغل في دول المغرب الكبير.

- توظيف العمالة الصينية بالإضافة إلى أنه يزيد من نسبة البطالة في دول المنطقة، فقد يؤثر على النسيج الاجتماعي المغاربي، ويؤجج الرفض للفرد الصيني لدى المغاربة، لا سيما في ظل اختلاف القيم الثقافية لدى الطرفين واحتمال الوقوع في معضلة أمنية مجتمعية.

- قد يؤدي الاستثمار غير الصحي للموارد الأولية إلى التأثير على الأمن البيئي المغاربي، خاصة مع غياب المرافقة والمراقبة لمعايير وشروط الاستثمار في استغلال وتكرير النفط، وفي القطاع الصناعي (مثلا)، الأمر الذي قد يزيد الأوضاع الصحية والبيئية، والاجتماعية وحتى السياسية تأزما في المنطقة.

- قد يساهم التواجد الصيني في زيادة الضغوطات السياسية وحتى الإكراه الاقتصادي من قبل القوى الكبرى الأخرى في المنطقة، سيما في ظل تزايد الاضطرابات السياسية والاحتجاجات في بعض دول المغرب الكبير.

- من المحتمل أن تلجأ الصين وفي غضون سنوات قادمة إلى عسكرة شركاتها التنموية في المغرب الكبير، وذلك بحجة حماية منشآتها ومشاريعها ورعاياها في ظل احتدام الاضطرابات والخلافات الداخلية والإقليمية في المنطقة، لتتحول إلى مستعمرة جديدة للصين.

خاتمة عامة

في ختام هذه الورقة يمكن القول أن الصين ومن خلال دبلوماسيتها الاقتصادية ساهمت في إعادة ترتيب أو على الأقل تعديل موازين القوة والنفوذ في منطقة المغرب الكبير، وقد أكد ذلك حجم مشاريعها الناجحة وفي كل المجالات، وهي المشاريع التي مثلت البديل للشراكات الغربية، وساهمت في تراجع النفوذ الغربي وتقديم خيارات تفضيلية للمغاربة ساهمت في تحويل قاعدة التبادل والتعاون بين المتعاملين والشركاء في المنطقة من سياق شمال جنوب إلى السياق جنوب –جنوب.

دور البريكس في إعادة هندسة التحالفات بالقارة الافريقية

د. أحمد صلحي*

مقدمة عامة

تُعتبر البريكس BRICS (مجموعة الدول الخمس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) أبرز تحالف سياسي/اقتصادي للاقتصاديات الناشئة بالعالم، وتأسست على عقيدة خلق توازن اقتصادي وإنهاء سياسة القطب الواحد وتعزيز تكامل اقتصادي بين دولها، وتتوخى المجموعة لإحداث تغيير في النظام الاقتصادي العالمي وهيكلته ومؤسساته والتزام برؤية بديلة وواقع جديد جيو اقتصادي بديلاً للهمينة الغربية بإنشاء نظام عالمي جديد.

وتُقدم البريكس كمجموعة اقتصادية وتكتل قوي تركز على الميدان الاقتصادي والتجاري منافس للتكتلات الاقتصادية العالمية كمجموعة العشرين ودول السبع الكبرى، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عبر التكامل بين دولها الخمس، مع تركيزها على اقامة مشاريع مشتركة مع الدول النامية وتعزيز رؤية جديدة للتعاون الاقتصادي وفلسفة سياسية جديدة للنظام العالمي. وتلخص فلسفة التكتل في تطوير الاقتصاد البيني للاقتصاديات الناشئة ومُنافسة القوى الاقتصادية العالمية ودعم النمو والتنمية وتعزيز مكانة التكتل في رسم السياسات العالمية.

وتكمن أهمية مجموعة البريكس في انتماء دولها للدول النامية وسعيها من اجل الاضطلاع بأدوار طلائعية في الساحة الدولية على مستويات سياسية واقتصادية، وانفراد هذا التكتل الاقتصادي بإمكانات هائلة وبقدرات متميزة بخمس دول من اربع قارات وتستحوذ ربع مساحة العالم واكثر من 43 من ساكنة العالم، ويصل حجم ناتجه الاقتصادي بما يقارب 18 بالمائة من الناتج الاقتصادي العالمي و15 بالمائة من حجم التجارة الخارجية وتستحوذ على نصف الاستثمارات الاجنبية[1].

---

* باحث في العلاقات الدولية من المغرب.

[1] بدون تحديد الكاتب، "بريكس وافريقيا"، مجلة افريقيا قارتنا، عدد 4، ابريل 2013، ص.1.

تهدف هذه الدراسة للوقوف على تكتل دول البريكس وامكاناته وفلسفته ورؤيته للنظام الاقتصادي العالمي، وحدود دوره في التحولات الاقتصادية والسياسة العالمية، وفي سياق اخر، البحث عن دوره في إقامة تحالفات مع الاقتصاديات الناشئة لاسيما الدول الافريقية، وفق رؤيتها لإعادة الاعتبار للنظام الدولي برؤية اصلاحية تتأسس على منطق كسر الهيمنة الغربية واقامة نظام متعدد القطبية.

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض أن مجموعة البريكس ستُحاول إعادة هندسة التحالفات الاقتصادية بالمنطقة الافريقية وتعزيز التقارب مع دولها؛ فرؤيتها السياسية والاقتصادية والتنموية تتأسس على مقاربة جديدة؛ أساسها إعادة تشكيل العالم بعيدا عن الهيمنة الغربية، ومحورها تعزيز النموذج التنموي وترسيخ التضامن مع القارة، وفق تصور لاحتياجات دول الجنوب بهندسة مغايرة للتحالفات والتعاون مع دول القارة، بتفعيل برنامج الشراكة والتنمية للقارة ضداً على الهيمنة واللاتكافؤ، وشكّل الاجتماع السنوي الاخير للمجموعة بجوهانسبورغ يوليوز 2018 مناسبة لتجديد الارتباط بقضايا القارة. فما دور البريكس في إعادة هندسة التحالفات بالقارة الافريقية على ضوء المتغيرات الجديدة؟

وستقارب هذه الورقة هذه الاشكالية في فصلين:

الفصل الاول: رؤية البريكس لإعادة تشكيل النظام العالمي

تشكّلت البريكس على عقيدة خلق توازن اقتصادي وإنهاء سياسة القطب الواحد وتعزيز تكامل اقتصادي بين دولها، كتكتل اقتصادي يربط دوله الخمس للتعاون في الميادين الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية وتنمية أطرافه والتنسيق الجماعي في كافة القضايا، ومعسى لتعزيز دوره المحوري اقتصاديا وسياسيا، انسجاما مع امكاناتها الاقتصادية ودورها الجيوسياسي وطموح دولها لإقامة نظام اقتصادي متوازن، ملخصة للفلسفة العامة للتجمع.

اولا: فلسفة البريكس لرسم ملامح النظام العالمي

انفردت الولايات المتحدة بموقع السيطرة على المشهد الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، مؤسِّسة لنظام دولي محوره قطبية احادية، غير ان تحولات هيكلية في المشهد الدولي بظهور اقطاب منافسة ومراكز اقتصادية وسياسية، في مقدمتها تحالف البريكس،

وقد تأسس لإعادة رؤية بديلة للنظام الدولي وبلورة تعددية قطبية، واقتصاديا اعادة الاعتبار لموقع الاقتصاديات الناشئة ومراجعة نظام بريتون وودز[1].

1 - تأسيس المجموعة البريكس

مجموعة البريكس BRICS كلمة تحمل اختصارات الاحرف الأولى لأسماء الدول المشكلة لها: ((Brazil(B البرازيل، (R) Russia روسيا، (I) India الهند، و (C) China الصين وجنوب افريقيا(S) South Africa)، وهي من أسرع الاقتصاديات العالمية وتُقدم كتحالف جيواقتصادي وقوة صاعدة ينبى لها بلعب دور كبير على الساحة الدولية.

وشهد العام 2006 بنيويورك أول قمة غير رسمية لدول "البريك" BRIC (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) بالتوازي مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، باجتماع لوزراء خارجية الدول الاربع، وحافظت منذ 2009 بعد اعلان تأسيس التكتل رسميا على قمة سنوية بإحدى دول المجموعة، وتشكل فرصة لتبادل النقاش وتختتم ببيان واعلان موقفها ورؤيتها للتعاون وخطتها المستقبلية والتنسيق بين هذه الدول في القضايا الاقتصادية والسياسية، وانظمت جنوب افريقيا للتكتل مشكلة "البريكس" بدلا من "البريك" 2009.

ظهر مصطلح "البريكس" كمفهوم في البداية بتسمية "البريك" نونبر 2001 على يد الاقتصادي جيم اونيلJim o'neill2 في تقرير للبنك بعنوان: "العالم يحتاج في بنائه الى البريك لتحقيق النمو الاقتصادي"، "The World Needs Better Economic BRICs"، رأى ان اقتصاديات دول البريك سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة نهاية الربع الأول من

---

[1] كانت تهدف اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods Agreement للعام 1944 إلى إيجاد نظام نقدي دولي لما بعد الحرب وتشجيع التجارة واستقرار النظام العالمي المالي، وانتهى المؤتمر بتثبيت النقد على قاعدة الصرف بالدولار، وانشاء منظمتي بشان الاقراض، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد برزت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وسيطرتها على اعمال المؤتمر. للمزيد راجع:

- خويلدي السعيد، اجهزة (اليات) النظام الاقتصادي الدولي، دفاتر السياسة والقانون، عدد 9، يونيو 2013، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص.363.331.

[2] جيم اونيل (1957- ....) الرئيس السابق وكبير اقتصادي البنك الاستثماري الامريكي جولدمان ساكس GOLDMANSACHS، اشتهر بصياغة مفهوم البريكس للدلالة على تجمع الاقتصاديات الناشئة، وينشر ابحاثا خاصة بالاقتصاد العالمي، للمزيد راجع:

- Jim O'Neill, Baron O'Neill of Gatley, in; http://cutt.us/3Z0v2, (acc. 27-08-2018).

القرن الحادي والعشرون، وستواصل مسيرتها، إذ ستفوق في منتصف القرن على اقتصاديات الدول السبع الصناعية، معتقدا ان هذه التحولات الاقتصادية دلالة على انتقال مركز الثقل الاقتصاد العالمي نحو الدول النامية، ويُرجح ان تصبح بحجمها بحلول 2027[1]. وقد تأكدت تقديراته بعد حدوث الازمة المالية العالمية 2008، إذ حافظت دول البريك على نموها الاقتصادي المتسارع. وفي عالم المال يشار اليه بمجموعة R-5 اذ ان العملات النقدية للدول الخمس تبدأ بحرف الراء (الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرينمنبي الصيني، الراند الجنوب افريقي)

وعاد جيم اونيل وفريقه ببحث جديد بعنوان: "حلم البريك، الطريق نحو2050"[2]، Dreaming with BRICs: The Path to 2050، تنبأ بأن المجموعة بحلول 2050 ستعيد هيكلة الاقتصاد العالمي وتبديل مراكز النفوذ عالميا بحكم تغيرات دول "البريك" ومكانتها اذ ستغذو الصين في المرتبة الاولى بعد الولايات المتحدة[3]، مما سيتيح الدور للدول النامية ودول البريكس لتشكيل نظام اقتصادي جديد، إذ ستتقدم للصفوف الاولى (الهند ثالثا، البرازيل خامسا، وروسيا سادسا).

إلى ذلك، لقد انطلقت المفاوضات الاولية لتأسيس التكتل منذ 2006، وتؤطرها الرغبة في انتاج رؤية جديدة للنظام الاقتصادي، غير أن فلسفته الاولى اسست على يد رئيس الوزراء الروسي يفغيني بريمانكوف، بعد زيارته للهند، حيث عبّر عن أمله لتأسيس تحالف استراتيجي بين روسيا والصين والهند، مؤكدا أنه الكفيل بتغيير موازين القوى العالمية لأجل السلام والأمن بالعالم واقامة نظام دولي متعدد الاقطاب[4]، وقد بلورت هذه الرؤية في فلسفة البريكس خلال اجتماع التأسيس بأول قمة للتكتل في ييكاتيرينبرغ بروسيا 2009.

---

[1] فارس سعد، عندما تقول دول البريكس: لا، لأمريكا، جريدة البناء، عدد 1870، 25 دجنبر 2014، ص. 13.

عبد القادر ورسمه غالب، "مجموعة البريكس ومكاناتها في البنية الدولية" أفاق المستقبل، عدد 26، ابريل- ماي- يونيو 2015، ص.30.[2]

[3] Dominic Wilson, "Roopa Purushothaman Dreaming with BRICs : the path to 2050, global economics paper", N° 99, goldman sachs, 1st october 2003.

[4] محمد براهمي، صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام الدولي دراسة حالة دول البريكس BRICS، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تحت اشراف ادريس عطية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2015-2016، ص.80.

وفي التفاصيل، تتشكل المجموعة من خمس دول في أربع قارات بإمكانات مهمة، إنه تجمعا سياسيا واقتصاديا عالمي لتحقيق التعاون التجاري والاقتصادي والسياسي والثقافي للدول الاعضاء، وامكانية دعم ومساندة الدول النامية بتشجيعها ودعمها[1]. وينفرد عن باقي التكتلات والتحالفات والمنظمات الاقتصادية العالمية، بخصوصية، عدم وجود روابط جغرافية مشتركة بين دولها باستثناء انها تشكل أسرع اقتصاديات دول العالم نموا وأقلها تأثرا بالأزمات الاقتصادية، وتوحدها رؤية عامة محورها، الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والمالية واقتراح رؤية بديلة للنظام الاقتصادي العالمي، في افق نظام اقتصادي عالمي متعدد الاقطاب بعيدا عن سيطرة اللاعبين التقليدين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. إنها كيان اقتصادي مضاد للهيمنة الغربية، يسعى لإنشاء اليات اقتصادية ورؤى سياسية تتجاوز هيمنة القطب الواحد للولايات المتحدة وهيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

وفي افق تحوّل البنية الدولية والعلاقات الدولية بتشكيل كيان عالمي متعدد الاقطاب شعاره تحقيق العدالة الدولية وتعززي السلام واقامة نموذج جديد للعلاقات الدولية[3]، واعادة تنظيم الاقتصاد العالمي ورسم السياسات الاقتصادية والسياسية العالمية، يتطور التكتل لإطار متعدد الأطراف للاقتصاديات المتسارعة، كما يراهن قاداته على روى سياسية موحدة لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي والبيئة الدولية بعيدا عن سيطرة الدول المتقدمة، وهي رهانات يحاول قادة دول البريكس الاستناد عليها لتعزيز دور التنظيم ومكانته دوليا.

2 – البريكس: رهانات اقتصادية وسياسية

تأسست المجموعة على أهداف اقتصادية نقدية؛ إذ يشكل منتدى اقتصادي للاقتصاديات الناشئة، فتتطلع أطرافه لتعزيز دورها والتعاون الاقتصادي، واعادة تنظيم الاقتصاد العالمي ورسم السياسات الاقتصادية العالمية بعيدا عن السيطرة الغربية، مع محاولات لتشكيل مؤسسات دولية بديلة (كصندوق الاحتياطات النقدية لدول التجمع وبنك

---

[1] سامر عبد الله، "منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد"، مجلة شؤون الاوسط، ص.107.106.

[2] بدون تحديد الكاتب، بريكس عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ امريكا، تعرف عليه في 10 تساؤلات، انظر الرابط: https://sptnkne.ws/ctaV، (تاريخ التصفح،11-8-2018).

[3] احمد علو، "هل تعيد البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟"، مجلة الجيش اللبناني، عدد 333، السنة 29، مارس 2013، ص.52.

التنمية البينية وخلق وكالة للتصنيف الائتماني)، كمؤسسات بديلة ومنافسة لنظام بريتون وودز. غير ان ما يوحدها هو الرابط السياسي، إذ لا تخفي دول البريكس رفضها للهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، فتتأسس رؤية التكتل سياسيا على تغيير النظام العالمي والتأسيس لرؤية بديلة له، محورها تعددية قطبية تتجاوز القطبية الاحادية الامريكية.

وفي هذا السياق، تنطلق المجموعة من رهانات اقتصادية وسياسية، فهدفها المحوري اصلاح النظام الاقتصادي والمالي من أجل رد الاعتبار للاقتصاديات الناشئة والدول النامية، ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية بدعم النمو والتنمية عالميا وفق رؤية جديدة تؤهل على وجه الخصوص دول البريكس أو بصفة عامة الدول النامية للقيام بدور محوري في رسم السياسات الاقتصادية وحماية مصالحها ودورها المحوري، ومن جهة ثانية، الدفع بإجراء اصلاحات محورية في قاعدة المؤسسات الاقتصادية العالمية للحد من الهيمنة الغربية الامريكية وسيطرتها.

علاوة على ذلك، يسعى تكتل البريكس لرؤية بديلة للنظام العالمي كتكتل اقتصادي وسياسي، وتعزيز -دور الاقتصاديات الناشئة الاعضاء في المجموعة- دورها الاقتصادي والمالي والتجاري بينها[1]، مستندة على اليات مالية محورية لتعزيز رؤيتها للعلاقات الاقتصادية العالمية، فقد أعلن عن تأسيس بنك بريكس الدولي للتنمية برأسمال يتجاوز 100 مليار دولار ومقره بشنغهاي الصينية، تقتصر عضويته حاليا على دولها الخمس غير أن رؤسائها لا يخفون تطلعهم للانفتاح على دول أخرى وتوسيع عضوية البنك مستقبلا[2]، وقد باشر البنك تقديم المساعدات والقروض.

واستنادا على هذه الاعتبارات الاستراتيجية، تطرح هذه المجموعة رؤية محورية لتأسيس نظام دولي جديد يقدم بديلا عن النظام الحالي متجاوزا اللاعبين التقليدين[3]، على

---

[1] الطيف عبد الكريم، "دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، عدد 30، الجزائر، 2014، ص.17.

[2] بدون تحديد الكاتب، بريكس عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ امريكا، تعرف عليه في 10 تساؤلات، مرجع سابق.

[3] فارس سعد، عندما تقول دول البريكس: لا، لأمريكا، مرجع سابق، ص.13.

قاعدة التعاون في كافة المجالات بين اطرافه الخمسة ومع الدول النامية، وفق رؤيته الخاصة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي بمنظور جيوسياسي ورؤية اقتصادية؛ محورهما انتقاد تركيبة النظام العالمي وتقديم رؤية بديلة له، تسعى دول البريكس لتعزيزها على ارض الواقع بخطوات ملموسة.

إجمالا، يقدم البريكس منظورا جديدا للنظام العالمي برهانات اقتصادية وسياسية ويؤسس لتغيرات هيكلية قادمة في شبكة العلاقات الدولية، مراعاة لمصالح دولها الاقتصادية والسياسية وتقدم بديلا للنظام الدولي، وارساء قواعد جديدة للنظام الدولي.

ثانيا: تغير البريكس للمنظومة الدولية

لا يخفي قادة البريكس فلسفة التنظيم في اعادة هيكلة المنظومة الدولية وفق قواعد جديدة، محورها رفض الهيمنة الغربية وتجاوزها بتشكيل منظومة دولية جديدة.

1 - رفض الهيمنة الغربية

يعيش النظام العالمي مرحلة انتقالية تتميز بالفوضى السياسية والاقتصادية وتحاول دول البريكس ارساء قواعد جديدة لنظام عالمي بعيدا عن توجهات اللاعبين التقليدين الذي أرسوا للنظام السائد الذي كرّس هيمنة الغرب والامريكيين[1]، اي هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي. وعلى المستوى الاقتصادي، تطرح المجموعة على رأس أولوياتها اصلاح المؤسسات المالية الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إذ تعتبرهما من رموز الهيمنة، وعلى المستوى السياسي تنادي بتعددية قطبية تتجاوز هيمنة القطب الواحد- الامريكي على المنظومة الدولية.

وفي خطوة رمزية، نظمت الصين بمناسبة اختتام رئاستها لمجلس الامن فبراير 2015 احتفالية تحت شعار: "السلام والامن والتنمية في العالم" دلالة على اتجاه دول البريكس لتوسيع تأثيرها السياسي والاقتصادي في مواجهة الهيمنة الامريكية، ولقيت تأييدا روسيا[2]، كما لا تخلو القمم السنوية من اعادة تأكيد رفض الهيمنة الغربية السياسية والاقتصادية ومحاولات لتكسيرها، وتقدم رؤى التكتل للأمن والسلم العالمي.

---

[1] احمد علو، "هل تعيد البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟"، مرجع سابق، ص.53.

[2] عبد القادر ورسمه غالب، "مجموعة البريكس ومكاناتها في البنية الدولية"، مرجع سابق، ص.31.

ففي هذا المحور، ينظر للتكتل بمنطق الاختلافات الجوهرية بين أطرافه، غير أن الرباط السياسي والاساسي الذي تشكلت وفقه المجموعة رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، وينظر اليها بكونها تسببت في اغراق الاقتصاد العالمي في ازمات يعاني منها[1].

وبمنطق هذه الحقائق، فالقوى الصاعدة المشكلة لتحالف البريكس، ترفض الهيمنة الامريكية، وتنادي بتعددية قطبية بديلا لها، لوضع حد للهيمنة الامريكية الاحادية اقتصاديا وسياسيا؛ فعلى المستوى الاقتصادي: استطاعت ان تبلور لبديل للمؤسسات الاقتصادية العالمية يتمثل في بنك بريكس للتنمية حيث سيكون مركزا للاحتياطيات، كما تدرس امكانية تأسيس وكالة تصنيف ائتمانية مستقلة داخل المجموعة، لتقويم الاقتصاديات بشكل مستقل وموضوعي بعيدا عن التسيس[2]. وعلى المدى الطويل، تسعى المجموعة لخلق توازن دولي في العملية الاقتصادية وانهاء سياسة القطب الواحد، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية، وايجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع تحقيق تكامل متعدد الجوانب بين دولها[3].

وأخيرا، يعد البريكس منتدى للاقتصاديات الناشئة لكسر الهيمنة الغربية على المشهد الدولي، ومحاولة ايجاد توازن في النظام العالمي، والتأثير المباشر في المنظومة الاقتصادية والسياسية العالمية[4]، من أجل اعادة تشكيل النظام العالمي برؤية تعددية.

2 – اعادة تشكيل النظام العالمي

تطمح روسيا لعالم متعدد الاقطاب وفق مبدأ مدفيديف[5]، اذ تعتبر روسيا ان "عالم

---

[1] فارس سعد، عندما تقول دول البريكس: لا، لأمريكا، مرجع سابق، ص.13.

[2] عبد القادر ورسمه غالب، "مجموعة البريكس ومكاناتها في البنية الدولية"، مرجع سابق، ص.29.

[3] بريكس عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ امريكا، تعرف عليه في 10 تساؤلات، مرجع سابق.

[4] علا عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، المجلة العربية للعلوم السياسة، ص.18.

[5] أصدر الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف (2008-2012)، 31 غشت 2008 قرارا يحدد المبادئ الخمس المؤطرة للسياسة الخارجية الروسية، والتي تعرف بمبدأ ميدفيديف، وهي: المبادئ الاساسية للقانون الدولي، العالم سيكون متعدد الاقطاب، لن تسعى روسيا للمواجهة مع الدول الاخرى، تتكلف روسيا بحماية مواطنيها اينما كانوا، روسيا ستطور علاقاتها مع الاقاليم الصديقة، بعد قراره الاعتراف باوسيتيا الجنوبية وابخازيا، للمزيد راجع:
-Medvedev outlines five main points of future foreign policy, in; https://sptnkne.ws/fgmh, (acc 04-08-2018).

القطبية الاحادية انتهى"[1]، وتتوافق آراء القوى الصاعدة على الحاجة لتجاوز الاحادية القطبية، وتتعدى مجرد الدعوات السياسية لكل طرف، وستضح برؤية مشتركة في إطار تكتل البريكس؛ إذ شهدت مدينة بيكاتيرينبرغ الروسية اول قمة للتجمع 2009، نصّ بيانها الختامي على ضرورة التأسيس لنظام عالمي متوازن، وتنسيق دول المجموعة في كافة القضايا الاقتصادية[2]، ويسعى التكتل لرؤية بديلة للنظام العالمي يقوم على ايجاد توازن بالمنظومة الدولية، وتعزيز دور المنظمة ومثيلاتها كمنظمة شنغهاي[3]، عبر تعزيز دور هذه التكتلات الاقليمية، كمحاولة لتصحيح نظام القطبية، واعادة تشكيل النظام العالمي بعيدا على القطبية الاحادية.

وهكذا، تقدم البريكس كمجموعة اقتصادية لتغيير الانماط القديمة في ممارسة السياسة المالية العالمية[4]، وعلى أساسها اتفقت دول المجموعة على انشاء كيانات اقتصادية مضادة للمنظمات الاقتصادية الغربية التي تأسست وفق نظام بريتون وودز كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ يظهر الدور المحوري لهذه المؤسسات في فرض سياسات وقيود على الدول النامية عبر هذه الاليات، واستغلال الولايات المتحدة الامريكية لها لفرض هيمنتها والابقاء على سياسة القطب الواحد[5]، ولتجاوز ذلك، اعلنت تأسيس بنك البريكس اسوة بالبنك الدولي كما تخطط لإنشاء بنك للاستثمار بالبنى التحتية في خطوة لبلورة مؤسسات اقتصادية بديلة، ومؤسسات رديفة للمؤسسات الدولية لمنافستها وتقليل تأثيرها[6].

وفي نفس السياق، وفي مساعيها لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، تم التوافق على تشكيل صندوق للاحتياطات الاجنبية للمجموعة، برأسمال قدره حوالي 100 مليار دولار مناصفة بينهما وفق قوة اقتصادها، (41 مليار دولار للصين اكبر اقتصاد

---

[1] سامر عبد الله، "منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد"، مرجع سابق، ص.109.

[2] الطيف عبد الكريم، "دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، مرجع سابق، ص.14.

[3] فارس سعد، "بريكس وشنغهاي التبشير بعالم جديد، مجلة الصناعة والتعدين"، عدد 153، لبنان، نيسان 2016، ص.7.

[4] فارس سعد، عندما تقول دول البريكس: لا، لأمريكا، مرجع سابق، ص.13.

[5] محمد براهمي، صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام الدولي دراسة حالة دول البريكس brics، مرجع سابق، ص. 81.

[6] احمد علو، "هل تعيد البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟"، مرجع سابق، ص.52.

بالمجموعة و18 لباقي الاعضاء باستثناء جنوب افريقيا اذ ستضخ 5 مليارات فقط)، ليشمل العمليات المالية الدقيقة التي تنفذها المصاريف المركزية لدول الجماعة، للتصدي لضغوط السيولة على المدى القصير وتشجيع التعاون في افق تأهيليه كبديل للمؤسسات المصرفية المالية العالمية[1] ولتجاوز هيمنة مؤسسات بروتين وودز.

وعلى المستوى السياسي، ولإعادة تشكيل المنظمة الدولية، تراهن دول التجمع على رؤية سياسية محورها المناداة بتعددية قطيبة تكسر الهيمنة الاحادية وتؤطر لمنظومة عالمية جديدة، وفلسفة اقتصادية تؤسس لنظام اقتصادي جديد، وتأسيسا لتحالفات جديدة لا تزال معالمها ترسم، ومن أجل ذلك، تسعى دول البريكس للانفتاح على علاقات استراتيجية مع الدول الافريقية.

الفصل الثاني: رؤية البريكس لعلاقاتها الافريقية

رأت مجموعة البريك ضرورة ضم دولة أفريقية، فوقع الاختيار على جنوب إفريقيا كبوابة "للبريك" للسوق الافريقية، كما بلورت المجموعة رؤيتها لدور محوري لها بالقارة، بالاهتمام بقضاياها بدأ من اجتماعها السنوي الخامس بديربان 2013. ويشكل التعاون مع دول القارة الافريقية مجالا استراتيجيا مشتركا، فبقدر حاجة دول القارة الى شركاء اقتصاديين من أجل الاستثمار في البنيات التحتية وتطوير اقتصاداتها الوطنية والارتقاء بمستويات التنمية بالقارة، بقدر حاجة دول البريكس لعلاقات ممتدة مع دول القارة، وشراكة مع دولها للاستفادة من امكاناتها الطبيعية والبشرية ... وتلعب جنوب افريقيا دورا محوريا بعد انضمامها للتجمع للمساهمة في تعزيز التعاون مع دول القارة والاستثمار في تنميتها.

اولا: البريكس في افريقيا: التعاون والتنمية

تنطلق رؤية البريكس للتعاون والتنمية بالقارة الافريقية من منطلق اعتبار دول البريكس ان القارة الافريقية تستحق علاقات وروابط استراتيجية، وتعاونا وتنمية لدولها، وقد تعزز ذلك بعد انضمام جنوب افريقيا للتجمع.

---

[1] بدون تحديد الكاتب، "دول البريكس استحداث صندوق للاحتياطات النقدية"، مجلة الصناعة والتعدين، عدد 132، اكتوبر (تشرين اول) 2013، ص.108.

- روسيا تقرر انشاء صندوق بريكس بـ 100 مليار دولار، انظر الرابط: http://cutt.us/JklYK، (تاريخ التصفح 22-8-2018).

1 - دور جنوب افريقيا داخل البريكس

أهمية العلاقات الاقتصادية لدول البريك مع الدول الافريقية جعلها تسعى لدعم انضمام دولة افريقية للتجمع، وقد انضمت جنوب افريقيا دجنبر 2010 بدعم صيني وتوافقات داخل التجمع، ويستند على مبررات اقتصادية -إذ أنها تُمثل أكبر اقتصاديات الافريقية وثالث أكبر مصدري الفحم بالعالم، كما انها من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن-، غير أن انضمامها كان لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية، يؤكد الأكاديمي جوزيف ناي أنها "محظوظة بما يكفي لتكون في المجموعة، رغم أن أدائها الاقتصادي بطيء"[1]. ويستند عليها داخل التجمع لتعزيز علاقات التعاون مع الدول الافريقية، إذ تعتبر ممثلا رمزيا للقارة، وبوابة الى السوق الافريقية[2]، وقد استفادت من المزايا التجارية والدبلوماسية اقليميا ودوليا لانضمامها للتكتل، كما تُراهن على علاقاتها بالتجمع من أجل تعزيز اعمال الاتحاد الافريقي وتعميق علاقات جنوب-جنوب والدفاع عن القضايا والمصالح الافريقية[3].

لقد كان انضمام دولة جنوب افريقيا للبريك محاولة لتشكيل رؤية عالمية "للبريك" بالحاق صوت افريقي للتجمع، والانفتاح على الاسواق الافريقية الناشئة ومقاربة قضايا القارة، وتعزيزا لهذه الخيارات، تؤكد مقررات التكتل اهتمامها بالتنمية والتعاون ودعم الدول الافريقية، كما تتجدد مقاربة القضايا الافريقية بشكل رمزي خلال الاجتماعات السنوية المنعقدة بجنوب افريقيا، وغير خفي دور جنوب افريقيا لتعزيز ذلك.

وفي ارتباط باجتماعات زعماء التكتل بالقارة الإفريقية-بجنوب افريقيا، انعقدت القمة الخامسة للتجمع بمدينة دروبان بجنوب افريقيا مارس 2013 تحت شعار: " **البريكس و افريقيا. الشراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع**"، تطرق لسبل التعاون وعلاقات التجمع بالدول الإفريقية[4]، فتمخض عنها-القمة- اتفاق التمويل المشترك المتعدد الاطراف للبنية التحتية وتمويل التنمية المستدامة بالقارة، ونص البيان الختامي للتكتل على ربط

---

[1] Joseph Nye, BRICS Without Mortarin, in;http://joenye.com/post/47629643305, (acc 12-07-2018).

[2] Yilaan begbie, Brics : what's in for africa , in; https://www.africa.com/brics-whats-in-it-for-africa/ ? , (acc 04-08-2018).

[3] Thulebona Mhlanga, there is more for south Africa in brics, in; https://mg.co.za/article/2018-01-29-there-is-more-for-south-africa-in-brics, (acc 27-08-2018).

[4] بدون تحديد الكاتب،"بريكس وافريقيا"، مجلة افريقيا قارتنا، عدد 4، ابريل 2013، ص.1.

علاقات تعاون وشراكة وتبادل تجاري مع القارة الافريقية للمساهمة في التنمية مع ضرورة التسليم بالدور الاقتصادي والسياسي الذي اصبحت تمثله الاقتصاديات الصاعدة، مما يفرض اشراكها في عمليات وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية بالمؤسسات المالية العالمية[1].

وعاد قادة التجمع للاجتماع للمرة الثانية بجنوب افريقيا، في القمة العاشرة بجوهانسبورغ 25-27 يوليوز 2018، لتأكيد اهمية التعاون بين دول التكتل مع القارة الافريقية تحت شعار "البريكس في افريقيا: التعاون من أجل النمو الشامل والازدهار المشترك في الثورة الصناعية الرابعة"، حيث تركيز على بناء شراكة شاملة ومشتركة، وتأكيد على مزيد من التعاون ودعم تطوير البنية التحتية الافريقية والمساهمة في تنمية القارة.

إجمالا، تراهن دول البريكس على علاقاتها الافريقية وتتعهد بدعم تمويل برامج للتنمية بالقارة، ولقد شكّل انضمام جنوب افريقيا محطة محورية في تحول المجموعة، بتعزيزها لمقاربة القضايا الافريقية، مما اهلها لتشكل نقطة وصل بين دول البريكس والدول الافريقية، إذ تطرح مقاربات ورؤى لتعزيز التعاون بينهما وفق قاعدة رابح-رابح، مما يشكل فرصة للدول الافريقية للتعاون معها في كافة المجالات.

2 - التعاون مع الدول الافريقية

لقد اضحت افريقيا في مقدمة اهتمامات دول البريكس لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول القارة، وتنخرط دول الخمس كلا على حدة في علاقات اقتصادية مع الدول الافريقية، حيث تقارب كل دولة على حدة علاقاتها بالقارة.

وفي التفاصيل، تحتل الصين المرتبة الأولى في تعاملاتها مع دول القارة، فقد استطاعت الصين حسم التردد في الدخول للقارة الافريقية تم تمددت مرتكزة على مكانتها دوليا واعتبارات تجارية ومعونات غير مشروطة، فربطت علاقات اقتصادية بعدة دول افريقية اهلتها لشراكة تعون استراتيجية شاملة لتحقيق التعاون بينهما[2]. فمع منتصف

[1] الطيف عبد الكريم، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مرجع سابق، ص.23.

[2] للمزيد راجع: عبد الرحمن احمد عثمان، العلاقات الصينية الافريقية رؤية مستقبلية، مؤتمر أفاق التعاون العربي الافريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم 21-22 نونبر 2017، ص.305-331.

العقد الماضي دشنت سياسة افريقية جديدة اهلتها كأول شريك تجاري للقارة منذ 2013، اذ عرفت العلاقات التجارية الصينية الافريقية تطورا كبيرا، وصل لما يناهز 198.49 مليار دولار سنة 2012، ووصل لحوالي 300 مليار دولار في سنة 2013-2014، وتعتمد بكين على سياسة الغاء الرسوم الجمركية مع شركائها الافارقة[1].

ومن جانبها، تستثمر الهندي علاقاتها التاريخية الممتدة مع الدول الافريقية لتعزيز علاقاتها وشراكاتها، ورغم انها لا تحقق نتائج مرجوة، اذ لا يتعدى حجم التعاون الهندي الافريقي سنة 2015 حوالي 72 مليار دولار[2]، وتراهن على القمم السياسية الهندية الافريقية لتعزز مكانة الهند واستثماراته بالقارة.

وعلى صعيد أخر، تحتل العلاقات الروسية مكانة متميزة في اجندة السياسة الخارجية الروسية، لتجاوز ما اعتبره الرئيس مدفيدف لإفريقيا عام 2009، تأخرا روسيا للعودة الى افريقيا، اذ لا يتعدى حجم ميزان التبادل التجاري 9,76 مليار دولار 2013، نسبة 70 بالمائة منه مُقسم على خمس دول (الجزائر مصر ليبيا المغرب وتونس)، ورغم ذلك، شهد ارتفاعا مقارنة بسنة 2000 اذ لا يتعدى 1,6 مليار دولار[3]، وتسعى روسيا لتوسيع انشطتها واستثماراتها بالقارة، كما يحظ التعاون السياسي والدبلوماسي بالنمو والتطور وفي سياقها التحركات بالبريكس.

وأخيرا، تراهن البرازيل على فتح اسواق جديدة لترويج منتجاتها وتعزيز علاقاتها مع الدول الافريقية والتعاون التنموي معها وتعميق تعاون جنوب-جنوب لدعم علاقاتها بدول القارة، مستندة على ميراث تاريخي مشترك وروابط ثقافية ولغوية بينهما، ومن ثماره ارتفاع التبادلات التجارية بينهما من 5 بليون دولار امريكي 2000 الى حوالي 26 بليون دولار عام 2012، فجعل التعاون بين دول القارة تشكل 1,7 بالمائة من الناتج المحلي البرازيلي و7 بالمائة من حجم التجارة الخارجية مع العالم[4].

---

[1] لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات والانعكاسات"، المستقبل العربي، عدد 466، دجنبر 2017، ص115

[2] ذكر الرحمن، الهند وتعزيز العلاقات مع افريقيا، انظر الرابط:http://cutt.us/oYSgZ، (تاريخ التصفح، 19-8-2018).

[3] ي. ن. كوريندسوف، "روسيا تعود الى افريقيا"، مجلة اسيا وافريقيا اليوم، الطبعة العربية، دار نشر انباء الروسية والمؤسسة الروسية المصرية للثقافة والعلوم، اكتوبر 2015، ص.34.25.

[4] صدفة محمد محمود، "التوجهات الافريقية للسياسة الخارجية البرازيلية"، مجلة افاق افريقية، عدد 42، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2015، ص.58.45.

وبعيدا عن التعاون الثنائي بين دول البريكس، حققت الجماعة ناتجا محليا اجمالي قدره 13,6 تريليون دولار امريكي 2011، اي 19 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بالعالم، وانتقلت نسبة التبادلات بين بلدان التجمع من 2001 الى 2010 بنسبة 28 بالمائة، وتستفيد من جذب رؤوس الاموال وعمالة رخيصة ووفرة للموارد ستؤهلها لتجاوز الدول الغربية الاكثر تقدما[1]، وفي ارتباط بعلاقاتها مع دول القارة الافريقية، بلغت قيمة التبادلات التجارية معها أكثر من 340 مليار دولار 2012، ما يمثل زيادة بمقدار عشرة أضعاف من تدفقات التكتل عام 2002[2]، وتؤكد هذه الارقام تنامي حجم التبادلات التجارية بين تكتل البريكس مع القارة الإفريقية وأهمية هذه العلاقات بينهما.

وفي سياق متصل، لا تتواند مقررات التجمع والبيانات الختامية لمؤتمراتها السنوية على اعادة التأكيد على اهمية ربط علاقات تعاون وشراكة وتبادل تجاري مع دول القارة الإفريقية للمساهمة في تنمية القارة وتوسيع التجارة بين البريكس ودول القارة، وتترجمه معدلات نمو التجارة بينهما، اذ تفوق على معدلات نمو متوسط التجارة العالمية، إنها علامات ايجابية وبداية جديدة لجسور علاقات ممتدة مع الدول الافريقية[3]، كما سيشكل بنك التنمية الجديد فرصة لتمويل المشاريع الافريقية، إذ ان الحاجة الافريقية لتمويل انمائي طويل الاجل بدون شروط. وسيكون الاختيار على مؤسسات البريكس، بعيدا عن شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبرامج التقويم الهيكلي. حيث يؤكد قادة البريكس أن مؤسساتهم التمويلية سيكون مصدرا لتمويل البنية التحتية للدول النامية بما فيها الافريقية، بل سيعطي الأولية لسياسات التنمية والبنية الاساسية للاقتصاديات الإفريقية[4]، وسيشكل فرصة للدول الافريقية لتعزيز قدراتها التنموية وتطوير بنيتها التحتية، رغم التحديات التي تواجهها علاقاتهما.

ثانيا: تطوير العلاقات الافريقية: الفرص والتحديات

تختلف دول التجمع في إمكاناتها ورؤاها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها مع دول

---

[1] فارس سعد، عندما تقول دول البريكس: لا، لأمريكا، مرجع سابق، ص.13.

[2] BRICS and Africa : a lot to be dony yet, in : http://cutt.us/Slvzn, (acc. 11-8-2018).

[3] BRICS building strong bridges withAfrica, in : http://cutt.us/InSVC, (acc. 12-8-2018).

[4] William gumede, The brics devlopment bank can release africa from world bank tyranny, in : http://cutt.us/BVWEx, (acc. 15-8-2018).

القارة، وتوحدها رؤية اقتصادية وسياسية لتعزيز التكامل والتعاون معها، وقد شكل انضمام جنوب افريقيا فرصة للانفتاح على الدول الافريقية، إذ قد يشكل رابطة لتنمية القارة.

1 - تعزيز علاقات البريكس بالقارة

تملك القارة ثروات معدنية مهمة تقدر بحوالي 30 بالمائة من احتياطي العالمي من الموارد المعدنية، (ثاني مصدر لاحتياط البوكسيت، والكوبالت والالماس والمنغنيز والفوسفاط وغيرها)، مما اهل القارة لتستحوذ على نسبة 6,5 بالمائة من مجموع صادرات المعادن بالعالم 2011 وهي نسب مرشحة للارتفاع، وأكثر من 10 بالمائة من انتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي، ومن المتوقع ان ترتفع نسبها نتيجة الاكتشافات الجديدة. بالإضافة لذلك، تشكل الاراضي الشاسعة الصاحة للزراعة ما مقداره 35 بالمائة من اجمالي مساحتها[1]. وتزداد اهميتها بساكنتها النشيطة والشابة واسواقها الاستهلاكية الواعدة والاستثمارات، وهذه الامكانات تزكي تنافسا دوليا وسعي القوى الكبرى لتعزيز مصالحها وتقوية استثماراتها وعلاقاتها بدول القارة.

هذه الامكانات تتيح فرصا واعدة للتعاون وتنمية القارة، اذ تشكل دول البريكس اكبر الشركاء التجاريين واكبر مستثمر جديد بالقارة، وتشير تقارير منظمة التجارة العالمية الى أن حجم التجارة الدول الافريقية مع دول التجمع سجلت 2010 ما يزيد عن 150 مليار دولار امريكي وارتفعت الى 530 مليون دولار سنة 2015، وفي سياق متصل، يحظ دعم وتطوير البنية التحتية في القارة بدعم قادة التجمع، وتبادل المعارف وزيادة بناء القدرات والاستثمارات[2]، وقد بلغت نسبة الاموال المستثمرة من التجمع بإفريقيا 25 بالمائة من اجمالي حجم الاستثمارات الاجنبية[3].

والاهم من ذلك اصرار قادة البريكس على قبول التحدي والاستمرار في تطوير البنيات التحتية الافريقية وتعزيز التعاون والتنمية والشراكة معها، رغم ان التقييم الذي

---

[1] لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات والانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، عدد 466، دجنبر2017 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.105-106.

[2] Your basic guide to brics, in; http://www.sabcnews.com/sabcnews/your-basic-guide-to-brics-2/, (acc. 19-08-2018).

[3] الطيف عبد الكريم، "دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية"، مرجع سابق، ص.15.

يقدم حول التجمع يلخص بعبارة "خطط كثيرة ونتائج قليلة". غير ان رئاسة جنوب افريقيا حريصة على مواصلة التعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي[1]، وسيشكل التعاون مع دول البريكس في تكتلها فرصة لتبادل التجارب الاقتصاديات الناشئة في مكافحة الفقر والتنمية المستدامة والاقلاع الاقتصادي وتطوير لعلاقات شراكة حقيقية مع الدول الافريقية، بمنطق رابح رابح.

في النهاية، إن العلاقات بين البريكس ودول القارة تشكل فرصة وألية للتعاون وتنمية دول القارة، ويمكن ان تستفيد دول القارة من الامكانات الهائلة التي يوفرها البريكس رغم التحديات الكثيرة التي تعترضهما.

2 - تحديات تعزيز العلاقات الافريقية-البريكسية

تعترض المنظمة صعوبات وتحديات، ولئن استطاع المؤسسون تشكيل هذا التحالف العابر للقارات وتوحيد الرؤى المختلفة لدوله من اجل فلسفة البريكس، إلا أن تحدي الاختلافات المصالح الوطنية لدولها تتسرب في اجتماعاتها ورؤاها، وهو امر اكده وزير المالية والخارجية والدفاع الهندي السابق جاسوانت سينغ jaswant singh، ففي مقال له اعتبر أن المصالح الوطنية تطغى وتسبب في الاختلافات بين دولها، وأن التوافق بين مصالح دول المجموعة صعب وأكثر عمقا[2]، كما تعاني دول البريكس من تحديات التنمية والفقر والبطالة والاختلافات الاقتصادية بين دولها، غير انها تحاول الانفتاح على رؤية مشتركة وفلسفة موحدة.

وعلى الجانب الاخر، تعاني الدول الافريقية من مستويات نمو متباينة ولا تملك لغة مشتركة للتخاطب فيما بينها ومع دول الخارج، واخيرا، تعاني من مشاكل امنية واضطرابات تؤثر على نموها[3]، غير انها يمكن ان تقتدي بدول البريكس التي استطاعت ان تحقق انجازات وتدافع عن مصالحها، رغم ان الاختلاف في السياسات الاقتصادية للتكتل يشكل تحديا محوريا تزكيه الاختلافات السوسيوثقافية والتاريخية والمالية لكل دولة[4].

---

[1] Brics 2018 : Sout Africa sets the pace, in; https://www.dw.com/en/brics-2018-south-africa-sets-the-pace/a-41996771, (acc. 28-08-2018).

[2] Jaswant singh, crumbling brics, in; (https://www.project-syndicate.org/commentary/the-brics-s-separate-paths-to-development-by-jaswant-singh?barrier=accesspaylog), (acc. 20-07-2018).

[3] احمد علو، هل تعيد البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟، مرجع سابق، ص53.

[4] محمد براهمي، صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام الدولي دراسة حالة دول البريكس BRICS، مرجع سابق، ص.86.

تحدي الاختلافات السياسية والثقافية بين دول البريكس والافريقية لا يمنع تطوير علاقات متميزة، وتقدم الصين نموذجا يحتذى بها في تطوير علاقاتها الافريقية وتعزيز شراكاتها مع دول القارة، ومساهمتها في تنمية وتطويرها، كما ان النتائج التي يحقق البريكس افريقيا تشكل رافعة للتصدي لهذه التحديات.

وفي سياق علاقاتها مع الدول الافريقية، يظل هاجس الشراكة ام الاستغلال حاضرا، اذ تحضر علاقات الدول الافريقية بشركائها التقليديين (فرنسا، الولايات المتحدة ..) واستثماراتهم لخدمة مصالحهم، واستغلال موارد القارة بالنهب والصفقات المشبوهة، لترتهن هذه العلاقات لمصالح الكبار. ومؤكد ان دول التجمع ترتكز على اطروحة التعاون المشترك وشراكة استراتيجية بعيدا عن منطق الهيمنة، وتتيح فرص حقيقية للتعاون مع دول القارة، وتبادل التجارب والتعاون معها.

كما ان فلسفة التجمع تقوم على اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، وتقدم بديلا عن المؤسسات الدولية الحالية (البنك الدولي، صندوق النقد)، لتجاوز منطق المساعدات المشروطة، كما تأمل تجاوز عدم السماح للقوى الصاعدة بدور في المنظومة، فتسعى لرؤية موحدة وعلاقات رابح-اربح بعيدا عن منطق الهيمنة والاستغلال، ويؤمل ان تتيح مؤسساتها استثمار واعدا في القارة الإفريقية.

إجمالا، سيتيح الوضع المتقدم لمجموعة البريكس لعب دور محوري في توجيه بوصلة العالم الاقتصادية، وستمكن دول الجنوب من طرح افكارها وقول كلمتها ووضع بصمتها[1]، وستعود بالفائدة على الدول النامية لاسيما الافريقية بعيداً عن هيمنة العالم الغربي.

خاتمة عامة

تشكل منظومة البريكس فرصة للاقتصاديات الناشئة لتعزيز قوتها وتأكيد اطروحتها الاقتصادية، وتعزيز فلسفتها في ارساء نظام اقتصادي جديد وتعددية قطبية، وتراهن دوله الخمس على تعزيز علاقاتها البينية ومع دول العالم برهانات اقتصادية وسياسية، في أفق رؤيتها لتغيرات هيكلية قادمة في شبكة العلاقات الدولية، وإرساء منظومة اقتصادية جديدة

[1] عبد القادر ورسمه غالب، مجموعة البريكس ومكاناتها في البنية الدولية، مرجع سابق، ص.30.

تتجاوز نظام بررتين وودز بمؤسسات بديلة، وفق تقدير قادتها لنظام بديل أكثر عدالة وتوازنا للعلاقات الدولية.

وفي ارتباط بعلاقاته الافريقية، ترتبط دول التجمع بعلاقات ثنائية مع دول القارة، كما تتطور علاقات التجمع بدول القارة، ويُمكن أن تُشكل المجموعة أفقا أخر للتعاون معها على قاعدة التعاون المثمر لا الاستنزاف والهيمنة، رغم التحديات التي تعترضه. وتساهم دولة جنوب افريقيا داخل المنظمة في تعزيز الشراكة والتعاون مع دول القارة، ويعتمد مستقبل العلاقات بينهما على قدرة الدول الافريقية على استثمار الإمكانات والاستثمارات التي يضمنها تجمع البريكس واستثمار أفضل للعلاقات معه.

وفي ضوء ما تقدم، ان التحديات المستقبلية التي يواجهها تكتل البريكس على المستوى الداخلي (تفاوت اقتصادي بين دوله، التوجهات السياسية المختلفة، الفقر والبطالة ...)، وفي علاقاته الخارجية لاسيما مع الدول الافريقية، بالحاجة المتبادلة؛ حاجة الدول الافريقية للاستثمارات البريكسية، مقابل حاجة تكتل البريكس للشراكة والتعاون مع الدو الافريقية، ويمكن أن تشكل هذه الاعتبارات مدخلا من أجل:

-تقوية العلاقات مع الدول الافريقية وتكتل البريكس لأهمية هذا التكتل في اعادة رسم معالم جديدة للنظام الاقتصادي العالمي، ومؤسساته البديلة (كبنك البريكس وصندوق الاحتياطات ...) ولحجم استثماراته بالقارة الإفريقية وتعهداته بالمساعدة في تحقيق اقلاع اقتصادي بدول القارة والاستثمار في البنية التحتية الافريقية؛

-تعزيز التعاون والشراكة مع تكتل البريكس باعتباره قاطرة لتنمية القارة، لتجاوز العلاقات غير المتكافئة مع شركاء تقليدين (الولايات المتحدة، فرنسا ...)، والانفتاح على الشراكة مع التجمع وفق قاعدة رابح-رابح؛

-استثمار العلاقات الثنائية لدول البريكس مع القارة الافريقية وعلاقة التكتل بدولها، وتعهداته بالاستثمار في بناء الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومن جهة ثانية، رؤيته للتنمية والشراكة بالقارة الإفريقية بعيدا عن منطق الهيمنة واللاتكافؤ وبروح تعاونية.

أثر الدبلوماسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي

دراسة لحالة مملكة البحرين

محمد فوزي شهاب الدين*

مقدمة عامة

تسعى كافة دول العالم لتحقيق رفاهية شعوبها من التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من أجل حياة كريمة لمواطنيها من خلال برامج لحكوماتها على المستويين الداخلي والدولي والترويج لمناخ الاستقرار، وإصدار تشريعات وطنية تساعد على تشجيع وتحسين فرص الاستثمار وأيضا الحصول على مساعدات وقروض أو تقديم تسهيلات أو تعاونا سياسيا مقابل تحسين وضعها الاقتصادي في إطار تعاون وعلاقات دولية بين حكومات الدول حسب رؤية قيادة الدولة وتقوم بها البعثات الدبلوماسية لتنفيذ تلك الرسالة في إطار عقد اتفاقيات تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف، واستخدام الخطاب المتوازن والمحقق للاستقرار والبعيد عن الشعارات.

ولنا في ذلك اسوة حسنة للقيادة في مملكة البحرين حيث تتخذ من الدبلوماسية الاقتصادية مبدأ أساسيا في تعاملاتها وفق تعاون وتنسيق لبعدها الخليجي والعربي والغربي وفق نهج استراتيجي للقيادة في مملكة البحرين للزيارات الخارجية لعقد الصفقات الاقتصادية وتسهيلات للاستثمار المشترك.

وتسعى مملكة البحرين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية 2030 من خلال اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على التنافسية عالميا ترسم الحكومة معالمه، ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة التنمية بشكل يوسع الطبقة الوسط من المواطنين الذين ينعمون بمستويات معيشية عالية جراء زيادة معدلات الإنتاجية والوظائف ذات الأجور العالية وفق مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، لكي تتهيأ لكل مواطن بحريني السبل التي تمكنه من تحسين قدراته الكاملة وعيش حياة كريمة وآمنة وتحقيق رفاهية الحكم الرشيد.

---

*باحث بمعهد البحرين للتنمية السياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري والرؤية التحليلية لمجالات الدبلوماسية الاقتصادية

أولاً: الدبلوماسية (التعريف – المستويات – التطور)

1- تمهيد

أصل كلمة دبلوماسية: كلمة يونانية اشتقت من كلمة دبلوم او دبلون ومعناها طبق أو ثنى فلقد كانت تختم جميع جوازات السفر ورخص المرور على طرق الإمبراطورية الرومانية، وقوائم المسافرين والبضائع على صفائح معدنية. واتسعت كلمة دبلوما حتى شملت وثائق رسمية غير معدنية وتحتوي على اتفاقيات مع جماعات أو قبائل أجنبية. ثم انتقلت الدبلوماسية اليونانية الى اللاتينية والى اللغات الأوربية ثم إلى اللغة العربية[1]:-

الدبلوماسية في اللاتينية: هي الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله وهذه الشهادات تمسكها قطع حديد، تسمى دبلوما[2].

الدبلوماسية الفرنسية: ظهر الاهتمام بالدبلومساسة الفرنسية في أوائل القرن السابع عشر، بوصول "الكاردينال ريشيليو C.Richelieu" إلى مجلس الوزراء في فرنسا عام 1624وله الأثر الأكبر في تطور الدبلوماسية، وقام بتأسيس أول جهاز مركزي دائم لرسم السياسة الخارجية[3].

الدبلوماسية في اللغة العربية: فكانت كلمة (كتاب) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان

تعريف معاوية بن أبي سيفيان: لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها.

2- التطور التاريخي لأنواع الدبلوماسية الاقتصادية

يعد الاقتصاد أحد الأركان الرئيسية للدولة ويقاس من خلال المركز الذي تحتله

---

[1] د. عبد الفتاح علي الرشدان "أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"(الأردن- المركز العلمي للدراسات السياسية 2005) ص15.

[2] د. حنان ا خميس http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/208.htm (2018/12/26).

[3] د. عبد الفتاح علي الرشدان، مرجع سابق، ص52.

العلاقات الاقتصادية الذي يعكس مواقف الدولة من الانفتاح وازدهار النشاط الاقتصادي، وأي تعثر للعلاقات الاقتصادية يؤدي إلى ركود هذا الاقتصاد. ولذلك تسعى الدول للتعاون الاقتصادي فيما بينها لتطوير هذا الجانب من خلال أمرين الأول منها البعد عن أي صراع او حرب سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أي السعي في وجود استقرار سياسي وهو أحد الجوانب الهامة على نفس المسار، والامر الثاني تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سلوك التعاون والتكامل وهنا تبرز أهمية الدبلوماسية الاقتصادية وما يندرج عديد من التعريفات والمستويات سواء على المستوى الثنائي، الإقليمي، الجماعية، متعددة الأطراف. ورغم تعارض المصالح الاقتصادية لبعض الدول تبق ضغوط المصالح السياسية وهنا يأتي مضمون ودور الدبلوماسية الاقتصادية ومدى الضغوط التي تمارس من خلال المفاوضات وفق قواعد القانون الدولي الاقتصادي قدر المستطاع.

3- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

الدبلوماسية الاقتصادية هي الأنشطة الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي. هذه الدبلوماسية أظهرت أسلحة اقتصادية تفوق فاعلية ممارسات الدبلوماسية التقليدية، وخلقت أنماط جديدة قادرة على التأثير المتبادل بغير القوة العسكرية. الدبلوماسية الاقتصادية ازالت العقبات التي تعيق عملية تدويل الإنتاج ورأس المال على المستوى الدولي، وخلق شروط اقتصادية جديدة لإعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة. واثمرت تعاون مشاريع اقتصادية كبيرة، وأصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات التعامل السياسي الدولي، فالمفاوضات الاقتصادية والمساومة والاقناع من أهم أشكال التعامل الدولي، وإدارة العلاقات الدولية[1]. وتتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية فهي قد تكون ثنائية أو إقليمية، أو جماعية، أو متعددة الطرف: -

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية

الدبلوماسية الثنائية تشكل جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية سواء تشمل المعاملات المالية بين البلدين أو التجارة الرسمية، أو معاهدات، الاستثمار، أو غيرها من

[1] د. سعيد محمد أبو عباه " الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها" (المنصورة – دار الشماء للطباعة والنشر والتوزيع مصر_2009،
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/10/14/239926.html(2018/12/5)

المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية. فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية ما زالت التقنية الأسهل وتؤدي لنتائج تعاون اقتصادي. ولها ناحية سلبية في بعض الأحيان تمنح فوائد للطرف الأقوى في المفاوضات وتؤدي إلى اتفاقيات إذعان - وإيجابية الدبلوماسية الثنائية تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتفاقيات الأكثر تعقيدا التي تعقد على المستوى الإقليمي أو العالمي وللدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أهمية في تحديد القواعد الإقليمية أو المتعددة الأطراف والتي يمكن أن تطبق في حالات المشابهة وتستخدم في تحكيم النزاعات بين الدول، ويتم اللجوء إليها في نزاعات دول أخرى[1].

الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية

للدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية أهمية متزايدة، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأحيان بدافع سياسي. إلا انها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة. فالدول تسمح بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكون ذلك ضمن إطار تجمع إقليمي، وتكون في معظم الأوقات بين دول متقاربة جغرافيا في مستويات التطور الاقتصادي والأولويات السياسية المماثلة وهو لقطاع الاعمال يكون السوق الإقليمي بديلاً عن الأسواق العالمية وفي حدود الإمكانيات المتاحة. والاتفاقيات في الإطار الإقليمي تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية المنضمة إليها عند قيامها بمفاوضات دولية وتكون صاحبة تأثير في المفاوضات الدولية بالإضافة إلى إمكانية تحقيق نمو في صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة الدولية.

الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية

الدبلوماسية الاقتصادية ذات المستوى الجماعي يزيد اهتمام الدول بشكل اقل من الدبلوماسية، او الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف. ولهذه الدبلوماسية شكل خاص مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ، ومجموعة السبعة ومجموعة الثمانية ومنظمة الكومنولث وغيرها[2].

---

[1] وتسمى هذه المعاهدات بمعاهدات الإذعان أو المعاهدات غير المتكافئة

[2] الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية لا يكون فيها العامل الجغرافي هو وحده معيار التجمع، وتتناول هذه الدبلوماسية العلاقات السياسية والاقتصادية وأحيانا العسكرية، وتلجا الدول التي تنتهج سياسة اقتصادية متشابهة أو مستوي اقتصادي مماثل.

الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف

تحتاج الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف إلى التزام الأطراف بعديد من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية لتخفيف أي نزاعات، وهو دائما ما تعمل ضمن إطار واحد منسق كأنظمة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وعديد من المنظمات الاقتصادية، ويظهر في هذا المستوى خلافات بين المنظمات غير الحكومية وبين المنظمات الحكومية وأيضا خلافات بين دول الشمال والجنوب.

ثانيا: قدرة وتطور الاقتصاد البحريني عبر المشروع الاصلاحي

765.3 km^2 مساحة البحرين، سكان البحرين حسب تقرير البحرين في ارقام 2017 والصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية حيث بلغ عدد السكان (1.424 مليون وربعمائة اثنين واربعون ألف نسمة عن العام 2016)، البحرينيين (ذكور 665 – اناث 337)، الغير بحريني (759 الذكور منهم 552 – والنساء 207) بالألف[1].

وتميز مملكة البحرين بعلاقات متميزة مع المجتمع الدولي وللمملكة حوالي 30 بعثة دبلوماسية حول العالم بالإضافة إلى استضافتها لأكثر من 115 بعثة دبلوماسية من مختلف دول العالم. وتسعى لمملكة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع النمو في الناتج الإجمالي كما تسعى أي دولة في العالم من أجل توفير حياة كريمة لمواطنيها[2].

---

[1] http://www.iga.gov.bh/Media/Pdf-Section/Bahrain_in_figures_Booklet.pdf.20 ص (2018/12/1)

[2] https://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/rVLRTsIwFP0VeNjj6N3Gts63SRAlgAZEWV9IN7oxs7WjK6B_bxmaaCKCiX3qbc-5PefcIoIWiHC6yzOqcsFpcaiJt7y9B8-ysT3EztyB8N7rTYM-WANwNSD6CgDH6R8A_oP_FNgehsv4YI971l1X88djgBBfT0ePNz2AgXOO_4wIIglXlVqjiGViVwmpaLGk0gBdMclLxpUB25ql26KV81TIsnFnQM6Vvv-w2pKsaLb1oWOV5CsUJckqAct3TSuIXbNrJ10zoJ5l-p5rU-xi202tTwcnVng2gRmVRxdncmwAvwV1BJzWEWmh_kklusPsj86HFww3f9lsSKhHJHTYrwot_mlG-u2sEHHzRaOQxw7OEJEsZZLJzlbq47VSVX1lgAH7_b6TCZEVrJOI0oCfKGtRa3Hfkagq5_MSO2_msJ9OJiaJ3WI3Ctvtd-0OV7s!/dl5/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh.(2018/12/19) /

1- الناتج الإجمالي للدولة والمواطن

يعرف الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي ما يتم إنتاجه من سلع أو خدمات من كافة الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة في بلد ما، في فترة زمنية معينة قد تكون ثلاثة شهور أو سنة، ويعد هذا الناتج دلاله هامة تساعد على فهم مستقبل التشغيل والطلب على الوظائف، وتشير البيانات أن الناتج الإجمالي المحلي لمملكة البحرين نمى بمعد 104% خلال الفترة من 2002 إلى 2017، ففي العام 2002 وصل الناتج المحلي (9.632) بليون دولار حتى وصل في العام 2017 (35.31) بليون دولار[1].

الجدول رقم (1) البحرين الناتج المحلي الإجمالي

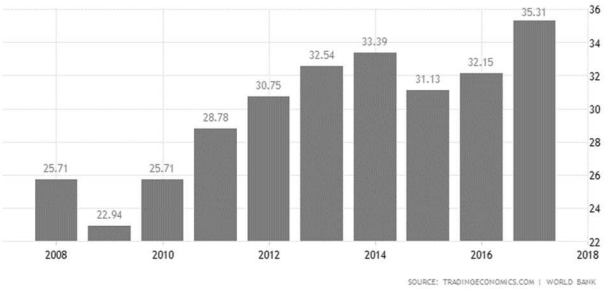

يشير الجدول رقم (1) وصول الناتج القومي لمملكة البحرين في العام 2017 إلى 35.31 بليون دولار تعد نقطة تحول هامة في تطور الاقتصاد البحريني، وبالعودة لبداية المشروع الإصلاحي في العام 1999 تجد أن الناتج المحلي الإجمالي (6.621) ثم توالى في الارتفاع مع ميثاق العمل الوطني في العام 2001 (8.976 مليار دولار)، ثم التعديل الدستوري في العام 2002 (9.632)، ومع بداية الرؤية الاقتصادية من (25.71) ليصل في العام 2016 إلى (32.15) حتى وصل في العام 2017 إلى (35.31)[2] بليون دولا. والناتج المحلي للمواطن البحريني حسب ما يشير موقع Trading Economics هو (22.111.5) اثنان وعشرون ألف ومائة وأحدى عشر دولار سنوياً[3].

---

[1]http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf (10 ديسمبر2018) . p56

[2]https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/gdp.(2018/12/8)

[3]https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/gdp-per-capita.(2018/12/12)

2- العاملين في القطاعين العام والخاص من البحرينيين

يصل عدد المواطنين الذين يعملون القطاعين العام والخاص من المؤمن عليهم إلى مائة وستة وأربعون ألفاً وستمائة وواحد وثمانون ألف مواطن بحريني، 36% منهم يعملون بالقطاع العام و63.5% يعملون في القطاع الخاص.

الجدول رقم (2) ملخص عدد المؤمن عليهم البحرينيين من العام 2015 حتى الربع الثالث من 2018

ملخص بعدد المؤمن عليهم البحرينيين حسب النوع من عام 2015 حتى الربع الثالث من عام 2018
Number of Bahraini Contributors Classified by Gender from 2015 to Q3 2018

معدل النمو Growth Rate	المجموع Total	إناث Female	ذكور Male	السنة Year	القطاع Sector
-1%	**57,090**	27,314	29,776	**2015**	القطاع العام Public Sector
-3%	**55,096**	26,599	28,497	**2016**	
-1%	**54,340**	26,797	27,543	**2017**	
-1%	**53,532**	**26,768**	**26,764**	**Q3 2018**	
4%	**91,233**	29,524	61,709	**2015**	القطاع الخاص Private Sector
-2%	**89,608**	29,524	60,084	**2016**	
3%	**92,215**	30,933	61,282	**2017**	
1%	**93,149**	**31,636**	**61,513**	**Q3 2018**	
2%	**148,323**	56,838	91,485	**2015**	القطاعين العام والخاص Public and Private Sectors
-2%	**144,704**	56,123	88,581	**2016**	
1%	**146,555**	57,730	88,825	**2017**	
0.1%	**146,681**	**58,404**	**88,277**	**Q3 2018**	

يشير الجدول (رقم (2) للعاملين في القطاع العام (رجال 26.764 – نساء 26.768) أي ان عدد الرجال مناصفة مع عدد النساء في القطاع الخاص[1]. كما يشير الجدول في القطاع الخاص (رجال 61.513 – نساء 31.636) أي يمثل النساء في القطاع الخاص 34%. يظهر جدول القطاع العام عدد المؤمن عليهم من البحرينيين 2018 (53.532) مقارنة بالعام 2015 (57.090) أي **أقل بعدد (3.558) موظف خلال 3 سنوات.** والقطاع الخاص عدد المؤمن عليهم من البحرينيين 2018 (93.149) مقارنة بالعام 2015 (91.233) أي أكثر بعدد (1.916) خلال 3 سنوات. مما يؤكد تزايد الاعتماد على القطاع الخاص بنسبة (63.5%) مقابل القطاع العام (36.5%).

[1]https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/Statistical_Report_Q3_2018.pdfP8- 10/12/2018

جدول رقم (3) إجمالي متوسط رو اتب العاملين البحرينيين لسنة 2018

المجموع Total	إناث Female	ذكور Male	الفئة العمرية Age Group	القطاع Sector
377	374	379	< 20	القطاع العام Public Sector
592	613	571	20-29	
824	830	818	30-39	
1,025	1,047	1,002	40-49	
1,233	1,234	1,233	50-59	
1,583	1,446	1,721	60+	
904	**883**	**924**	**المجموع Total**	
317	310	319	< 20	القطاع الخاص Private Sector
463	454	468	20-29	
749	632	810	30-39	
1,013	630	1,211	40-49	
1,202	599	1,450	50-59	
1,452	578	1,693	60+	
724	**561**	**808**	**المجموع Total**	

يبدن الجدول رقم (3) للقطاع العام: متوسط راتب المرأة في القاع العام (2336 دولار أمريكي شهريا) والرجل (2445 دولار أمريكي) أي ان متوسط راتب البحرينيين في القطاع العام بصفة عاما (2392 دولار أمريكي). كما يبين الجدول السابق للقطاع الخاص: متوسط راتب المرأة في القطاع العام (1485 دولار أمريكي)، والرجل (2138 دولار أمريكي) أي أن متوسط راتب البحرينيين في القطاع الخاص (1915 دولار أمريكي). ويوضح الجدول السابق أن متوسط راتب المرأة (1930 دولار أمريكي) والرجل (2575 دولار أمريكي). وبتحليل الجدول يظهر أن متوسط راتب المواطن البحريني هو (2252 دولار أمريكي)[1].

جدول رقم (4) عدد البحرينيين الخاضعين بنظام مد الحماية التأمينية لدول مجلس التعاون الخليجي موزعين حسب النوع حتى الربع الثالث لعام 2018

عدد البحرينيين الخاضعين لنظام مد الحماية التأمينية لدول مجلس التعاون موزعين حسب النوع حتى الربع الثالث من عام 2018
Number of Bahraini Contributors Under the Unified Law of Social Insurance in GCC Countries Classified by Gender as at Q3 2018

%	القطاعين العام والخاص Public and Private Sectors			القطاع الخاص Private Sector			القطاع العام Public Sector			الدولة مقر العمل Countries
	المجموع Total	إناث Female	ذكور Male	المجموع Total	إناث Female	ذكور Male	المجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
30%	**1,063**	328	735	**549**	185	364	**514**	143	371	الإمارات UAE
44%	**1,575**	278	1,297	**1562**	273	1,289	**13**	5	8	السعودية KSA
8%	**297**	95	202	**178**	28	150	**119**	67	52	الكويت Kuwait
4%	**150**	46	104	**134**	34	100	**16**	12	4	عمان Oman
14%	**514**	197	317	**286**	93	193	**228**	104	124	قطر Qatar
100%	**3,599**	**944**	**2,655**	**2,709**	**613**	**2,096**	**890**	**331**	**559**	المجموع Total

[1]https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/Statistical_Report_Q3_2018.pdf(2018/12/15) P11.

وحسب ما يشير الجدول رقم (4) أن عدد العاملين (3.599) في القطاعين للبحرينيين الذين يعملون بدول مجلس التعاون، (النساء 944 – الرجال 2.655)[1].

3- الوضع الاقتصادي خلال المشروع الإصلاحي خلال الفترة من العام 2002 إلى العام 2017

جدول رقم (5) نسب مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي خلال 2002-2017

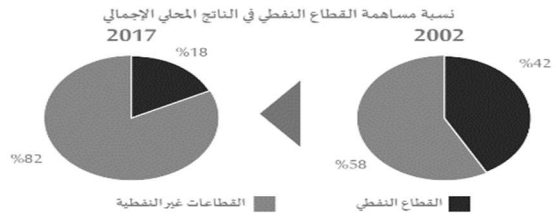

يوضح جدول رقم (5) تحليل مقارن أن العام 2002 الاعتماد على النفط 42% والقطاعات غير النفطية 18% إلى أن وصل جهود حكومة مملكة البحرين في العام 2017 لتقليل الاعتماد على النفط حتى وصل ل 18%، مع ارتفاع القطاعات غير النفطية إلى 82%[2].

جدول رقم (6) الناتج الإجمالي (2002 – 2017)

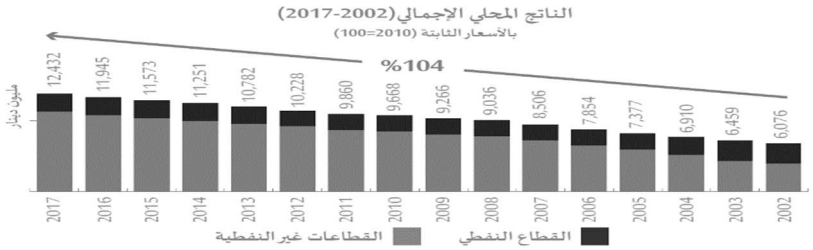

والجدول رقم (6) يشير إلى تقرير التوازن المالي بموقع وزارة المالية بمملكة البحرين إلى مواصلة خط مملكة البحرين في العمل على رفع الناتج الإجمالي المحلي حيث واصل ارتفاعه من العام 2002 من (6,076 مليون دينار بحريني) إلى أن وصل الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 (12,432 مليون دينار بحريني) أي بزيادة 104% في الناتج المحلي الإجمالي[3]. كما توفر

---

[1] https://www.sio.gov.bh/reports/pdf/Statistical_Report_Q3_2018.pdf(2018/12/15) P19.

[2] https://www.mof.gov.bh/fbp_ar.pdf.(6،7 جدول رقم ،6ص (2018/12/12)

[3] https://www.mofne.gov.bh/fbp.aspx.6ص المالي التوازن تقرير (2018/11/15)

الدولة تأمين ضد التعطل وغلاء المعيشة للمواطنين وتم إصدار مرسم بقانون (78) في العام 2006، بشأن التأمين ضد التعطل، يستفيد منه غير القادرين من المواطنين الحصول على عمل مناسب رغم قدرة على العمل ورغبته فيه وقدرته عليه، وتتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في إدارة وتشغيل هذا النظام وتتولى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مسئولية إجراء المدفوعات المالية إلى البنوك، ويتم صرف التأمين ضد التعطل لمدة ستة أشهر بواقع (150 دينار بحريني) للحاصلين على درجة البكالوريوس، و(120 دينار بحريني) لدون الحاصلين عليه[1]. كما تقدم علاوة الغلاء استناداً إلى معايير وشروط الاستحقاق المحددة بشأن الضمان الاجتماعي لكافة الفئات التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في معيشتها، وهي الأسرة، الأرملة، المطلقة، المهجورة، المسن، أسرة المسجون، العاجز عن العمل، المعوق، البنت غير المتزوجة، الولد واليتيم. علما بأن الحد الادن لراتب الموظف البحريني من حملة البكالوريوس هو 400 دينار، حملة الدبلوم هو 350 دينار، وأما بالنسبة للثانوي أو أقل فهو 270 دينار[2].

ثالثا: الرؤية التحليلية للاستثمار في البحرين

تتناول هذه الرؤية التحليلية للاستثمار في البحرين، مساهمة برنامج التنمية الخليجي، وتطور وتسهيل الإجراءات الحكومية ودعم سوق العمل، والوضع المالي ومن أجل تأكيد التوازن المالي والمؤشرات نجاح الخطة الاستباقية لحومة مملكة البحرين خلال المشروع الإصلاحي، وكيف توزع الميزانية ونمو الاستثمارات وقطاعتها واهمية الاقتصاد الأجنبي وصندوق الأجيال:-

1- نمو وعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين

نمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البحرين في 2017 بمعدل 114% وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،بحيث ساهمت مجموعة من العوامل في دعم هذا النمو من خلال ما أنجزته البحرين من إصلاحات اقتصادية في السنوات الأخيرة ومن بينها عوامل ساعدت على الاستثمار واهمها الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة

[1]https://www.sio.gov.bh/pdf/New/17.pdf.(2018/12/12)

[2]http://www.mlsd.gov.bh/faq.(2018/12/12)

والبنية التحتية ومشروعات متنوعة تعود على المواطن والوطن، وتأتي جهود مملكة البحرين، نتيجة عديد من المبادرات والبرامج أسهمت في استمرار التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار ودعم سوق العمل ومؤسسات القطاع الخاص أهم عامل هو تهيئة البنية التحتية والبيئة التنظيمية التي تهدف لخلق بيئة داعمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال بهدف خلق فرص عمل نوعية للمواطنين[1]. ومن عوامل جذب الاستثمارات التي تبنتها حكومة مملكة البحرين خطة استراتيجية تهدف التركيز على 6 قطاعات، الخدمات المالية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعة، الخدمات اللوجستية، السياحة، النفط، وجدير بالذكر بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمملكة البحرين بلغت 17 مليار دولار للفترة ما بين 2002 إلى 2017 يوضحها التوازن المالي ومزايا الاستثمار.

كما ساعد برنامج التوازن المالي الذي يهدف إلى نقطة هامة لتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022 ، بست مبادرات ضمن البرنامج لدعم استدامة المالية العامة نتيجة، العجز السنوي في الميزانية العامة أهمها نتيجة انخفاض أسعار النفط من (97 دولار أمريكي في العام 2008 مع ارتفاع الدين إلى 13% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أن وصل سعر البرميل الواحد 55 دولا ر في العام 2017، وقد أدى ارتباط الإيرادات الحكومية بأسعار النفط العالمية، بالإضافة إلي النمو المنخفض في الإرادات غير النفطية للحكومة ، إلى عجوزات متتالية في الميزانية العامة أدت العجوزات المتتالية إلى تراكم الدين العام ليصل إلى 87% من الناتج الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية النصف الأول من العام 2018. كما قامت الحكومة بإطلاق حزمة من المبادرات بين عامي 2015 و2017 ساهمت في تحقيق أثر مالي سنوي يسهم في تقليص العجز يبلغ 854 مليون دينار حيث تم التركيز على مبادرات بثلاث محاور رئيسية وهى (مبادرة خفض المصروفات – مبادرة زيادة الإيرادات – مبادرة إعادة توجيه الدعم الحكومي لمستحقيه من المواطنين). إلا أن تقليص العجز في الميزانية العامة يتطلب مواصلة تلك الجهود من خلال وضع وتنفيذ برنامج يحتوي على مبادرات إضافية ذات أثر مالي سنوي يصل إلى 800 مليون دينار حتى العام 2022[2].

---

[1]https://bahrainedb.com/latest-news/%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A/?lang=ar.(2018/12/27)

[2]https://www.mof.gov.bh/fbp_ar.pdf.(2018/12/12)

2- مزايا واسباب الاستثمار في مملكة البحرين

تعد مملكة البحرين من أفضل الدول التي تجذب المستثمر في شتى المجالات في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، والاستمرار في تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030، والتي ساعدت في جذب مزيد من المستثمرين من عديد من دول العالم، حيث تتمتع البحرين باقتصاد مفتوح وحر فقد احتلت المركز الأول إقليميا والسابع عالميا في الحرية الاقتصادية في تقرير معهد فريزر السنوي عن الحرية الاقتصادية للعام 2012.

الموقع الاستراتيجي بمركز الخليج العربي وإمكانية الوصول سريعا اليها براً وبحراً وجواً من كافة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووجود جسر الملك فهد الذي يربط مملكة البحرين بالمملكة العربية السعودية وتبلغ المسافة الكلية للجسر 22 كم[1].

3- قطاعات التركيز لمجلس التنمية الاقتصادية

حققت المملكة تقدماً ملحوظاً 2017 فيما يتعلق بالبنية التحتية، حيث قادت عملية تنويع الاستثمار في القطاعات غير النفطية بكل اقتدار منذ سنوات طويلة. ويعتبر مجلس التنمية الاقتصادية نقطة الاتصال الأولى للمستثمرين، إذ يقدم المجلس خدمات إرشادية في أهم القطاعات المستهدفة مثل الخدمات المالية، والصناعة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة والترفيه، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تشجع البحرين على الابتكار من خلال سياسة دعم المؤسسات الناشئة وتوفير أكبر قدر من المرونة والانفتاح[2] من خلال :-.

الخدمات المالية واللوجستية حيث تعمل كبرى المؤسسات من القطاع المصرفي، والتأمين، وإدارة الأصول، وإدارة الثروات بشكل فعال وسلس في بيئة تنظيمية متطورة. أهم أسباب تميز البحرين بدور بارز ومؤثر في القطاع المالي البيئة التنظيمية المتطورة التي يشرف عليها مصرف البحرين المركزي[3].

الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية من خلال موقعها الاستراتيجي في منتصف أسواق الخليج العربي، لعبت البحرين دور حلقة الوصل بين العالم ودول المنطقة بما فيها

---

[1]https://www.weetas.com/article/ar/8-reasons-invest-bahrain-arv.(2018/12/11) /

[2]https://bahrainedb.com/business-opportunities/?lang=ar(2018/12/12)

[3]https://bahrainedb.com/business-opportunities/logistics/?lang=ar.(2018/12/23)

السعودية، والكويت، والإمارات وغيرها، ولهذا تركز المملكة استثماراتها في البنية التحتية الحديثة للخدمات اللوجستية وذلك تحضيرًا للنمو المتوقع في اقتصاديات المنطقة. أما قطاع الصناعة، فيعتبر ثالث أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن أحد أقدم وأكثر صناعات الألمنيوم تطورًا في الخليج العربي، مع أحد أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم.[1]

السياحة والترفيه تقدم البحرين باقة متنوعة من الوجهات السياحية، ويستقطب قطاع السياحة المتنامي أكثر من 12 مليون زائر سنويًا، ويلعب دورًا محوريًا في اقتصاد البحرين. ويتجلى ذلك في إضافة أكثر من 100 فندق من فئة 5 و4 نجوم خلال الخمس سنوات الماضية، مدعوما بمشاريع كبرى في البنية التحتية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برزت البحرين كإحدى البلدان الخليجية الرائدة في مجال التكنولوجيا، ما عزز من إمكانيتها لجذب أهم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية. إذ تزيد نسبة العمالة المتحدثة بأكثر من لغة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على 90% مما يعزز من قدرة المؤسسات على التواصل مع أي سوق في العالم. وعالوه على ذلك، فإن 48 %من خريجي الجامعات البحرينية يحملون شهادات في إدارة الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[2].

المبحث الثاني: تأثيرات الدبلوماسية فيما بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي

أولا مؤشرات الاستقرار السياسي في البحرين

انطلق المشروع الإصلاحي بتفعيل دور المرأة وجعلها من أهم المؤشرات الدالة لوجود تحول ديمقراطي ولاسيما وأن ارتبط هذا التحول على المستوي المعيشي اقتصاديا وسياسياً فمنذ التعديل الدستوري للعام 2002 حيث نص صراحا "رجالا ونساءً" في الفقرة (هـ من المادة الأولى) حق المرأة في المشاركة العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح. وقد أخذت المرأة البحرينية على عاتقها مهمة الارتقاء بدورها السياسي بصفته جزءًا من عملية متكاملة من الارتقاءين الاجتماعي والاقتصادي[3].

---

[1] https://www.bahrainedb.com/EDB_AnnualReport_2017/?page=focus_sectors&lang=ar .(2018/12/12)

[2] https://www.bahrainedb.com/EDB_AnnualReport_2017/?page=focus_sectors&lang=ar .(2018/12/12)

[3] http://www.shura.bh/ar/LegislativeResource/Constitution/Pages/default.aspx 2018/12/10) الفقرة هـ من المادة الأولى).

1- تطور المشاركة السياسية

وتعددت مشاركة المرأة في الحياة العامة، وشاركت جنبًا إلى جنب مع الرجل منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي في الانتخابات البلدية، وشاركت في أول انتخابات للهيئة البلدية المركزية عام 1951[1]. وفي مطلع السبعينات، لم تغب المرأة البحرينية عن المشهد السياسي، فقد شاركت الرجل في استفتاء إثبات عروبة البحرين عبر 8 سيدات من جمعية رعاية الطفل والأمومة، وجمعية نهضة فتاة البحرين عندما قامت الأمم المتحدة في مارس 1970 بإرسال وفد برئاسة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة على رغبات أهل البحرين وظهر حماس الشعب ورغبتهم في أن يكون مصيرهم بأيدهم عن طريق المشاركة الواسعة والتجاوب الكبير مع الوفد الدولي لتأكيد عروبة البحرين وهويتها العربية الإسلامية وتلاحم الشعب باختلاف انتماءاته الطائفية أو العرقية أو الفكرية، قد لاحظه الممثل الخاص في تقريره بانه لا توجد في البحرين تفرقة طائفية ، كما اثنى الممثل الخاص على المرأة البحرينية التي شاركت في عملية تقصي الحقائق ولم يكن رأيها يختلف عن الرجل، وأضاف بأن معظم الأقليات العرقية من غير العرب قد اندمجوا في البيئة البحرينية، ولم يختلفوا في رايهم عن راي الأغلبية في تأكيد هوية البحرين وعروبتها[2]. وفي عام 1971 وأعلن الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة استقلال البحرين عن الحماية البريطانية مع وضع دستور للبلاد وترسيخ الهوية الوطنية والحفاظ على المجتمع وخصوصياته.

2- تولي حمد بن عيسى آل خليفة قيادة الدولة

تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مقاليد الحكم في البلاد عام 1999، وفي أول تشكيل لمجلس الشورى في عهد جلالته عام 2000 دخلت أربع سيدات لأول

---

[1] http://alwatannews.net/article/805882/Bahrain/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A (2018/12/20).

[2] د. محمد أحمد وآخرون "تاريخ البحرين الحديث" مركز الدراسات التاريخية جامعة البحرين - 2009، ص184.

مرة في عضوية مجلس الشورى. إلى جانب دورها كما كان للمرأة البحرينية حضورا بارز وفاعل في لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني، التي تكونت من 46 شخصية من شخصيات المجتمع، كان منهم ست سيدات، كما أصدر جلالة الملك في 24 فبراير 2001 المرسوم رقم "6" لسنة 2001 بإنشاء «لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني»، وضمت في عضويتها 16 عضوًا منهم سيدتان. كما شهد مجلس الشورى شهد في العام 2000م تعيين 4 نساء في المجلس، وارتفع هذا العدد إلى 6 نساء في العام 2006م، و10 نساء في العام 2010م، وصولاً إلى 9 نساء في العام 2014م.

الجدول رقم (7) التطور النوعي للمشاركة الانتخابية

العام	نسبة المشاركة في التصويت	
	رجال	نساء
2018	%67	
2014	%53.59	%46.41
2010	%49	%51
2006	%49.8	%50.2
2002	%52.3	%47.7

يشير الجدول رقم (7) أن انتخابات 2018 تمثل أعلى نسبة 67% مما يدل على تزايد وعد ورغبة المواطنين المشاركة في اختيار أفضل من يمثلهم من المترشحين[1].

وكما أشار موقع معهد البحرين للتنمية السياسية إلى تطور التوزيع النوعي للمقاعد النيابية في العام 2018، حيث ارتفع مشاركة النساء إلى (6) مقاعد مقابل (34) رجل في انتخابات 2018 كما تميزت انتخابات 2018 أيضا بفوز معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل رئيسا لمجلس النواب، وبلغ عدد المترشحين في 2002 (191 منهم 8 نساء وفاز الرجال بجميع مقاعد النواب http://www.vote.bh/category/electoral-blocs(2018/12/19)، إلى وصل عدد المترشيحن (292 منهم رجال 252 – ونساء 40) لمجلس النواب 2018، حققت المرأة (6) مقاعد. ووصلت نسبة المشاركة (67%) في انتخابات 2018، مقابل (53.48%) في

[1] موزة الدوي "المشاركة السياسية للمرأة البحرينية" إصدار 2018 لمعهد البحرين للتنمية السياسية، ص 27.

العام 2002، كما حقق البرنامج الوطني للانتخابات 2018 (درب) الذي أطلقه معهد البحرين للتنمية السياسية بهدف دعم العملية الانتخابية، نتائج إيجابية على صعيد تعزيز حظوظ المترشحين في الانتخابات النيابية والبلدية 2018، حيث نجح 7 مترشحين ممن استفادوا من البرنامج في الفوز في الانتخابات، بينهم اثنان فازا في الجولة الأولى في الانتخابات البلدية، في حين فاز 5 آخرين في الجولة الثانية. منهم 4 نيابي ومرشح واحد بلدي؛ ووصل حجم الكتلة التصويتية للمترشحين المستفيدين من البرنامج 60981 ناخباً بنسبة 31% من اجمالي الكتلة التصويتية ، ومعهد البحرين للتنمية السياسية معهد يتبع مجلس الشورى وهو معهد وطني يقدم جميع خدماته مجانا، وتأسس بموجب المرسوم رقم (39) لسنة 2005م، ويرتكز مجال عمله على نشاط التدريب بهدف نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة، ورفع مستوى الوعي السياسي والتنموي، والنهوض بالمسيرة السياسية في مملكة البحرين، تحقيقاً لأهداف المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى[1].

3- صندوق احتياطي الأجيال القادمة

حقق صندوق احتياطي الأجيال القادمة عوائد إجمالية قيمتها 24.1 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك تحقيق عائد على متوسط الاستثمارات بنسبة 5.3%، الأمر الذي يعكس تحقيق أرباح كل عام دون أدن خسارة منذ إنشاء الاحتياطي بموجب القانون رقم (28) لسنة 2006 الصادر في 17 يوليو 2006

يميز أداء الاحتياطي[2] منذ إنشائه على توسيع نطاق المحفظة الاستثمارية من خلال زيادة الاستثمار في الأصول البديلة في قطاعي التطوير العقاري والبنية التحتية، وذلك بالنظر إلى الآفاق المشجعة التي تم رصدها في هذين المجالين. في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة

[1] https://www.bipd.org/MediaCenter/News/2018/n081218.aspx.(2018/12/19)

[2] يقوم هذا الصندوق باقتطاع دولار أمريكي واحد من سعر كل برميل نفط خام يزيد سعره على (40) دولاراً ويتم تصديره خارج مملكة البحرين، لتكوين احتياطي خاص يسمى " احتياطي الأجيال القادمة" وله حساب ترصد فيه هذه الأموال المقتطعة وعوائد استثماراتها. يعد صندوق احتياطي الأجيال القادمة من إنجازات السلطة التشريعية في مملكة البحرين بعد أن قدمه مجلس النواب في أكتوبر، عام 2004 وصدر بقانون رقم (28) لسنة 2006، وحصيلة الصندوق وصلت النصف الأول من العام 2007 إلى حوالي (26,7) مليون دولار وهى البداية.

المتحدة وباقة من الأصول المتنوعة في الطاقة المتجددة والمطارات والمرافق الصحية في أنحاء متفرقة من العالم، بالإضافة إلى الحماية من تضخم الأسعار، فإن عائدات الاستثمار السنوية من هذه الأصول تعد أقل تقلبا من تلك المرتبطة بأسواق الأسهم وتتيح استكشاف المزيد من فرص الاستثمار في المستقبل. أما الأولويات على الصعيد التشغيلي فكان في مقدمتها إضفاء المزيد من الكفاءة والفاعلية على العمليات المالية للاحتياطي، وتحسين جودة إعداد التقارير المالية على نحو يكفل قدرة أفضل على التحليل والمقارنة وصنع القرار المالي والاستثماري الأمثل، هذا إلى جانب تعزيز الجهاز الفني والإداري للاحتياطي من خلال مجموعة من الكوادر الوطنية المتخصصة في تحليل وإدارة الاستثمار على المستوى الدولي، والمؤهلة تأهيلاً راقياً في هذا المجال. ويعتبر هذا الصندوق ذراع استثماري سيادي يرمي إلى الحفاظ على قيمة رأس المال المستثمر على المدى الطويل، فإن الهدف الأساسي للاحتياطي هو تثبيت دعائم الاستقرار المالي وضمان استدامته على المدى الطويل، وتحقيق حد معين من العوائد يكفل تغطية ارتفاع معدلات التضخم من ناحية، والتوجه المتحفظ حيال المخاطرة في خيارات الاستثمار من ناحية أخرى. ومن أمثلة هذ الاستثمار الدخل في شراكة استراتيجية مع مستثمرين من المملكة العربية السعودية لإنشاء مصنع لإنتاج عقار الأنسولين يعد الأول من نوعه في المملكة "Gulf Biotech" وذلك بتكلفة إجمالية قيمتها 80 مليون دولار[1].

ثانيا: مؤشر الخطة الاستباقية لحكومة وتحليل ميزانية الدولة

1- المسار الاقتصادي للمشروع الإصلاحي

منذ تولي حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم وأخذ على عاتقه التحول الديمقراطي وتوفير حياة كريمة للمواطنين، ونمو وتعزيز وتنوع الاقتصاد الوطني أهم سياسات الميزانية العامة، حيث تفترض الميزانية متوسط سعر للنفط عند 55 دولارا للبرميل.

وأيضا توزيع الإيرادات العامة على القطاعات الحكومية إيرادات الدول هي التي تتحمل تغطية النفقات العامة في الدولة، ويتم الموازنة بين الإيرادات والنفقات العامة في الموازنة العامة للدولة، ويكون هناك عجز، أو فائض. وللنظر في اعتماد ميزانية 2017-

[1] http://www.alwasatnews.com/news/1242551.html (2018/12/12) صحيفة الوطن العدد5370.

2018العامة للدولة للسنتين الماليتين (2017-2018). تقدر إيرادات الدولة في المادة رقم (1) من القانون رقم 20 لسنة 2017، من ميزانية السنتين الماليتين 2017، 2018 بمبلغ (4.609.876.000) دينار (أربعة مليارات وستمائة وتسعة ملايين وثمانمائة وستة وسبعين ألف دينا) ويكون نصيب السنة المالية 2017 مبلغ (2.238.261.000) دينار (مليارين ومائتين وثمانية وثلاثين مليوناً وماتتين وواحد وستين ألف دينار)، ونصيب السنة المالية 2018 مبلغ (2.371.615.000) دينار (مليارين وثلاثمائة وواحد وسبعين مليوناً وستمائة وخمسة عشر ألف دينار). وتقدر اجمالي المصروفات في المادة رقم (2) بمبلغ سبعة مليارات ومائتين وستة وستين مليونا وثمانمائة وتسعة وثمانين ألف دينار (7.266.889.000)، ويكون نصيب السنة المالية 2017 مبلغ (3.579.695.000) دينار بحريني (ثلاثة مليارات وخمسمائة وتسعة وسبعين مليونا وستمائة وخمسة وتسعين ألف دينار)، ونصيب السنة المالية 2018 (3.687.194.000) دينار بحريني (ثلاثة مليارات وستمائة وسبعة وثمانين مليونا ومائة وأربعة وتسعون ألف دينار.

ويقدر العجز في الموازنة حسب المادة رقم (6) من قانون اعتماد الميزانية للسنتين 2017-2018 بمبلغ (2.657.013.000) دينار بحريني (مليارين وستمائة وسبعة وخمسون مليونا وثلاثة عشر ألف دينار)، ويكون نصيب السنة المالية 2017 مبلغ (1.341.434.000) دينار بحريني (مليار وثلاثمائة وواحد وأربعون مليونا وأربعمائة وأربعة وثلاثون ألف دينار)، ونصيب السنة المالية 2018 مبلغ (1.315.579.000) دينار بحريني (مليار وثلاثمائة وخمسة عشر مليونا وخمسمائة وتسعة وسبعين ألف دينار)، على أن يغطي العجز بالاقتراض من المؤسسات المالية والصناديق العربية والإسلامية[1].

2- تمكين المواطنين اقتصادياً

المشروع الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة جعل المواطن أولا في تمكينه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعمل الدولة قصارى جهودها لذلك ويلاحظ بتحليل المصروفات للعام 2018 توزع المصروفات العامة (15% للدين العام – 14% الدفاع – 12% قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة – 12% قطاع الحماية الاجتماعية - 12% قطاع

[1] https://www.mof.gov.bh/FinancialDetail.aspx?a=CI939 (2018/12/12 وزارة المالية بمملكة البحرين) قانون اعتماد الميزانية العامة للدولة 2017 – 2018.

الشؤون الاقتصادية – 11% قطاع التعليم – 10% قطاع خدمات الإدارة العامة – 9% قطاع الصحة – 3% قطاع الإسكان والمرافق – 2% قطاع الشباب والثقافة والإعلام[1].

وتوفير الدولة الخدمات الرئيسية ذات الأولوية للمواطنين مثل دعم الخدمات الاسكانية للمواطنين بمبلغ (210 مليون دينار) ، دعم الخدمات التعلمية للمواطنين بمبلغ (790 ميلون دينار) في التعليم العام والعالي وتطوير المناهج والبيئة التعليمية وفقا لأفضل الممارسات وتشغيل 5 مدارس جديدة ذات مواصفات حديثة وسيصل إجمالي عدد المدارس الحكومية إلى 214 مدرسة، توفير دعم الكهرباء والماء للمواطنين بمبلغ (418 مليون دينار) للاستمرار في دعم خدمات الكهرباء والماء بواقع منزل واحد لكل مواطن، تقديم الدعم النقدي الحكومي للمواطنين بمبلغ (763 ميلون دينار) للاستمرار في دعم الاسر البحرينية والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام وجميع الفئات المشمولة في الصناديق الاجتماعية الحكومية وأيضا الاستمرار في دعم المواد الغذائية عن طريق التحويلات النقدية.

وبالنسبة للخدمات الصحية تقدم حكومة مملكة البحرين مبلغ (664 مليون دينار) لمواصلة توفير الرعاية الصحية الشاملة للجميع وتوسعة مجمع السلمانية الطبي وإنشاء وتأهيل عدد من المراكز الصحية والاستمرار في دعم الأدوية والمواد الطبية والعلاج في الخارج للمواطنين المستحقين[2].

3- الرؤية الاقتصادية 2030

تجسد الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في أكتوبر2008، رؤية شاملة لمملكة البحرين، تسعى إلى لتطوير اقتصاد المملكة، وتحقيق الاستفادة المباشرة للمواطن من النمو الاقتصادي حيث ارتفاع دخل الأسرة البحرينية بنسبة 47% بين تدشين الرؤية الاقتصادية 2030 ما بين عام 2008 وعام 2016[3]. كما ارتبط الاقتصاد بالاستقرار السياسي وبمؤشرات أساسية واهمها، الوحدة الوطنية هي أساس وجود واستمرار الدولة ومدى استقرارها الداخلي وهو تماسك فئات المجتمع داخل هذه

[1]https://www.mof.gov.bh/Default.aspx.(2018/12/12)

[2]https://www.mof.gov.bh/FinancialFramework.aspx.(2018/12/12)

[3]https://www.mof.gov.bh/fbp_ar.pdf.(2018/12/12 ص17)

الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطا عضويا يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أم التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. وفي حال توافر تلك المقومات فإننا نقول هذه الدولة تتمتع بوحدة وطنية. والاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع والاستقرار السياسي تسعى اليه الشعوب لخدمة مصالحها داخليا وإقليميا ودولياً[1].

ومع تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والحديث عن مشروعه الإصلاحي في خطابه الأول في 13 مارس 1999 حيث شدد على أهمية الوحدة الوطنية والمساواة في الحقوق والواجبات وضرورة إشراك المواطنين في إعداد ميثاق وطني يراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون تجديدا لعقد اجتماعي من خلال ميثاق العمل الوطني حيث دعا إلى "حوار وطني تكون نتيجته ميثاقاً وطنياً يضع المبادئ ويعزز النمو والازدهار لانطلاقة جديدة للبلاد". بدأ المشروع يأخذ طريقه للتنفيذ، إلى أن أصدر الملك أمراً بدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع ميثاق العمل الوطني في يومي 14 و15 فبراير 2001م.

وقد شهد الاستفتاء على الميثاق نسبة مشاركة غير مسبوقة وصلت إلى 91.2%، كما حظي بتأييد كاسح بلغت نسبته 98.4%، فيما يشبه الإجماع تمثلت مبادئه الأساسية أن الشعب وحده مصدر السلطات، وكفالة الحريات الشخصية وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير وتأسيس الجمعيات الأهلية، وتدعيم مبدأ الفصل بين السلطات، فضلاً عن تغيير شكل الدولة من إمارة إلى مملكة، وتعديل تشكيل السلطة التشريعية لتتكون من مجلسين بدلاً مجلس واحد[2]. وبناءاً على ميثاق العمل الوطني فقد صدر التعديل الأول على الدستور في العام 2002 وتضمنت هذه التعديلات ما جاء بميثاق العمل الوطني فأقامت نظامنا ملكيا دستوريا قائما على الشورى، وعلى اشتراك الشعب في ممارسة السلطة.

---

[1] http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497.(2018/132/18)

[2] محمد أحمد وآخرون، تاريخ البحرين الحديث، مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين 2009ص.199.

خلاصة عامة

تتميز مملكة البحرين بعلاقات متميزة مع المجتمع الدولي وللمملكة حوالي 30 بعثة دبلوماسية حول العالم بالإضافة لاستضافتها لأكثر من 115 بعثة دبلوماسية من مختلف دول العالم، وتسعى مملكة البحرين لتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع النمو في الناتج الإجمالي كما تسعى أي دولة في العالم من اجل توفير حياة كريمة لمواطنيها.

وأود الحديث عن الاستقرار السياسي ومؤشراته وارتباط ذلك بالتنمية الاقتصادية، وقدرة النظام السياسي جعل الوحدة الوطنية هي أساس وجود واستمرار الدولة وتماسك فئات المجتمع وترابطهم فيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وأود توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية وكيف أن الدبلوماسية الاقتصادية طورت الاقتصاد ونوعت النسيج الاقتصادي.

لقد عزز الدور الدبلوماسي بشقيه السياسي والاقتصادي إلى تحقيق أهداف تنموية في الأسواق الخارجية من خلال شبكة السفارات، منها استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتي من نتائجها المستدامة استحداث الوظائف وفرص العمل المناسبة للمواطنين والترويج للمصالح الاقتصادية، ففي العام 2017 بلغت قيمة الاستثمارات (733) مليون دولار، وتوفير 2831 وظيفة، مقابل (281) دولار في العام 2016 وتوفير 1647 وظيفة، أي أن استثمارات 2017 بزيادة 161% عن العام 2016[1].

ووصل إجمالي الناتج المحلي لمملكة من (6.621) بليون دولار منذ تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة في العام 1999 الى أن بلغ (35.31) بليون دولار خلال مشروعه الإصلاحي[2].

---

[1] https://www.bahrainedb.com/EDB_AnnualReport_2017/?page=2016_vs_2017&lang=ar .(2018/9/15)

[2] https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86&rlz=1C1GCEU_enBH820BH820&oq=%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86&aqs=chrome..69i57j0l5.14591j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8.(2018/12/23)

كما وصل نصيب المحلي للمواطن البحريني حيث يصل إلى (22.111.5) اثنان وعشرون ألف ومائة وأحدى عشر دولار سنوياً[1].

هنا أتحدث عن الوضع الاقتصادي لمملكة البحرين التي تبلغ مساحتها 765.3 km²، والتي عدد سكانها حسب تقرير البحرين في أرقام 2017 والصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، حيث بلغ عدد السكان (1.424 مليون وأربعمائة اثنين واربعون ألف نسمة عن العام 2016)، البحرينيين (ذكور 665 – اناث 337) ، بالألف[2] . وعندما بدأت الرؤية الاقتصادية 2030 بهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ونتحدث عن الفترة من 2002 إلى 2017 والتي سجلت القطاعات غير النفطية نموا في المتوسط بنسبة (7.5%) ولابد من المقارنة ففي العام 2002 مثل القطاع النفطي (42%) والغير نفطي (58%) بناتج اجمالي (6.076 مليون دينار بحريني) مقارنة بالعام 2017، حيث قل الاعتماد على النفط بنسبة (18%) وارتفاع الاعتماد على القطاع الغير نفطي إلى (82%) وبزيادة (104%) في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى (12.432 مليون دينار بحريني)[3]، وذلك لجهود عديد من المبادرات أسهم فيها مجلس التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار ودعم هيئة تنظيم سوق العمل ومؤسسات القطاع الخاص ومنها:-

تهيئة البنية التحتية والبيئة المنظمة والتي تهدف لخلق بيئة داعمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال بهدف خلق فرص عمل نوعية للمواطن.

وأتحدث هنا عن الاستثمارات الأجنبية والتي جذبها مجلس التنمية الاقتصادية خلال ال 9 شهور الأولى من العام 2018، فقط فقد نمت الاستثمارات بنسبة 138% بالمقارنة من العام الماضي حيث جذبت المملكة 76 شركة مجموع استثمارات بلغت (305 مليون دينار بحريني) وهو ما يعادل (810 مليون دولار) – مقابل استقطاب 71 شركة باستثمارات (276 مليون دينار بحريني) بما يعادل (733 مليون دولار خلال 2017. ويتوقع مجلس التنمية الاقتصادية أن تسهم الاستثمارات لخلق أكثر من 4200 فرصة وظيفة خلال ال 3 سنوات القادمة براتب أساسي (1850 دولار امريكي)[4].

---

[1] https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/gdp-per-capita.(2018/12/23)

[2] http://www.iga.gov.bh/Media/Pdf-Section/Bahrain_in_figures_Booklet.pdf)(1/12/2018.20 ص

[3] https://www.mof.gov.bh/fbp_ar.pdf (12/12/2018.6ص

[4] https://arabic.cnn.com/business/article/2018/09/25/bahrain-economic-foreign-investments-growth-gcc-countries-careers.(2018/12/23)

ومنها مشاريع كبرى بقيمة (32.5 مليار دولار) القطاع الخاص يسهم ب (15 مليار دولار – والشركات الحكومية ب 10 مليار دولار – وبرنامج التنمية الخليجي 7.5 مليار دولار. ومن هذه المشاريع الافنيوز – مراسي البحرين – ديار المحرق – الخط السادس المنيوم البا – توسعة مصفاه التكرير بابكو) وللعلم فأن برنامج التنمية الخليجي هو دعم الاشقاء سعودي إمارتي كويتي. وأيضا منها توسعة مطار البحرين (مليار دولار) ليصل الطاقة الاستيعابية إلى 14 مليون مسافر سنويا، وتوسعة مصفاة تكرير شركة نفط البحرين (بابكو) بتكلفة (4.2 مليار دولار لترتفع القدرة الإنتاجية للشركة من (265.000 برميل) إلى (360.000 برميل يوميا) – خط المصهر السادس لشركة (ألبا) مطلع العام 2019 لتحويل الطاقة الإنتاجية بزيادة 52% أي (1.5 مليون متري سنويا) ويكون أكبر مصهر للألمونيوم في العالم[1].

تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية منها إطلاق نظام للسجلات التجارية يعمل على مدار الساعة بخدمات الكترونية لأكثر من (550) نشاط، ومبادرة "سجلي" للمؤسسات الفردية البحرينية ومباشرة العمل دون عنوان أو مقر، كما تم التحول الالكتروني ووقف التعاملات الورقية للخدمات الحكومية لأكثر من 90 خدمة، وإقرار سياسات فتح باب التمليك للاستثمار الأجنبي بنسبة 100%.

كما نجح مجلس التنمية الاقتصادية في تنويع الاقتصاد المحلي عبر تنمية القطاعات الاقتصادية إلا أن هذا النمو لم ينعكس على الإيرادات غير النفطية ، وتحقيق الاستفادة المباشرة للمواطن من النمو الاقتصادي حيث ارتفع دخل الاسرة البحرينية بنسبة (47%) بين تدشين الرؤية الاقتصادية 2030 ما بين عام 2008 للعام 2016، وقد أدى ارتباط الإيرادات الحكومية بأسعار النفط العالمية بالإضافة إلى الإيرادات غير النفطية إلى عجوزات متتالية في الميزانية العامة أدت إلى تركم الدين العام ليصل إلى 87% من الناتج الإجمالي مع النصف الأول من العام 2018، وقامت الحكومة بإطلاق حزمة من المبادرات بين عامي 2015، و2017 ساهمت في تحقيق أثر مالي سنوي يسهم في تقليص العجز بمبلغ (854 مليون دينار) حيث تم التركيز على ثلاث محاور (خفض المصروفات – زيادة الإيرادات – إعادة توجيه الدعم الحكومي لمستحقيه).

[1]https://bahrainedb.com/app/uploads/2017/06/BEQ-December-2017-AR.pdf.(2018/12/23)

وأود الإشارة إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة والذي يحقق عوائد اجمالية قيمتها (24,1 مليون دولار) بما في ذلك تحقيق عائد على متوسط الاستثمارات بنسبة (5.3%) تحقيق أرباح كل عام دون أدنى خسارة منذ أنشاء الاحتياطي بموجب القانون رقم (28) لسنة 2001، وتأتي تلك التحولات بما تشهده مملكة البحرين من تطور ديمقراطي منذ انطلاق المشروع الإصلاحي للملك تؤكد أن النظام السياسي البحريني ينمو ويتطور بصورة متسارعة وغير مسبوقة، كما تتنوع فيه وسائل التعبير عن الرأي لدى المواطنين وتتسع أمامهم مساحة الحرية بالإيجاب على المواطن والمجتمع البحريني، تقوية أركان الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

الفهرس

عبد الناصر جندلـــي. الدّبلوماسية الاقتصادية ودورها فـي تفعيل التّنمية الاقتصادية فـي عصر العولمة	ص.7 إلى 29
نادين مصطفى الكحيل. الاستثمارات الدولية وتدبير الأزمات	ص. 31 إلى 53.
رضا الشكندالـــي. الإقلاع الاقتصادي فـي إفريقيا وضرورة التغيير في الدبلوماسية الاقتصادية لتونس	ص. 55 إلى 60.
محمد زايد. أهمية ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية المعاصرة. دراسة حول الطريق غير المستقر إلى التكامل فـي البلدان النامية والأقل نمواً	ص. 61 إلى 80.
لحسن الحسناوي. التّدفقات المالية الخارجية نحو إفريقيا :دراسة في تحولات القوى الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على القارة	ص. 81 إلى 102.
شرقـــي خيطار. آثار الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بإفريقيا :بين الراهن والمرتهن	ص. 103 إلى 120.
أمال الحواسني ومحمد لكريني. تحديات ورهانات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه إفريقيا.	ص. 121 إلى 140.
صليحة كبابي. دبلوماسية الصين الاقتصادية وإعادة توزيع أوراق القوة في دول المغرب الكبير	ص. 141 إلى 163.
أحمد صلحي. دور البريكس في إعادة هندسة التحالفات بالقارة الافريقية	ص. 165 إلى 182.
محمد فوزي شهاب الدين. أثر الدبلوماسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. دراسة لحالة مملكة البحرين	ص. 183 إلى 206.

SOMMAIRE

B. Dinar. La dialectique FMN/Etat Nation : quelle diplomatie dans un monde globalisé	**pp.7-27**
Intissar BEN SBIH. Les investissements directs étrangers dans la coopération Sud-Sud: Nouveau vecteur de développement	**pp. 29- 39.**
Younés Zakkari. La coopération Sud-Sud : Quels apports des IDE marocains en Afrique subsaharienne	**pp. 41-56.**
Maghriti Mustapha. L'arbitrage : Un déterminant de l'attractivité et de la sécurisation des IDE au Maroc	**pp.57-68**
Mohamed Toutaou. La diplomatie environnementale : la conflictualité des intérêts des pays du Nord et du Sud	**pp. 69- 96**
Meryem MEHREZ. La BAD, acteur africain ou instrument international ?	**pp. 97- 108**
OULEPO NEMLIN HIE ARNAUD. Opportunités d'investissement et risques potentiels : l'impact des traités de promotion et de protection des investissements entre pays du Maghreb et d'Afrique subsaharienne	**pp. 109- 123**
Belarbi M'hammed. De la coopération Sud-Sud et pragmatisme dans la récente politique africaine de l'Inde	**pp. 125- 141**

Conclusion générale

De toute évidence, l'Inde s'installe peu à peu dans son rôle de puissance émergente. Les attributs de sa puissance relèvent à la fois du *soft power* et du réalisme économique. Sous plusieurs angles, divers aspects des relations indo-africaines ont été présentés. On y apprend que depuis les années 2000, l'Inde oriente ses partenariats vers les canaux de la diplomatie économique, c'est-à-dire le commerce, les affaires, les investissements et les partenariats politiques stratégiques. Principalement les ressources naturelles de l'Afrique sont échangées contre les produits transformés de l'Inde, et ce, de façon concentrée avec seulement quelques États, notamment ceux de l'Afrique de l'est pour des raisons historiques et de proximité. Cependant, les investissements indiens en Afrique tendent à se diversifier et à se diffuser de plus en plus sur tout le continent. Par ailleurs, l'Inde se sert de ses aptitudes en éducation et en technologie pour en faire bénéficier l'Afrique dans une optique de *soft power*.

La montée en puissance des économies émergentes et de leur présence économique en Afrique a entraîné une concurrence entre partenaires traditionnels et émergents en vue d'élargir leur sphère d'influence sur le continent. L'Afrique doit en profiter pour négocier de meilleurs avantages ainsi qu'un contrôle accru sur son propre programme de développement et sur toute assistance s'y rattachant. Le perfectionnement et le renforcement de la CSS entre l'Afrique et l'Inde et dans une mesure plus élargie entre l'Afrique et le reste des pays du Sud pourraient se concevoir comme une possibilité pour le Sud de se rassembler et de coopérer plus intensément pour des alternatives plus équilibrées.

économique en Afrique. En effet, le partenariat entre l'Inde et l'Afrique dans le secteur des hydrocarbures était essentiel et mutuellement avantageux. Il permettrait à l'Inde de renforcer sa sécurité énergétique, tout en alimentant la croissance du secteur en Afrique grâce à de meilleurs investissements créateurs d'emplois, la transplantation de la technologie, la viabilité environnementale, l'accroissement de la part d'éléments d'origine locale et la mise en valeur de ressources humaines africaines.

Pourtant, malgré des efforts pour distinguer le modèle indien de coopération Sud-Sud de celui proposé par la Chine, les deux stratégies peuvent être la cible de critiques similaires. Indéniablement, l'Inde comme la Chine se rapproche de l'Afrique dans la perspective de satisfaire ses propres intérêts et ces intérêts peuvent ne pas se recouper nécessairement avec ceux des Etats africains. Plus précisément, les pays émergents constituent également un mélange de peur et d'opportunités pour les autres acteurs du Sud, qu'il s'agisse des pays émergents entre eux ou encore pour les autres en mal de développement. L'Afrique, continent oublié et sous-estimé pendant longtemps, est également en train de ressurgir sur la scène internationale.

Entre idéalisme discret et *Realpolitik* assumée, le dilemme indien risquera alors d'être confronté à un paradoxe que les grandes puissances occidentales connaissent depuis longtemps : l'alliance assumée entre des démocraties et des régimes autoritaires. En parvenant à tenir le pari de s'imposer comme un partenaire incontournable de l'Afrique, et en assumant de plus en plus pleinement son pragmatisme sur la scène internationale et l'Inde est contrainte d'abandonner même partiellement son image traditionnelle de puissance idéaliste et discrète.

Les relations indo-africaines s'insèrent dans la mondialisation (marché des matières premières, globalisation financière, chaînes de valeurs internationales..) mais elles s'inscrivent dans un basculement de la richesse et de la puissance et de déplacement du centre de gravité du capitalisme vers les deux nouveaux géants d'Asie, à savoir la Chine et l'Inde. Liées à des dynamiques spécifiques et à des stratégies décalées dans le temps, la croissance économique et la puissance politique impliquent pour l'Inde et la Chine des visions stratégiques et géopolitiques dont l'Afrique fait partie. Ceci dit, au stade actuel il est difficile d'évaluer si les coopérations indo-africaines seront entièrement bénéfiques pour l'Afrique puisqu'il s'agit d'un phénomène assez récent et le manque d'information est un obstacle important pour être en mesure de produire un jugement éclairé sur la question posée au début.

d'importants prêts aux États africains, allant à l'encontre des efforts déployés internationalement pour l'allègement de leurs dettes ; la coopération intéressée avec des régimes autoritaires maniant la rente enfreint les principes de la démocratie et des droits de l'homme[1]. De même, il a été souligné que les aspects négatifs des investissements chinois et indiens en Afrique risquent d'aggraver la dépendance de leurs clients à l'égard des activités agricoles et d'extraction minière[2]. De même, les investissements pétroliers contribuent à exacerber les contentieux frontaliers, notamment dans le golfe de Guinée où les frontières maritimes ne sont pas clairement établies. Du coup les revenus rentiers serviront à financer les conflits locaux autant qu'à être affectés pour le développement. On peut relever d'autres effets négatifs de l'émergence de la Chine et de l'Inde sur l'Afrique. En effet, s'il est communément admis que la croissance de l'Inde constitue un défi et une source d'opportunités pour les pays développés, son impact sur les pays en développement et les politiques appropriées qui peuvent être mises en place pour y faire face demeurent beaucoup plus incertaines car les conséquences pour les économies africaines de l'intégration des géants asiatiques au sein de l'économie mondiale ont en particulier été très peu explorées[3]. Ces reproches évoqués sont essentiellement fondés sur les arguments des analystes des pays développés, principalement les partenaires traditionnels de l'Afrique, nés du souci de perdre une zone d'influence historique que représente l'Afrique avec ses ressources et son marché.

La deuxième approche est plus tôt basée sur l'opportunité à saisir de ce nouvel intérêt manifesté par la Chine et de l'Inde à l'égard du commerce et de l'investissement avec l'Afrique. Elle s'oppose à la première approche, relatée ci-dessus. Les tenants de l'approche de l'opportunité à saisir montrent que le développement rapide de l'Inde comme de la Chine profite deux fois à l'Afrique ; d'abord en leur achetant une grande quantité de matières premières pour les besoins de leurs industries ; ensuite en les leur revendant sous forme de grande quantité de biens manufacturés à un prix à la portée des pouvoirs d'achat locaux. Aussi, en devenant des importateurs importants des produits primaires, l'Inde comme la Chine ont permis d'améliorer les termes de l'échange profitable aux pays d'Afrique subsaharienne, grands exportateurs de matières premières.

En ce sens, l'Inde et la Chine constituent une opportunité pour la relance des économies africaines. Elles sont aujourd'hui les moteurs de la croissance

---

[1] Serge Michel et Michel Beuret, *La Chinafriqu*e, Paris, Grasset, 2008.

[2]Andrea Goldstein, Nicolas Pinaud et Helmut Reisen, *L'essor de la Chine et de l'Inde: Quels enjeux pour l'Afrique ?*, Publication de l'OCDE, 2006.

[3] Harry Broadman. La route de la soie en Afrique : nouvel horizon économique pour la Chine et l'Inde.(Banquemondiale, 2006).

a donné accès à des milliers d'Africains à une éducation à distance et à la télémédecine par la mise en place d'un réseau internet par satellite et fibre optique. La mise en œuvre du projet est assurée par la compagnie d'État indienne *Telecommunications Consultants India*. Ce projet relie des centres d'apprentissage africains, des hôpitaux et universités en Afrique, à des universités indiennes et à des hôpitaux de spécialité en Inde. L'Inde développe aussi l'e-éducation, avec plus de 22000 étudiants africains qui suivent des cours à distance en partenariat avec une université indienne. Aussi, en plus d'octroyer une centaine de lignes de crédit à une cinquantaine de pays africains et d'accorder des tarifs préférentiels à 33 pays moins avancés[1], l'aide indienne à l'Afrique s'insère en fait dans un enchevêtrement compliqué d'interventions, de relations et d'engagements, mêlant logique «opportuniste» de l'intérêt et logique «altruiste» du don, dimension politique et dimension économique. Dans l'optique de la CSS, le géant indien n'impose pas de conditions politiques et n'exige pas de ses partenaires africains qu'ils modifient leurs systèmes économiques pour leur accorder des prêts ou pour conclure des engagements. Si l'Inde lie son assistance technique à l'utilisation de ses biens et ses services nationaux, elle laisse néanmoins souvent les pays bénéficiaires de choisir les projets à être effectués selon leurs propres priorités nationales. Malgré cette percée notable, l'évaluation de la récente présence de l'Inde en Afrique a suscité des critiques.

II-3-Esquisse d'appréciation de la récente pénétration indienne en Afrique

Diverses analyses ont montré que les pays africains peuvent être affectés positivement ou négativement de la montée en puissance sur le continent des deux géants asiatiques, selon deux approches : d'une part, la première approche voit dans la présence des pays asiatiques émergents une menace au développement socio-économique de l'Afrique. D'autres parts, la seconde approche tente de faire de cette présence des deux géants asiatiques une opportunité et une alternative pour le développement de l'Afrique.

La première approche se résume aux quelques points suivants: comme les produits chinois, les produits indiens submergent le marché africain et freinent le développement des industries locales ; ces pays, par leur exploitation excessive des ressources pétrolières et minières, sont en train de faire appauvrir le continent africain et détruire l'environnement ; l'Inde comme la Chine ne respectent pas les critères internationaux du travail, elles exportent en Afrique une main-d'œuvre nombreuse et imposent des salaires trop bas aux travailleurs locaux ;l'Inde aussi bien que la Chine ont accordé

[1] The African Development Bank Group, ''India's economic engagement with Africa'', (*Africa Economic Brief*, n°6, 2011).

avec les États de l'Est africain est également une motivation la poussant à resserrer les liens avec le continent africain, un *soft power* à l'indienne, fondé concrètement sur des aides, des bourses d'études et la médecine à distance, complète le tableau.

II-2-Les aspects de la promotion du *soft power* indien en Afrique

De manière générale, l'Inde est très engagée dans la coopération Sud-Sud (CSS). En effet, l'expertise de l'Inde est sollicitée dans les domaines du développement rural, de l'agriculture, des infrastructures, de l'éducation et de la santé[1]. En 2012, l'Inde a créé une structure administrative pour la coopération au développement (*Development Partnership Administration*) relevant de son ministère des affaires étrangères. Ceci dit, on ne peut manquer de souligner que l'Inde a contribué depuis plusieurs décennies au développement de divers pays africains.

Dans cette optique, les entreprises indiennes préfèrent former la main-d'œuvre locale africaine, ce qui contribue aux objectifs de transfert du savoir. L'Inde concentre donc ses efforts en Afrique sur le développement des capacités et l'éducation, ce qui peut se vérifier concrètement dans son partenariat avec les pays du continent. Les fonds attribués à cette collaboration technique et économique servent à offrir des formations professionnelles en Inde à des candidats africains sélectionnés[2]. Le domaine de l'agriculture étant un élément central du programme. Sur ce, aussi bien des équipements que de l'expertise ont été fournis à plusieurs pays africains pour améliorer la production alimentaire du continent.

Ainsi, l'Inde a mis en place en 2004, le *Team* 9 (*Techno-EconomicApproach for Africa -IndiaMovement*), qui est un groupe de neufs pays (Burkina Faso, Tchad, Côte d'Ivoire, Guinée Equatoriale, Ghana, Guinée Bissau, Mali et Sénégal) prioritaires dans l'agenda de la politique africaine de l'Inde. L'initiative s'inscrivait dans le cadre d'une politique plus large visant à mobiliser les pays d'Afrique de l'Ouest sous-développés mais riches en ressources, qui nécessitaient à la fois des technologies peu coûteuses et des investissements pour développer leurs infrastructures. En particulier, l'Inde souhaite de plus en plus jouer un rôle important en aidant la Côte d'Ivoire et d'autres pays d'Afrique de l'Ouest à canaliser plus efficacement leurs ressources énergétiques.

En 2009, le gouvernement indien a inauguré en collaboration avec l'Union africaine le Projet de réseau panafricain. Cette initiative d'envergure

---

[1] Gareth Price, ''For the Global Good: India's developing international role'', (*Chatham House Report*, May 2011).
[2] Gareth Price, ''For the Global Good: India's developing international role'', cite.

Inde-Afrique. C'est dire que l'Etat indien a suivi les entrepreneurs indiens dans cette ruée vers l'Afrique.

Dans cette perspective, l'essor des relations économiques indiennes avec l'Afrique a suscité plusieurs déplacements sans précédent des principaux responsables politiques indiens et la signature d'accords bilatéraux avec les pays africains. La barrière de la langue ne semble plus être un obstacle à l'expansion du commerce indo-africain. Ainsi, l'Inde n'hésite pas à élargir ses partenariats avec l'ensemble des pays africains. En fait, en amont de la tournée du Premier ministre indien Narendra Modi dans quatre pays africains (Mozambique, Afrique du Sud, Tanzanie et Kenya) en juillet 2016, le vice-président indien, s'était rendu au Maroc et en Tunisie deux mois plus tôt, en mai 2016. En juin 2016, c'est le Président indien Pranab Mukherjee qui s'est rendu sur le continent pour la rencontre de ses homologues du Ghana, de la Côte-d'Ivoire et de la Namibie. La multiplication des déplacements et les initiatives des responsables politiques indiens visent à encourager le développement de partenariats pérennes avec l'ensemble des 54 pays africains.

En juillet 2018, le Premier ministre indien a visité l'Ouganda, le Rwanda avant de se rendre pour l'Afrique du Sud. Devant le parlement ougandais, il déclarait : « Nous avons combattu la colonisation, ensemble. Nous allons nous battre pour la prospérité, ensemble ». Dans la foulée, il annonçait la création de 118 lignes de crédits pour un total de 11 milliards de dollars pour 40 pays africains, et la création de 18 ambassades sur le continent d'ici 2021.En effet, contre près de 50 ambassades chinoises sur le continent africain, l'Inde ne compte actuellement que 34 ambassades et consulats généraux sur le continent africain[1]. En ce sens, la nouvelle tournée africaine de Narendra Modi, qui a coïncidé avec celle du président chinois Xi Jinping sur le continent, a avant tout pour objectif de contrer l'influence chinoise grandissante sur le continent.

Face à son rival chinois, l'Inde, qui a pour ambition d'obtenir une place au sein du Conseil de sécurité de l'ONU, mise de plus en plus sur le renforcement de ses liens historiques avec l'Afrique pour peser davantage lors des réunions internationales. Dans cet esprit, avec l'Allemagne, le Brésil et le Japon, l'Inde a été à l'origine de la proposition intitulée ''G 4'', destinée à élargir le Conseil de sécurité de 15 à 25 membres, en créant six nouveaux sièges de membres permanents, dont deux pour les pays du continent africain. Au-delà de cette question, l'Inde voit dans ses alliés africains un relais de sa diplomatie et d'appuis pour permettre l'élection de candidats indiens au sein des instances internationales. Le soutien et les votes des 54 nations africaines est pour elle un enjeu crucial. Outre, la conclusion de partenariats militaires

[1] Taylor, Ian, ''India's rise in Africa'', International Affairs, Vol. 88, n°4, 2012, pp. 779-798.

et de revenir sur des programmes d'entraide qui facilitent la coopération, la formation et le transfert de technologies dans des domaines aussi variés que l'éducation, la santé, les infrastructures, la sécurité alimentaire ou l'informatique.

Pour réaliser donc ses ambitions politiques et géopolitiques, l'Inde a vu dans le continent africain un allié de taille. Dans cette optique, les deux géants indien et chinois sont-ils de vrais participants à la coopération Sud-Sud ou représentent-ils davantage une nouvelle forme de domination? Est-ce que la Chine et l'Inde ont des approches comparables ou plutôt différentes? Sont-ils en compétition sur le territoire africain ou pourraient-ils être considérés comme complémentaires? Pour tenter de dégager des éléments de réponse à ces questions, il est intéressant de noter que les analyses à ce propos ne font pas de consensus, là- dessus.

II-1- Des ambitions politiques et stratégiques de l'Inde en Afrique

Afin de resserrer ses liens économiques avec l'Afrique, l'Inde a mis sur pied, un espace de dialogue intitulé le Forum Inde-Afrique (*India-Africa Forum Summit* ou l'IAFS). Sur le modèle des rencontres Chine-Afrique institutionnalisées depuis 2000, le premier sommet indo-africain qui s'est tenu en 2008 à New Delhi a visé l'accélération des collaborations entre le géant de l'Asie du Sud et le continent africain et notamment à se constituer comme un fer de lance du multilatéralisme.

D'une certaine manière, en organisant le premier sommet du Forum Inde-Afrique en 2008, l'Etat indien a voulu donc montrer qu'il a les moyens, et surtout la volonté de devenir un acteur économique et commercial majeur sur le continent africain. Du coup, la tenue d'un tel sommet l'expose d'emblée à une comparaison naturelle avec Pékin, étant donné l'accroissement de la présence chinoise en Afrique depuis la fin des années 1990[1]. Dans les faits, cette hypothèse ne peut pas être ignorée. Le premier sommet du Forum Inde-Afrique fait évidemment écho au Forum sur la coopération entre la Chine et l'Afrique qui, en 2006, était déjà à sa troisième édition. Même si, l'Inde en tant que République parlementaire fédérale, ne peut compter sur les mêmes atouts que la rivale Chine populaire, soit un système centralisé, autoritaire, qui impulse des politiques suivies par les groupes à capitaux publics comme privés. Néanmoins, l'Inde s'appuie sur un secteur privé atomisé et dynamique qui a lui-même animé les relations indo-africaines depuis les années 2000. Les investissements directs à l'étranger ont été accompagnés par les lignes de crédit de l'*Exim Bank of India* et chapeautés, politiquement, par les sommets

[1] Tous les trois ans, depuis 2000, Pékin s'efforce de réunir le plus de chefs d'État d'Afrique afin de rendre manifeste aux yeux du monde entier la nature bienveillante de son ancrage africain.

son opérateur Bharati Airtel), le secteur agro-alimentaire, l'industrie pharmaceutique ou encore les secteurs de l'équipement routier, en passant par les machines-outils et les camions de transport ou bien encore les équipements de sécurité et défense[1]. Ce dynamisme des investissements indiens s'est traduit, au cours des dernières années, par une frénésie d'acquisitions d'acquisition de terrains agricoles. Au-delà, la sécurité énergétique, les décideurs politiques indiens sont préoccupés par la sécurité alimentaire et les pénuries d'eau en Inde.

Dans l'ensemble, il est évident que les investissements indiens en Afrique sont dirigés par un ensemble complexe de facteurs et d'acteurs (politiques, économiques, culturels et idéologiques) qui lient à la fois le gouvernement indien et le secteur privé. Conjointement à la sécurisation des approvisionnements énergétiques et des matières premières, les considérations politiques et géopolitiques entrent de plus en plus en jeu dans cet engouement de l'Inde pour l'Afrique. L'Etat Indien s'est alors naturellement tournées vers l'Afrique, dans un souci de diversification géographique de ses achats et pour rivaliser avec l'empire du milieu. Pourtant, la quête indienne de la sécurisation ses approvisionnements en matières premières sur un terrain de jeu longtemps monopolisé par les puissances occidentales peut-elle constituer une nouvelle marge de manœuvre pour les pays africains ?

II-Les enjeux politico-stratégiques de la récente politique africaine de l'Inde

Il est encore prématuré pour mesurer l'impact de la nouvelle coopération indienne en Afrique. Aujourd'hui, en tant que puissance émergente, l'Inde a besoin à la fois de matières premières pour maintenir sa croissance et de marchés pour écouler ses productions. L'Afrique apparait comme l'une des solutions à ces deux problèmes : elle détient d'importantes réserves de matières premières et offre un marché qui dépasse maintenant le milliard de consommateurs. Toutefois, les ambitions indiennes en Afrique ne portent pas seulement sur des échanges commerciaux ou des services financiers. Elles sont aussi politico-diplomatiques et stratégiques pour faire face au rival chinois. Ainsi, l'Inde a pour objectif de décrocher un siège au sein du Conseil de sécurité de l'Organisation des Nations Unies et, pour ce faire, elle renforce ses liens avec les pays africains. En effet, les trois séries de rencontres indo-africaines (2008, 2011, 2015) ont permis de finaliser de nombreux partenariats

[1] D'autres entreprises indiennes sont présentes sur le continent africain comme Arcelor Mittal (sidérurgie et mines de fer), EssarSteel (sidérurgie), Coal India, Vedanta Resources (cuivre et autres métaux), Varun Industries (minéraux rares), JindalSteel and Power (sidérurgie et énergie), ou encore Apollo Tyres (fabrication et distribution de pneus, Arsha Consulting (équipements de sécurité).

grâce notamment à l'investissement du groupe pétrolier ONGC Videsh dans le champ gazier de Rovuma. L'Egypte occupe la deuxième position avec 12% devant l'Afrique du Sud (8,8%), la Tunisie (3,8%) et le Kenya (3,1%).

Les dix principales destinations africaines pour les IDE Indiens entre 2008 et 2016 (en millions de dollars USA)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	Total	%
Mozambique	5,9	0	0,3	3, 6	0,5	1,9	2648,8	1,7	4,1	2666,9	52,9%
Egypte	423,8	7,5	13,5	24	62,7	40,8	14,4	9,3	6,8	602,9	12%
Afrique Sud	29	84,7	29,5	23,6	137	18,9	27,6	63,9	28,3	442,5	8,8%
Tunisie	-	-	-	-	-	108,2	-	-	82,3	190,4	3,8%
Kenya	124,4	0,8	0,6	1,3	5,9	4,6	6,2	1,7	9	154,6	3,1%
Zambie	0,1	0,6	0,9	2	4,1	6,7	13,6	88,1	29,4	145,3	2,9%
Libye	24,5	12,9	52,5	3,5	0,6	27,4	7,4	0,1	-	128,8	2,6%
Ethiopie	1	3,5	3	4,1	2,8	4	42,7	14,1	21,1	96,4	1,9%
Maroc	2,5	1,1	-	38	4,9	5,8	10,7	13,7	19,4	96,1	1,9%
Soudan	55,5	16,2	13,9	0	0	-	0	-	-	85,7	1,7%
Sous-total	666,6	127,4	114,2	100,1	218,5	218,3	2771,4	200,4	4609,5	-	-
Total Afrique (*)	731,5	198,7	165,7	145,6	259,3	266,8	2828,7	224,1	5040,5	-	-
%	91%	64%	69%	84%	82%	98%	86%	91%	91%	-	-

Source: Malancha Chakrabarty, Indian Investments in Africa, cite.

(*) Non compris l'Ile de Maurice

Ces dernières années, une grande partie des investissements indiens ont été consacrés aux pays d'Afrique de l'Ouest, du Nord et du Centre. L'Inde est le plus gros investisseur en Éthiopie et l'un des cinq premiers investisseurs en Égypte, au Ghana, au Burkina Faso, au Sénégal, au Togo et au Nigéria[1].Les compagnies pétrolières indiennes se sont aventurées en Afrique centrale et occidentale, en particulier pour le pétrole et l'acier (Angola, Nigéria, Guinée équatoriale et Libéria), la Zambie et l'Afrique du Sud respectivement pour le cuivre et l'or et l'Éthiopie au nord pour l'agriculture.

En somme, le secteur privé indien a pris d'assaut quasiment tous les grands secteurs de l'économie africaine, des matières premières à l'industrie automobile, en passant par les infrastructures, la téléphonie et l'industrie pharmaceutique, entre autres. A titre d'exemple, le groupe de l'industrie automobile Tata, qui s'est implanté depuis les années 1960 dans plusieurs pays africains, n'est d'ailleurs pas la seule entreprise indienne à prospérer en Afrique[2]. L'Inde est ainsi très présente dans les télécommunications (à travers

[1] Enquête coordonnée sur les investissements directs, Fonds monétaire international, 2014.

[2] Forte de sa présence dans 11 pays africains, Tata Africa Holdings impliquée dans les technologies de l'information, les produits chimiques, la sidérurgie et l'ingénierie, l'industrie hôtelière, l'énergie et le secteur minier.

concentrés géographiquement. Avec une part de 63% et 22%, les régions de l'Afrique de l'Est et de l'Afrique du Nord ont attiré la majeure partie de ces investissements[1].

Dans les pays d'Afrique de l'Est[2] (Burundi, Kenya, Rwanda, Soudan du Sud, Tanzanie et Ouganda) entre 2008 et 2016, l'Inde a investi 3,8 milliards de dollars américains (soit 111 projets, soutenant 16 556 emplois)[3]. Le Kenya a reçu la plus grande part des investissements indiens, avec une part de 54,1% soit un montant de 2,1 milliards de dollars pour 50 projets d'IDE soutenant 9 851 emplois. Au Kenya, les principaux secteurs d'investissement indien en 2008-2016 étaient le charbon, le pétrole et le gaz naturel, les communications, l'immobilier, les équipements automobiles et les produits chimiques. Sur la même période, La Tanzanie a reçu un investissement total de 829 millions de dollars de l'Inde, représentant 26 projets d'IED et 3689 emplois. Les principaux secteurs d'investissement recevant des investissements sont l'hôtellerie et le tourisme, la communication, l'industrie, les machines, les services financiers et les soins de santé. De même, l'Ouganda a reçu des investissements indiens d'un montant de 699,4 millions de dollars pour 26 projets d'IED et 1928 emplois. Les principaux secteurs qui ont attiré des investissements indiens entre 2008 et 2016 sont les communications, les soins de santé, les transports, services financiers, loisirs et divertissements. Le Rwanda a reçu un investissement de 227 millions de dollars, ce qui a permis de réaliser 8 projets d'IED soutenant 1 056 emplois. Les principaux secteurs recevant des investissements indiens au Rwanda sont les communications, les produits pharmaceutiques, les soins de santé et les services financiers. En dernier, lieu Le Burundi a reçu des investissements indiens d'un montant de 2,9 millions de dollars dans le secteur de la santé, notamment, dans le domaine de la télémédecine.

En 2016-2017, les investissements directs indiens dans ces pays se sont élevés à 12,9 millions de dollars. Le Kenya a continué à recevoir les investissements les plus importants dans la région, soit 60,5% de l'investissement direct indien dans la région, suivi par l'Ouganda (25,6%), le Rwanda (12,4%) et la Tanzanie (1,6%)[4]. Comme le montre le tableau, ci-dessous, hors l'Ile de Maurice, seule une poignée de pays africains a en effet bénéficié des 5 milliards de dollars investis entre 2008 et 2016 par l'Inde sur le continent africain. Le Mozambique s'est accaparé 52% de cette somme

[1] MalanchaChakrabarty, Indian Investments in Africa, cite.

[2] La proximité de l'Afrique de l'Est avec l'océan Indien offre un avantage supplémentaire à l'accroissement des relations commerciales et d'investissement avec l'Inde.

[3] Cf. Indian investments in East Africa: recent trends and prospects. (Export-Import Bank of India, working paper n° 68, 2017).

[4] Idem.

alimentaires et pharmaceutiques. Au niveau régional, le commerce de l'Inde avec l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est a toujours été d'une importance capitale. Un tiers de ses exportations sont aujourd'hui dirigés vers l'Afrique de l'Est. Les raisons sont historiques, linguistiques et géographiques[1], mais cela ne freinera pas les nouvelles ambitions indiennes. Ces dernières années, les pays d'Afrique de l'Ouest et d'Afrique du Nord sont devenus des partenaires commerciaux importants. Grâce à des investissements de grande envergure dans divers secteurs et dans les différentes régions d'Afrique, les entreprises indiennes, publiques et privées, ont acquis une présence notable sur le continent.

I-3- De la récente montée des investissements indiens en Afrique

À partir des années 2000, le marché africain est de plus en plus convoité par les entreprises indiennes[2]. L'engagement indien en Afrique est stratégiquement plus important étant donné sa proximité avec le continent, sa grande diaspora et sa stratégie plus coopérative[3]. Quoiqu'il en soit, les investissements indiens en Afrique sont en réalité pilotés par quelques grandes entreprises publiques. Alors qu'environ 597 entreprises indiennes aient investi en Afrique durant la période 2008-2016, seulement11 grandes entreprises représentent environ 80% du total des flux d'investissements indiens sur le continent. Avec des investissements de 3,02 milliards de dollars, ONGC Videsh arrive en tête de liste, suivi par la Gujarat State Petroleum Corporation, Interlabels Industries, OilIndia et Coromandel International[4].

Par ailleurs, il a été établi que 90% des flux d'investissements directs indiens vers l'Afrique entre 2008 et 2016 ont transité via un seul pays, l'Ile de Maurice[5] qui a reçu 47,6 milliards de dollars d'investissements indiens sur un total de 52,6 milliards de dollars servis au continent africain. Aussi, les investissements réalisés par l'Inde sur le continent entre 2008 et 2016 sont très

---

[1] La proximité de l'Afrique de l'Est avec l'océan Indien offre un avantage supplémentaire à l'accroissement des relations commerciales et d'investissement avec l'Inde.

[2] Le premier investissement d'une société indienne en Afrique a été réalisé en Ethiopie par Birla Group en 1959 pour créer Indo Ethiopian Textiles Share Company. Par la suite, plusieurs entreprises indiennes ont investi dans des pays africains tels que le Nigeria, le Kenya et le Soudan. Mais l'ampleur de ces investissements était faible. À l'époque contemporaine, les investissements en Afrique de l'Inde ont augmenté et sont spatialisés dans différentes régions d'Afrique. Cf. Mohammad Amir Anwar, ''Indian foreign direct investments in Africa: a geographical perspective'', *Bulletin of Geography. Socio-economic Series,* N°. 26, Toruń: Nicolaus Copernicus University, pp. 35–49.

[3] Mawdsley, E. and McCann, G., India in Africa: changing geographies of power, (Cape Town; Nairobi, Dakar and Oxford: Fahamu Books and Pambazuka, 2010).

[4] Malancha Chakrabarty, ''Indian Investments in Africa: Scale, Trends, and Policy Recommendations'', (Observer Research Foundation, February 2018).

[5] Les entreprises indiennes essaient de profiter des facilités financières ''offshore'' de l'Ile de Maurice et bénéficient de diverses incitations. La destination finale de la majorité des investissements réalisés à Maurice est souvent d'autres pays africains.

indienne. Dès lors, les échanges économiques, entraînèrent l'installation de commerçants indiens et d'ouvriers dont les descendants forment des communautés dans de nombreux pays africains aujourd'hui[1]. Si l'on constate une stagnation des relations économiques indo-africaines pendant plusieurs décennies, elles sont réactivées par la montée en puissance de l'économie indienne dans les années 1990.

D'après les chiffres fournis par la Commission économique pour l'Afrique, les échanges commerciaux bilatéraux entre l'Inde et l'Afrique sont passés d'un 1 milliard de dollars USA en 1995 à 75 milliards de dollars en 2015 en passant par 30 milliards de dollars en 2010[2]. Ils devraient atteindre la barrière des 100 milliards de dollars vers cette fin d'année de 2018 selon les estimations des institutions économiques internationales. De 2010 à 2015, les exportations de l'Inde vers l'Afrique ont augmenté de 93% et les importations de 28%. En effet, alors que les exportations indiennes vers l'Afrique sont passées de 17,9 milliards de dollars USA en 2010 à 34,6 milliards de dollars USA en 2015, ses importations africaines ont passé de 31,4 milliards à 40,4 milliards de dollars USA sur la même période. L'Inde est toutefois loin derrière la Chine dont les échanges bilatéraux avec les pays africains s'élevaient en 2014-2015 à 210,2 milliards de dollars. C'est dire que l'Inde atteignait des sommes trois fois inférieures. Mais elle n'en a pas moins d'ambition pour pénétrer sur le continent.

De 2010 à 2015, le Nigéria était le premier partenaire économique de l'Inde en Afrique avec un volume d'import-export de 1,6 milliard de dollars, suivi par l'Afrique du Sud avec 1,1 milliard, puis par le Kenya et le Mozambique. Pour s'approvisionner en pétrole, l'Inde compte aussi sur le Soudan, le Soudan du Sud, l'Angola, la Guinée Equatoriale et sur les jeunes producteurs comme le Ghana et la Côte d'Ivoire. De même, outre le pétrole, l'Inde importe d'Afrique de l'or et des diamants, mais aussi du charbon et des produits agricoles (acide phosphorique, noix de cajou). Les premiers exportateurs africains vers l'Inde sont le Nigéria, l'Afrique du Sud, l'Angola, l'Égypte, l'Algérie, le Maroc et tout récemment le Mozambique. En somme, les relations commerciales de l'Inde avec l'Afrique sont dominées par les importations de ressources naturelles.

Par contraste, les exportations de l'Inde vers l'Afrique sont diverses, allant des produits finis de moyenne à basse technologie et comprennent les produits manufacturés, les machines, le matériel de transport, les produits

[1] La diaspora indienne en Afrique est basée majoritairement en Afrique du Sud et à l'Ile de Maurice, et dans une moindre mesure dans quelques pays de l'Afrique de l'Est comme Madagascar, le Mozambique, le Kenya, l'Ouganda, la Tanzanie, la Zambie et le Zimbabwe.

[2] Rapport ''Afrique-Inde: Faits et chiffres 2015'', publié conjointement par la Commission économique pour l'Afrique et la Confédération des industries indiennes.

Après sa défaite contre la Chine en 1962, l'Inde renonce peu à peu à sa neutralité politiqueen se rapprochant de l'Union soviétique, qui deviendra l'un de ses principaux soutiens. L'Afrique est devenue alors un lieu de confrontation entre l'Occident, l'Union soviétique et la Chine. Progressivement, l'Inde s'en trouvait écartée et marginalisée. En effet, pendant plusieurs années, l'Inde confrontée à ses propres difficultés intérieures (perte de l'allié soviétique, échec de son modèle économique autarcique, poids de la dette extérieure...) était sujette à limiter ses ambitions en dehors de ses frontières[1].

Alors que le contexte mondial dans lequel s'est déroulé le demi-siècle qui a suivi la Seconde Guerre Mondiale n'était pas favorable à la construction de liens économiques indiens durables avec le continent africain, le début du XXIème siècle marque une implication plus soutenue de l'Inde en Afrique. Suite à son émergence économique au début des années 1990, L'Inde entend rattraper un retard conséquent. Toutefois, le réengagement indien sur le continent africain dressé autour d'objectifs (politiques, commerciaux et énergétiques) a mis en avant l'esprit de coopération du Mouvement des non-alignés[2]. Ainsi, tout en s'inscrivant dans une véritable continuité historique et idéologique, l'Inde a taché d'établir de nouvelles relations avec l'Afrique, fondées, cette fois-ci, sur une coopération concrète au niveau économique et technologique[3]. Chemin faisant, durant les années 2000, l'Inde s'intéresse de près au marché africain des matières premières. L'importance de l'implication indienne en Afrique est à jauger à l'aune de ses relations économiques en termes d'échanges commerciaux et d'investissements directs.

I-2- Des relations commerciales basées sur des liens anciens

L'Inde et l'Afrique partagent un héritage historique de relations commerciales et culturelles. En fait, l'Inde est présente en Afrique depuis plusieurs siècles. Les migrations de la période coloniale ont également joué un rôle majeur dans l'établissement de liens pérennes entre les populations comme à l'île Maurice, en Ouganda ou en Afrique du Sud où de nombreux indiens se sont établis. En effet, c'est en Afrique du Sud en 1893, que le jeune avocat Gandhi exerçait pour la première fois sa vision d'une désobéissance civile non violente en luttant pour les droits civiques de la communauté

[1] François Lafargue, « L'Inde en Afrique : logiques et limites d'une politique », *Afrique contemporaine*, n° 219, 2006, p. 137-149 dont p. 138

[2] Itty Abraham, ''From Bandung to Nam: Non-alignment and Indian Foreign Policy, 1947–1965'',*Commonwealth & Comparative Politics Journal,* Volume 46, Issue 2, 2008, pp.195-219.

[3] Naidu Sanusha, ''Upping the ante in Africa: India's increasing footprint across the continent'', in Mawdsley Emma et Gerard Mccann, India in Africa: Changing geographies of power. (Pambazuka Press, 2011).

analysé à travers les motivations profondes qui ont présidé à l'institution de ces relations ainsi que plus globalement aux conséquences géoéconomiques et géopolitiques de la présence des pays émergents en Afrique.

I- L'Afrique et l'émergence géoéconomique de l'Inde

L'Inde est une puissance qui resurgit en Afrique. Le récent regain d'intérêt est facile à constater à travers l'engagement économique de l'Inde sur le continent africain. Contrairement à la période précédente de la Guerre froide et de décolonisation où la solidarité politique constituait le moteur de partenariats indo-africains, la nouvelle présence indienne en Afrique est basée sur des impératifs économiques. En guise de mise en contexte, nous proposons un bref retour sur l'histoire des relations politico-économiques indo-africaines. La politique africaine de l'Inde était d'abord structurée autour d'objectifs politiques et moraux ayant pour finalité de positionner l'Inde comme un leader du Tiers monde. Cependant, avec son nouveau projet africain, l'objectif est plutôt la projection de l'identité d'une Inde "puissance émergente" qui structure ses intérêts autour de considérations économiques, énergétiques et géostratégiques.

I-1- De leader du "tiers-mondisme" à une puissance "émergente"

L'Inde et l'Afrique entretiennent des relations depuis les années 1950. Après son accession à l'indépendance en 1947, dans un contexte de guerre froide, elle s'est érigée en fer de lance du mouvement Tiers-mondiste en inspirant la Conférence de Bandung d'avril 1955. Elle prend ainsi une sérieuse option pour le renforcement de la coopération Sud-Sud en passant par le développement des relations politiques et économiques avec le Tiers-Monde dont les Nations africaines qui venaient d'accéder à l'indépendance. Le non-alignement, érigé en principe de la politique étrangère indienne par Jawaharlal Nehru[1], a été le moyen par lequel l'Inde a scellé des partenariats qui lui ont permis d'étendre son aire d'influence et de bénéficier par la suite de rapports privilégiés avec le continent africain[2]. Le support de longue date de l'Inde pour la décolonisation ainsi que son opposition à l'apartheid en Afrique du Sud donne une certaine stature positive à cette puissance asiatique dans plusieurs États africains.

---

[1] Pendant les dix-sept années qu'il passa à la tête du gouvernement indien (de 1947 à 1964), le Premier ministre J. Nehru, détenant aussi le portefeuille des affaires étrangères, a inscrit sa diplomatie dans une forme d'humanisme- au nom d'une troisième voie d'inspiration gandhienne- qui prônait la solidarité des jeunes nations, l'émancipation des peuples colonisés et la non-violence, notamment à travers la dénucléarisation. (Cf. Sunil Khilnani, « Portrait politique de Nehru : l'idée libérale en Inde», Esprit, 2005, n° 312, pp. 101-116).

[2] Zins, Max-Jean, «L'Inde et l'Afrique : le non-alignement au service des intérêts nationaux», Politique Africaine, n° 10, juin 1983, pp. 39-53.

"tiers-mondiste"[1]. Néanmoins, à partir des années 2000, l'investissement et le commerce sont devenus deux aspects clés de la stratégie africaine de l'Inde. Concoctées sous de l'ère de son émergence, ses nouvelles relations économiques avec le continent africain se sont reconstituées selon une approche plus pragmatique, donnant la primauté aux intérêts économiques et énergétiques indiens. Cependant, en cherchant à se démarquer des autres partenaires africains, occidentaux (USA et Europe) et non occidentaux (Chine, Japon, Turquie, Brésil et Afrique du Sud), l'analyse de l'engouement indien pour l'Afrique gagne à intégrer aux enjeux économiques indiens ceux de construction et de réputation d'une puissance douce (*soft power)*.

Prendre en compte le contexte actuel de la nouvelle ruée vers l'Afrique est susceptible d'expliquer aussi bien la stratégie indienne sur le continent africain que les limites de son influence au regard des stratégies des autres acteurs internationaux concurrents. La présente contribution vise à proposer quelques éclaircissements autour de la récente intensification de la présence indienne en Afrique. L'objectif donc de cette étude est d'analyser les enjeux de la montée de cette coopération économique indo-africaine et de montrer son incidence sur le développement socio-économique de l'Afrique. D'où les questions ci-après : Comment l'émergence de l'Inde l'a incité à reconfigurer ses relations avec les pays africains ? Quel sens faut-il donner à l'intérêt renouvelé de l'Inde pour l'Afrique ? Quelle pourrait-être la valeur ajoutée de l'Inde par rapport aux autres partenaires de l'Afrique ? Constitue-t-elle un nouveau «modèle» de coopération au développement ?

Sur le plan méthodologique, l'intérêt d'une approche continentale est de penser en même temps l'existence de l'Afrique comme une réalité régionale malgré la diversité de ses situations internes qui présentent de grandes variations aux plans économique, politique et social. Elle reflète aussi une manière de plus en plus répandue de penser les dynamiques africaines dans la mondialisation, à travers l'indice du commerce, les flux d'investissements indiens et l'aide publique indienne pour le développement de l'Afrique à partir des données couvrant la période 2008-2018[2]. Pour brosser donc les formes de la pénétration économique de l'Inde en Afrique, notre propos insistera d'abord sur les aspects économiques et politiques du renforcement de la coopération indo-africaine. Ensuite, le nouvel engouement de l'Inde pour l'Afrique est

[1] À travers les programmes de l'Indian Technical and EconomicCo-operation ou dans le cadre des activités de l'Indian Council for Cultural Relations, les politiques visant un transfert de savoirs et de technologies, ou encore la formation des cadres des pays partenaires, constituaient déjà des principaux leviers d'une perception favorable de la présence indienne sur le continent africain

[2] Les données exploitées proviennent principalement des études publiées de la CNUCED, de l'OCDE), de la CEA, de la Banque mondiale ainsi que d'autres études traitant des relations économiques entre l'Inde et l'Afrique.

soft power[1], à travers les réseaux d'influence et un ensemble de partenariats. Les relations de coopération très particulières développées par l'Inde vis-à-vis des pays africains et les enjeux géoéconomiques de l'Afrique, déjà cités, constituent des raisons qui peuvent converger vers la considération de l'hypothèse que la nouvelle coopération Inde-Afrique peut être approchée comme une stratégie alternative au développement de l'Afrique.

D'emblée, malgré les implications importantes et croissantes des entreprises indiennes et le renforcement de ses liens politiques avec les Etats du continent africain, la montée de la présence indienne en Afrique a été largement négligée [2]. Si la présence de la Chine en Afrique a fait l'objet de fréquentes publications, la percée de l'Inde sur le continent africain n'a pas suscité assez d'intérêt[3]. Autant, à cause des liens historiques entre l'Inde et l'Afrique orientale ou australe, les études sur les relations entre l'Inde et l'Afrique se concentrent principalement sur cette région alors que l'Etat indien a élargi son influence à l'Afrique francophone, plus particulièrement au Sénégal, à la Côte d'Ivoire et aux pays du Maghreb. L'existence de marchés locaux conséquents et la proximité du marché européen constitue d'importants facteurs d'attractivité pour les investissements indiens en Afrique du Nord[4]. Par ailleurs, alors que les travaux académiques sont encore peu nombreux et méconnus sur le sujet, dans notre revue de littérature sur la récente présence indienne en Afrique, nous avons constaté que beaucoup de recherches réalisées sur le nouveau déploiement indien sont principalement l'œuvre de consultants de certains organismes internationaux[5]. Aussi, quoique la percée indienne soit motivée en premier chef par l'objectif de favoriser une convergence d'intérêts des pays du Sud autour d'une réforme de la gouvernance mondiale, dans les analyses de la présence indienne en Afrique subsaharienne, l'accent est souvent mis sur les raisons énergétiques et stratégiques.

Toutefois, outre l'absence d'un passé colonial qui le démarque des occidentaux, la démarche indienne s'inscrit dans une profondeur historique

---

[1] Nye Joseph S., ''Public Diplomacy and Soft Power''. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 2008, n° 616, p.94-109.

[2] Christophe Jaffrelot, « Inde : la puissance pour quoi faire ?», Politique internationale, 2006, n° 113, p. 233-248 ; Gurcharan Das, ''The India model'', Foreign Affairs, volume 85, n° 4, 2006, p. 2-16.

[3] Ruchita Beri, (Dir), India and Africa, Enhancing Mutual Engagement, Published by Institute for Defence Studies and Analyses and Pentagon Press, 2014.

[4] Isabelle Saint-Mézard, «Les nouvelles relations entre l'Inde et les pays du Maghreb», *L'Année du Maghreb*, IX, 2013,p. 211-233 ; Abedellah Saaf, « L'Inde et le Maghreb». Research Paper. OCP Policy Center, 2018).

[5] A titre illustratif, on peut citer ceux de la Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le développement (CNUCED), de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), de la Commission économique pour l'Afrique (CEA), de la Banque mondiale, Le Fond monétaire international (FMI).

De la coopération Sud-Sud et pragmatisme dans la récente politique africaine de l'Inde

Belarbi M'hammed*

Introduction générale

Délaissée au sortir de la guerre froide, l'Afrique est de nouveau courtisée par certaines puissances régionales prônant un modèle de coopération Sud-Sud. En raison des convoitises géopolitiques actuelles, les pays émergents représentent une autre diversification importante des relations internationales de l'Afrique, susceptible d'une redistribution des cartes entre les anciennes puissances coloniales et les nouveaux arrivants sur un continent à la fois convoité pour ses ressources naturelles et courtisé pour ses enjeux géopolitiques[1]. Inscrites donc au cœur d'une vague de convergences Sud-Sud alternative au système occidental dominant, les coopérations chinoise et indienne se sont ainsi fortement accrues avec l'Afrique depuis le début des années 2000[2].

Quatre principales raisons ont été avancées pour expliquer la montée en force des pays émergents en Afrique au début des années 2000: D'abord, on a relevé la convoitise envers les ressources naturelles africaines. Ensuite, il s'agit de la volonté de s'ouvrir de nouveaux marchés, étant donné les taux de croissance affichés par certains pays africains (comme l'Angola, l'Ethiopie, le Mozambique et le Rwanda). En fait, cette condition constitue un facteur d'attraction pour les investisseurs étrangers. En troisième lieu, il s'agit de la recherche d'appuis ou d'alliances dans les négociations internationale. La quatrième raison trouve sa raison d'être dans la nécessité pour les pays émergents d'accentuer leur périmètre d'influence, leur visibilité et leur reconnaissance internationales.

Dans cette optique, la coopération multi-facettes indo-africaine est une illustration frappante de la nouvelle évolution de la diplomatie économique Sud-Sud. Le développement de nouvelles relations politico-économiques, indo-africaines, passe notamment par les instruments classiques diplomatiques, politiques et économiques, mais aussi, de plus en plus, par le

* Enseignant-chercheur, FSJES de Marrakech.

[1] Sebastian Santander, (Dir.), L'Afrique, nouveau terrain de jeu des émergents, Paris, Karthala, 2014.

[2] OECD, ''Industrial Policies in a Changing World: Shifting up a Gear'', Perspectives on Global Development, Paris, 2013.

de mécanismes permettant de désamorcer à l'avance les situations pouvant donner lieu à des litiges.

Ces mécanismes pourraient prendre la forme diplomatique à travers une coopération entre les officiels des Etats parties à un TBI à propos des investissements réalisés par leurs ressortissants respectifs. Ou encore des conseils de concertation paritaires entre investisseurs et représentants de l'Etat d'accueil dans le but d'informer des avancées ou modifications législatives entreprises, ainsi que la réception des suggestions et améliorations de la part des investisseurs. Le TBI Maroc-Nigeria fait à ce propos œuvre de pionnier.[1]

Conclusion Générale

L'analyse menée aura permis de se rendre compte du fait que la diplomatie économique maghrébine à l'égard de l'Afrique subsaharienne est plus que jamais en marche. Les potentialités dont regorgent les deux espaces géographiques peuvent être mutualisées dans le but de rendre concret les volontés affichées de coopération sud-sud et de codéveloppement africain. Aux risques mentionnés, certains instruments juridiques existants permettent de les circonscrire. Toutefois, une volonté politique supplémentaire est nécessaire pour accélérer le processus de ratification des traités bilatéraux d'investissement maghrébo-subsaharien. Au lecteur, notre tropisme marocain évident n'est pas fortuit mais plutôt basé sur la réalité des faits, qui font du Maroc l'Etat maghrébin ayant le mieux mené ses plans de diplomatie économique.

[1] Voir à titre d'exemple les articles 4, 5, 25 et 20 du TBI Maroc-Nigéria (signé le 03/12/2016/ pas encore en vigueur).

L'article 18 de la Convention de Vienne sur le droit des traités (1969)[1] dispose :

Un Etat doit s'abstenir d'actes qui priveraient un traité de son objet et de son but :

a) Lorsqu'il a signé le traité ou a échangé les instruments constituant le traité sous réserve de ratification, d'acceptation, ou d'approbation, tant qu'il n'a pas manifesté son intention de ne pas devenir partie au traité ; ou

b) Lorsqu'il a exprimé son consentement à être lié par le traité, dans la période qui précède l'entrée en vigueur du traité et à condition que celle-ci ne soit pas indûment retardée

Cette protection repose sur des considérations de moralité et de bonne foi. Elle fait obligation aux Etats de s'abstenir d'actes dont la nature serait en porte-à-faux avec les objectifs initiaux de l'accord en question. En considérant que les traités bilatéraux d'investissement ont pour fondement l'accord de garanties et de mesures incitatives à l'investissement étranger, la règle de l'article 18 signifierait que l'Etat signataire d'un TBI non encore en vigueur, devrait éviter d'avoir recours à des mesures arbitraires à propos de l'investissement étranger. Par exemple s'abstenir d'exproprier illégalement les biens des ressortissants d'un Etat avec lequel l'on est en relation.

Dans leurs corpus législatifs internes, les Etats d'Afrique subsaharienne ont mis en œuvre des lois, chartes ou codes d'investissement accordant des garanties de traitement et prévoyant un mécanisme indépendant pour la résolution des différends. Le seul inconvénient concerne le fait que ce type d'instrument étant un acte unilatéral[2] de l'Etat d'accueil de l'investissement, il lui reste loisible de le modifier et de ce fait porter parfois atteinte à l'investisseur étranger.

2- Coopération pour un traitement idoine des investissements

La plupart des traités bilatéraux d'investissement Maghrebo-subsahariens prévoient à l'avance un mécanisme pour la résolution des différends. Une perspective plus avancée et moins couteuse serait l'inclusion

[1] Art 18 Convention de Vienne sur le droit des traités conclus entre Etats (1969).

[2] Pour une meilleure compréhension de la faiblesse d'une protection accordée par voie d'un instrument législatif interne de l'Etat d'accueil, prière de lire Société Resort Company Invest Abidjan, Stanislas Citerici, Gerard Bot v. The Republic of Côte-d'Ivoire (ICSID Case N°ARB/16/11), decision on jurisdiction of 1st August 2017. Dans cette décision sur la compétence, la République avançait une interprétation étroite de l'article 20 de son code d'investissement, à l'effet de priver deux investisseurs français de la saisine du CIRDI (Centre d'arbitrage international spécialisé dans le contentieux relatif à l'investissement).

dudit traité, il est tout à fait possible que les parties concernées au premier chef puissent résoudre leurs différends. En pratique ce mode de règlement des différends tend à tomber en désuétude dans la mesure où l'on remarque le recours systématique au second système celui du règlement des différends entre investisseurs et Etats.

En effet le règlement des différends investisseur-Etat permet très souvent en cas de violation alléguée contre l'investissement réalisé de saisir différents *forums*, soit les juridictions internes de l'Etat d'accueil de l'investissement, soit et dans la majorité des cas une panoplie d'institutions arbitrales internationales (CIRDI, CCI, SCC, LCIA) ou l'arbitrage ad hoc. Les articles 8 et 9 du TBI Maroc-Gabon sont ainsi représentatifs de ces deux systèmes que nous avons décrits précédemment.

B- L'effectivité des TBI Maghrebo-subsahariens relative à la sécurité juridique des investissements

L'effectivité des TBI Maghrebo-subsaharien relative à la sécurité juridique des investissements n'est réalisée qu'une fois l'obstacle juridique de la ratification **(1)** surmonté et une coopération pour un traitement idoine des investissements est mise en œuvre **(2).**

1- L'obstacle juridique de la ratification

En droit international public, les traités à moins d'une disposition expresse, n'entrent en vigueur qu'une fois la procédure de ratification achevée. Avec cette ratification, les organes législatifs dans l'ordre interne de chaque Etat évaluent les implications dudit traité et décident de la soumission ou non de l'Etat aux engagements contenus dans le traité.

Force est de constater que bon nombre de traités bilatéraux d'investissement conclus entre les pays du Maghreb et ceux d'Afrique subsaharienne se heurtent à l'obstacle juridique de la ratification. Ce faisant, les investissements maghrébins réalisés dans cette région sont exposés à plusieurs risques déjà mentionnés. La non ratification de ces instruments s'explique hypothétiquement par le fait que les Etats de ces deux espaces géographiques avaient fait le choix d'un partenariat ou d'un développement axé sur les capitaux étrangers notamment occidentaux. En effet, tous les TBI que les Etats du Maghreb et ceux d'Afrique subsaharienne ont conclus avec les Etats développés ont connu un taux de ratification assez soutenu.

En dépit de l'absence de ratification et de la protection conventionnelle de leurs investissements, les investisseurs maghrébins en Afrique subsaharienne peuvent compter sur certaines normes coutumières et conventionnelles du droit international public.

décidée de manière arbitraire) ainsi qu'une compensation dont la diligence et la consistance doivent être la plus prompte et adéquate possible.

L'article 4 du TBI Tunisie-Burkina Faso rappelle cette règle.

« *Les investissements des investisseurs de l'une des parties contractantes ne seront ni expropriées, ni nationalisés ou assujettis à toutes autres mesures ayant un effet similaire à l'expropriation ou à la nationalisation à moins que les conditions suivantes ne soient remplies […], Les mesures sont accompagnées par le paiement d'une indemnité prompte, adéquate et effective.* »

c) La liberté de transfert des produits de l'investissement

Il s'agit de l'une des garanties les plus fondamentales en ce sens qu'elle consacre la jouissance pleine et entière de l'investisseur (personne physique ou morale) à l'égard des retombées économiques du risque qu'il a accepté de courir. Cette liberté de transfert concerne le rapatriement des devises vers son Etat d'origine, ou vers le siège de la société-mère. Elle est indispensable dans la mesure où elle peut servir à l'acquisition de nouveaux intrants susceptibles d'apporter une plus-value à l'investissement initial.

L'article 6 du TBI Maroc-Mali est ainsi libellé :

« *Chaque partie contractante, sur le territoire de laquelle les investissements ont été effectués par les investisseurs de l'autre partie contractante, garantit à ces investisseurs, après l'acquittement des obligations fiscales, le libre transfert en monnaie convertible et sans retard injustifié des avoirs liquides afférents à ces investissements*. »

d) La clause de règlement des différends

Elle constitue la clé de voûte de l'architecture des traités bilatéraux d'investissement. Elle donne la garantie à l'investisseur qu'en cas de mesures portant atteinte arbitrairement à l'investissement réalisé, il pourra demander réparation et dédommagement devant un organe à qui la compétence sera confiée de trancher le litige. Cette clause de règlement de différend relègue en arrière-plan la protection diplomatique comme solution pour remédier aux violations faites à un investisseur, en autonomisant l'investisseur dans la défense de sa réclamation. La plupart des traités bilatéraux d'investissement offre deux systèmes de résolution des différends. Le premier de type interétatique n'existe que pour marquer et rappeler que le traité bilatéral d'investissement, certes est destiné à offrir des droits et garanties à des particuliers, mais reste tout de même un traité au sens du droit international public, c'est-à-dire un accord de volonté entre deux Etats souverains. En cas de litige relatif à l'application ou l'incompréhension sur certaines dispositions

rappelons-le, est à la fois une incitation à l'accroissement des efforts d'investissement de manière bilatérale, tout en accordant certaines garanties très importantes aux investisseurs.

2- Des instruments juridiques internationaux, porteurs de droits humains au profit d'investisseurs étrangers

Les traités bilatéraux d'investissement sont conclus dans une logique de régir les investisseurs étrangers sur le territoire d'un Etat particulier. Pour cela, il n'est pas rare que l'Etat sur le territoire duquel est réalisé cet investissement, consent ou du fait d'un besoin important en capitaux étrangers, est obligé d'accorder certaines garanties supplémentaires à celles qui accordent à ses propres ressortissants. Les normes protectrices des traités bilatéraux d'investissement peuvent ainsi réglementer les domaines suivants.

a) Le traitement juste et équitable

L'exigence faite à l'Etat d'accueil d'accorder aux investisseurs étrangers un traitement juste et équitable se retrouve dans la plupart des TBI, et est considéré comme l'une des règles fondamentales pour la protection des investissements.

L'article 4 du TBI Algérie-Mali dispose ainsi : « *Chacune des parties contractantes assure, sur son territoire, un traitement juste et équitable ainsi qu'une protection pleine et entière aux investissements des nationaux ou sociétés de l'autre partie contractante.* »

Concrètement, ces dispositions font obligation à l'Etat l'observation d'une cohérence, d'une transparence ainsi qu'une abstention à toutes mesures gouvernementales qui seraient arbitraires, discriminatoires et susceptibles de porter atteinte aux attentes légitimes de l'investisseur. D'autres mesures de traitement telles que les clauses concernant « le traitement national » et « la clause de la nation la plus favorisée » sont très souvent inclus dans les TBI.

b) La règle de la compensation pour cause d'expropriation

Il s'agit d'un principe fondamental de la responsabilité tant en droit interne qu'en droit international. En effet, selon la formule bien connue en droit, tout fait quelconque qui cause dommage à autrui oblige celui par la faute duquel est survenu le dommage à y remédier (matériellement ou pécuniairement). Les TBI en des termes quasi similaires tout en n'interdisant pas l'expropriation[1], lui astreignent cependant la condition de légalité (elle doit être réalisée pour un intérêt public), de justification (elle ne doit pas être

20/02/2006; entré en vigueur le 12/10/2011)/ TBI Maroc-Mali (signé le 21/02/2014; entré en vigueur le 02/03/2016).

[1] Voir Gary Born. International arbitration: law and practice. (Wolters Kluwer, 2016), p.435.

réseau impressionnant de traités bilatéraux d'investissements. Les Etats du Maghreb et ceux d'Afrique subsaharienne n'ont pas dérogé à cette orthodoxie.

L'analyse qui suivra nous conduira, à dresser une cartographie des TBI Maghrebo-subsahariens ainsi que les garanties à l'investissement dont ils sont porteurs (**A**), s'ensuivra alors de la question de leur effectivité (**B**).

A- La cartographie des traités bilatéraux d'investissement maghrebo-subsaharien

La cartographie des TBI peut élucidée à travers le programme de négociation d'instrument de protection juridique des investissements **(1)** et des instruments juridiques internationaux porteurs de droits humains au profit d'investisseurs étrangers **(2).**

1- Le programme de négociation d'instrument de protection des investissements

Le programme de négociation et de conclusion des traités bilatéraux d'investissement entre les pays du Maghreb et ceux d'Afrique subsaharienne se situe aux alentours de la décennie 1980-1990 jusqu'en 2016 pour les plus récents. Il est possible de remarquer une diversité d'approche de la part des pays maghrébins dans le choix de leurs partenaires subsahariens.

L'Algérie dispose de cinq traités bilatéraux d'investissement conclus avec des pays d'Afrique subsaharienne dont uniquement deux sont en vigueur (TBI Algérie-Mali ; TBI Algérie-Mozambique)[1]. Elle a opté d'une part pour un partenariat avec les pays subsahariens limitrophes tels que le Mali et le Niger, et d'autre part, par une accentuation des relations économiques avec les grands acteurs du continent que sont le Nigéria et l'Afrique du Sud.

Quant à la Tunisie, elle a un peu élargi le volet de ses partenariats avec la conclusion de TBI avec une dizaine d'Etats subsahariens dont celui relatif au Burkina-Faso est en vigueur[2].

Le Royaume du Maroc est encore une fois celui dont la pratique de conclusion de tels accords a été la plus prolixe. Elle est marquée par une prospection économique remarquable ainsi que par la diversité des acteurs en présence. Au total 16 accords de promotion et de protection des investissements ont été conclus, dont 5 sont en vigueur (Burkina-Faso, Gabon, Gambie, Mali, Soudan)[3]. Le but de ces traités bilatéraux d'investissement

---

[1] TBI Algérie-Mali (signé le 11/07/1996 ; entré en vigueur le 16/02/1999) / TBI Algérie-Mozambique (signé le 12/12/1998 ; entré en vigueur le 25/07/2000).

[2] TBI Tunisie-Burkina Faso (signé le 07/01/1993 ; entré en vigueur le 15/10/2003).

[3] TBI Maroc-Burkina Faso (signé le 08/02/2007; entré en vigueur le 05/03/2016)/ TBI Maroc-Gabon (signé le 21/06/2004; entré en vigueur le 24/07/2009) TBI Maroc-Gambie (signé le

ouverture aux investissements directs étrangers, sont ceux qui, sous réserve des incitations particulières que tout Etat doit et est en mesure de donner à ses ressortissants afin de dynamiser le tissu économique national, ont pu développer un cadre d'investissement à la fois équitable et compétitif entre les investisseurs nationaux et étrangers.

Au-delà de ces risques décrits qui ne sont pas exhaustifs, nous avons souhaité donner un aperçu des obstacles inhérents à tout investissement dans cette région du continent. Par mesure de prudence et de protection des investissements, les Etats ont notamment pour se prémunir contre ces risques, conclu des instruments juridiques internationaux que la pratique appelle communément : les traités bilatéraux d'investissement. Les Etats du Maghreb et ceux d'Afrique subsaharienne n'ont pas dérogé à cette pratique.

II- Les investissements maghrébins à l'aune de l'effectivité des traités bilatéraux d'investissement entre Maghreb et Afrique subsaharienne

L'on s'accorde pour remonter la conclusion du premier traité bilatéral d'investissement à l'année 1959, entre l'Allemagne et le Pakistan. Depuis cette date jusqu'à nos jours, les Etats ont conclu de manière exponentielle ces instruments internationaux de protection des investissements pour les porter à plus de 3000[1]. Ils ont été conclus dans une période où l'axe d'investissement se faisait et encore aujourd'hui, dans le sens Nord-Sud. En effet, pour notamment prévenir ces risques que nous décrivons plus haut, il fallait donner des garanties suffisantes aux investisseurs occidentaux qu'ils seraient couverts en cas de survenance de certains risques dans les pays en développement.

Les traités bilatéraux d'investissement sont également porteurs d'une révolution dans le droit international, dans la mesure ils ont considérablement retiré les individus ou les investisseurs de la tutelle de leurs Etats d'origine à travers une autonomisation ou émancipation. Cette « émancipation » se fait à travers certains droits dont ils sont désormais titulaires au travers des traités bilatéraux d'investissement et qu'ils peuvent eux-mêmes revendiquer et demander la mise en application directement devant des tribunaux arbitraux indépendants. Les recherches empiriques ont également tenté d'établir une corrélation entre la signature de traités bilatéraux d'investissement et l'augmentation des flux d'investissement directs étrangers à destination de tel ou tel pays. A cette promesse, les Etats ont tous cru. D'où l'émergence d'un

[1] Pour une idée générale sur les traités bilatéraux d'investissement, prière de consulter la plateforme dédiée de la CNUCED http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA/CountryBits/142#iiaInnerMenu (Consulté le 04/04/18).

pouvoir. La conséquence étant parfois la répudiation des engagements contractés par les précédents gouvernements.

2- Les actes de souveraineté des Etats

Par analogie au droit administratif toute proportion gardée, dans lequel l'Etat dispose de certaines prérogatives exorbitantes eu égard à sa caractéristique particulière, les Etats se prévalent parfois de certaines mesures qu'ils estiment nécessaires sous la bannière de « *l'intérêt public* ». Ces mesures que nous regroupons sous l'appellation « *actes de souveraineté* » pourraient s'entendre de toutes les mesures de nationalisation, d'expropriation directe ou indirecte, de dénonciation ou répudiation d'engagement ainsi que les autres mesures dont l'effet manifeste est de déposséder l'investisseur de sa propriété ou de rendre l'utilisation ou les probables retombées de cet investissement difficiles.

Les mesures de nationalisation du fait de leurs fortes connotations politiques ont presque disparu de l'environnement économique des Etats d'Afrique subsaharienne. Toutefois, les ruptures abusives de contrats liées à une mauvaise compréhension des clauses ou du défaut de réalisation de telle contrepartie donnent souvent lieu à des contentieux arbitraux. A titre d'exemple, le projet d'aménagement de la baie d'Abidjan financé par des acteurs étatiques et privés marocains est l'objet d'un arbitrage[1] entre l'Etat ivoirien et deux investisseurs français du fait de l'expropriation sans indemnisation d'un établissement hôtelier se situant sur la superficie devant permettre la réalisation de ce projet. En plus de ces actes décrits, les actes de souveraineté de l'Etat peuvent être relatifs à la fonction législative ou réglementaire de ces Etats. En effet, l'adoption d'une loi particulière dans le domaine de l'investisseur n'est pas sans conséquence pour les investisseurs en fonction de l'objet réglementé. Ladite loi peut avoir pour effet une augmentation considérable des obligations de l'investisseur ou compromettre la jouissance de cet investissement.

3- Les actes de discrimination

Par actes de discrimination, nous entendons l'ensemble des mesures ou pratiques dont l'effet est d'accorder ou restreindre les avantages sur le seul lien de nationalité des investisseurs. En pratique, il s'agit du fait pour l'Etat d'accueil de l'investissement d'accorder plus d'avantages concurrentiels à ses propres ressortissants qu'aux investisseurs étrangers, ou de prévoir plus de barrières ou conditions (administratives, phytosanitaires, financières etc…) dans le processus d'investissement. Les Etats ayant su tirer avantage de leur

[1] Voir*Société Resort Company Invest Abidjan, Stanislas Citerici, Gerard Bot v. The Republic of Côte-d'Ivoire* (ICSID Case N°ARB/16/11).

d'investissement existent en plus de celles que nous avons mentionnées; nous ne prétendons à l'exhaustivité.

Les indicateurs démographiques de l'Afrique subsaharienne avec une population jeune, une augmentation de la classe moyenne, ainsi que les potentialités énormes non encore exploitées constituent autant d'atouts que devraient pouvoir saisir les pays maghrébins. Toutefois, pour autant qu'elle soit attractive, elle est aussi génératrice de risques que peuvent encourir les investisseurs maghrébins.

B- Les potentiels risques encourus

Les investissements maghrébins réalisés en Afrique subsaharienne ou en voie de réalisation ne sont pas exempts de tous risques. Toute décision d'investissement devrait alors se faire après une évaluation du ratio avantages/risques. Pour les besoins de notre analyse, nous souhaiterons classifier ces risques en trois catégories : Le premier risque est relatif à la fragilité des systèmes politiques et sécuritaires. Cette inquiétude provient naturellement du besoin des investisseurs de savoir qu'en tout temps leurs biens jouiront d'une protection pleine et entière. Le second est ce que nous nommerons comme étant les actes de souveraineté de l'Etat ; nous envisageons ici les actes d'expropriation directe ou indirecte, les dénonciations d'engagement, les nationalisations et autres mesures de dépossession. Enfin, nous ferons référence aux mesures inégalitaires ou discriminatoires dans le traitement des investisseurs en fonction de leur nationalité (discrimination entre national et étranger).

1- La fragilité sécuritaire et politique des Etats d'Afrique subsaharienne

La stabilité tant politique que sécuritaire est un déterminant essentiel dans le processus devant mener à une prise de décision d'investissement. De mauvaises perspectives en termes de sécurité détériorent *in fine* la confiance des investisseurs. Les évènements de ces dernières décennies ont été marqués par les menaces et attaques terroristes. Ainsi, plusieurs potentiels partenaires économiques subsahariens du pourtour ouest-africain (Mali, Burkina-Faso, Nigeria, Côte-d'Ivoire) sont sous l'effet d'attaques de groupes terroristes, rendant alors légitime les interrogations que les investisseurs maghrébins pourraient avoir quant à la sécurité de leurs biens. Malgré les efforts énormes déployés par ces Etats pour un climat sécuritaire des plus rassurants, l'inquiétude subsiste. Nous partons du constat qu'un climat sécuritaire apaisant est aussi parfois la conséquence d'une stabilité politique. En effet, en dehors des menaces extérieures liées au terrorisme, l'environnent politique interne est parfois troublé par des compétitions pour l'obtention illégale du

2- Le secteur des services financiers

Il s'agit ici de l'ensemble des activités touchant à la banque, à l'assurance ainsi que les financements de projet. La région subsaharienne reste marquée par un taux de bancarisation assez faible, en dépit de l'introduction de nouvelles technologies proposant une alternative aux activités traditionnelles de la banque. L'efficacité et l'excellence des acteurs économiques marocains est remarquable dans ce secteur. En 2015, le Maroc avait investi à hauteur de 43,7% dans le secteur bancaire, 13% dans les assurances[1]. Les autres pays du Maghreb (Tunisie et Algérie) sont quasi inexistants dans ce domaine. Pour revenir à l'exemple du Maroc, l'implantation des services bancaires dans les pays d'Afrique subsaharienne est très souvent une étape déterminante pour l'implantation de ses investisseurs. Les groupes marocains AttijariWafa, la Banque Populaire et la BMCE ont ainsi beaucoup contribué à l'intensification des rapports entre les investisseurs marocains et l'Afrique subsaharienne, en ce qui concerne les potentialités dont recèle cette partie du continent.

3- L'incontournable nécessité de l'amélioration et du développement des infrastructures en Afrique subsaharienne

L'investissement dans la réalisation d'infrastructures de qualité est consubstantiel au développement auquel aspirent les pays d'Afrique subsaharienne. De l'électrification à la construction d'autoroutes en passant par l'immobilier, le besoin en infrastructure se ressent. Ainsi la Société Financière Internationale[2] (SFI), dans son rapport de 2017, relevait que seulement 35% de la population de l'Afrique subsaharienne avait accès à l'électricité. La région, selon ce rapport, était la seule dans laquelle l'état des voies de communications (routes, autoroutes) s'était considérablement dégradé ; la conséquence qui en découle naturellement est l'augmentation des frais de transport.

Approcher la moyenne mondiale en matière de quantité et de qualité des infrastructures permettra d'accroître le PIB de la région de 1,7% chaque année. Du fait du financement massif que requièrent les infrastructures, les Etats ne peuvent à eux seuls supporter cette charge. D'où le recours fréquent aux partenariats public-privés. Les acteurs économiques des pays du Maghreb peuvent à ce niveau jouer un rôle important. Comme c'est déjà le cas en Côte-d'Ivoire, avec le projet d'aménagement de la baie d'Abidjan financé à majorité par des investisseurs privés et publics marocains. Plusieurs opportunités

---

[1] La Tribune, « Les investissements marocains à l'étranger : 90% pour l'Afrique » *in https://lnt.ma/investissements-marocains-a-letranger-90-lafrique/*(Consulté le 04/04/18).

[2] Voir Rapport IFC.op.cit., p.17.

Il y a donc de ce fait matière à coopération. La Côte-d'Ivoire, à titre d'exemple, dans le cadre de son Programme National d'Investissement Agricole[1] (PNIA /2016-2020) met à la disposition des investisseurs privés plus de 24 millions d'hectares de terres arables. Le but avoué de ce projet est de rattraper le retard et la faiblesse de financement qu'a subi le secteur agricole ces dernières années dans ce pays. Des investissements maghrébins intensifs dans le secteur agricole subsaharien devraient permettre à moyen ou long terme une modernisation ainsi qu'une réduction significative des importations de produits manufacturés étrangers.

Pour ce faire, il appartient aux pays d'Afrique subsaharienne d'apporter certaines garanties quant à la question du foncier rural. En effet, les terres agricoles sont très souvent exploitées par de petits paysans appartenant parfois à des groupes ethniques divers. Il n'est pas rare que des conflits tribaux[2] éclatent quant à la propriété de telle ou telle superficie cultivable. Une meilleure réglementation relative à la propriété du foncier est donc nécessaire de sorte à dynamiser le secteur agricole. En dehors de l'agriculture, d'autres secteurs de grande importance constituent des opportunités de coopération et d'investissement entre pays d'Afrique subsaharienne et pays du Maghreb.

1.2. Le secteur minier et pétrolier

Le secteur minier et pétrolier est l'un des plus compétitifs dans les pays d'Afrique subsaharienne. Il est également celui dans lequel la pénétration des acteurs économiques maghrébins peut être difficile sans toutefois être impossible. En effet, le secteur a été, et est encore dans une certaine mesure, dominé par des acteurs principalement occidentaux, mais aussi des nouvelles puissances émergentes au nombre desquelles la Chine occupe une place importante.

Toutefois, certains acteurs maghrébins arrivent à compéter, citons pour s'en convaincre le Groupe MANAGEM et l'Office Chérifien des Phosphates (O.C.P) présents dans plusieurs pays d'Afrique subsaharienne. La coopération avec l'Afrique subsaharienne dans le domaine énergétique, notamment le pétrole, est l'occasion pour certains Etats du Maghreb de diversifier leurs sources d'approvisionnement et asseoir une relative indépendance énergétique. Le Maroc développe à cet effet l'ambitieux projet du gazoduc devant le relier au Nigeria via plusieurs d'Afrique subsaharienne.

---

[1] Voir Jeune Afrique. « Côte-d'Ivoire :24 millions d'hectares mis à la disposition des investisseurs agricoles privés ». 17/02/2014 in http://www.jeuneafrique.com/12999/economie/c-te-d-ivoire-24-millions-d-hectares-mis-la-disposition-des-investisseurs-agricoles-priv-s/ (consulté le 04/04/18).

[2] Voir VoaAfrique, « Au moins deux morts dans un conflit foncier à l'Ouest de la Côte-d'Ivoire » 04/10/17 *inhttps://www.voaafrique.com/a/au-moins-deux-morts-dans-un-conflit-foncier-dans-l-ouest-de-la-cote-divoire/4056424.html* (Consulté le 04/04/18).

1- Le traditionnel secteur des matières premières

Les principales opportunités d'investissement dans la plupart des pays d'Afrique demeurent des secteurs héritées de l'époque coloniale à savoir, le traditionnel secteur des matières premières **(1.1)** et le secteur minier et pétrolier **(1.2).**

1.1. L'agriculture

La prédominance de ce secteur dans la plupart des pays d'Afrique subsaharienne trouve sa justification dans l'histoire relativement récente de ces derniers, notamment la colonisation qui faisait de ces territoires des pourvoyeurs de matières premières à destination des métropoles occidentales. Malgré leurs efforts d'industrialisation, le secteur agricole demeure encore aujourd'hui pour certains Etats de la région, le principal secteur rentable de l'économie. La récente baisse drastique des coûts des matières premières, notamment agricoles, a démontré les inconvénients d'une très forte concentration de l'économie sur ce secteur. L'objectif n'est pas de demander un changement total de leur politique de développement mais plutôt une amélioration.

Comparée aux autres régions du monde (Amérique latine, Asie), l'Afrique subsaharienne tire le moins profit du secteur agricole[1], en dépit de ses grandes superficies de terres arables et de conditions climatiques favorables. La raison se situe au niveau de la prise en compte de nouvelles nécessités technologiques. En effet, alors que l'agriculture dans les régions susmentionnées a connu un processus de modernisation à travers la mécanisation, l'agriculture telle qu'elle est encore pratiquée en Afrique subsaharienne est sujette, sans toutefois généraliser, à des techniques archaïques[2]. La coopération avec les Etats du Maghreb est nécessaire pour au moins deux raisons liées à leur adaptabilité et leur résilience.

La première est relative au fait qu'en dépit de leurs conditions climatiques moins avantageuses que celles des Etats subsahariens, l'agriculture telle que pratiquée au Maghreb est plus efficace et productive d'une autosuffisance alimentaire. La raison la plus évidente est d'avoir su dompter (transformer) les conditions climatiques désavantageuses en potentialités à travers essentiellement la mécanisation et l'utilisation de nouvelles technologies agricoles. La seconde est l'utilisation et la production d'intrants (engrais, pesticides etc…) nécessaires à une meilleure production agricole, secteur dans lequel certains acteurs économiques maghrébins jouissent d'une reconnaissance internationale.

---

[1] Voir Rapport IFC (Société Financière Internationale). Shaping the future of Africa: Markets and Opportunities for private investors. (March 2018), p.15.

[2] Ibid

ratification de ces accords de promotion et de protection des investissements tant par les pays maghrébins que leurs partenaires subsahariens.

Deuxièmement, le droit international coutumier relatif à la protection des étrangers et de leurs biens, ainsi que les nombreuses mesures incitatives contenues dans l'arsenal juridique interne des Etats d'Afrique subsaharienne pourraient constituer d'importantes garanties susceptibles de favoriser les investissements maghrébins en Afrique subsaharienne.

Pour accomplir la tâche que nous nous sommes assignée, nous allons consacrer la première partie **(I)** à un exercice d'intelligence économique qui mettra en lumière tant les opportunités que les risques potentiels liés à tout investissement maghrébin en Afrique subsaharienne ; puis, nous confronterons ces risques à l'effectivité des accords de promotion et de protection des investissements maghrébo-subsaharien, objet de la deuxième partie **(II)**

I- L'Afrique subsaharienne, une région face à l'engouement des pays du Maghreb

Les indicateurs sont on ne peut plus au vert dans le sens d'une véritable coopération intra-africaine. L'exemple le plus récent étant l'étape finale de l'achèvement du projet de Zone de Libre Echange Continentale (Z.L.E.C.)[1], qui porte en lui l'espoir d'un continent où les transactions commerciales se font sans obstacles. Pour atteindre cet objectif, les régions pourraient *à minima* commencer par coopérer. La coopération Maghreb-Afrique subsaharienne pourrait constituer à cet effet un exemple : les uns disposant de compétences reconnues dans plusieurs domaines, les autres disposant de ressources à exploiter et transformer. Ce sont ces exemples de coopérations **(A)** que nous souhaiterons exposer. Ces derniers vont au-delà du simple rôle de pourvoyeur de matières premières auquel ont été longtemps cantonnés les pays d'Afrique subsaharienne, ils ouvrent la voie à l'industrialisation et au développement.

Toutefois l'observateur avisé devrait être en mesure de prévoir les risques susceptibles d'émerger dans cette région **(B).**

A- Les opportunités d'investissement

Pour mettre en exergue les opportunités d'investissement dans les pays d'Afrique nous allons étudier respectivement le secteur des matières premières **(1)**, le secteur des services financiers **(2)** et L'incontournable nécessité de l'amélioration et du développement des infrastructures en Afrique subsaharienne **(3).**

[1] Voir 10th Extraordinary Session of the Assembly on the African Continental Free Trade Area.

coopération portant sur divers secteurs. Loin de l'euphorie et de l'humanisme sous-tendant cette coopération, la question de la sécurité juridique des investissements maghrébins en Afrique subsaharienne se pose avec acuité, et par conséquent ne peut être éludée. En effet, pour autant que les Etats d'Afrique subsaharienne représentent des opportunités énormes d'investissement (matières premières à profusion, besoin en infrastructures, expertise maghrébine avérée dans plusieurs domaines), ils n'en demeurent pas moins des contrées à risques.

Ces Etats ne disposent pas toujours de la stabilité politique et sécuritaire, que même très peu d'Etats maghrébins peuvent revendiquer, à la seule exception du Maroc. Les engagements actés sont susceptibles d'être remis en cause du fait de conjonctures économiques défavorables. En plus ils sont souvent partie à des contentieux arbitraux relatifs à des investissements réalisés par des personnes physiques ou morales originaires d'Etats occidentaux.

Le présent article se propose d'analyser les «Opportunités d'investissement et risques potentiels : l'impact des traités de promotion et de protection des investissements entre pays du Maghreb et d'Afrique subsaharienne ».

Loin de dresser un tableau sombre sur la fragilité et les possibles risques auxquels pourraient être soumis les investissements maghrébins en Afrique subsaharienne, la présente communication s'interroge, lorsque ces risques sont connus, sur les moyens juridico-politiques et institutionnels existant pour d'une part les prévenir, et d'autre part, lorsque tout effort de diligence a été réalisé, pour les résoudre en cas de survenance de contentieux.

Pour ce faire, nous allons mener une analyse croisée des traités de promotion et de protection des investissements conclus entre les pays du Maghreb et ceux d'Afrique subsaharienne, notamment leurs dispositions relatives aux garanties fondamentales accordées aux investisseurs étrangers.

Nous considérons qu'avant toute analyse, une précision terminologique s'imposait. Par pays du Maghreb ou pays maghrébins, nous entendons les pays du Nord de l'Afrique notamment : le Maroc, la Tunisie, l'Algérie et dans une certaine mesure la Libye et la Mauritanie. Par Afrique subsaharienne, nous entendons les autres Etats du continent africain notamment ceux où des investissements considérables ont été réalisés sur une période relativement récente par les Etats du Maghreb.

De cette analyse nous retiendrons deux enseignements :

Premièrement, les investissements maghrébins en Afrique subsaharienne demeurent fragiles au moins formellement, du fait de la non

Opportunités d'investissement et risques potentiels : l'impact des traités de promotion et de protection des investissements entre pays du Maghreb et d'Afrique subsaharienne

OULEPO NEMLIN HIE ARNAUD*

Introduction Générale

L'apanage des grandes personnalités a toujours été au cours de leur existence, de marquer leur époque par des phrases célèbres, dont des générations s'en souviendront pendant longtemps. Sa Majesté le Roi Mohamed VI n'a pas dérogé à cette pratique lorsqu'il a déclarait récemment : « *L'Afrique, c'est 30 millions de kilomètres carrés d'opportunités [...]* »[1], témoignant ainsi du regain d'intérêt que suscite naturellement l'Afrique subsaharienne pour les pays du Maghreb.

Longtemps méconnue ou sous-évalué économiquement, cette partie du continent compte désormais pour beaucoup dans les stratégies géopolitiques et économiques des pays du Maghreb en général, et du Maroc en particulier dont la volonté d'être la locomotive d'un codéveloppement africain ne souffre d'aucun ombrage. La nouvelle adhésion ou le politiquement ou diplomatiquement plus correct *«retour»* du Royaume du Maroc à l'Union Africaine (UA), ainsi que les procédures tunisiennes et marocaines visant l'adhésion à des ensembles économiques régionaux tels que la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) suffisent pour s'en convaincre. C'est dans ce contexte que se situent les efforts de diplomatie économique -que nous définissons[2] de manière pragmatique comme étant un ensemble de politiques mises en œuvre par les Etats dans le but d'accaparer des parts de marché à l'international au profit de leurs acteurs économiques- auxquels s'exercent les pays du Maghreb vis-à-vis de l'Afrique subsaharienne.

Il s'en suit alors une augmentation considérable des flux d'investissement direct étrangers (IDE) de la partie septentrionale du continent vers la région subsaharienne[3], ainsi que la conclusion d'accords de

* Doctorant à la FSJES Marrakech. Univesrité Cadi Ayyad – Marrakech.

[1] Voir Telquel. « Mohamed VI : L'Afrique c'est 30 millions de kilomètres carrés d'opportunités » 16/03/2018 in*http://telquel.ma/2018/03/16/mohammed-vi-lafrique-cest-30-millions-de-kilometres-carres dopportunites_1584295*(consulté le 04/04/2018).

[2] P. A. G van Bergeijk, S. Moons. *Economic Diplomacy and Economic Security*. (Lisbonne: New Frontiers of Economic Diplomacy,2008).

[3] Le Maroc était ainsi le 1er investisseur en Côte-d'Ivoire durant l'année 2015 avec 22% des investissements agrées par le Centre Ivoirien pour la Promotion des Investissements (CEPICI). Voir « Investissements étrangers en Côte-d'Ivoire : le Maroc au premier rang » *in http://news.abidjan.net/h/578773.html*(Consulté le 04/04/2018).

l'investissement dans l'éducation passait pour être non productif. Au Maroc par exemple[1], les financements de la BAD dans ce secteur, se sont focalisé sur l'infrastructure et le taux de scolarisation et ne les dépassait que pour intégrer la dimension genre qui se faisait aussi dans une dimension quantitative et non qualitative. Le programme d'Urgence pour l'Education National lancé en 2007 et financé par la Banque est un exemple assez significatif. En plus, c'est le secteur de l'éducation qui subit les importantes annulations de crédit[2]. D'ailleurs, le Maroc qui est le premier bénéficiaire des prêts de la BAD, est toujours en bas du classement (123 sur 189) de développement humain[3].

La stratégie de développent de l'Afrique à travers les interventions de la BAD, vise l'employabilité pour répondre aux besoins des grands investisseurs en main d'œuvre peu qualifiée et bon marché. En ce faisant, la BAD maintient la dépendance des économies africaines au savoir faire qui nécessite des compétences intellectuelles et technologiques et qui en plus coute chère parce qu'il est l'essence de toute valeur ajoutée. Or, « dans une perspective de développement humain, de vrais progrès ne sont possibles qu'en assurant la qualité, en matière d'éducation, de santé et dans d'autres domaines »[4]. Pour le moment, le développement de l'Afrique n'est qu'une braderie qui attise toutes les convoitises.

[1] Maroc: Évaluation de la stratégie et du programme de la Banque 2004–2014 – Rapport de synthèse, Évaluation de stratégie pays IDEV, Septembre 2016. P.36

[2] La dette publique du Maroc: Lecture critique d'écrits académiques Pr. Abdelkader Berrada. http://www.sciencepo.ma/2017/06/la-dette-publique-du-maroc-lecture.html.

[3] Le Maroc, mauvais élève du développement humain, TelQuel septembre 2018.

[4] Résumé: Indices et indicateurs du développement humain Mise à jour statistique 2018, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_summary_human_development_statistical_update_fr.pdf, p.5.

ces firmes de participer aux appels d'offres nationaux et de concurrencer les petites et moyennes entreprises nationales pour des marchés ne nécessitant pas un appel d'offre international[1]. Il faut donc relativiser le constat de départ selon lequel les PMR sont majoritaires en nombre de marché.

D'un autre coté, les firmes des PMR remportent essentiellement les marchés relatifs à la fourniture des biens et travaux alors que les firmes des MNR rapportent les marchés de services dont le bénéfice est généralement plus important[2]. A titre d'exemple, en 2010, le Canada et le Mozambique ont remporté 16 contrats de service pour chacun, mais pour une valeur de 15,8°/° pour le premier et de 1,1 pour le second. En plus, le recrutement de consultant, et d'expert dans le cadre des achats institutionnels[3], dont la valeur n'est pas négligeable[4] se fait généralement sur des listes restreintes. En 2003, la liste restreinte pour la sélection des consultants, a constituée le mode d'acquisition dominant pour les services de consultants avec 89% en valeur (90% en 2002)[5]. D'ailleurs, ce qui est plus important, c'est que cette « expertise délivrée aux banques de développement est un levier d'influence majeur sur les programmes qu'elles financent »[6]. La consultation, le conseil et l'assistance technique sont donc des interventions en amont qui orientent l'action de la Banque et prédéterminent ses choix stratégiques.

Les PMR arrivent à décrocher de bonnes part du marché des travaux car ces marchés **se** basent essentiellement sur la main d'œuvre peu qualifié alors que les marchés de services (conseil, assistance technique, étude d'impact….) supposent un savoir faire et un capital humain qualifié. Or, l'approche adoptée pour le développement de l'Afrique a longtemps négligé ce capital humain et

---

régionale. Voir à titre d'exemple : Rapport annuel2003 sur les acquisitions, p.3 et note 2 p.13 ; et rapport 2010, p. 4, voir aussi la note de bas de page n° 4 à la page 16.

[1] Revue détaillée des politiques et procédures de la Banque en matière de passation de marchés. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Procurement/Project-related-Procurement/Document_introductif_-_Revue_détaillée_des_politiques_et_procédures_de_la_banque_en_matière_de_passation_de_marchés.pdfl.

[2] Les cabinets ou consultants de l'Allemagne et du Canada et de la France sont les plus compétitifs à ce niveau. Voir : rapport annuel sur les acquisitions 2010 et 2012, p. 31 et 14 :

[3] Etude de pré investissement, y compris des études de préfaisabilité et de faisabilité, des études de conception approfondies, des études d'impact environnemental et social, le contrôle et la surveillance des travaux de construction des ouvrages et la prestation d'assistance technique.

[4] « La BAfD dépense approximativement 40 millions d'euros pour répondre à ses besoins internes de biens, travaux et services ». http://deleguescommerciaux.gc.ca/development-developpement/african-dev-bank-banque-dev-africaine.aspx?lang=fra

[5] Rapport acquisitions 2003, p.18. op.cit

[6] Les bonnes performances des entreprises françaises d'expertise sur les financements des Banques de développement, op.cit,p.2. Voir aussi : supra, note n°37.

Certes, ces opportunités se présentent aussi bien pour les PMR que pour les MNR. Toutefois, la répartition des parts de marché reflète une certaine «spécialisation» qui n'est pas sans relation avec la stratégie de développement des BMD. « De 2001 à 2003, les parts en nombre de contrats des entreprises régionales n'ont cessé d'augmenter, passant de 75% en 2001 à 76,3% en 2002 et à 76,91% en 2003. Celles des entreprises non régionales sont restées stables: 21% en 2001, 23,5% en 2002 et 22,96% en 2003. Quant aux parts des multinationales, elles restent toujours très marginales »[1]. D'ailleurs, bien que les données relatives aux acquisitions avant 2000 ne soient pas disponibles, on peut déduire que le rapport des parts de marché n'était pas en faveur des entreprises régionales. Ainsi, depuis quelques années, « les entreprises des PMR sont généralement majoritaires en termes de nombres de marchés gagnés, mais ces marchés sont la plupart du temps de petites tailles…(celles) des MNR se voient attribuer les gros marchés »[2]. En 2010, le Japon a remporté un seul contrat de biens pour une valeur de 13,3°/° alors que le Kenya en a rapporté 40 pour une valeur totale de 3°/°. En 2012, à la tête des membres régionaux, le Kenya a remporté une part de marché d'acquisitions des biens d'un montant de 20 millions $ alors que le montant de la part de l'Allemagne était de 120 millions de $[3]. Cette opposition entre les parts en nombre et en valeur indique que les PMR arrivent désormais à décrocher les contrats de taille petite et moyenne, mais indique aussi que l'intérêt des entreprises non régional se porte principalement sur les plus gros marchés. Il faut aussi préciser que les entreprises régionales décrochent généralement des parts en tant que soumissionnaires nationaux à un appel d'offre international. Depuis 2006 et au moins jusqu'à 2011, les soumissionnaires nationaux en Tunisie, en Ouganda, au Nigeria, au Maroc et au Mali ont régulièrement remporté la majorité des contrats de travaux dans le cadre d'une compétition internationale[4].

Par ailleurs, la différenciation entre entreprise régionale et non régionale n'est pas toujours aisée puisque plusieurs firmes internationales ont établi des bureaux dans le contexte local africain et les opérations de ces entreprises sont considérées comme étant des opérations régionales[5]. Ceci permet en effet à

---

[1] Documents BAD, Rapport annuel sur les acquisitions 2003,p.13.

[2] Documents Groupe de la Banque Africaine, Rapport annuel sur les acquisitions 2010, p17. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Procurement/Project-related-Procurement/RAPPORT_ANNUEL_2010_SUR_LES_ACQUISITIONS.pdf

[3] Op.cit, Rapport annuel sur les acquisitions 2012, p.13. L'opposition entre les parts en nombre et en valeur est une constante qu'on retrouve dans les rapports sur les acquisitions de 2010, 2011,2013.

[4] Documents BAD ; Rapport annuel sur les acquisitions 2011, p.31.

[5] L'ensemble des rapports disponibles distinguent les entreprises **enregistrées** dans les PMR des autres, et précisent qu'il n'est pas aisé de différencier entreprises régionale et non

D'autre part, dans un contexte de stagnation des économiques développées, le continent, où les besoins fondamentaux sont encore considérables et dont la population est en forte croissance, constitue un marché plein de potentialités et un espace de compétition entre les entreprises étrangères appuyées par leurs Etats. A ce niveau, le rôle de la BAD est plus clair et même parfois déclaré[1]. En réalité, qu'elle soit spécialisée dans le financement du développement ne doit pas occulter la nature initiale de cette institution. La BAD est avant tout une banque, et les contributions au capital sont des investissements. Certes, l'institution ne distribue pas de dividendes, mais les bénéfices des actionnaires sont des bénéfices indirects qu'ils récupèrent en part de marché pour leurs entreprises. « La question de la part de marché de (*l'Etat)* sur les financements multilatéraux … renvoie à celle de *son* aptitude à récupérer, via *ses* entreprises, une partie de la contribution que (*l'Etat*) verse à ces institutions internationales au titre de l'effort d'aide publique au développement. Cette aide est très largement « déliée». Pour autant, elle n'est pas nécessairement dénuée d'orientations et de conditions »[2].

En effet, outre l'obligation fiduciaire qui s'impose à la Banque[3] l'acquisition des biens et services engendrée par les opérations du guichet BAD se fait **uniquement** dans les pays membres[4]. Adhérer à la BAD permet donc aux entreprises nationale*s* de participer à la fourniture de ces biens et services en répondant aux appels d'offre de la Banque ;« les résultats pour l'activité économique dépasseraient largement le montant de la contribution financière »[5] initiale.

---

[1] Les services financiers des ambassades préparent en général des fiches de présentation de la banque ou des fiches marché dans lesquelles elles orientent les entreprises nationales sur les opportunités qu'offre la BAD, les différentes étapes d'un projet BAD et comment s'y préparer pour en profiter d'une manière optimal….Voir par exemple : http://deleguescommerciaux.gc.ca/development-developpement/african-dev-bank-banque-dev-africaine.aspx?lang=fra*.;* consulté le 01/09/2018. Et : https://www.tresor.economie.gouv.fr/Ressources/File/444420. consulté le 06/09/2018.

[2] Initiative pour le développement de l'expertise française à l'international et en Europe, (souligné par nous) p.1, https://www.rcp-alsace.eu/uploads/documents/AO-Expertise/201608-La_Part_de_marche%CC%81_Banques_de_de%CC%81veloppement_Nov2016.pdf

[3] C'est l'obligation de s'assurer que les prêts qu'elle accorde sont utilisés aux fins prévues. Accord portant création e la BAD, art 17 §1 alinéa *g* et *h.* https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Legal-Documents/Accord%20Portant%20cr%C3%A9ation%20de%20la%20BAD%20Final%202011.pdf.

[4] Idem alinéa *d.* Le conseil des gouverneurs peut, dans certaines circonstances, autoriser une dérogation à cette règle.

[5] Chambre, *Doc. parl*, « Projet de loi relatif à la contribution de la Belgique à la septième reconstitution des ressources du Fonds africain de développement », 1077/7 (1996-1997).cité par : Sägesser Caroline, « Les institutions financières internationales », *Courrier hebdomadaire du CRISP*, 1998/16 (N° 1601), p. 1-46. DOI : 10.3917/cris.1601.0001. URL : https://www.cairn.info/revue-courrier-hebdomadaire-du-crisp-1998-16-page-1.htm.

été les premières à adhérer à la BAD, force est de constater que la liste des MNR s'est beaucoup diversifiée. Comment expliquer alors, cet intérêt pour une institution **régionale** de financement du développement ?

L'Afrique négligée après la fin de la guerre froide est redevenue, durant les deux dernières décennies, un enjeu stratégique mondial. D'une part, le continent dispose d'importantes potentialités en ressources naturelles[1] et peut donc contribuer à desserrer la contrainte de leur raréfaction et à satisfaire la demande internationale de plus en plus forte. Ces ressources sont donc l'enjeu d'une rivalité acharnée entre les puissances occidentales et les puissances émergentes qui cherchent à sécuriser leurs économies en s'en appropriant autant de parts que possible[2]. Certes, on ne peut affirmer que la BAD encourage ou facilite directement ces appropriation, mais elle constitue un cadre à travers lequel les donateurs (MNR) exercent leur influence sur les pays africains. Le renflouement du FAD - dont la moitié des Etats éligibles sont considérés Etats fragiles - est notamment l'occasion pour les donateurs d'imposer leurs conditions. Par ailleurs, à l'instar de la BM, le financement de l'exploitation minière et la gestion des contrats miniers sont des constantes dans l'activité de la BAD[3]. La création en 2013 du centre africain des ressources naturelle, dont le mandat est d'aider les Etats africains à mieux gérer leurs ressources naturelles à travers la conservation, la négociation de concessions et la gestion des besoins contradictoires en ressources[4] s'inscrit dans la même dynamique.

---

[1] L'Afrique a une importante richesse en ressources naturelles. La région renferme la plus grande masse de terres arables de la planète; les deuxièmes plus grands et plus longs fleuves (le Nil et le Congo); et sa deuxième plus grande forêt tropicale. La valeur ajoutée totale de ses pêches et de l'aquaculture seule est estimée à 24 milliards USD. En outre, environ 30% de toutes les réserves mondiales de minéraux se trouvent en Afrique. Les réserves prouvées de pétrole du continent constituent 8% du stock mondial et celles de gaz naturel à 7%. Pour plus de détails, voir : Centre africain des ressources naturelles, …p.6 et7. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/anrc/AfDB ANRC BROCHURE_fr.pdf.

[2] Voir à ce sujet : He Yong, Shi Yunnan, « Les positions de l'europe, des Etats-Unis et de la Chine en Afrique. Implications pour son développement », *Revue Tiers Monde*, 2010/1 (n° 201), p. 193-214. DOI : 10.3917/rtm.201.0193. URL : https://www.cairn.info/revue-tiers-monde-2010-1-page-193.htm; Alden Chris, Alves Ana Cristina, « La Chine et les ressources naturelles de l'Afrique », *Les Temps Modernes*, 2010/1 (n° 657), p. 28-51. DOI : 10.3917/ltm.657.0028. URL : https://www.cairn.info/revue-les-temps-modernes-2010-1-page-28.htm, « Comment les USA cherchent à neutraliser la domination chinoise en Afrique », par :Kamal louadj., https://sptnkne.ws/gXyR**.**

[3] Raf Custers: « L'Afrique révise les contrats miniers » le Monde diplomatique ; JUILLET 2008 - Pages 12 et 13 http://www.monde-diplomatique.fr/2008/07/CUSTERS/16062.

[4] Centre africains des ressources naturelles, op.cit ; p.4.

démunis les industries manufacturières naissantes de la protection nécessaire à leur développement. En plus, cette situation a aboutie à la négligence de l'agriculture vivrière, qui est une assurance contre l'insécurité alimentaire, a réconforté l'Afrique dans le rôle de productrice et d'exportatrice de matières premières non transformées et en a fait un grand marché de consommation. Les économies africaines sont donc de plus en plus vulnérables aux chocs extérieurs[1]. D'un autre coté, les recommandations insistaient sur la réduction des dépenses de l'Etat, la privatisation des services publics, la restructuration des entreprises publiques, la dérégulation du marché de l'emploi et la révision du système fiscal. Or, ces mesures ont eu des effets néfastes sur les secteurs sociaux (pouvoir d'achat, éducation santé et emploi) entrainant l'appauvrissement de la classe moyenne et l'élargissement de la vulnérabilité. Il s'avère donc que les Etats africains qui ont dû s'endetter pour financer leur développement ont dû aussi abandonner leur vision et leur stratégie pour le réaliser. Ainsi, d'un point de vue macroéconomique, les financements de la BAD ont plus servi les économies occidentales[2] en consacrant en Afrique un modèle non pas de développement mais de sous-développement. Qu'en est-il du niveau microéconomique?

B - Développer l'Afrique: objectif ou opportunité?

Afin de renforcer sa solvabilité, la BAD a ouvert son capital au pays riches dès 1982. La part des MNR dans le capital de la banque était initialement limitée au tiers, mais elle approche la moitié actuellement et risque de la dépasser si l'augmentation dont le principe a été retenu en mai 2018 devient effective[3]. En plus, si les anciennes métropoles occidentales ont

---

[1] « La faiblesse de l'environnement mondial a touché les économies africaines sous l'effet de la baisse des cours des produits de base et de la demande de produits d'exportation provenant d'Afrique. … L'économie nigériane, la plus importante d'Afrique, s'est contractée en termes réels de 1,5 %, l'Afrique du Sud et l'Angola ont échappé de justesse à la récession. Le Soudan du Sud a subi une forte contraction économique (de 13,1 %), tandis que la croissance dans les autres pays exportateurs de pétrole est restée négative (Tchad et Guinée équatoriale). Seules l'Égypte (4,3 %) et l'Algérie (3,5 %) sont parvenues à maintenir une performance économique raisonnablement bonne, en dépit de la diminution des prix du pétrole ». Rapport annuel 2016, p.1.

[2] La documentation française, dossier : «Banque mondiale, fond monétaire international et développement», Crise de développement, http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000104-banque-mondiale-fmi-et-developpement/crises-du-developpement, Par Thomas Porcher « Le FMI se soucie-t-il vraiment des pauvres d'Afrique ? » https://www.lemonde.fr/idees/article/2012/06/04/le-fmi-se-soucie-t-il-vraiment-des-pauvres-d-afrique_1711467_3232.html, *Pablo Laixhay* « L'endettement des pays dits en voie de développement. Un exemple : le Burkina Faso » 28 décembre 2017. http://www.cadtm.org/L-endettement-des-pays-dits-en#nh2-1.

[3] Le conseil des gouverneurs réunis en Coré du Sud en mai 2018 a retenu le principe de la septième augmentation du capital et les discussions sont donc entamées pour déterminés le montant et les parts. Rabat, 25/05/2018 (MAP).

économiques, libéralisation progressive et intégration du marché africain… La création de la BAD est d'ailleurs la concrétisation de l'une de ces recommandations. Toutefois, la meilleure stratégie de développement a toujours besoin de ressources financières pour être mise en œuvre. Ainsi, compte tenu de la fragilité économique de ses membres nouvellement indépendants, la BAD ne pouvait répondre à leurs besoins sans emprunter sur les marchés financiers internationaux. Toutefois, l'action des instances de financement s'inscrit plutôt dans le cadre des stratégies et politiques économiques des principaux bailleurs de fonds, politique que l'emprunteur doit intégrer. Que cette action soit qualifiée *d'aide* internationale[1] et que le *client* soit qualifié de *bénéficiaire* facilite d'ailleurs la soumission aux conditions qui encadrent l'emprunt.

Aussi, pendant plus de 50 ans, l'Afrique n'a pas cessé de s'endetter et de se soumettre au service et aux conditions de cette dette sans aboutir à l'objectif de développement. Il est d'ailleurs assez significatif que la Banque mette encore l'accent, dans le cadre de sa stratégie décennale (2013-2022)[2], sur des priorités de développement qui reflètent la grandeur des besoins telles que éclairer l'Afrique et l'alimenter en énergie, nourrir, industrialiser et intégrer l'Afrique[3]. En réalité, lorsqu'on se penche sur les recommandations des institutions de financement, on ne peut que conclure qu'elles ont plutôt entravé le développement de l'Afrique au lieu de le servir.

Le financement du développement, en Afrique notamment, fut longtemps orienté vers la réalisation de la croissance économique alors que cette dernière ne peut être durable et pérenne que lorsqu'elle est soutenue par le développement, qui est un concept beaucoup plus large[4]. Les pays dits développés ne le sont pas parce qu'ils réalisent des taux important de croissance, c'est plutôt l'inverse : ils réalisent des taux de croissance parce qu'ils ont atteint un niveau important de développement **institutionnel**, **social** et **économique**.

Alors, pour réaliser la croissance économique, la stratégie de la BAD avec les autres institutions de financement, se fondait sur deux volets. D'un coté, les Etats africains devaient dynamiser leur croissance en s'ouvrant à la concurrence internationale et investir leur avantage comparatif à travers la libéralisation des marchés. Toutefois, la libéralisation hâtive et brutale a plutôt

---

[1] Sur l'ambiguïté de la notion d'aide international, et les réalités complexes qu'elle couvre, voir : Patrick Guillaumont : L'aide internationale au développement ; Revue économique Année 1968 /19-6; Numéro thématique : Problèmes financiers internationaux.

[2] Groupe de la Banque Africaine : « Au centre de la transformation de l'Afrique, Stratégie 2013/2022 » pp.10 à 24.

[3] Groupe BAD, Rapport annuel 2016, rubrique « En bref » et pp.2/3.

[4] Sur la notions et indicateurs de développement voir : De la croissance au développement: à la recherche d'indicateurs alternatif; Jean Gadrey. FUTURIBLES-PARIS-2002. https://travail-emploi.gouv.fr/IMG/pdf/20021015_manifesations_Gadrey.pdf.

II- La BAD : au service du développement ou de la concurrence internationale en Afrique ?

Tel que spécifié dans ses statuts, le mandat du Groupe de la Banque africaine de développement est de contribuer au développement économique et au progrès social durable de ses membres régionaux, individuellement et collectivement. Dans ce cadre, la Banque a accordé de gros prêts et à financer de multiples projets dans divers secteurs, mais l'Afrique est toujours le continent de la pauvreté[1] et du sous développement[2]. Comment expliquer ce contraste ?

A- L'Afrique, dessaisie de sa stratégie de développement

Outre les ressources, ce qui détermine l'action d'une institution de financement du développement, c'est sa conception du développement et sa stratégie pour le réaliser. Or, pour ces deux déterminants, la BAD ne dispose d'aucune originalité. D'une part, l'africanité de la Banque repose uniquement sur son champs d'intervention qu'est l'Afrique alors que son capital n'est plus principalement africain[3]. D'autre part, à défaut d'une vision propre du développement, la Banque s'aligne sur *les recommandations* et donc la stratégie des autres institutions internationales[4]. Certes, les leaders africains réunis à Tunis en 1960 avaient une vision pour développer l'Afrique, vision que reflètent les recommandations de la conférence des peuples africains. Mais cette vision s'est avérée trop ambitieuse par rapport à leurs moyens : industrialisation, modernisation de l'agriculture, coordination des politiques

---

[1] L'Afrique compte 400 millions de pauvres en 2015, contre 350 millions en 1990, Documents BAD, Rapport Annuel, 2016, p1. 32 des 38 pays pauvres très endettés sont africains : https://donnees.banquemondiale.org/?locations=XE-HN.

[2] Plus de la moitié des Etat africains ont un IDH « faible, 14 IDH « moyen », 7 IDH « élevé », aucun Etat africain n'est dans la tranche à IDH « très élevé ». Le Maroc, avec un indice moyen est classé 123è sur les 189 Etats classés. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf . Aussi:« L'énorme potentiel de développement de l'Afrique reste inexploité. Dans le secteur agricole, l'Afrique n'a toujours pas réalisé la sécurité alimentaire … Dans le secteur de l'énergie, l'Afrique affiche le taux d'électrification le plus bas au monde, bon nombre de pays africains restent confinés au bas de la chaîne de valeur agricole, …les efforts d'industrialisation n'ont pas bien progressé », Documents BAD, Rapport Annuel 2016, p.2. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/BAD Rapport annuel 2016.pdf.;

[3] Initialement, les PMR devaient détenir les 2/3 du capital contre le 1/3 pour les non régionaux, mais se rapport fut modifié au milieu des années 9 à 60/40. Après la dernière augmentation, les part s'établissent à 58,822°/° contre 41,178°/°.

[4] Plusieurs interventions de la BAD, notamment ses prêts à l'appui des réformes, sont financés conjointement avec la Banque mondiale et d'autres bailleurs de fonds. En plus, l'action de la BAD compte largement sur la recherche et l'analyse de la Banque mondiale. Il est remarquables que le discours relatif aux objectifs du développement, ainsi que les instruments financiers et d'évaluation sont les mêmes.

ressources proviennent également des fonds spéciaux, le FAD et le FSN notamment. En plus, des ressources additionnelles sont généralement mobilisées par le biais d'opérations de cofinancement avec des institutions bilatérales et d'autres organismes multilatéraux de développement et sur les marchés financiers internationaux[1].

Au départ, les opérations du Groupe étaient presque exclusivement orientées vers les prêts-projets. Depuis 1980, et tenant compte de l'évolution de la situation économique des PMR, le Groupe s'est également engagé dans le financement d'opérations hors projets, dont les prêts d'ajustement structurel, les prêts de réformes institutionnelles et différentes formes d'assistance technique et de conseil en matière de politique économique[2]. La BAD participe aussi aux initiatives internationales de réduction de la dette des PMR (initiative PPTE et IADM)[3]. Les principales opérations du Groupe BAD concernent les domaines de l'infrastructure, du développement du secteur privé, de l'intégration régionale, de la gouvernance, de l'enseignement supérieur et de la technologie. L'approbation la plus importante en 2017 a concerné quatre opérations au Maroc pour un montant de 372,8 millions d'UC (40,2 % des approbations de la région), dont 187,3 millions d'UC pour la phase I du projet du complexe solaire de Noor Midelt[4].

Depuis 1963, la BAD œuvre pour le développement de l'Afrique. Pourtant, le résultat est loin d'être satisfaisant sachant que les performances financières de l'institution sont positives[5]. On est donc en droit de se demander si la BAD n'est pas plutôt un outil de l'action et de la concurrence internationale en Afrique.

---

commissions…, voir : « Conditions générales applicables aux accords de prêt, de garantie et de dons de la Banque africaine de développement et du Fonds africain de développement », p11 à p.27.
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Legal-Documents/Conditions%20G%C3%A9n%C3%A9rales%202009.pdf.

[1] Documents BAD, « La BAD en bref » p.10.
https://www.afdb.org/fr/documents/publications/afdb-in-brief/.

[2] Idem, pp. 24 et 25.

[3] Deux stratégies de désendettement adoptées par la BM et le FMI : l'initiative en faveur des pays pauvres très endettés (PPTE 1996) et de l'initiative d'allègement de la dette multilatérale (IMAD 2005). Pour plus d'informations, voir :
https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/mdrif.htm.

[4] Rapport annuel 2017, pp27/28.
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/AfDB_Annual_Report_2017_FR.pdf.

[5] La Banque est généralement notée positivement, vu sa solidité financière, sa solvabilité qui est due à l'appui de ses actionnaires. En juillet 2018, l'agence international de notation Standar and Poor's a maintenu le triple A avec une perspective stable.
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Financial-Information/Standard_and_Poor_s_Ratings_-_July_2018.pdf.

ses ressources[1]. Le guichet FAD fournit des ressources concessionnelles aux pays à faible revenu qui ne sont pas éligibles au guichet BAD. Ce fut donc une première réponse aux grandes difficultés identifiées depuis le démarrage des activités de la banque qui se trouvait dans l'incapacité de répondre aux besoins des pays les plus démunis, notamment par des prêts à long terme ou à rentabilité non financière. Les ressources du Fond sont reconstituées tous les trois ans par les pays donateurs dont la liste s'est à la fois allongée et diversifiée.

La dernière institution du groupe est le FSN créé par accord entre la banque et le Nigéria en 1976 dans le but d'appuyer les efforts de développement des pays africains à faible revenu dont la situation économique requiert des financements à des conditions de faveur. Le FSN accorde des prêts concessionnels assortis d'un taux de 2 à 4 pour cent remboursables en 25 ans. Les ressources de ce fond peuvent servir à financer des opérations autonomes dans les secteurs public et privé mais à un montant ne dépassant pas les 10 millions de dollars. Ses opérations devaient prendre fin en 2006, mais après deux prolongations d'un an, l'Etat Nigérien a décidé de proroger de 10 ans la durée du fond[2]. Outre ces deux fonds, la banque gère d'autres fonds spéciaux comme le fond pétrolier arabe, le fond spécial d'urgence pour la sécheresse et la famine et le fond spécial de secours.

B- Objectifs et moyens d'action de la BAD

Première institution de financement du développement en Afrique, la BAD s'est donnée comme objectif de contribuer au développement économique et au progrès social des pays africains en favorisant l'investissement public et privé afin de réduire la pauvreté, améliorer les conditions de vie des populations.

Pour ce faire, la banque mobilise des ressources internes et externes pour promouvoir l'investissement et fournir l'assistance technique aux Pays membre régionaux (PMR)[3]. La banque appuie aussi les réformes de politiques, le renforcement des capacités, les études et la préparation des projets de développement. La BAD est alimentée principalement par la souscription des pays membres, par les remboursements et par les revenus de prêts[4]. Ses

---

[1] Depuis 1992, l'UC du Fonds a été alignée sur celle de la Banque (UCB) et correspond à un DTS (droit de tirage spécial du FMI),

[2] Le Fonds spécial du Nigeria (FSN) arrivant à échéance cette année sera prorogé pour une autre décennie. L'information fut annoncée par le Président de la BAD lors des Assemblées annuelles en mai dernier. www.leconomiste.com/flash-infos/le-fonds-special-du-nigeria-reconduit-pour-10-ans.

[3] Volume des opérations de la BAD en 2017 : 8,8 Mds UC d'approbations et 7,7 Mds UC de décaissements. Présentation financière & analyse opérationnelle ; Busan Corée 2018.

[4] Pour plus d'informations sur les conditions de remboursement, les mesures en cas de manquement au remboursement ainsi que le calcul des intérêts de prêts et autres

65 % du capital de la Banque, qui s'élevait alors à 250 millions de dollars[1]. Le but essentiel de la BAD est de contribuer au développement économique et promouvoir le développement social des pays africains pris individuellement et collectivement.

En tant qu'institution régionale, la banque n'était initialement ouverte qu'aux Etats africains qui assuraient alors seuls les ressources de la banque. Toutefois, la BAD a dû ouvrir son capital aux MNR depuis 1982. Pour devenir membres de la BAD, les Etats non africains doivent adhérer au FAD[2]. Ainsi, 26 des 80 membres actuels ne sont pas des pays africains sachant que seuls ces derniers peuvent bénéficier des services de cette institution régionale de financement. Le capital de la banque a connu une succession d'augmentation pour atteindre en 2010 les 100 milliards de dollars[3]. La structure du capital est certes africaine, à raison de 60% pour les PMR contre 40% pour les MNR, mais le vote y est pondéré[4]. Le guichet BAD est le guichet non concessionnel qui finance des activités de développement dans les pays à revenu intermédiaire[5].

En vertu de l'art 8 de l'accord portant création de la banque, cette dernière est habilitée à instituer et/ou gérer des fonds spéciaux destinés à servir ses fins. C'est ainsi que fut crée le FAD en 1972 par accord entre la BAD et 15 Etats non africains, dits Etats participants[6]. Le Fond est financé essentiellement par les pays membres non africains à travers des reconstitutions périodiques de

---

[1] Les opérations de la BAD se font en Unité de Compte. Jusqu'en 1971, 1UC = 1$ EU, au 31 décembre 2017 : 1UC = 1,42413.Présentation financière et analyse opérationnelle, Busan Corée 2018, https://www.afdb.org/fr/documents/document/financial-presentation-operational-analysis-2018-102047.

[2] Les Emirats Arabes Unies est le seul Etat membre du FAD sans devenir membre de la BAD.

[3] Le Conseil des gouverneurs a validé en mai dernier lors des Assemblées annuelles le principe d'une nouvelle augmentation du capital, la septième depuis la création de l'institution. https://www.afdb.org/fr/news-and-events/200-general-capital-increase-6699/.

[4] Les pouvoirs de vote sont répartis en fonction des actions souscrites. Le Nigeria est le plus gros actionnaire de la BAD avec 9,271°/° des voix suivi des Etats-Unis 6,583°/° et de l'Egypte 5,589°/° et du Japon 5,486°/° ; l'Afrique du Sud 5,027 °/°, l'Algérie, l'Allemagne le Canada, la France la Cote d'ivoire et le Maroc se succède de la sixième à la onzième place. https://www.afdb.org/fr/documents/document/afdb-statement-of-voting-powers-as-at-31-december-2017-100911/.

[5] La Banque adopte les critères de la BM et classe les PMR en trois catégories en fonction de leur solvabilité et des considérations liées au produit intérieur brut. La catégorie (A) : PIB/ habitant inférieur <540 $ EU : uniquement éligibles aux ressources concessionnelles du fad. La catégorie (B) PIB /habitant entre 540 et 1 050 dollars EU : accès aux financements mixtes BAD et FAD. La catégorie (C) : PIB/habitant > 1 050 $ EU. La BAD en 10 questions, Documents de la BAD, p.5 https://www.afdb.org/fr/documents/publications/afdb-in-10/.

[6] L'accord est disponible sur le site de la BAD, rubrique Documents juridiques ; https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Legal-Documents/Accord_portant_cr%C3%A9ation_du_fonds_africain_de_d%C3%A9veloppement_-_Edition_2016.pdf.

La BAD, acteur africain ou instrument international ?

Meryem MEHREZ*

La Banque Africaine de Développement (BAD) est l'une des cinq institutions multilatérales de développement[1]dont l'objectif est de financer le développement économique et social des pays membres, et de canaliser l'assistance technique et financière.

Etant une institution régionale de financement, la BAD est certes un acteur de la diplomatie économique de l'Afrique. Mais, quelles sont les déterminants de cette diplomatie institutionnelle ? Est-ce que, dans le contexte de grande concurrence international autour de l'Afrique- concurrence que reflète d'ailleurs la carte des membres non régionaux (MNR)- la BAD n'est pas plutôt un instrument de l'action internationale en Afrique ?

Dans une tentative d'élucider cette question, il est nécessaire de présenter la BAD en tant qu'acteur de la diplomatie économique (I) avant de réévaluer la place et le rôle de cette institution à la lumière de la concurrence internationale, concurrence dont l'Afrique est l'enjeu (II).

I- Le Groupe de la BAD, un acteur économique régional

Le Groupe de la BAD est composée de trois entités distinctes : la Banque africaine de développement (BAD) institution mère du Groupe, et deux autres institutions affiliées, le Fonds africain de développement (FAD) et le Fonds spécial du Nigeria (FSN). Qui a créé cette institution et dans quel objectif ? Comment et par quel moyen œuvre-t-elle pour atteindre ses fins ?

A- Présentation du groupe BAD

La BAD fut crée en 1963 en application d'une recommandation de la Conférence des peuples africains de 1960[2]. L'accord est entré en vigueur en 1964 et l'institution a démarré ses activités en 1966 après la souscription de

* Professeur Chercheur à l'Université Cadi Ayyad, membre du LRCID (URAC 59) Marrakech.

[1] Le Groupe de la banque mondiale, la banque européenne de reconstruction et de développement, la banque asiatique de développement, la banque interaméricaine de développement et la banque africaine de développement.

[2] Conférence tenue à Tunis du 25 au 31 Janvier 1960 ; Pour consulter le texte final de la conférence,
voir: https://www.persee.fr/docAsPDF/tiers_0040-7356_1960_num_1_4_1237.pdf.

violations des droits de l'homme, etc.). La résolution des conflits et des crises africaines est conditionnée par l'application des solutions africaines et des médiations africaines.

✓ Renforcer les pouvoirs de la Commission et augmenter ses ressources humaines et financières pour se montrer plus efficace ;

✓ Donner un véritable espace d'action et de prise de décision au Conseil de paix et de sécurité afin de remplir l'énorme tâche de prévenir les conflits et de construire la paix dans les zones touchées par la guerre.

Conclusion générale

La voie de la réforme de l'organisation de l'UA devrait confronter de nombreux obstacles, tels que l'attachement rigide à la souveraineté nationale et à la difficulté pour les nouveaux États d'abandonner l'exercice de leurs prérogatives connexes de l'État. D'un autre côté, la réalisation du projet de «gouvernement de l'Union» contrariera certainement les intérêts de certaines puissances mondiales puisque leur hégémonie repose sur des relations déséquilibrées avec des Etats faibles pris individuellement. L'Union africaine a une vision, mais n'a pas l'élément central stratégique de l'unité politique et de la politique étrangère commune.

La capacité d'influencer l'agenda de la politique mondiale est la clé de la sécurité en Afrique. Si l'Union africaine aspire à résoudre les problèmes de développement et de réduction de la pauvreté, elle doit d'abord stabiliser le continent par ses propres moyens et sa propre diplomatie. Le principe d'autodétermination serait entièrement réinventé et réellement aboutie afin que l'Union Africaine puisse répondre aux aspirations africaines, en réunissant différentes aspirations dans le cadre d'une nouvelle vision stratégiquement cohérente et financièrement autonome.

Recommandations pour la réforme de l'UA

Ces recommandations pour la réforme de l'UA s'imposent plus que jamais dans un nouveau contexte de lutte géopolitique des puissances étrangères pour se positionner sur le continent africain en tant qu'acteurs politiques et économiques. Pour l'Afrique, l'union n'est plus une option, mais c'est une nécessité si les Africains voudront rester maître de leur destin.

✓ Augmenter progressivement l'autonomie financière de l'Union Africaine à travers l'engagement des gouvernements nationaux, la hausse des contributions, et la mise en œuvre de solutions innovantes comme la proposition d'allocation de 0,2% d'impôts aux importations non africaines (taxe Kaberuka proposée par Donald Kaberuka);

✓ Transformer le Parlement panafricain en une véritable structure représentative, et lui donner le plein statut du parlement de l'UA en charge de la législation, ce qui est nécessaire en vue de la mise en place d'une zone de libre échange au sein de l'UA ;

✓ Désigner un conseil des affaires étrangères avec une réelle autonomie de décision et chargé de mettre en perspective les facteurs de puissance dont l'Afrique dispose afin de défendre les intérêts africains dans le monde. Le conseil devrait être capable de représenter la voix africaine dans toutes les organisations internationales et de faire prévaloir la vision africaine et les besoins des populations de l'Afrique au sein des institutions de la gouvernance mondiale.

✓ En ce qui concerne la relation entre l'UA et les organisations sous-régionales, il faudrait appliquer le principe de subsidiarité en particulier dans l'intégration économique. Les questions sociales, économiques et culturelles pourraient être mieux gérées et encouragées par des organisations sous-régionales.

✓ Réformer le NEPAD considérée comme étant une institution défaillante, il devrait donc être réformé de manière à faire face aux besoins socioéconomiques croissants, et aux défis du développement humain et de la pénurie de nourriture, d'eau et les besoins d'assainissement. Il devrait être une institution indépendante des interférences externes, et des considérations de politique politicienne.

✓ Allouer des ressources et consacrer une réelle volonté politique à la mise en œuvre pleine et entière de la Force africaine de soutien.

✓ Les conflits armés en Afrique amplifient les menaces non militaires et provoquent des phénomènes qui perpétuent la marginalisation de l'Afrique (la famine, l'Etat défaillant où le phénomène des 'failed States', le terrorisme, les

Africains, face aux externalités négatives des normes et institutions du système international.

L'une des réformes les plus urgentes est liée au financement et à la dépendance financière puisque la persistance de ce dysfonctionnement équivaut à la poursuite d'une logique de colonisation. Le manque de financement approprié et autonome réduit la capacité de l'Union à faire face aux crises et autres menaces, et accroit la fragilité du continent africain comme terrain d'action pour les intérêts des donateurs extérieurs. La réforme de «l'autonomie financière» devrait être placée au centre des priorités et être mise en œuvre par des mesures adéquates visant à augmenter les contributions des États membres.

L'Union africaine n'est pas considérée par les acteurs extérieurs comme une voix unitaire représentative pour les peuples africains. Lorsque des acteurs étrangers interviennent sur le continent, ils imposent leur volonté à des Etats séparés, et même lorsque l'Union africaine est impliquée, elle joue un second rôle comme cela était le cas pour le Sud-Soudan et l'Afrique centrale.

Du point de vue des populations, l'UA semble déconnectée de leurs besoins et attentes fondamentales. L'organisation garde une image de "club des chefs d'Etat", inefficace et inapte à répondre à des questions critiques, par exemple lors de la crise d'Ebola (Kimenyi, 2015, p.32).

La réforme de l'Union africaine ne concerne pas seulement des aspects techniques, mais devrait constituer une réforme politique basée sur les aspirations de l'Agenda 2063, renforçant la capacité de l'Union à prendre et à mettre en œuvre des décisions indépendantes via des institutions efficaces, notamment le Parlement Africain et la Commission de l'Union africaine.

Il faudrait surtout éviter que le potentiel africain en ressources naturelles et en développement socio-économique ne devienne une malédiction pour le continent africain compte tenu de la convoitise des puissances étrangères (Chine, Union Européenne, Etats-Unis, Inde, Pays du Golf..). Pour y faire face et en tirer le meilleur bénéfice, l'Union Africaine est appelée à conduire une refonte globale de son système, en poussant l'intégration politique et économique, à travers notamment l'alignement de positions communes sur trois niveaux primordiaux :

- Autonomie stratégiste
- Financement indépendant
- Voix unitaire sur la scène internationale quant il s'agit des intérêts africains.

L'Agenda contient sept aspirations, dont le développement durable, l'unité politique, la démocratie et les droits de l'homme, et faire de l'Afrique un acteur et un partenaire mondial influent. La mise en œuvre réussie de cette vision nécessite une réforme de l'UA afin d'être une institution efficace et performante, reflétant les aspirations réelles des Africains. L'Union africaine a le devoir d'agir en tant qu'organisation puissante capable de s'attaquer aux causes profondes du sous-développement et de l'instabilité en Afrique et d'encourager la démocratie et les droits de l'homme sur le continent.

Suite au 27ème sommet de l'UA tenu à Kigali en juillet 2016, l'Assemblée de l'UA a chargé le président rwandais Paul Kagamé pour faire des propositions en vue de réformer l'organisation panafricaine. Paul Kagamé a décrit dans son rapport présenté au 28ème sommet (29 janvier 2017) que l'UA est une entité «dysfonctionnelle» manquant de crédibilité vis-à-vis des citoyens africains et vis-à-vis des partenaires internationaux.

Dans sa configuration actuelle, l'UA ne convient pas à la conjoncture géopolitique et géo économique actuelle, avec notamment une montée de la compétition des puissances étrangères. Aujourd'hui, l'UA reste encore utilisée comme champ de projection de puissance par certains pays en quête d'hégémonie improductive (exemple de l'Algérie et de l'Afrique de Sud). Cette situation pourrait être surmontée par un transfert de compétences importantes de l'Assemblée de l'Union au Parlement panafricain, et par un ensemble d'autres réformes telles que le renforcement des organes de l'UA, notamment des prérogatives exécutives de la Commission de l'UA. Une telle réforme s'inscrit particulièrement dans la vision d'un «continent intégré, politiquement uni et basé sur les idéaux du panafricanisme et la vision de la renaissance africaine» (Agenda 2063, l'avenir que nous voulons).

Le « rapport Kagamé »[1] insiste sur la nécessité de se concentrer sur les questions les plus critiques et de consacrer les ressources disponibles pour construire une unité politique fondée sur les priorités fondamentales, en particulier la résolution des guerres civiles africaines et la prévention des conflits latents ; l'intégration politique et économique. La concrétisation de ces priorités est conditionnée par la réalisation d'une autonomie financière progressive, en renforçant la position du continent sur la scène mondiale en tant que voix forte aux Nations Unies et autres instances multilatérales, capable de protéger efficacement ses intérêts contre les puissances étrangères et d'influencer la régulation de la mondialisation, et la défense des intérêts des

[1] Report on the Implementation of the Institutional Reform of the African Union, 29th Summit of the African Union, Addis Ababa, 3 July 2017, Address by President Paul Kagame. (https://au.int/sites/default/files/speeches/33274-sp-20170703_president_kagame_au_reform_july_20171.pdf).

menaces terroristes et d'escalades rapides. La capacité de la FAA à remplir ses missions est remise en cause par de nombreux facteurs relatifs aux politiques, normes et formations non coordonnées, la complexité des exigences et des objectifs de déploiement et le manque de volonté des forces sous-régionales de consolider la force continentale en attente.

Il ressort de cette évaluation que les efforts déployés par l'UA pour apporter des réponses appropriées aux menaces à la paix et à la sécurité rencontrent de sérieuses difficultés. Premièrement, de toute évidence, le manque de ressources financières indépendantes affecte la capacité politique à apporter des solutions propres aux crises graves et aux conflits qui ravagent le continent. Au Soudan du Sud par exemple, l'UA n'a pas pu imposer des solutions alors que les alternatives discutées et décidés au Conseil de sécurité de l'ONU étaient proposées et soutenues par les grandes puissances.

L'impuissance de l'UA envers le Soudan du Sud était visible dès les premières années qui ont suivi l'indépendance. Maintenant, sa participation à l'initiative de maintien de la paix ne doit pas occulter le faite que le véritable défi est de diriger et de superviser une transition politique comme la condition nécessaire d'une paix à long terme. L'UA a la crédibilité politique pour une telle mission, mais elle manque de volonté politique et de marge d'action autonome aussi bien sur le plan stratégique que financier.

Toute construction de l'unité nécessite des conditions préalables à remplir pour lui donner de réelles chances d'avoir un avenir solide et stable. La même logique pourrait s'appliquer à l'Union africaine, car en l'absence de positions communes sur certaines questions cruciales telles que la stratégie, la défense et la politique étrangère, l'Union ne serait pas en mesure d'instaurer les conditions d'une sécurité, d'une paix et d'une stabilité durables. Pour cette raison, l'avenir de l'UA exprimé dans une vision pour l'Afrique «Une Afrique intégrée, prospère et pacifique» est basé sur deux fondements interdépendantes. Le premier est l'autodétermination dans son sens réel et profond de la démocratie et de développement humain; la seconde est liée à la capacité de l'Union à projeter sa puissance et à influencer les affaires du monde, et à représenter une « force dynamique sur l'arène mondiale".

4. La vision de l'UA et la politique étrangère africaine: la réforme nécessaire

L'Union africaine projette une vision pour l'avenir. Cette vision est de devenir «une Afrique intégrée, prospère et pacifique, conduite par ses propres citoyens et représentant une force dynamique sur la scène mondiale».

En 2013, l'UA a intégré la mise en œuvre de cette vision panafricaine à «l'Agenda 2063».

gestion et la résolution des conflits (établi en 1993)". Selon certains analystes, la CPS s'est beaucoup intéressée à la résolution des conflits plutôt qu'à la prévention des conflits (Baldé, 2012; Bassou, 2017; Oumba, 2014). L'importance des causes structurelles de l'insécurité et de la stabilité sur le continent a été tout simplement négligée, tandis que les sources non traditionnelles de menaces asymétriques à la sécurité ne sont pas évaluées et traitées.

L'un des principaux objectifs du CPS était le développement et la mise en œuvre d'une politique de défense commune de l'UA, mais l'action du CPS reste limitée par un engagement vague des Etats membres, la faiblesse de la coordination avec le Conseil de sécurité des Nations Unies. De plus, les tâches de maintien de la paix ont généralement été confiées à des organisations sous-régionales.

Le système continental d'alerte rapide (SCAR) est l'un des cinq piliers de l'architecture africaine de paix et de sécurité (APSA)[1]. Sa mise en place en 2007 a été destinée à l'anticipation et à la prévention des conflits sur le continent et à fournir des informations pertinentes sur l'évolution des conflits violents qui soit basées sur des indicateurs spécifiquement développés.

Les évaluations des chercheurs du SCAP montrent certaines lacunes dans la mise en œuvre de ce mécanisme, et plusieurs rapports académiques (Nitschke, 2009 ; Tshimba, 2014) soulignent un manque critique des ressources financières et techniques requises, de manque de volonté politique ainsi que des lacunes dans la coordination et la mise en œuvre. Pendant ce temps, des considérations politiques continuent d'entraver le déploiement opérationnel complet des mécanismes du SCAP. Si l'UA veut jouer un rôle plus proactif et renforcer sa nouvelle doctrine de non-indifférence (Williams 2011, p.1), les missions du SCAP doivent être renforcées par un financement et une formation adéquats, et travailler en étroite coordination avec les Mécanismes régionaux d'alerte rapide ainsi qu'avec les mécanismes de l'ONU.

Un autre pilier de l'AAPS est la Force Africaine en Attente (FAA) établie par le Protocole du CPS, signé en 2002, mais son fonctionnement intégral reste un processus en progression. Cette force est composée de capacités multidimensionnelles, militaires, policières et civiles, en « stand by » dans leurs pays d'origine et prête pour un déploiement rapide. Après une feuille de route longue et difficile visant à rendre l'AAF pleinement opérationnelle, il est maintenant temps de tester la capacité de l'UA à la déployer dans différentes opérations et missions dans un nouveau contexte de guerres non conventionnelles et d'utilisation de tactiques asymétriques, de

[1] L'APSA comporte 5 piliers: le Conseil de paix et de sécurité (CPS), le Système continental d'alerte précoce (SCAP), la Force Afrcaine en attente (FAA), Le Fonds pour la paix et le conseil des Sages.

premier rang des priorités, mais les priorités doivent être autofinancées et gérées avec des solutions propres.

3. Conditions préalables de paix et de sécurité à l'intégration politique et à la prospérité économique

Les questions de sécurité et de paix sont des mots clés dans le nouveau système, et la charte a introduit des procédures innovantes donnant à l'assemblée de l'UA certaines prérogatives visant à renforcer l'architecture africaine de paix et de sécurité. L'UA a introduit trois exceptions importantes à son principe de non-intervention. Le premier quand il donne à l'Union le droit d'intervention humanitaire «d'intervenir dans un État membre suite à une décision de l'Assemblée concernant des circonstances graves, notamment les crimes de guerre, le génocide et les crimes contre l'humanité» (Charte de l'UA, article 4h). La deuxième exception concerne le droit des États membres de «demander l'intervention de l'Union pour rétablir la paix et la sécurité» dans un État membre (Charte de l'UA, article 4i). Le droit d'intervention en vertu de ces deux exceptions a été utilisé dans quelques cas comme au Soudan et au Togo mais reposait davantage sur des pressions diplomatiques extra-africaines plutôt que sur le leadership de l'UA (Amvane, 2012, p.21), et n'a pas eu d'impact substantiel sur le terrain.

Dans la crise libyenne de 2011, l'initiative de l'UA pour une transition pacifique n'a eu aucune chance de réussir compte tenue de l'opposition de l'OTAN, le manque de positions communes et le manque de capacités militaires et financières empêchent l'Afrique de parler de la même voix. Récemment, en décembre 2016, le «Conseil de paix et de sécurité» de l'UA a adopté une résolution visant à envoyer des troupes africaines au Burundi afin d'atténuer les violences, mais l'UA a reculé devant le refus du Burundi qui la considérait comme une « force d'invasion".

La troisième exception au principe de non-intervention concerne les cas d'un changement anticonstitutionnel du régime, car il donne à l'Assemblée le droit de suspendre l'adhésion du pays concerné (Charte de l'UA, article 30). Pratiquement, il est difficile de juger de l'impact réel de cette disposition sur la survenance de coups d'État militaires et d'autres violations de l'alternance constitutionnelle puisque la réaction de l'UA se limitait à une simple condamnation et une suspension à court terme.

L'architecture africaine de paix et de sécurité a fait l'objet d'une attention particulière depuis la création du Conseil de paix et de sécurité (CPS) dans un protocole additionnel en 2004. Le CPS est l'élément institutionnel le plus critique de l'architecture de paix et de sécurité de l'Union africaine. Bien qu'il n'ait pas été mis en place par l'Acte constitutif de l'UA, il est "issu d'un processus ad hoc de réforme du Mécanisme de l'OUA pour la prévention, la

Quinze ans après sa création, l'Union africaine n'avait pas réalisé de réels progrès pour atteindre ses objectifs en matière de paix et de stabilité. Pourtant, certaines actions pertinentes ont été menées au cours des dernières années, le Conseil pour la paix et la sécurité a tenté de gérer et résoudre certains conflits (Soudan, Côte d'Ivoire, Kenya) et à superviser des élections pacifiques. Mais, il n'a pas réussi à renforcer la cohésion politique et à l'emporter sur les prétentions hégémoniques, les conflits de leadership et les querelles d'égo. Cependant, l'organisation panafricaine est inerte face aux conflits de souveraineté intra-africains et s'est montré incapable de gérer efficacement les foyers internes et externes de conflits. De plus, l'organisation manque d'autonomie financière puisqu'elle compte sur les donateurs internationaux pour près de 75% de son budget. Dans cette situation, la question critique de la politique étrangère commune et de la diplomatie continentale harmonisée a été marginalisée en tant que dernière préoccupation de l'Union.

L'Union Africaine a été mise en place avec suffisamment d'ambitions mais peu de moyens. Les moyens ont notamment fait défaut à deux niveaux. Tout d'abord au niveau stratégiste marquée par la dépendance vis-à-vis de l'architecture mondiale de paix et de sécurité, et une dépendance financière à l'égard des bailleurs de fonds internationaux. Les deux dépendances sont interdépendantes dans la mesure où elles s'auto renforcent mutuellement.

Les pays africains se sont mis d'accord sur des priorités et sur des objectifs, mais ils ont oublié de se doter des deux pré-requis fondamentaux: des solutions propres et des moyens propres.

Aujourd'hui, il faut répondre à une question inquiétante: pourquoi l'organisation continentale semble sans succès? Pourquoi les dilemmes de la sécurité, de la paix et du développement restent-ils toujours non résolus?

Il n'y a pas de réponses faciles à des questions aussi complexes. Nous pouvons commencer par nous référer au préambule de la Charte africaine: "CONSCIENT du fait que le fléau des conflits en Afrique constitue un obstacle majeur au développement socio-économique du continent et de la nécessité de promouvoir la paix, la sécurité et la stabilité en tant que condition préalable à la mise en œuvre de notre programme de développement et d'intégration[1]. Était-ce une vraie conscience ou juste des mots utopiques? Qu'est-ce que l'UA a vraiment fait pour traduire cette conscience en actions concrètes? Les questions fondamentales de la paix et de la sécurité sont au

[1] « Conscients du fait que le fléau des conflits en Afrique constitue un obstacle majeur au développement socio-économique du continent, et de la nécessité de promouvoir la paix, la sécurité et la stabilité, comme condition préalable a la mise en œuvre de notre agenda dans le domaine du développement et de l'intégration » Extrait du préambule de la charte de l'Union Africaine.

politique de défense commune et était totalement incapable de faire progresser les intérêts africains.

À mon avis, l'Union africaine reproduit la même omission, puis les mêmes erreurs. En se référant au réalisme structurel, le manque d'autonomie décisionnelle et la fragmentation des politiques étrangères africaines entre les pays en conflit produit des Etats faibles et non influents sur les affaires internationales. En conséquence, cette situation a fait que les intérêts africains n'ont pas été considérés au niveau international comme cela a été observé pendant de nombreuses décennies.

2. L'Union africaine: Réalisations et « Gaps »

L'Union africaine a été construite avec une nouvelle vision pour une intégration plus profonde. La nouvelle organisation a mis en place une feuille de route pour un cadre institutionnel complet pour l'avenir du continent. La Charte de l'UA a établi un nouveau schéma organisationnel dédié à aller plus loin dans l'intégration politique et économique (Bourgi, 2004, p. 327). La Déclaration de Durban (2002) couronnant le Sommet de Durban en Afrique du Sud adoptant la charte de l'Union Africaine reflète cette nouvelle ambition institutionnelle avec la création d'un Parlement panafricain, la Cour de justice africain; un Conseil pour la paix et la sécurité, de nouvelles institutions financières (la Banque centrale africaine, le Fonds monétaire africain, la Banque africaine d'investissement) et une feuille de route pour la force de défense commune.

La nouvelle organisation avait un mandat plus ambitieux et la charte était conçue pour permettre la poursuite de la consolidation de ses propres prérogatives. Plus d'attention a été accordée aux pré-requis politiques et à la mise en place d'un conseil pour la paix et la sécurité et d'une cour de justice. Cela a été interprété comme prémonitoire pour le nouveau processus panafricaniste qui devrait fonder une architecture africaine de la paix et de la sécurité. Néanmoins, certaines analyses ont privilégié l'idée que le passage de l'OUA à l'UA était plutôt motivé par le changement du système international (Sesay, 2008, p.8) dû notamment à la fin de la guerre froide. Pour d'autres, l'UA a cette fois saisi l'opportunité de s'engager dans un processus autonome mettant en œuvre des solutions africaines et étant moins subordonnée aux pressions étrangères.

Le niveau d'instabilité en Afrique a atteint un point culminant dans la guerre froide avec l'effondrement de l'État, la pénurie alimentaire, mais paradoxalement, de nouveaux développements ont suscité des espoirs dans le futur, comme l'organisation d'élections libres, des changements démocratiques, et une prise de conscience pour les considérations des droits de l'homme, etc.

stratégique laissé par la confrontation Est-Ouest ont commencé à réfléchir sur une nouvelle stratégie face aux sérieuses menaces d'effondrement économique et de divisions internes. Les Africains ont tenté de mettre en place de nouvelles procédures et mécanismes pour renforcer les relations économiques (comme la conclusion du Traité d'Abuja en 1991 instituant la Communauté économique africaine) et pour prévenir les conflits et construire la paix (comme le nouveau mécanisme de prévention, gestion et résolution des conflits armés[1].

Au niveau continental, un changement systémique a poussé les Etats membres à aller de l'avant vers une nouvelle organisation panafricaine. En 1999, au sommet de Syrthe (Libye)[2], l'Union africaine a remplacé l'OUA et est entrée en vigueur en 2002 (Sommet de Durban). Cela a été plus qu'un simple changement, mais un tournant décisif qui visait à combler les lacunes de l'OUA et à accélérer l'intégration politique et économique inspirée par le modèle de l'Union européenne (Elabidi, 2015). Dans cette perspective, une composante clé de la nouvelle vision africaine est de promouvoir la paix, la sécurité et la stabilité sur tout le continent comme une condition préalable pour pouvoir s'engager sur la voie du développement et de l'intégration. Il devient dés lors pertinent de s'interroger sur l'incapacité de l'Union africaine à développer une politique étrangère homogène vis-à-vis du reste du monde. La vulnérabilité des pays africains vis-à-vis du système international et de la politique internationale est l'une des faiblesses structurelles qui marginalisent l'Afrique.

Partant du postulat selon lequel l'établissement de la sécurité, la prévention et la résolution des conflits devait être liée à l'existence d'une politique étrangère commune et puissante. Si on se réfère aux objectifs et aux principes de la charte de l'Union africaine, il parait que cette relation est omise, même si ces questions figurent séparément dans la charte.

En effet, la charte de l'Union Africaine[3] définit parmi ses principaux objectifs la promotion et la défense des positions communes africaines sur les questions intéressant le continent et ses peuples (article 3.d) et la promotion de la paix, de la sécurité et de la stabilité sur le continent (article3. F). En fin de compte, les deux objectifs ne pouvaient pas être poursuivis séparément, compte tenu de la leçon de l'OUA, car celle-ci n'avait pas mis en œuvre une

[1] Mécanisme mis en place en 1993 dans le cadre de l'Organisation de l'Unité Africaine (OUA), l'ainé de l'actuelle Union Africaine

[2] Session extraordinaire du sommet des chefs d'Etats tenue à Syrthe en Libye, et qui a posé pose le principe de la transformation de l'OUA en Union africaine.

[3] Charte à consulter sur le site : http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/idep/unpan003043.pdf

continentale n'avait aucun rôle à jouer puisque la médiation et l'arbitrage n'ont jamais été mis en œuvre par manque de volonté politique (Balde, 2003, p.1). Dans les rares occasions d'implication active dans la résolution des conflits, les initiatives ont plutôt été dirigées par des chefs d'État et des comités ad hoc et non pas par une structure officielle de l'OUA. Les mécanismes internationaux, notamment l'action des Nations Unies, ont eu peu d'impact sur la résolution des guerres par procuration « proxy wars » dans le contexte de la guerre froide.

Le panafricanisme continental a énormément souffert des divisions imposées par la guerre froide et la polarisation Est-Ouest[1]. L'animosité entre États (le Maroc avec l'Algérie par exemple) et certaines guerres internes, en particulier la guerre du congo «ex Zaïre» (1959-1961), mais aussi d'autres guerres internes angolaises et éthiopiennes et tanzaniennes ont été considérées comme un champ de bataille de la guerre froide. L'Afrique a été divisée en deux sphères d'influence[2], même si tous les États africains ont adhéré au mouvement des non-alignés (à l'exception de l'Afrique du Sud pendant le régime de l'apartheid). Après trois décennies de guerre par procuration et d'animosité idéologique, le résultat a été désastreux avec l'effondrement des économies africaines et la prééminence des dictatures.

La fin de la guerre froide a ouvert le continent à de nouvelles menaces telles que la renaissance des rivalités intra-étatiques et la menace de balkanisation, la renaissance des aspirations ethniques et culturelles contre les Etats-nations, la marginalisation de l'Afrique dans les affaires internationales, et "la rivalité des superpuissances a été remplacée par l'indifférence internationale"[3]. D'autres menaces ont visé l'État ainsi que des personnes comme la propagation des pandémies (en particulier le sida), la montée du terrorisme et le phénomène des Etats fragiles. La fin de la guerre froide a néanmoins ouvert la voie à des réformes positives, le despotisme perd le soutien extérieur des superpuissances rivales et devient contesté par une nouvelle vague de dirigeants politiques, de mouvements de démocratie et de droits civiques. L'OUA n'a pas fait preuve d'influence sur le cours de ces nouveaux développements (Gonidec, 1993).

On peut dire qu'une nouvelle ère a commencé pour le PanAfricanisme au début des années 90 lorsque les pays africains confrontés au vide

[1] Voir à ce sujet - Geesling, D, W., PAN-AFRICANISM AND THE COLD WAR - Cuba & Angola: Fighting for Africa's Freedom and Our Own. Introduction by Mary-AliceWaters. New York: Pathfinder Press, 2013

[2] Le Maroc, le Kenya, le Sénégal par exemple en tant qu'alliés occidentaux; L'Algérie, le Mali, le Ghana comme alliés du bloc de l'Est

[3] Sur l'impact de la fin de la guerre froide sur l'Afrique, voir Akinrinade & Sesay 1998, UNRISD 1995, Wallensteen & Axell 1993, Wallensteen 2002, WME 1993

sécurité. Les dirigeants africains étaient divisés sur des questions stratégiques liées à la relation que l'Afrique entretiendrait avec les grandes puissances. Pendant de nombreuses décennies, les pays africains ont eu des intérêts divergents vis-à-vis de cette relation ce qui s'est répercuté sur la fragmentation de l'Afrique.

L'Unité est une affaire de « High Politics » selon l'expression de Hans Morganthau[1]. Pour l'Afrique, il faut reconnaître que l'absence de l'unité politique continue de compromettre l'avenir des peuples africains. Les faibles résultats de l'OUA pourraient être considérés comme une preuve évidente de l'absence d'une autodétermination réelle et positive en Afrique. Le concept est l'un des principes sacrés sur lesquels l'union est construite, mais en regardant l'influence politique et économique exercée par les pays occidentaux et d'autres puissances étrangères sur les affaires stratégiques africaines, on pourrait facilement se convaincre des lacunes laissées par l'organisation concernant la politique étrangère africaine et les enjeux stratégiques de paix et de sécurité.

L'Organisation de l'Unité Africaine a été une partie du problème et n'a pas constitué un élément de la solution. Son bilan peut être résumé en trois mots : Fragile, Pauvre et marginal. L'Afrique est restée fragile sur le plan sécuritaire, pauvre sur le plan économique, et marginal sur le plan géopolitique.

Quels sont les principaux facteurs qui ont conduit à cette désillusion?

Tout d'abord, la politique intérieure des Etats africains a toujours été axée sur les questions de souveraineté. Certes, cette logique n'est pas condamnable en soi mais le nationalisme des Etats africains n'a pas contribué à la construction de l'Etat et n'a pas répondu aux besoins sociaux et surtout cela n'a pas contribué à favoriser la souveraineté économique.

Le projet panafricain n'a pas été conçu selon la même vision. En fait, certains pays étaient favorables à une forte intégration, tandis que d'autres au contraire étaient fortement attachés à la souveraineté de l'État. Les divisions du continent ont empêché l'OUA de mettre en place une stratégie homogène et réalisable. Même les structures internes n'ont pas pu fonctionner conformément aux attentes.

Au niveau des relations intra et inter étatiques, elles ont été marquées par les guerres civiles et des conflits inter étatiques malgré l'adhésion au principe du respect des frontières coloniales. Même lorsque des conflits surgissent entre des Etats nouvellement indépendants, l'organisation

[1] Politologue Américain et l'un des fondateurs de l'école du réalisme politique en Relations Internationales. Il a écrit en 1948 son ouvrage célèbre « Politics Among Nations »

- **Histoire du panafricanisme**

Le continent africain a souffert au cours des derniers siècles de l'impérialisme, de l'esclavage, de la colonisation et de la déportation de ses peuples. Cela a contribué à un impact négatif à long terme sur les peuples et les nations africains. Après le mouvement d'indépendance nationale, les nouveaux Etats africains[1] ont été confrontés à de nombreuses problématiques structurelles, principalement la dépendance économique, l'échec politique et l'acculturation.

Outre les origines transatlantiques afro-américaines du panafricanisme (Martin, 2016), la lutte pour l'indépendance politique et la montée des mouvements nationaux anticoloniaux, et contre l'exploitation et la ségrégation ont ouvert la voie à l'idéologie panafricaniste en tant que mouvement continental collectif pour l'unité et l'intégration sur le continent africain.

En 1945, lors de la conférence panafricaine à Manchester, le futur leader N'krumah a appelé: «les peuples colonisés et subordonnés à s'unir». D'autres conférences se sont tenues autour de l'idée de fédération et des Etats-Unis d'Afrique, notamment la conférence d'Accra en 1958 et la conférence de Casablanca en 1961[2]. Mais certains pays du groupe de Monrovia étaient opposés à un panafricanisme fort et plus attaché à l'Etat national. L'OUA a été fondée en 1963[3] en tant qu'organisation gouvernementale internationale faisant un compromis entre les deux groupes mais avec une vision d'intégration très limitée. Dans la perspective de la construction d'états nouvellement indépendants, l'espoir de réussir le panafricanisme a été contraint par de nombreux facteurs tels que la montée du micro-nationalisme, les divisions politiques et idéologiques dans les pays africains, le contexte de la guerre froide et la dépendance économique vis à vis des anciennes puissances coloniales, à travers de nouveaux mécanismes de coopération.

1. Échec du panafricanisme continental sous l'organisation de l'unité africaine (OUA)

Il est pertinent pour les études africaines d'étudier les causes de l'échec du panafricanisme, non seulement les symptômes apparents de faiblesse de la l'ex organisation de l'unité africaine, mais plus précisément les facteurs structurels qui empêchent les Africains de s'engager dans le processus d'intégration pour résoudre les conflits internes et faire face aux menaces de

[1] Excepté quelques vieux États-nations comme le Maroc, l'Egypte et l'Ethiopie.

[2] Le groupe de Casablanca sous le leadership de Mohammed V, du président égyptien Nasser et du président Ghanen Nkrumah et du chef d'Etat guinéen Sekou touré avait l'ambition de fonder une Afrique composée d'Etats fédérés, décidée à construire l'intégration africaine.

[3] Groupe soutenu par la France a refusé la stratégie prônée par le groupe de Casablanca, et a été plutôt favorable à une organisation Africaine de coopération

Le processus d'intégration panafricain dans un contexte de forte compétition des puissances étrangères

Reda El Fellah*

Introduction générale

Lors du sommet d'Addis Abeba en 1963, lors de la création de l'Organisation de l'unité africaine, Kwamé Nkrumah, l'un des pères du Panafricanisme continental, a déclaré: « Les forces qui nous unissent sont plus grandes que les difficultés qui nous séparent. Notre objectif est de rendre l'Afrique digne, moderne et prospère. Le défi que le destin a lancé aux dirigeants de l'Afrique. A nous de saisir cette formidable occasion de prouver que le génie du peuple africain peut triompher sur le séparatisme pour devenir une nation souveraine, en créant bientôt, pour notre plus grande gloire et prospérité, les Etats-Unis d'Afrique ». Plus tard, sa vision a été marginalisée au nom du micronationalisme et des conflits d'intérêts. Jusqu'à aujourd'hui, les Africains sont toujours à la recherche d'une Union forte et efficace, mais en oubliant la vérité selon laquelle toute Union est une construction politique.

Lors de ce début de 21ème siècle, l'engouement des puissances étrangères pour l'Afrique nous rappelle la période du « scramble for Africa » qui date de la fin du 19ème siècle (Conférence de Berlin, 1885)[1] et qui s'est soldé par le partage et la division de l'Afrique en colonies européennes. L'Afrique se trouve à nouveau aujourd'hui dans un tournant historique, qui nécessite de la part des Etats africains de passer à un degré plus approfondi d'intégration pour se préparer aux conséquences de cette nouvelle «ruée vers l'Afrique ».

La problématique qui se pose est celle de l'impérieuse nécessité pour que l'Afrique puisse tirer le meilleur parti de son processus d'intégration panafricain, en mettant à profit ce regain d'intérêt géopolitique et économique à son égard.

L'hypothèse de départ est la suivante : Pour que l'Afrique parvienne à réaliser une réelle auto-détermination et sortir de son encerclement en zones d'influence, il est temps de passer à l'élaboration de positions communes sur les aspects stratégiques relatifs à l'intégration institutionnelle, à la paix et la sécurité et au développement humain et socio-économique du continent africain.

---

* Professeur Chercheur à la FSJES. Agadir

[1] La conférence de Berlin, qui s'est tenue de novembre 1884 à février 1885, fut organisée par le chancelier Bismarck afin d'établir les règles qui devaient présider à la colonisation de l'Afrique

a défini le statut de ces ressources. Cette appellation de patrimoine commun de l'humanité signifie que la biodiversité correspond à un intérêt supérieur à celui des Etats pris individuellement.

Si tous ces groupes expriment des revendications et des aspirations divergentes, paradoxalement, les PED refusent toute stigmatisation et différenciation entre eux sauf pour les cas de vulnérabilité supérieure qui profitent les pays faibles en termes de développement et d'exposition aux effets de la dégradation de l'environnement. Cette multiplication des stratégies de négociation qui traduit leur activisme diplomatique leur permet de détourner les politiques de développement internationales en leur faveur et leur dynamique socio-économique selon « *un programme de développement fondé sur les concepts d'une négociation équitable et démocratique* »[1]. Les PED devraient accepter de s'engager dans la protection de l'environnement, mais faut-il encore que les pays développés apportent la preuve de l'insertion de l'environnement dans leurs stratégies de développement donc devant leurs intérêts économiques.

****

La diplomatie environnementale semble dominer par la logique économique. L'activisme diplomatique des PED fondé sur la différenciation du traitement, se voit occulter par les préoccupations économiques. Certes, l'insistance de ces pays sur leur statut différencié leur permet d'influencer les négociations environnementales et de participer à l'élaboration des politiques internationales de développement à côté des pays développés. Dès lors, la diplomatie de négociation apparait le lieu permettant aux PED d'exercer pleinement leur souveraineté et de renforcer leur rôle comme acteur du droit international. La justice internationale semble la réponse aux revendications des populations défavorisées du Sud. L'œuvre de principe serait de redresser les inégalités de distribution des intérêts qui découlent de l'exploitation de l'environnement dans le cadre d'une justice environnementale.

[1] G. BORIS, « Assistance technique et point IV », Revue de la Politique étrangère, N° 5-6-1950, 1950, p. 533.

Les rassemblements sous forme de clubs permettent néanmoins de mener des dynamiques diplomatiques « *multi-idéologiques* ». A cet égard, les Etats du Sud s'entourent d'organisations non gouvernementales et d'experts[1] sur lesquels ils s'appuient pour communiquer leurs revendications d'un développement équitable. C'est dans ce contexte qu'a vu le jour lors de la Conférence de Copenhague, le mécanisme dédié à la Réduction des émissions de gaz à effet de serre dues à la déforestation et à la dégradation forestière suite à la mobilisation des pays forestiers intertropicaux. Ce mécanisme collecte les fonds provenant des pays développés pour financer les activités de protection des forêts dans les pays en développement. Dans ce cadre, lors de la 11ème Conférence des parties, la *Coalition for Rainforest Nations* et le Brésil -aussi membre des BRICS- ont présenté un projet de réduction des émissions dues à la déforestation. La participation du Brésil à cette initiative témoigne d'un double discours selon l'enceinte de négociations.

Les stratégies de coalitions sont présentes dans d'autres accords relatifs à la protection de l'environnement. Ainsi, la Convention sur la biodiversité de 1992, on le sait, va plus loin dans la conservation de la biodiversité en tant que telle en élargissant son champ d'action aux droits de la propriété intellectuelle et de la biotechnologie, à l'accès aux ressources génétiques et au partage des avantages découlant de leur exploitation. Conscients de la valeur économique de la biodiversité, les Etats se sont réunis en cinq groupes officiels au sein de l'Organisation des Nations Unies à savoir : Groupe des PED de l'Asie-Pacifique, Groupe africain, Groupe des pays d'Europe centrale et orientale (PECO), Groupe d'Europe oriental et autres ou *Western European and Others States Group*, Group des pays d'Amérique Latine et des Caraïbes. En plus de ces Groupes, un autre regroupe les pays riches en ressources biologiques, il s'agit des « *pays méga-divers de même avis* »[2]. Ce dernier Groupe est sensible à la question d'exploitation des ressources biologiques vu leur valeur commerciale et économique. Toutefois, les rédacteurs de la convention sur la diversité biologique de 1993 déclarent la conservation de la biodiversité comme une «*préoccupation commune de l'humanité*». Cette préoccupation commune renvoie à la nécessité d'une solidarité au niveau international pour protéger ce « *patrimoine commun de l'humanité* »[3]. En effet, cette dernière expression, à laquelle les pays qui possèdent des ressources s'y sont opposés,

---

[1] *Cf.* M-P. LANFRANCHI, « Remarques sur la participation de l'expert à l'élaboration des règles environnementales internationales », *In* E. CANAL-FORGUES, Démocratie et diplomatie environnementales. Acteurs et processus en droit international, *op.cit.,* pp. 49-64.

[2] Ce Groupe établi en 2002, est composé de 17 PED : Venezuela, République démocratique du Congo, Kenya, Inde, Indonésie, Philippines, Pérou, Mexique, Malaisie, Equateur, Madagascar, Afrique du Sud, Brésil, Costa Rica, Colombie, Bolivie, Chine.

[3] Cette notion a été formulée pendant la Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer signée à Montego Bay le 10 décembre 1982.

CCNUCC qui préfèrent éviter un front commun des PED qui pourrait bloquer le processus des négociations.

Sous une unité de façade, les tensions et les rapports de force dans ce groupe ont été sentis notamment à la Conférence de Copenhague en 2009. Lors de cette Conférence, les pays émergents ont formé une coalition dite BRICS (Brésil, Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud). Ce groupe s'est allié avec les Etats-Unis, leur objectif était de former un bloc afin d'éviter de prendre des engagements contraignants de réduction des émissions de GES. Ces Etats à côté d'autres pays développés -26 pays- ont négocié à huit clos un accord -dicté dans une large mesure par la Chine- mais qui a été critiqué par les pays africains et les pays d'Amérique latine en particulier par l'Alliance Bolivarienne pour les Amériques (ALBA)[1]. Ces derniers (pays africains et ALBA) ont contesté le caractère non démocratique du processus de négociation ainsi que la négligence de la prise en considération leur participation et leurs situations. Cet accord, faute de consensus, n'a pas été signé par les autres 166 parties membres de la CCNUCC[2]. La Conférence des parties est sortie des négociations avec un « pris note », donc sans engagement aucun. Depuis cette Conférence des velléités d'émancipation se font jour.

Pour les pays les plus vulnérables, ils considèrent les émissions des pays émergents comme une partie du problème de dérèglement du climat, et non comme une solution à leurs problèmes d'adaptation[3]. Réunis dans un Forum *Climate vulnerable Forum*[4], ces pays, même s'ils ne disposent d'un statut officiel dans les négociations, sont les plus à même de rejeter tout accord qu'ils jugeraient faible notamment d'un point de vue d'engagement de réduction des émissions de GES. De son côté, le Groupe Afrique a tendance à mieux s'organiser et à proposer de plus en plus de suggestions à la Conférence des parties -non au sein du G77- et à son propre nom[5].

---

[1] Les pays membres de ce « Club » sont : Antigua & Barbuda, Bolivie, Cuba, Dominique, Equateur, Nicaragua, Saint Vincent & Grenadines, Venezuela. Ce groupe a pour objectif l'intégration économique. O. DABENE, ALBA, « Alliance Bolivarienne pour les Amériques», Observatoire politiques de l'Amérique latine et des caraïbes. http://www.sciencespo.fr/opalc/node/689

[2] « Bilan de la Conférence de Copenhague », 18 décembre 2009. http://www.ceuropeens.org/bilan-de-la-conference-de-copenhague-sur-le-climat; A. DAHAN, « Entre Poznan et Copenhague : le régime climatique au milieu du gué », 2009/3 (Vol. 17), p. 271-282.

[3] Ch. BUFFET, « L'impératif d'adaptation, pierre d'achoppement de la COP21 ? », Cités, 63, PUF, 2015. p.188.

[4] Ce Forum compte aujourd'hui vingt pays comprenant en particulier des petits Etats insulaires, des pays africains et des pays asiatiques particulièrement exposés au changement climatique.

[5] *Cf.* C. Roger et S. Belliethathan, « Africa in the global climate change negotiations », International Environmental Agreements : Politics, Law and Economics, 2014.

des préoccupations mêlées d'intérêts économiques, d'enjeux sociétaux, d'éthique et dont la souplesse diplomatique fait l'atout précieux et déterminant. Or, cette souplesse fait défaut quand il s'agit d'introduire les intérêts économiques dans les négociations climatiques pouvant avoir des impacts sur l'ordre économique. Les approches qui se fondent sur les marchés ont témoigné d'importantes limites dans la mesure où elles mettent à profit les dividendes et les pénalités qui cohabitent dans les dynamiques socio-économiques, en particulier dans celles des PED[1]. A cet égard, les politiques du changement climatique doivent prendre en compte les mutations en termes de développement dans ces pays.

Le Nord comme le Sud entretient des discours différents et le recours aux clubs parfois à vocation économique remettrait en cause la possibilité pour les négociations d'aboutir à une entente collective sur le régime climat. Du surcroit, la division au sein du Sud due principalement au changement de la situation de certains pays, a des incidences sur le discours politique des PED qui forment non seulement un bloc mais plutôt plusieurs Sud(s).

L'apparition du phénomène des clubs ne peut que modifier la dynamique des négociations. Le G77 n'a pas pu garder son homogénéité comme il l'a pu l'être aux années 1960 du fait de l'extension du nombre de ses membres. Le changement de la situation économique des pays émergents adoptant l'économie de marché et de production a réalisé « *l'accroissement de la productivité* »[2], un choix qui rend leur responsabilité engagée aussi à cause de l'augmentation de leurs émissions de matières polluantes. Or, la désolidarisation des pays émergents de cette coalition des PED en bénéficiant d'un statut d'interlocuteurs privilégiés des pays du Nord lors des négociations dernières sur le régime climat, a pointé des signes croissants de tensions au sein du G77, comme en témoigne la Conférence de Copenhague. Ainsi, la Chine en s'inscrivant comme PED, fait bénéficier aux pays moins avancés de capacité de négocier afin d'obtenir plus de concessions sur l'adaptation tout en retardant le changement de son propre statut dans la CCNUCC puisque ses émissions de CO2 par habitant dépassent celle des pays développés de l'OCDE[3]. Toutefois, elle peut de moins en moins justifier de ce statut du pays en développement qui l'exonère de contraintes de réduire les émissions de GES comme les pays vulnérables et autres PED. En réalité, cette situation de conflictualité au sein de ce groupe fait gagner les pays de l'Annexe I de la

[1] P.R. SHUKLA, « Climat et développement, une articulation souhaitable », *In* « Changement climatiques : impasses et perspectives », *op.cit*., pp. 148-149.
[2] H. LEFEBVRE, « Les idéologies de la croissance », L'Homme et la société, N. 27, 1973, p. 7.
[3] P.R. SHUKLA, « Climat et développement, une articulation souhaitable », *In* « Changement climatiques : impasses et perspectives », *op.cit.,* p. 188.

national contribuerait à abandonner le principe de responsabilité traditionnelle historique des pays développés, fondement de la participation des PED aux négociations. Toutefois, les rapports de force prendront une autre dimension car si le Sud entretient un discours de responsabilité, celui du Nord industrialisé porte davantage sur la responsabilité de trouver des solutions concrètes. Dans cette situation, les pays développés sont obligés de négocier avec le Sud avec toutes ses composantes ; pour les PED, les négociations concernent les mesures d'adaptation. Ces derniers, souvent organisés en coalitions, se servent de leur majorité numérique pour orienter les négociations en leur faveur ; pour ce qui est de l'atténuation des émissions, les pays émergents constituent néanmoins les interlocuteurs privilégiés puisqu'ils partagent à présent une grande proportion de responsabilité.

La nouvelle position des pays émergents rapprochant les pays industrialisés, ne convient pas à tous les pays du Sud, en particulier les pays les plus vulnérables aux effets du changement climatique[1] car la montée du niveau de la mer due au changement climatique, menace la sécurité des populations habitant les zones situant en basse altitude[2]. Premières victimes des changements climatiques, ces pays espèrent mettre en œuvre des engagements concrets de réduction des émissions de GES. L'Accord de Paris de 2015 affirme à cet égard, vue l'urgence de la situation, la reconnaissance des « *besoins spécifiques et la situation particulière des pays en développement parties, surtout de ceux qui sont particulièrement vulnérables aux effets néfastes des changements climatiques* ». En revanche, les pays émergents ne partagent pas les aspirations des pays vulnérables puisqu'ils ont exprimé à plusieurs reprises leur refus de s'engager concrètement dans les objectifs de réduction des émissions. Ces divergences au sein même du Sud reflètent la réalité des négociations climatiques.

La fragmentation au sein du Sud à cause de la divergence des intérêts, ne peut que conduire à division des PED. Cette confrontation est augmentée avec l'apparition du phénomène de coalitions ou « clubs » qui influent sur la dynamique politique des pays lors des négociations environnementales. Cette logique de coalitions semble liée à la situation économique des pays.

B- La domination de la logique des « Clubs » : le Sud entre front commun et stratégies individuelles

La réponse aux exigences de la diplomatie environnementale mobilise

[1] *Cf.* F. YAMIN, A. RAHMAN, S. HUQ, « Vulnérabilité, adaptation et catastrophes climatiques », *In* « Changement climatiques : impasses et perspectives », *op.cit*., p. 113-137.

[2] Les Micro-Etats insulaires -comme Tuvalu -surface de 26 Km²- se retrouve dans l'Océan Pacifique et dont la population est estimée à 11000 personnes- sont menacés par l'élévation du niveau de la mer. A. MAGNAN, Changement climatique : tous vulnérables *?*, éditions Rue d'Ulm, 2013.

Si le critère de comparaison se focalise sur le PIB, ils devraient être comptés parmi les pays développés. Ainsi, la Chine en 2017 est considérée comme le second pays le plus riche avec 12 237milliards de dollars après les Etats-Unis (19 390MD)[1]. Par ailleurs, si l'on considère le PIB par habitant, les inégalités de développement sont manifestes : le PIB/habitant aux Etats-Unis atteint 59 531 tandis qu'en Chine, il s'élève à 8 826[2]. Au regard de ces statistiques, la Chine ne peut être considérée que comme un pays du Sud en développement. En effet, la différenciation entre pays visés par la CCNCC à l'Annexe I et les autres pays non concernés par les contraintes de réduction, a divisé le monde en deux groupes hétérogènes.

Force est de constater que les Accords sur le changement climatique (CCNUCC) sont le produit des préoccupations des pays industrialisés dans la mesure où ils sont focalisés sur la diminution des émissions de GES. La participation du Sud, en particulier des pays émergents, devient indispensable. Usant de leur situation différenciée reconnue, il conditionne sa participation à la nécessité de la prise en compte des questions d'adaptation dans la mesure où les PED, notamment les plus vulnérables, seront les plus touchés par les effets de la dégradation de l'environnement et des changements climatiques puisque leur économie fondée sur les cultures de rente, ne produit que peu de marchandises et dont la population est pauvre et souvent rurale. Dans ce sens, les parties à la l'Accord de Paris de 2015 affirment la nécessité d'élaborer et d'adopter « *des mesures nécessaires pour faciliter la mobilisation de l'appui à l'adaptation dans les pays en développement dans le contexte de la limitation de l'élévation de la température moyenne de la planète mentionnée à l'article 2 de l'Accord* ». Ces mesures d'adaptation qui peuvent prendre la forme de transfert des technologies propres et d'appui financier, permettrons aux PED d'atténuer leur vulnérabilité par le développement économique.

Il est évident que les décisions sur le régime climat ne peuvent être prises que par pays industriels développés, les PED, bien qu'ils ne soient liés par aucune contrainte de réduction des émissions jusqu'à maintenant, vont pouvoir participer à l'élaboration des normes juridiques internationales qu'ils devront néanmoins appliquer dans un futur très proche.

La participation du Sud aux négociations sur le régime climatique n'est pas sans impact sur leur développement. Des compromis semblent trouver notamment avec la reconnaissance et la mise en place des mécanismes dédié à orienter les PED vers une économie faible en carbone dans le cadre du partage « différencié » des efforts d'atténuation du changement climatique. L'instauration de ces mesures d'action d'atténuation appropriées au niveau

[1] Banque Mondiale, https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/ny.gdp.mktp.cd
[2] *Ibid.*

II- L'activisme diplomatique des pays du Sud dans les négociations multilatérales sur le régime climatique

Les négociations climatiques illustrent le dépassement de la construction bipolaire des accords environnementaux vers une logique de « clubs » souvent à vocation économique. Ces négociations se déroulent dans le cadre d'un multilatéralisme[1] déséquilibré. Le changement climatique soulève les questions relatives au développement économique et les inégalités internationales entre le Nord industrialisé et le Sud fragmenté (PED et pays émergents) qui prennent de nouveaux visages, celui de « *l'injustice climatique*»[2].

A- Les négociations bipolaires des accords sur le régime climatique dépassées

Le conflit d'intérêts caractérisant les négociations multilatérales sur l'environnement global ne semble pas trouver une solution collective à cause des divergences -à caractère économiques- opposants les PED et les pays industriels. Ce clivage Nord-Sud s'est cristallisé dans le domaine des changements climatiques. Cela trouve sa justification dans la croissance spectaculaire de leur Production interne brut (PIB) causée par l'augmentation de l'activité économique qui n'est pas sans effet sur l'environnement global. Cette croissance économique est accompagnée de fortes émissions de GES. Or, la responsabilité de ces émissions ne se limite pas aux pays industriels, certains pays émergents sont devenus les émetteurs majoritaires de ces matières polluantes devant les Etats-Unis. A cet égard, si l'on prend en considération le taux de la contribution d'un pays aux émissions, la plupart des PED réalisent une mauvaise prestation en particulier les pays émergents (la Chine, le Brésil ou l'Inde). Or, si l'on considère les émissions par habitant[3], les pays du Sud qui occupent une place importante sur le plan démographique et dont la valeur de leur production est moins importante[4], apparaissent loin derrière les pays développés[5].

Cette situation des pays émergents soulève quelques questionnements.

---

[1] I. SEMINATORE, « Multilatéralisme et multipolarité. Distinctions éthiques, conceptuelles et stratégiques », Institut européen des relations internationales, 2009. http://www.ieri.be/fr/publications/ierinews/2009.

[2] *Cf.* J-P. VAN YPERSELE, « L'injustice fondamentale des changements climatiques », *In* « Changement climatiques : impasses et perspectives », Alternatives Sud, Vol. 13-2006/2, Editions Centre Continental et Editions Syllepse, 2006, p. 7.

[3] Les émissions de matières polluantes par habitant se mesure au tonne. Il existe une différence d'émission selon les pays. http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/EN.TAM.CO2E.PC

[4] *Cf.* F. GAUTHIER, Relations économiques internationales, Les Presses de l'Université de Laval, 1992, p. 254.

[5] La CCNUCC reconnait que « Les émissions par habitant dans les pays en développement sont encore relativement faibles ». Préambule, al. 3.

Ainsi, l'Union européenne a adopté la «*conditionnalité environnementale*»[1] dans ses relations économiques extérieures[2] en particulier avec les PED. L'Union lie le financement des projets de développement au respect des accords internationaux sur l'environnement. Le Règlement européen du 11 mars 2014 annonçant des règles, des modalités communes pour la mise œuvre des instruments de l'UE pour le financement de l'action extérieure dans son article 2§6 qui reconnait que « *un examen environnemental approprié est réalisé au stade des projets (….) comprenant, s'il y a lieu, une évaluation de l'impact sur l'environnement, pour les projets sensibles à cet égard* »[3]. Malgré ce cadre normatif de conditionnalité, les PED bénéficient d'un traitement spécial sous forme d'un Régime spécial d'encouragement en faveur du développement durable et de la gouvernance. Toutefois, pour pouvoir accéder aux marchés de l'Union, les PED doivent respecter les conventions internationales relatives à l'environnement particulier la Convention de Rio de 1992 relative à la biodiversité et la convention de 1973 sur le commerce international des espèces de la faune et de la flore sauvages menacés d'extinction qui reconnaissent la valeur croissante, du point de vue esthétique, scientifique, culturel, récréatif et économique, de la biodiversité et des écosystèmes de la faune et de la flore sauvages. Ce régime dérogatoire est applicable aux PED afin de les inciter à participer activement aux objectifs de la protection de l'environnement mais aussi de se développer en adaptant leur système économique aux exigences environnementales.

Pour les pays du Sud, le recours à la conditionnalité est une sorte de monnaie d'échange leur permettant de gagner des avantages économiques. De cette manière, ils peuvent participer aux négociations environnementales sans avoir le sentiment de devoir à supporter les coûts inutiles de la protection de l'environnement au même titre que les pays industriels. Ce compromis intégrant les considérations environnementales dans le processus de développement est en adéquation avec les principes de justice impliquant le sentiment de solidarité de toute la communauté internationale et d'équité renvoyant à la situation différenciée des Etats selon leur situation économique. Pour les pays développés, le recours des pays du Sud à la conditionnalité garantit néanmoins leur participation aux efforts communs en faveur de la protection de l'environnement global.

---

[1] S. JOLIVET, « Conditionnalité environnementale : la contribution de l'Union européenne à la protection de la biodiversité en dehors de ses frontières », intervention au colloque « La conditionnalité dans les relations extérieures de l'Union Européenne », Université de Poitiers, 9 février 2018, https://uptv.univ-poitiers.fr

[2] *Cf. C.* BALLEIX, « L'aide européenne au développement », la Documentation Française, 2010, pp. 117 et s.

[3] Règlement n° 236/2014 du Parlement européen et du Conseil du 11 mars 2014 énonçant des règles et des modalités communes pour la mise en œuvre des instruments de l'Union pour le financement de l'action extérieure.

sein des pays de l'Annexe I. Les Etats-Unis sous l'administration Bush a refusé, suite à la demande du G7, d'introduire le principe de la responsabilité différenciée dans le texte final de la Conférence de Bali de décembre 2007 qui a tracé la voie des négociations générales entre pays développés et les PED car il *« figeait des inégalités de traitement qui était tout à la fois injuste et inefficace»*[1].

La dualité normative a pour objectif l'incitation des pays du Sud à participer activement aux négociations. A cet égard, les pays du Sud recourent aussi à la « *conditionnalité* » pour pouvoir participer aux engagements environnementaux.

Profitant de leur situation différenciée, les pays du Sud conditionnent leur participation et leur engagement aux accords environnementaux à un transfert des techniques et des ressources financières nécessaires. Ces ressources demandées représentent une sorte de contreparties leur permettant de s'adapter afin prendre les mesures nécessaires à la préservation de l'environnement. La conditionnalité semble largement liée à la situation différenciée des PED.

Cette technique est prévue par la plupart des accords environnementaux. Le principe 9 de la Déclaration de Stockholm reconnait la liaison entre les déficiences de l'environnement et les conditions de sous-développement *« et le meilleur moyen d'y remédier est d'accélérer le développement par le transfert d'une aide financière et technique substantielle pour compléter l'effort national des pays en voie de développement* ». Ce rapport entre les catastrophes naturelles et la vulnérabilité des pays du Sud a été aussi reconnu par le Document de Johannesburg de 2002 sur le développement durable[2]. Si la Déclaration de Stockholm fait référence à l'aide financière et technique à destination des pays du Sud, le texte de Rio de 1992 évoque plutôt la coopération *en facilitant la mise au point, **l'adaptation**, la diffusion et le transfert de techniques*. La Convention de Rio sur la préservation de la biodiversité souligne en la nécessité pour les parties qui sont développés de fournir les ressources financières nouvelles et additionnelles afin de permettre aux PED « *de faire face à la totalité des surcoûts convenus*».

Si le recours à cette technique permet aux pays du Sud de bénéficier d'un soutien financier et technique, certaines organisations économiques, comme l'Union Européenne, conditionnent l'attribution de cette aide au respect de l'environnement.

---

[1] O. GODARD, « La justice climatique internationale en question », *In* O. GODARD, J-P. PONSSARD, Economie du climat : pistes pour l'après Kyoto, Editions de l'Ecole Polytechnique, 2011, p. 106.

[2] Déclaration de Johannesburg de 2002, §12.

Cet instrument s'avère étendue pour qu'il soit reconnu pendant les négociations multilatérales sur l'environnement.

La revendication par le Sud d'un système différencié du traitement a été abordée lors des négociations environnementales. Depuis la Conférence de Stockholm en 1972, les PED bénéficient de ce traitement différencié. Dans son Principe 12, les parties signataires de la Déclaration reconnaissent la nécessité de prendre compte la situation et les besoins particuliers de ces pays par le transfert des ressources (techniques et financières) indispensables pour préserver et améliorer l'environnement. En revanche, les mesures de préservation de l'environnement prises par eux ne doivent pas compromettre leurs politiques de développement. Cette idée de traitement spécial a été soulevée par plusieurs textes internationaux,[1] mais il fallait attendre la Convention de Rio de 1992 et aussi les négociations sur le changement climatique pour voir la différenciation entre les Etats soit entrée dans le droit international permettant ainsi de lui donner un fondement juridique.

Le Principe 7 de la Convention de Rio prévoit que *« Les Etats ont des responsabilités communes mais différenciées* ». Les Pays développés endossent une grande partie de la responsabilité de l'état de la nature compte tenu des pressions que leurs sociétés exercent sur les ressources environnementales et leur niveau de développements économique et technologique. Cette technique est réaffirmée par la CCNUCC dans son article 3 qui établit la responsabilité différenciée des Etats selon leurs capacités respectives. Cet article souligne en effet la « *responsabilité commune » de tous les Etats de préserver le système climatique mais il découle de cette responsabilité collective une « responsabilité différenciée* » qui met les pays développés « *à l'avant-garde de la lutte contre les changements climatiques*». Les deux textes précités instaurent une sorte de «r*esponsabilité collective différenciée*»[2].

Par ailleurs, cette différenciation instaure une dualité normative[3], notamment dans la CCNUCC. Cette dualité normative permet de reconnaitre deux ordres différents. Ainsi l'annexe I de la Convention-cadre inscrits les pays concernés par les engagements contraignants de réduction des émissions de GES, les autres pays ne figurants pas sur cette liste sont considérés comme en développement en 1990. Cette dualité normative ne fait pas l'unanimité au

[1] La Convention relative à la conservation et à la gestion des stocks de poissons du 10 décembre 1982, art 24 ; la *Convention* de 1985 relative à la protection de la couche d'ozone, art 4§2.

[2] J-M. LORACH, S. PAGNIER-CADIEU, « Rio+20 : vers une nouvelle gouvernance mondiale du développement durable », Actu-Environnement, 19 juin 2012.

[3] M-P. LANFRANCHI, « Le statut des pays en développement dans le régime climatique : le principe de la dualité des normes revisité ? », *In* « Le droit international face aux défis environnementaux », Editions Pedone, 2010, p. 287.

économiques) ; une capacité immesurable avec celle d'un Etat insulaire ou pauvre. Ces inégalités économiques établissent une hiérarchie entre les Etats et influent sur la capacité des Etats à s'imposer pour défendre leurs intérêts face aux pays possédant une forte économie, ce qui entraine, par conséquent, l'accroissement des inégalités et la marginalisation des plus pauvres.

La participation du Sud aux négociations est liée au niveau de développement économique qui détermine la capacité des Etats et qui se traduit par des inégalités diplomatiques. Les PED en particulier les plus pauvres, se trouvent dans l'impossibilité d'intégrer l'arène politique au même pied d'égalité avec les pays développés. L'isolement économique et diplomatique de ces pays ne peut que les forcer à se soumettre aux positions prises par les pays les plus puissants, des positions qu'ils accepteraient sans avoir conscience de leurs impacts sur leurs propres intérêts[1] et leur dynamique socio-économique. La relation d'interdépendance que la mondialisation tissée entre les économies rend ces pays, semble-t-il, impuissants et la tentative de «*la déconnexion* »[2] du système libéral globalisé inéquitable impossible.

B- La reconnaissance de la différenciation entre Etats : une condition de participation des pays du Sud aux négociations

Les inégalités entre Etats ont contribué à diviser les pays selon leur situation de développement économique. Les pays du Sud représentent la majorité des pays sous-développés, une situation qui leur permettant de bénéficier d'un traitement spécial. Ce traitement différencié qui trouve ses origines dans certains accords économiques, est inscrit aussi dans les accords environnementaux.

La condition de différenciation trouve ses origines dans les accords commerciaux avant de la reprendre lors des négociations sur l'environnement. Les pays du Sud avaient fait en sorte, depuis les années 1940, qu'une différenciation entre les Etats, selon leur situation économique, soit reconnue dans les accords commerciaux afin de bénéficier d'un traitement spécial[3]. En 1979 les parties ont reconnu le traitement différencié et spécial des PED dans l'accord du GATT sous le vocable « *Clause d'habilitation* »[4] leur permettant de participer pleinement aux échanges commerciaux.

---

[1] Ph. LE PRESTRE, *op.cit.,* p. 226.

[2] S. AMIN, La Déconnexion. Pour sortir du système mondiale », Editions La Découverte, 1986.

[3] Partie IV du GATT, « commerce et développement », son article XXXVI §8, entrée en vigueur 27 juin 1966.

[4] La Décision (L-4903) des Etats signataires de l'Accord relatif au Traitement différencié et plus favorable, réciprocité et participation plus complète des PED du 28 novembre 1979 affirme que « les parties contractantes peuvent accorder un traitement différencié et plus favorable aux pays en voie de développement, sans l'accorder à d'autres parties contractantes».

économique sous développée des pays du Sud génère par conséquent des inégalités diplomatiques.

Les négociations sur l'environnement ont donné naissance à plusieurs textes juridiques qui constituent un ensemble de régimes spécifiques pour la protection de l'environnement contre certaines activités ayant un impact sur l'homme et sur le commerce. La multitude des régimes juridiques suppose la multiplication des négociations et en effet une diplomatie environnementale opérationnelle et plus dynamique.

Les inégalités économiques entre les Etats, on le sait, représentent une limite majeure à leur marge de participation à l'élaboration de ces règles juridiques. Ainsi, la participation du Sud à ces négociations ne peut être pratiquée sur le même pied d'égalité avec les pays développés car ils souffrent d'une vulnérabilité[1] due à une capacité productive de la technologie et un capital humain insuffisants[2]. Cette situation inégalitaire influe sur la capacité des uns et des autres à s'engager dans les négociations environnementales. Ainsi, «*l'intensification diplomatiques, en termes de réunions, de la rapidité de la rapidité des négociations et de l'expertise requise pose un fardeau qui accroit la marginalisation diplomatique de la plupart des PED* »[3].

Cette aptitude à négocier est liée à la capacité des Etats à préparer à l'avance les arguments et les expertises techniques nécessaires selon le sujet pour appuyer leurs revendications. Cette condition ne semble pas à la portée des PED qui ne possèdent pas les ressources techniques et financières pour établir une expertise afin de faire valoir leurs aspirations au développement socio-économique. La seule contestation qui réussît à faire entendre sa voix lors des négociations environnementales vint des pays émergents.

Les pays émergents[4] possèdent les moyens et les procédés[5] leurs permettant d'intégrer le processus de la globalisation économique et de jouer un rôle non négligeable dans les négociations internationales. Ainsi, les pays comme la Chine, l'Inde, le Brésil ou la Turquie, sont capables de défendre leurs objectifs aux négociations collectives (environnementales ou

---

[1] C. LARRERE, « Quelle égalité pour l'écologie politique », *In* C. LARRERE, Les inégalités environnementales, PUF, 2017, p. 10.

[2] *Cf.* STIGLITZ. J.E., CHARLTON. A., « Fair Trade For All. How Trade Can Promote Development », Oxford University Press, 2005, p. 74.

[3] Ph. LE PRESTRE, Protection de l'environnement et relations internationales. Les défis de l'écopolitique mondiale, Editions Armand Colin, 2005, p. 226.

[4] L'organisation de Coopération et de Développement Economique distingue sept pays économies émergentes répartis entre le G8 (la Russie) et le G20 (Chine, Brésil, Indonésie, Turquie, Mexique, Inde). OCDE, « basculement de la richesse et réduction de la pauvreté », l'OCDE, 2010. http://www.oecd.org/document.

[5] *Ibid.*

La difficulté réside dans le fait que les Etats n'ont ni les mêmes préoccupations et priorités, ni le même niveau de développement. Ces inégalités remettent en cause le principe juridique d'égalité des Etats. Les Pays en développement (PED) riches en ressources naturelles font de cette divergence d'intérêts le fondement de leurs revendications du droit au développement économique. Ces derniers, depuis la Conférence de Stockholm, avaient tendance à réorienter les questions relatives à l'environnement vers les préoccupations plus controversées de développement, ce qui rend leur participation aux négociations politiques sur l'environnement difficile.

Cette communication se propose d'apprécier dans quelle mesure les négociations des accords environnementaux controversent les objectifs économiques des pays du Sud et du Nord et pose l'interrogation de savoir comment les PED influent sur les négociations internationales pour modifier les accords environnementaux permettant d'influencer leurs orientations et leurs choix économiques.

Nous constaterons dans un premier temps que la participation des PED aux négociations sur l'environnement est difficile et contrainte avant de se focaliser dans un second temps sur leur « *activisme diplomatique* »[1] pendant les négociations sur le régime climat.

I- Les PED dans les négociations environnementales : une participation difficile et contrainte

Les inégalités économiques entre le Nord et le Sud influent sur leur participation et par conséquent sur leur diplomatie dans ce domaine. Néanmoins, la reconnaissance de cette différenciation leur permet de bénéficier d'un traitement différencié.

A- La difficulté de participation des PED aux négociations : l'inégalité diplomatique tributaire de l'inégalité économique

La diplomatie environnementale parait un discours ayant tendance à marier le réalisme fondé sur la puissance économique, commerciale et les normes environnementales. Cet équilibre ne semblerait pas réaliser comme le reflète le conflit d'intérêts lors des négociations environnementales à cause des oppositions idéologiques existant entre le Sud et le Nord[2]. La situation

[1] *Cf.* R. AUDET, Du Tiers-monde au Sud global. Le renouveau de l'activisme diplomatique des pays en développement à l'OMC. Une analyse du discours et des formes organisationnelles, thèse de doctorat en sociologie, Université du Québec à Montréal, 2009, p. 117.

[2] J-M. PONDI, « L'idéologie politique et les relations économiques : Mariage de raison ou mariage de cœur ? », In BEKOLO-EBE. B, TOUNA. M et MAGLOIRE FOUDA. S, Dynamique de développement ; Débats théoriques et enjeux politiques à l'aube du 21ème siècle, Montchrestien, 2003, p. 260.

La diplomatie environnementale : la conflictualité des intérêts des pays du Nord et du Sud

Mohamed Toutaou*

La diplomatie avait pour objectif la gestion des rapports de paix et de guerre par les diplomates pour le compte des gouvernements[1]. Cette définition s'inspirant de Raymond Aron[2] reste pertinente en dépit de la mutation des modalités de la diplomatie. Cette évolution est tributaire au développement des fonctions de l'Etat, acteur traditionnel. La diplomatie ne se limite désormais au pouvoir régalien[3], donc échappe aux acteurs étatiques en raison de développement technologique et économique qui a métamorphosé la société. La diplomatie économique regroupe un ensemble d'activités visant les méthodes et procédés de la prise de décision internationale relative aux activités économiques transfrontières, elle a comme champ d'action le commerce, les marchés internationaux, l'investissement, les migrations, l'aide, la sécurité économique et les institutions qui façonnent l'environnement international, et comme instruments les relations, les négociations et l'influence. Il s'agit en fait d'une *diplomatie qui veille sur l'économie*[4].

Par ailleurs, les objectifs de la diplomatie économique se retrouvent controverser par l'arrivée de nouvelles préoccupations mondiales, en particulier les questions relatives à l'environnement. L'accélération de la production et l'utilisation irrationnelle des ressources naturelles ont démontré les limites à la capacité de l'environnement de subvenir aux besoins des pays industrialisés et ceux du Sud. Ainsi, les Etats conscients des risques globaux qui menacent l'environnement, vont multiplier les négociations et les réunions depuis la conférence de Stockholm en 1972 sur l'environnement humain dans le cadre d'une « *diplomatie multilatérale* »[5] environnementale ouvrant ainsi « *la pensée de l'écodéveloppement* »[6].

---

* Chercheur Associé. Centre d'Etudes Juridiques et Politiques. Université de La Rochelle.

[1] Le dictionnaire historique et géopolitique du 2ème Siècle, Editions La Découverte, 2002, p. 201.

[2] R. ARON, Paix et guerre entre les nations, Calmann-Lévy, 1992.

[3] *Cf.* P. LAROT, F. THUAL, La géopolitique, Montchrestien, 2002, pp. 38-39.

[4] G. CARRON DE LA CARRIERE, La diplomatie économique. Le diplomate et le marché, Economica, 1998, p. 2. *Cf.* également A. KATEB, La diplomatie des nouvelles puissances, Géoéconomie 2011/1 (n°56), pp. 87-96.

[5] B. BADIE, Le multilatéralisme : nouvelles formes de l'action internationale, La Découverte, 2007.

[6] L'écodéveloppement est le « *développement des populations par elles-mêmes, utilisant au mieux les ressources naturelles, s'adaptant à un environnement qu'elles transforment sans le détruire* ». I. SACHS, « Stratégies de l'écodéveloppement », Editions Ouvrières, 1980, p. 37. *Cf.* O. GODARD, « L'adieu au développement durable ? », *In* R. BARRE, T. LAVOUX, V. PIVETEAU, Un demi-siècle d'environnement entre science, politique et prospective, Editions Quae, 2015, p. 131.

Ainsi, le Conseil d'administration de l'Agence nationale de lutte contre l'Analphabétisme a relevé que le taux d'analphabétisme au Maroc demeure élevé, touchant environ 32 % de la population totale, ce qui constitue un obstacle qui freine la croissance économique de notre pays et nous empêche de tirer profit d'opportunités réelles à même d'améliorer les indices de cette croissance.

Il semble que ces comparaisons se font au préjudice de l'économie marocaine. Si les investisseurs étrangers font égard au degré de qualification de la main d'œuvre, la faiblesse du taux de scolarisation et el la hausse du taux d'analphabétisme, contribuent à expliquer la modicité de l'investissement étranger au Maroc.

- 80% ont cité le cadre juridique et réglementaire (législation du travail, lenteur de la justice, etc…)
- 70% à la faiblesse des infrastructures;
- 70% à la complexité de la fiscalité locale ;
- **50% aux problèmes d'arbitrage et résolution de litiges entre l'investisseur et la justice;**
- 35% au financement.

Synthèse et considérations finales :

D'après les enquêtes sur les déterminants et les entraves à l'investissement extérieur, nous affirmons que l'arbitrage est considéré comme à la fois déterminant de localisation des promoteurs étrangers et aussi comme obstacle devant l'implantation des projets des investisseurs étrangers.

Aussi et par souci de relativisation, les entraves pour l'attractivité IDE peut être expliquée par la faiblesse du capital humain dans la mesure où des métamorphoses ont affecté les déterminants économiques des investissements étrangers : Les multinationales ne vont pas là où la main d'œuvre est moins chère, mais là où les ressources humaines sont formées et qualifiées.

Une étude empirique de R.E.Lucas publiée en 1990 dans la revue économique américaine " Why doesn't flow from rich to poor contries" exhibe et atteste de la connexité intime et l'osmose entre la qualité du capital humain et l'attraction des IDE.

Aussi, l'enquête du Ministère du Commerce et de l'Industrie citée dans cette investigation relative aux entreprises étrangères implantées dans le secteur industriel a révélé que 56% de l'échantillon assigne un rôle crucial à la qualité de la main d'œuvre et sa productivité et ont un fort impact pour une décision de délocalisation de leurs activités manufacturières au Maroc.

De surcroît, l'enquête de l'AMDI a montré que les investisseurs étrangers (60% du panel) souhaitent une amélioration du système éducatif marocain pour mieux absorber et assimiler leurs technologies.[1]

[1] « Le constat unanime fait, sur la base des expériences vécues à travers le monde, est que les flux de capitaux se concentrent surtout dans les régions du monde qui proposent autre chose que des avantages naturels……(..).Parmi les facteurs déterminants figurent en première place la disponibilité d'une main d'œuvre qualifiée » in Capital humain : facteur déterminant de la compétitivité de l'entreprise industrielle marocaine, Bayali.A, éd Toubkal 2000, P 326, voir aussi Schultz T W, il n'est de richesse que d'hommes : Investissement humain et qualité de la population, Edition Bonnel, Paris 1983.

Quant aux entreprises se déclarant insatisfaites (34%), elles mettent en cause, le plus fréquemment, les obstacles engendrés le problème de l'arbitrage et de la lenteur de résolution des litiges opposant l'investisseur étranger avec la justice Marocaine.

Les résultats de cette enquête sont schématisés dans le tableau ci-dessous

Tableau N°6 Contraintes et attentes des entreprises étrangères implantées au Maroc

Attentes des entreprises	Proportion d'entreprises ayant retenu l'une des trois possibilités	Raisons évoquées
Pleinement satisfaites	17%	● Bonne marche de l'entreprise, évolution appréciable du marché, réalisation de bénéfices ● Productivité correcte de la main d'œuvre
Satisfaites mais ……	49%	●**Arbitrage, Administration (lourdeurs administratives pour résoudre les litiges)** ● Coût élevé des services d'infrastructures (transport, terrains industriels) ● Cadre réglementaire et juridique (obsolescence de textes en vigueur) ● Concurrence déloyale, secteur informel ● Fiscalité (niveau élevé des impôts, pléthore de taxes, délais de remboursement de la TVA...)
Plutôt insatisfaites	34%	● Coût élevé des services d'infrastructures et du loyer de l'argent ● Concurrence déloyale, non respect des lois du marché

Source : MCI, 1998, Op cit.

3-L'enquête de l'AMDI (Ex Direction des Investissements Extérieurs) :

Dans le cadre des rencontres mensuelles organisées par l'AMDI avec des groupes d'entreprises étrangères installées au Maroc sont organisées, par nationalité, afin d'étudier la problématique de leurs investissements au Maroc, une enquête[1] a été réalisée par l'AMDI auprès d'un échantillon d'une quarantaine d'entreprises issues d'Europe, de l'Asie et des USA et appartenant à différents secteurs industriels par le biais d'un questionnaire qui leur a été distribuée à la fin de ces rencontres.

Ces obstacles peuvent être synthétisés comme suite :

• 95% des entreprises ont cité des problèmes liés à l'Administration Publique (lenteur et lourdeur des procédures administratives, multiplicité des intervenants, etc.…)

[1] L'enquête a été réalisée en Octobre 2003 lors des rencontres avec les promoteurs étrangers où un questionnaire a été distribué à ces derniers au terme des réunions.

Ces dernières considèrent l'insuffisance de l'infrastructure économique et la concurrence du secteur informel[1] comme des problèmes plus sérieux que les taux d'intérêts ou la disponibilité de la main d'œuvre.

Le problème de **l'arbitrage**, des lenteurs bureaucratiques est également cité, en particulier, la longueur et la complexité des procédures administratives à suivre pour l'obtention des autorisations nécessaires au démarrage d'une entreprise auprès des administrations locales.

De même, la notation en dessous de la moyenne a porté sur les perspectives du marché en raison des dimensions réduites[2] de l'économie marocaine et de sa croissance moyenne.

Pour les investisseurs non francophones, il existe toujours la barrière imposée par la langue. Ainsi, ils doivent s'adapter aux normes commerciales et industrielles fortement claquées sur les pratiques françaises.

Il s'ensuit que les problèmes rencontrés par les investisseurs marocains pouvant agir en tant qu'hommes de confiance pour les démarches juridiques et administratives, ainsi, que la rareté des services locaux d'aide à l'investissement et à la production, notamment en matière de comptabilité, d'études de marché et d'inspection.

2- L'enquête du Ministère de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat

Les résultats de cette enquête[3] montrent que si le Maroc possède des atouts (stabilité politique, situation géographique, qualité de la main d'œuvre), il accuse beaucoup de retard lié aux problèmes rencontrés par les entreprises étrangères.

Ainsi, 49 % des entreprises qui, tout en signalant des motifs de satisfaction (marché intérieur en croissance, avantages procurés par la position géographique du Maroc, coûts salariaux compétitifs, disponibilité de la main d'œuvre), font part d'un éventail de contraintes dont les plus récurrentes ont trait à l'administration, au cadre juridique et réglementaire, au coût élevé des services d'infrastructure, et aux pratiques déloyales en matière de concurrence.

---

[1] L'économie informelle représente une part importante de l'ordre de 36,4% du revenu national brut (RNB), OCIEM 2003.

[2] En effet, le pouvoir d'achat de la plus grande majorité des Marocains atteint encore un niveau relativement faible, puisque la consommation privée par habitant exprimée en dollars, classe le Maroc en 15ème position, juste avant l'Inde, avec une valeur de 810 dollars, alors que la moyenne avoisine les 2680 dollars, (OCIEM 2004 Op cit).

[3] MCI, 1998, op. cit.

entreprises interrogées du panel le citent et le classe parmi les premiers facteurs dont le Maroc peut se prévaloir.

Les autres déterminants désignés par ces firmes sont les ressources naturelles et la liberté d'utilisation des bénéfices où respectivement 60% et 57% du panel désignent ces facteurs.

Aussi, 42% des entreprises interrogées de l'échantillon désignent l'arbitrage comme un motif qui les exhortent à investir au Maroc.

Tableau N°5 Déterminants des IEI et part des entreprises désignant le facteur

Déterminants des IEI par les entreprises étrangères de l'échantillon	% d'entreprises étrangères ayant mentionnée le déterminant
Réduction des coûts	89%
Ressources naturelles	60%
Liberté d'utilisation des bénéfices	57%
Proximité des marchés d'exportation	48%
Arbitrage	42%

Source : Enquête de l'AMDI (Octobre 2011), non publiée.

Section II : Obstacles à l'Investissement Extérieur au Maroc

Les obstacles à la promotion des investissements étrangers au Maroc ont fait l'objet, depuis la décennie 1990, d'un certain nombre d'études et d'enquêtes, aussi bien, de la part d'organismes nationaux qu'internationaux.

Ainsi, pour mieux appréhender la nature et l'ampleur de ces entraves à l'investissement étranger, on va se référer aux enquêtes qui ont été pilotées par la banque mondiale en 1992, les chambres de commerce et d'Industrie étrangère installée au Maroc[1], le ministère du commerce et de l'artisanat du Maroc en 1998, ainsi que d'autres enquêtes.

L'objectif de cette section sur les obstacles à l'investissement extérieur est de montrer les doléances des investisseurs étrangers sur l'arbitrage comme obstacle et entrave à l'investisseur étranger quand il ambitionne de s'implanter au Maroc.

1- L'enquête de la Banque Mondiale

Dans la partie relative à l'identification des contraintes que subissent les investisseurs étrangers, l'enquête de la Banque Mondiale[2] a fait apparaître que le niveau élevé des impôts constitue un sérieux handicap pour les entreprises étrangères.

[1] Cette enquête a été réalisée en Novembre 1996.

[2] Banque Mondiale (1994), Royaume du Maroc. Vers le 21ème siècle : Renforcement du secteur privé au Maroc, Rapport 11894 – MOR, Région Moyen Orient et Afrique du Nord, Washington D.C.

4- L'enquête de l'Agence Marocaine de Développement des Investissements (Ex Direction des investissements Extérieures) :

En entreprenant une étude sur le suivi et les déterminants des investissements des entreprises étrangères industrielles, l'AMDI s'assignait un triple objectif :

- Mettre en évidence des investissements extérieurs industriels et disposer, ce faisant, d'une grille de lecture aidant à l'évaluation de ce que représente le Maroc avec ses atouts en termes de site d'accueil des IEI ;

- Mettre en lumière les handicaps sur lesquels butent les entreprises étrangères à la concrétisation de leur projet ;

- Contribuer à approfondir la réflexion autour des mesures de renforcement de l'attractivité du Maroc.

Les actions à mettre en œuvre ne sauraient prendre forme et atteindre pleinement leurs objectifs sans que les investisseurs étrangers opérant au Maroc n'aient la possibilité d'apporter leur concours, en faisant part de leur point de vue concernant l'environnement économique et institutionnel tant au plan des acquis, des progrès accomplis qu'à celui des distorsions qui persistent.

C'est dans cet esprit que l'AMDI a réalisé en octobre 2011 une enquête auprès d'un échantillon[1] représentatif d'entreprises étrangères du secteur industriel implantées au Maroc, pour la plupart des filiales des FMN.

Nous précisons que cette enquête a été réalisée dans le cadre des rencontres organisées par l'AMDI avec des entreprises étrangères installées au Maroc afin d'étudier la problématique de leur investissement au Maroc où un questionnaire leur a été distribuées à la fin de ces rencontres[2].

A l'égard des déterminants et motifs qui impulsent une entreprise étrangère ou participation étrangère à transférer tout ou une partie de son activité vers le tissu industriel marocain, l'enquête de l'AMDI a fait ressortir que le facteur minimisation des coûts constituait le facteur prédominant. En effet, 89% des

[1] L'enquête portait sur un échantillon représentatif du tissu industriel de 45 entreprises à contrôle étranger opérant dans les divers secteurs manufacturiers (textile habillement cuir, industries métalliques métallurgiques électriques et électroniques, chimie-parachime, agroalimentaire). Ces entreprises étrangères ont été dénichées sur la base d'une répartition régionale significative (Nador-Tanger-Kénitra-Salé-Casablanca-Settat) et selon les nationalités (Corée du sud, Allemagne, Belgique, Espagne, France, Italie, Suisse, USA, Japon). Voir en annexes la fiche technique, ainsi que le support d'entretien auprès de ces entreprises.

[2] Au début, nous avons procédé par mailing et envoi de fax aux chefs d'entreprises. Cependant, le taux de réponse était très insuffisant. Il s'est avéré que lors des rencontres avec ces groupes que le taux de réponse était de 100%

Ainsi sous réserve de la représentativité de l'échantillon et à travers l'analyse de l'enquête du FACS, le déterminant majeur pour les entreprises étrangères interrogées est la minimisation des coûts, puisque 59% l'échantillon le cite.

D'autres déterminants ont été désignés par les investisseurs étrangers pour une décision d'investir au Maroc, à l'instar de la proximité du marché européen (54% du panel), l'arbitrage avec un pourcentage de 49% des entreprises étrangères interrogées.

3- L'enquête de la banque mondiale sur le climat d'investissement au Maroc ICA[1]

L'enquête sur le climat de l'investissement (Investment Climate Assessment) ICA se déroula en 2004 en collaboration avec le ministère du commerce, de l'industrie et de la mise à niveau de l'économie, la banque mondiale et l 'université d'Oxford et sur financement de la banque mondiale. Cette enquête fut réalisée en appliquant une méthode standardisée utilisée par la banque mondiale sur 40 pays. Elle a été réalisée sur la même population de l'enquête FACS, à savoir des entreprises manufacturières de 10 employés ou plus dans six régions et sept secteurs clés. L'échantillon était de 746 entreprises industrielles dont 20% fut à participation étrangère.

Les objectifs d'ICA étaient, outre la comparaison de la performance et la compétitivité des entreprises marocaines avec celles des autres pays, en particulier des pays semblables au Maroc, de savoir les motivations et les choix de localisation et d'implantation au Maroc. L'enquête a montré que 51 % des entreprisses choisissent le Maroc comme destination de leur projet d'investissement industriel en raison d'un système juridique probant à travers l'arbitrage en raison de son aspect sécurisant et régissant les conflits en cas de litige.

D'autres motifs incitent les investisseurs étrangers à s'implanter au Maroc « la proximité du marché européen joue un rôle prédominant dans leur choix d'investir au Maroc. Ils considèrent, en effet, le Royaume comme une plate-forme d'exportation vers l'Europe »[2] .

Tableau N°4 Déterminants des IEI et part des entreprises désignant le facteur

Déterminants des IEI par les entreprises étrangères de l'échantillon	% d'entreprises étrangères ayant mentionnée le déterminant
Proximité du marché européen	58%
Arbitrage	**51%**
Infrastructures	21%

Source : Banque mondiale, enquête sur le climat de l'investissement au Maroc, 2005 p 87, confidentiel

[1] Les résultats de cette enquête nous ont été fournis début novembre 2005.
[2] Idem p 87.

2- L'enquête FACS et les déterminants des implantations des entreprises industrielles étrangères au Maroc

Dans le cadre du programme d'enquêtes pour l'analyse de la compétitivité des entreprises, Firm Analysis and Competitivness Survey (FACS), la Banque Mondiale, en collaboration avec le MCI, a lancé en juin 2000, une enquête[1] pour l'analyse de la compétitivité industrielle des entreprises au Maroc. Le principal but de l'étude est d'apprécier, au plan microéconomique :

- L'environnement dans lequel évoluent les entreprises marocaines avec ses forces et ses faiblesses,

- D'appréhender son effet sur la performance des entreprises, et d'identifier les mesures nécessaires à l'amélioration de leur compétitivité. La réalisation concomitante de l'enquête FACS dans les pays d'Asie et d'Amérique Latine autorisera les entreprises, les associations d'affaires, les syndicats et les pouvoirs publics, à mesurer leur performance à celle d'autres pays, afin de mieux identifier les domaines d'action.

Un examen des résultats de cette enquête concernant le volet sur les entreprises étrangères au Maroc, a permis de mettre en avant les déterminants des investissements étrangers industriels en direction du Maroc. En effet, la question suivante a notamment été posée aux dirigeants de près de 170 de ces entreprises étrangères : « Quels facteurs ont motivé l'investissement étranger au Maroc plutôt que dans un autre pays ?

Les résultats de cette enquête sont synthétisés et schématisés dans le tableau suivant :

Tableau N°3 Déterminants des IEI et part des entreprises désignant le facteur

Déterminants des IEI par les entreprises étrangers de l'échantillon	% d'entreprises étrangères ayant mentionnée le déterminant
Faible coûts	59%
Proximité du marché européen	54%
Arbitrage	**49%**
Proximité du marché local	26%
Bonne infrastructure	16%
Accès aux intrants	11%

Source : Le secteur manufacturier marocain à l'aube du 21éme siècle (FACS-Maroc), MCI 2000

[1] Les extraits de cette enquête (FACS – Maroc) m'ont été fournis par le MCI en Octobre 2003.

Tableau N°1 Déterminants des IEI et part des entreprises désignant le facteur

Déterminants des IEI par les entreprises étrangères de l'échantillon	**Proportion des entreprises ayant désigné le déterminant**
Réduction des coûts de production	82%
Proximité des marchés d'exportation	50%
Arbitrage	**45%**
Diversification géographique	23%
Contournement des barrières douanières	20%

Source : MCI (1999), ″ Les délocalisations industrielles internationales : déterminants, facteurs d'attractivité, tendances. Le point de vue des entreprises étrangères implantées au Maroc″, conjoncture, Mai, N° : 27, p 3.

Sur le plan des facteurs d'attractivité du pays d'accueil, l'enquête a permis de relever la stabilité politique, la disponibilité des infrastructures et la liberté des bénéfices comme des préalables indispensables à toute décision d'investissement au Maroc. En matière d'infrastructures, les réponses des entreprises ont indiqué que l'investisseur étranger accordera une attention particulière aux cinq secteurs suivants[1]: terrains et parcs industriels, télécommunications, électricité, routes et moyens de transport terrestre, et transport aérien.

Tableau N° 2 Facteurs d'attractivité du Maroc

Classement	***Facteurs***	***Perception du facteur***
1	Stabilité politique	**indiscutable**
2	Situation géographique (plate-forme d'exportation, proximité de l'Europe, rôle passerelle vers l'Afrique)	
3	Qualités de la main d'œuvre (faible coût, productivité, qualification)	
4	**Arbitrage**	
5	Disponibilité de certaines infrastructures (électricité, télécommunications, eau, services portuaires, terrains industriels)	Perfectible
6	Stabilité macroéconomique	
7	Liberté d'utilisation des bénéfices	
8	Libéralisation de l'économie	
9	Avantages fiscaux	
10	Opportunités de partenariat industriel ou d'alliance stratégique	
11	Présence de fournisseurs locaux	Peu significatif
12	Aides et subventions à l'implantation	
13	Souplesse de la législation du travail	

Source **:** MCI (1999), Op cit, p. 3.

[1] la liste des secteurs d'infrastructure figurant dans le support d'entretien comprenait: terrains et parcs industriels, routes, moyens de transport terrestre, transport ferroviaire, transport aérien, ports, télécommunications, électricité, eau, système éducatif, formation professionnelle, base technologique nationale, laboratoires de recherche, cadre institutionnel, système financier.

Mots clés : Arbitrage, IDE, attractivité, règlements des différends, sécurisation de l'investissement, litige, Centre International de Règlements de Différents Relatifs aux Investissements CIRDI, sentence arbitrale étrangère.

Section I L'arbitrage : Un déterminant de l'attractivité et de la sécurisation des IDE au Maroc

Dans ce volet, nous allons passer en revue certaines enquêtes montrant le rôle de l'arbitrage comme motivation d'implantation des investisseurs étrangers au Maroc.

1- L'enquête du Ministère du Commerce et de l'Industrie MCI

Cette enquête s'est déroulée entre Mai et Juin 1998, sous la forme d'entrevues avec les responsables de 39 entreprises industrielles[1] à contrôle étranger opérant dans l'ensemble de l'industrie[2] marocaine, pour la plupart, filiales de firmes multinationales. En entreprenant une étude sur un tel sujet, le Ministère du Commerce et de l'Industrie (MCI) visait, entre autres, à mettre en évidence les déterminants de l'investissement des entreprises étrangères au Maroc, ses atouts et ses handicaps. L'enquête a fait apparaître au niveau des causes d'une décision d'investissement au Maroc que l'aspect concernant la réduction des coûts de production, cité par 82 % des entreprises de l'échantillon, constitue le facteur prioritaire, en particulier pour les entreprises des industries du textile habillement et de l'électronique. Pour ce qui est de type de coût visé, l'accent, toutes entreprises confondues sont mis sur les coûts salariaux, suivis des coûts de transport et des coûts énergétiques, puis, enfin des coûts financiers. Sept autres facteurs ont un effet direct sur les coûts de production et les prix de revient des biens fabriqués. Il s'agit de la productivité du travail et de son coût, de la souplesse de la législation du travail, des avantages fiscaux, des aides et subventions à l'implantation, de l'abondance des ressources naturelles, de la présence de fournisseurs locaux.

Aussi, selon la même enquête, l'arbitrage est cité par plus de 45% du panel de l'échantillon comme déterminant d'implantation des investisseurs extérieurs.

La proximité des marchés d'exportation est évoquée par 50% à 60% des entreprises interrogées.

---

[1] Les entreprises étrangères sélectionnées pour l'enquête sont originaires des pays suivants : Allemagne, Belgique, Espagne, France, Italie, Suisse, États-Unis, République de Corée. De même, ces entreprises ont été sélectionnées selon une répartition régionale significative des implantations étrangères au Maroc (axe Casablanca – Settat, Centre, Nord).

[2] Les branches de l'industrie où opèrent les 39 entreprises à contrôle étranger sont : Agro-alimentaire, textile – habillement – cuir, chimie – Parachimie, Mécanique – Métallurgique, Electrique – Electronique.

des IDE et le climat de l'investissement et des affaires au Maroc ; l'ordonnancement juridique et judiciaire du Maroc n'est-il pas un facteur essentiel pour acquérir la confiance des investisseurs internationaux, allant du fait que de bonnes bases juridiques sont la clé d'un développement économique et social stable via une rapidité dans les règlements des différends?

Aussi, un bon essor de flux d'investissement ne serait-il pas impossible mais plutôt plus sécurisant que dans un cadre juridique viable. Pour celà, nous allons voir si l'arbitrage a permis de drainer un flux d'investissement substantiel au Maroc.

Méthodologie

Pour mener cette investigation, nous avons réalisé au sein de notre département (Direction des Investissements Extérieurs) devenue l'Agence Marocaine de Développement des Investissements AMDI une enquête auprès d'un échantillon représentatif d'entreprises étrangères (des filiales des FMN) du secteur industriel implantées au Maroc.

L'enquête portait sur un échantillon représentatif du tissu industriel de 70 entreprises à contrôle étranger opérant dans les divers secteurs manufacturiers (textile habillement cuir, industries métalliques métallurgiques électriques et électroniques, chimie-parachimie, agroalimentaire). Ces entreprises étrangères ont été dénichées sur la base d'une répartition régionale significative (Nador-Tanger-Kénitra-Salé-Casablanca-Settat) et selon différentes nationalités.

Nous précisons que cette enquête a été réalisée dans le cadre des rencontres organisées avec des entreprises étrangères dans le dessein d'étudier la problématique de leur investissement au Maroc où un questionnaire leur a été distribué à la fin de ces rencontres.

Champ d'analyse

Dans notre investigation, nous avons cantonné notre analyse aux seuls secteurs industriels et ce pour au moins deux raisons :

♦ Les secteurs industriels (80% du total des investissements extérieurs reçues par le Maroc) apparaissent à nos yeux, comme étant le bastion des flux des investissements étrangers au Maroc si on fait litière de la manne financière étrangère des secteurs des services, en l'occurrence les opérations exceptionnelles des licences GSM, l'appropriation de Maroc-Télecom et la privatisation des entreprises publiques Marocaines ;

♦ Le manque et la non disponibilité d'une base de données et d'enquêtes sur les autres secteurs

L'arbitrage : Un déterminant de l'attractivité et de la sécurisation des IDE au Maroc

Maghriti Mustapha*

Problématique

La question de l'attractivité 1(Maghriti, 1998) des investissements directs étrangers (IDE) est considérée aujourd'hui parmi les soucis majeurs des décideurs de la politique économique à l'échelle planétaire du fait que les capitaux étrangers constituent un vecteur incontournable dans :

Le transfert de technologies et des compétences managériales véhiculées par les Firmes Multinationales (FMN) ;

L'insertion des pays en développement dans la dynamique des relations économiques internationales ;

La résorption du chômage et ce dans un contexte international marqué par la rareté relative des ressources tant publiques que privés allouées au financement de la croissance et le développement.

La faiblesse et le tarissement de l'épargne intérieure conjuguée à un comportement des FMN de plus en plus sélectif2 font de l'IDE l'enjeu d'une compétition rude et féroce entre les Nations. D'où l'importance croissante accordée par les Etats, partout dans le monde, aux politiques d'incitation à l'investissement étranger.

Le Maroc cherche à séduire les Multinationales en érigeant toute une panoplie de mesures attrayantes qui s'articulent autour des axes suivants:

- Instauration des infrastructures d'accueil;

- Echafaudage d'un cadre réglementaire incitatif;

- Fiscalité incitative.

- Mise en place d'un environnement juridique propice à l'IDE.

Au niveau de cette étude, on va se focaliser uniquement sur les aspects réglementaires et juridiques pour voir si l'arbitrage influe-t-il sur l'attractivité

* *Inspecteur Divisionnaire des Finances en chef (Ministère de l'Economie et des Finances)*

[1] L'attractivité signifie la capacité d'une économie à être compétitive et d'attirer des capitaux étrangers.

[2] Sélectif signifie que les FMN ne s'intéressent pas de façon identique à tous les pays de la planète. Elles concentrent au contraire leur attention sur un petit nombre de pays, ceux qui figurent sur la « Schort list » des investisseurs étrangers.

règlementer (art. 23) ; l'accès de l'investisseur à l'information (art.20) ; l'investissement et la protection des droits de l'homme, pour ne citer que ces exemples.

En guise de conclusion, nous rappelons que la CSS constitue priorité au Maroc. Sous l'impulsion du Roi, le pays est mobilisé afin de réussir son partenariat multisectoriel avec les différents partenaires africains. Le modèle marocain de CSS repose sur la mobilisation de plusieurs acteurs dont l'Agence Marocaine de Coopération Internationale (AMCI) qui joue un rôle essentiel en matière de développement et de renforcement de la coopération avec les autres pays africains. Il constitue un interlocuteur privilégié des partenaires étrangers. L'AMCI coordonne la mise en œuvre des différentes formes de coopération, tripartite ou quadripartite entre le Maroc et ces partenaires extérieurs. Toutefois si l'AMCI constitue "un projet ambitieux", et qui peut en termes de fonctionnement être comparable à l'Agence française de Développement (AFD), ces moyens demeurent très limités[1].

[1] Rapport d'information, *L'Afrique est notre avenir*, Sénat, au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées, op.cit., p. 195.

d'entrer en vigueur d'un accord de promotion et de protection d'investissement, l'investisseur marocain ne semble pas être autorisé d'invoquer le consentement à l'arbitrage, dans le cadre d'un traité qui n'est pas encore entré en vigueur. L'investisseur marocain n'est pas en mesure de recourir à un arbitrage international dans le cadre d'un traité non entré en vigueur.

Le retard portant sur la ratification et l'entré en vigueur de certains TBI conclus entre le Maroc et les autres pays de l'Afrique n'est plus justifié quand il dépasse 20 ans.[1] De même, il n'est plus adapté avec le discours officiel, mettant la coopération et le développement économique au cœur des relations entre le Maroc et ses partenaires. Quand certains accords avec des pays amis et voisins, à l'instar du Sénégal[2], la Guinée[3] sont encore en phase de signature, la question qui se pose est celle de savoir comment peut-on justifier de tel retard ?

Par ailleurs, l'absence d'un modèle marocain de TBI est à l'origine de l'incohérence de certaines dispositions parmi les accords conclus par le Maroc. Ceci est certainement une source d'inquiétude pour les investisseurs qui pourraient se trouver devant un éventail d'obligations variables et éventuellement contraires vis-à-vis des investisseurs de plusieurs pays partenaires. A vrai dire, l'ensemble des Accords se contentent d'énoncer des dispositions générales, relatives à l'admission, le traitement, la protection, le libre transfert, le règlement des différends, etc. Or, ils peuvent s'étendre à des questions connexes aux investissements, telles que la protection de l'environnement, la responsabilité des entreprises, les services, la propriété intellectuelle, etc. Ces innovations sont de grande utilité, dans la mesure où elles permettent de clarifier les dispositions formulées dans ces accords et par conséquent, renforcent la prévisibilité et la transparence sollicitées par l'investisseur étranger. Le fond des TBI conclus par le Maroc n'accompagne pas les évolutions qui ont caractérisé son cadre règlementaire interne portant sur l'investissement international.

Cependant, le TBI conclu avec Nigéria (2016) constitue une exception en la matière. L'accord porte des éléments novateurs en la matière, dans le sens où il traduit la forme d'un TBI moderne, conçu pour mettre un équilibre entre les droits et les devoirs de l'investisseur et l'Etat d'accueil. Cet accord manifeste des grandes innovations par rapport à l'ensemble des TBI conclus par le Maroc. L'accord comporte une attention particulière à la gouvernance et aux pratiques des entreprise et des pratiques (art 19) ; le droit de l'Etat de

[1] Voir à titre d'exemple le TBI signé avec le Tchad, qui date du 14 décembre 1997.
[2] TBI signé le 15 novembre 2006.
[3] TBI signé le 2 mai 2002.

Force est de constater que la gouvernance de la diplomatie économique marocaine en Afrique est une condition *sine qua non* pour assurer la présence et la compétitivité des IDE marocains en Afrique subsaharienne.

2- Une protection juridique faible et inadaptée

Au fil des années, les pays du Sud deviennent de plus en plus des exportateurs de capitaux. C'est ainsi qu'on conçoit donc aisément qu'un accord en matière d'investissement puisse être conclu pour protéger les IDE d'un pays en développement sur le territoire d'un autre pays en développement[1].

La prolifération des accords bilatéraux de promotion de protection des investissements (TBI) conclus avec les pays de l'Afrique subsaharienne constitue un symbole de l'ouverture du Maroc sur ces partenaires africains afin de renforcer la coopération économique régionale et favoriser le développement intra-africain. Cependant, l'analyse de ces TBI fait montre de quelques limites et insuffisances. En effet, malgré les efforts déployés par le Maroc afin de réussir son modèle de CSS et ainsi se doter des outils juridiques pour accompagner les opérateurs économiques nationaux ; les TBI conclus par le pays sont loin de couvrir tous ses partenaires africains. Encore, ces accords sont majoritairement conclus avec les pays de l'Ouest, c.-à-d. ils se répartissent d'une manière disproportionnée.

Par ailleurs, l'analyse des TBI conclus par le Maroc fait montre d'un grand retard en ce qui concerne leur entré en vigueur. Ainsi, sur un total de 68 TBI signés par le Maroc, seulement 47 Accords qui sont entrés en vigueur. Plus précisément, sur les 19 TBI conclus entre le Maroc et les autres pays de l'Afrique, uniquement 9 qui sont entrés en vigueur[2]. En réalité, le retard pris pour la ratification et l'entré en vigueur des TBI conclus entre le Maroc et les autres pays de l'Afrique constitue une source de problèmes et il n'est pas sans conséquence pour le Maroc. En effet, les dispositions de fond de ces accords sont susceptibles de ne plus traduire l'état du droit positif et les intérêts des Etats parties compte tenu de leur évolution. De même, le droit international de l'investissement est en plein expansion, ce qui risque de se trouver devant certaines dispositions dépassées et non plus désirables. Globalement, nous pouvons relever une conséquence juridique majeure en la matière. A défaut

[1] CNUCED (2005), *Coopération Sud-Sud dans le domaine des accords internationaux d'investissements,* p. 25.

[2] Les accords liant le Maroc et les autres pays de l'Afrique et qui sont entrés en vigueur concernent les TBI conclus avec : Burkina-Faso (entré en vigueur depuis 2016) ; Gabon (entré en vigueur depuis 2009); Gambie (entré en vigueur depuis 2011); Mali (entré en vigueur depuis 2016) ; Egypte (entré en vigueur depuis 1998) ; Mauritanie (entré en vigueur depuis 2003) ; Tunisie (entré en vigueur depuis 1999) ; le Soudan (entré en vigueur depuis 1999).

L'adhésion des opérateurs marocains à la dynamique institutionnelle dans le continent africain traduit l'esprit de la diplomatie africaine du Maroc tracée par le Roi Mohammed VI. En effet, l'Afrique "C'est une priorité dans l'agenda des pouvoirs publics marocains depuis l'accession du roi Mohammed VI au trône"[1].

En réalité, il est indispensable de sensibiliser, d'engager et de mobiliser l'ensemble des acteurs concernés par la diplomatie économique marocaine en Afrique. Tous les acteurs publics, privés, médias, think-thanks et société civile doivent mutualiser les efforts pour un bon partage des expériences, pour faire face à la complexité et à la rivalité qui caractérisent l'action de la diplomatie économique marocaine en Afrique subsaharienne.

Le Maroc n'est pas seul à avoir des ambitions sur le continent africain. Face à la concurrence internationale, le Maroc est dans l'obligation d'affiner son modèle de coopération et miser davantage sur le partenariat Public/Privé (PPP). Encore, grâce à une nouvelle forme de coopération dite « tripartite » ou triangulaire, avec les grandes puissances (classiques et/ou émergentes), permettant d'avoir de fonds internationaux supplémentaires, le Maroc peut aller au bout de ses grandes ambitions en Afrique. La coopération triangulaire permet la participation des bailleurs de Fonds internationaux au financement des projets en Afrique et d'en confier le pilotage, la maitrise d'œuvre et le suivi à des prestataires de services marocains. Cette forme de coopération répond aux objectifs fixés par les différentes conférences internationales relatives à la CSS [2]. Ainsi, le Maroc peut contribuer par ses ressources humaines qualifiées et son savoir-faire au développement de l'Afrique.

Ainsi, "La mise en place de partenariats avec des entreprises locales et internationales permet aux entreprises marocaines de faciliter et d'accélérer leur développement en Afrique"[3]. De même, la création d'un Fonds de soutien aux PME en Afrique et d'une banque/base de données sur la présence des entreprises marocaines en Afrique, ne peuvent qu'encourager l'implantation des PME marocaines en Afrique et renforcer davantage l'investissement des grandes entreprises marocaines sur le continent.

---

[1] Sur cette question, voir Mhaoud (S.) 2018, *Les champions nationaux, L'équation du développement au Maroc*, En toutes lettres, p. 70.

[2] Voir à titre d'exemple, la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement du Groupe des 77 plus la Chine réunis à la Havane en 2000, ou encore la Conférence de Haut-Niveau de ce même groupe tenue à Marrakech du 16 au 19 décembre 2003. Informations disponibles sur le portail du Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération.

[3] Direction des études et des prévisions financières (DEPF) et l'Agence française de développement (AFD) (2018), *Développement des entreprises marocaines en Afrique : Réalités et* perspectives, p. 26

reposent sur le degré d'implication des Etats du continent dans des projets prometteurs et ayant des retombées visibles sur la population africaine. C'est pourquoi, le Maroc ne cesse de donner l'exemple et d'apporter sa pierre à l'édifice africain. La présence des IDE marocains en Afrique subsaharienne ne peut que témoigner d'un approfondissement de l'intégration économique africaine. Cette dynamique marocaine envers les autres pays africains est basée dans le passé sur «la relation de confiance et les liens historiques »[1], mais davantage elle est fondée aujourd'hui sur «l'efficacité, la performance et la crédibilité»[2].

B- Les défis des IDE marocains en Afrique Subsaharienne

Une attention particulière est accordée à la faible coordination entre les champions nationaux (1), encore il est question d'analyser les limites juridiques, à savoir la faible protection juridique des IDE marocains en Afrique subsaharienne (2),

1- Carence en matière de coordination et d'évaluation de l'action des champions nationaux en Afrique subsaharienne

Face au déficit en matière de production d'information, de rapport, de débat et encore, en absence d'études et d'analyses sur l'action des champions nationaux en Afrique ainsi que les différentes retombées sur l'économie marocaine, il est question de s'interroger sur la stratégie des champions nationaux en Afrique et encore sur leur degré de coordination[3]. A vrai dire, la présence des entreprises marocaines en Afrique subsaharienne (publiques et privées) est une opération difficile et délicate.

La méconnaissance des réalités de certains pays africains par les cadres marocains couplée par l'absence des études de marchés spécifiques à chaque pays d'Afrique heurte devant une réelle implantation des entreprises marocaines en Afrique subsaharienne et favorise uniquement la présence des grandes entreprises nationales. Cela dit, la multiplicité des intervenants dans la chaîne de promotion des investissements marocains en Afrique subsaharienne, l'absence d'une stratégie des champions nationaux en Afrique subsaharienne, et la faiblesse, voire l'absence de leur coordination, interpellent la gouvernance de l'action de la diplomatie économique marocaine en Afrique.

---

[1] Extrait du Discours du Roi Mohammed VI à l'occasion du Forum maroco-ivoirien, le 24 février 2014 à Abidjan.

[2] Ibid.

[3] Sur cette question, voir Mhaoud (S.) (2018), *Les champions nationaux, L'équation du développement au Maroc*, En toutes lettres, 167 p., pp. 69-73 et p. 85. Pour une analyse différente, voir Direction des études et des prévisions financières (DEPF) et l'Agence française de développement (AFD) (2018), *Développement des entreprises marocaines en Afrique : Réalités et* perspectives, p. 19 et 20.

Force est de souligner que la hausse des investissements marocains en Afrique subsaharienne s'inscrit dans la nouvelle tendance, à savoir l'amplification des IDE des pays en développement à l'échelle mondiale par rapport aux pays développés[1]. Ainsi, à défaut d'apporter réellement de nouvelles technologies, les entreprises marocaines peuvent contribuer à la formation des travailleurs et des entrepreneurs nationaux, qui pourront éventuellement être engagés par les firmes locales.

2- Les IDE marocains en Afrique Subsaharienne, un appui à l'intégration économique africaine

L'intégration régionale est la stratégie fondamentale de développement socio-économique adoptée par l'Union Africaine, avec comme objectif final la création d'une Communauté Economique Africaine. Cette intégration continentale prend appui sur la création et le renforcement de blocs régionaux dénommés Communautés Economiques Régionales (CER)[2], qui sont appelées à fusionner par la suite pour donner naissance à la Communauté Economique Africaine[3]. Celles-ci sont non seulement les piliers du développement socio-économique et de la stabilisation politique du continent, mais également les vecteurs de l'intégration africaine dans la perspective de la création d'une Communauté Économique Africaine. Force est de souligner que le processus d'intégration économique régionale en Afrique est en marche et il a beaucoup accéléré ces dernières décennies malgré les différents obstacles. En effet, la plupart des pays africains ont pris conscience de la nécessité de déployer des efforts considérables afin de renforcer leur coopération en vue d'assurer une réelle intégration africaine dans le but de faire face aux grands défis de la mondialisation.

Dans ce sillage, les IDE marocains en Afrique Subsaharienne constituent une réelle contribution en matière de renforcement de l'intégration économique africaine. La présence des champions marocains en Afrique subsaharienne est de nature à accroitre l'attractivité des pays d'accueil d'investissement, et aussi renforcer les liens du Maroc avec ses partenaires africains. Le décollage de l'Afrique et sa compétitivité sur le plan international

---

[1] OCDE, *Coopération pour le développement*, *Mobiliser les ressources au service du développement durable*, op.cit., p. 58.

[2] Huit CER ont ainsi été reconnues par l'Union Africaine. Il s'agit de la Communauté des États sahélo-sahariens (CEN-SAD), le Marché commun de l'Afrique orientale et australe (COMESA), la Communauté d'Afrique de l'Est (CAE), Communauté économique des États de l'Afrique centrale (CÉÉAC), la Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CÉDÉAO), l'Autorité intergouvernementale pour le développement (IGAD), la Communauté de développement de l'Afrique australe (SADC) et l' Union du Maghreb arabe (UMA). *Voir* <https://au.int/en/organs/recs> , (Consulté, le 20 octobre 2018).

[3] Art.6, 28 et 88 du Traité portant création de la Communauté Economique Africaine, signé par les Etats membres de l'Union Africaine à Abuja (Nigéria) le 03 juin 1991.

par rapport aux besoins du marché de l'emploi, le taux de chômage dans la majorité des Etats africains n'a guère diminué. Afin d'apaiser les inquiétudes d'une population désespérée par la pauvreté et le chômage, et surtout pour éviter des grandes vagues d'émigration, les Etats africains misent davantage sur les investissements et les capitaux étrangers. Dans cette perspective, différentes mesures sont adoptées au fur et à mesure par les gouvernements africains afin de rendre leur climat des affaires plus attractifs et par conséquent accueillir d'importants investissements étrangers issus des pays du Sud et/ou du Nord. Les efforts déployés par les pays de l'Afrique, notamment en faveur des investissements étrangers[1], ont commencé à porter leurs fruits. L'attractivité de l'Afrique est manifeste depuis le milieu des années 1990, une unanimité est dégagée durant ces dernières années sur le recul des conflits politiques en Afrique d'une part, et sur la croissance économique et l'amélioration de la gouvernance, d'autre part. C'est ainsi que la CNUCED, dans son rapport relatif aux tendances en matière d'investissements, avait souligné que les IDE en Afrique ont été multipliés par 7 entre 2000 et 2008 pour atteindre 62 milliards de dollars en 2008[2].

Malgré la faiblesse du volume des investissements marocains en Afrique subsaharienne par rapport à d'autres pays du Sud (Chine, Brésil, Inde…), les fonds marocains mobilisés sont très utile pour promouvoir la croissance économique[3]. Toutefois, le volume des investissements marocains à destination des pays de l'Afrique subsaharienne atteste une hausse considérable, il a multiplié au cours des dix dernières années. C'est ainsi qu'en 2016, le Maroc s'est hissé en tête des investisseurs intra-africains, pour devenir le cinquième investisseur mondial en Afrique[4]. En effet, le pays «s'affirme [de plus en plus] comme un investisseur de premier plan, avec environ 8 milliards de dollars d'investissements annoncés en 2015-16, signe des gains en capacités des entreprises marocaines dans les services financiers, les télécommunications et les industries manufacturières»[5].

---

[1] Plusieurs gouvernements des pays en développement ont mis en place un ensemble de traités bilatéraux favorables aux investissements afin d'attirer les investissements étrangers. Sur les 2 608 traités de ce type qui conclut à ce jour, 27 % ont été conclus entre pays en développement. Voir, Nations Unies, *Promotion de la coopération Sud-Sud pour le développement : perspective sur 30 ans*, Rapport du Secrétaire Général, A/64/504, 27 octobre 2009, p. 25.

[2] Cité in Rapport d'informations du Sénat, *La présence de la France dans une Afrique convoitée*, Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées, 29 octobre 2013, p. 84.

[3] OCDE (2015), *Coopération pour le développement*, *Mobiliser les ressources au service du développement durable*, p .59.

[4] Bad, OCDE, PNUD (2017), *Perspective économique en Afrique en 2017, entreprenariat et industrialisation*, 2017, p.56.

[5] Ibid, p. 56.

la modernisation de leurs institutions et le décollage de leurs économies. Ceci étant donné que, les attentes des pays africains en matière d'IDE sont énormes.

Le Maroc déploie des grands efforts afin de promouvoir la coopération avec les autres pays d'Afrique. Outre les échanges commerciaux, le Maroc mise davantage sur les investissements marocains afin de renforcer son partenariat avec les différents Etats africains. Plusieurs entreprises marocaines sont implantées dans de nombreux pays d'Afrique Centrale et d'Afrique de l'Ouest. Elles sont opérationnelles et compétitives dans le secteur bancaire (Attijariwafa Bank, BMCE Bank, Banque Populaire), les télécommunications (Maroc Telecom), les assurances (Saham), les mines et les énergies (Managem) ou l'immobilier (groupe Addoha), le secteur aérien, (RAM), etc. L'Afrique subsaharienne est ainsi devenue depuis ces deux dernières décennies la première destination des investissements marocains directs à l'étranger. Plus concrètement, le continent accueil 80% des investissements marocains sortants et 62% du total des investissements marocains sont consacrés à l'Afrique subsaharienne.

Par les flux des IDE marocains, les pays de l'Afrique subsaharienne devraient bénéficier de moyens financiers pour restructurer et moderniser leur économie nationale. En effet, l'une des fonctions de l'investissement étranger notamment dans les pays en développement, est de pallier le manque d'épargne nationale. Ce rôle s'est renforcé après la crise de la dette, qui a réduit la contribution des prêts privés bancaires au financement de ces pays. Plus clairement, l'investissement est une forme stable de financement de l'économie, elle n'entraîne pas de rémunération régulière et automatique de l'apporteur de capital, puisque les dividendes, qui peuvent être réinvestis dans le pays, dépendent des résultats et donc du succès du projet. Mais, la contribution des investissements marocains ne se limite pas à l'apport financier. L'investissement international permettra aux pays de l'Afrique de consolider leur balance des paiements, d'accroître leurs exportations, d'assurer un transfert du savoir-faire ainsi que de soutenir les pays dans leur combat quotidien de lutte contre la pauvreté et le chômage[1]. Le sujet est préoccupant pour la population africaine, et il est par conséquent l'objet d'une intention particulière de la part des hautes instances des différents Etats. Avec des moyens humains et financiers limités en matière de formation et d'éducation, une politique d'emploi peu efficace et une formation inadéquate

[1] Il ressort de l'analyse des politiques d'investissement appliquées dans plus de 20 pays en développement réalisée par la CNUCED que les investissements Sud-Sud ont tendance à avoir un fort coefficient de main-d'œuvre et à créer plus d'emplois que les investissements directs effectués par le Nord, qui sont en général à fort coefficient de capital. Voir sur cette question, Nations Unies, *Promotion de la coopération Sud-Sud pour le développement : perspective sur 30 ans*, Rapport du Secrétaire Général, A/64/504, 27 octobre 2009, p. 25.

« la coopération Sud-Sud initiée par Mon pays se veut intégrée et multidimensionnelle. Qu'il s'agisse de transfert des technologies, de partage du savoir, d'établissement de Partenariats Public-Privé dans divers secteurs ou de formation et d'enseignement supérieur, le Maroc a su développer une expertise reconnue sur l'échiquier africain »[1].

Force est de constater que le modèle marocain de coopération proposé par le Maroc, se démarque par rapport aux autres modèles retenus par les grandes puissances. Alors que le Maroc opte pour une coopération multidimensionnelle favorisant des rapports économiques équitables justes et équilibrés, les grandes puissances misent sur une coopération fondée sur l'assistanat et la conditionnalité.

II- Les IDE marocains en Afrique Subsaharienne, leviers de la coopération Sud-Sud

Le Maroc déploie des efforts considérables afin de renforcer sa coopération économique avec les autres pays de l'Afrique Subsaharienne. La présence des entreprises marocaines en Afrique subsaharienne est fortement visible, notamment en Afrique de l'Ouest et l'Afrique Centrale. La croissance des IDE marocains en Afrique subsaharienne s'inscrit dans une dynamique internationale, à savoir la montée en créneau de la CSS comme réponse aux limites, voire la défaillance de la coopération Nord-Sud. Toutefois, si les IDE marocains en Afrique subsaharienne constituent un apport réel à l'émancipation et au décollage de l'Afrique (A), plusieurs défis et contraintes continuent d'entraver leurs dynamismes sur le continent (B).

A- Les IDE marocains en Afrique Subsaharienne : Quels valeurs ajoutés

Les investissements marocains en Afrique subsaharienne portent sur un ensemble diversifié d'activités et de secteurs. La présence des IDE marocains en Afrique est susceptible de dynamiser le développement et les économies des pays d'accueil (1), mais aussi de renforcer l'intégration africaine(2).

1- Les IDE marocains, un appui au développement en Afrique

L'investissement, qu'il soit national, régional ou international, à un rôle essentiel pour le développement économique. Il est créateur d'emploi, porteur de ressources financières et moteur de transferts de technologie et de savoir faire. Compte tenu de leurs conditions économiques et sociales, plusieurs pays de l'Afrique subsaharienne ont fait le pari sur l'investissement direct étranger pour

[1] Message de SM le Roi Mohammed VI aux participants au Forum Crans Montana, qui a ouvert ses travaux vendredi à Dakhla, sous le thème «L'Afrique et la Coopération Sud-Sud». 16 Mars 2018.

La coopération marocaine a beaucoup investi dans des projets de sécurité alimentaire et sanitaire, où son expertise est reconnue (gestion de l'eau, élevage et création de centres de soins, etc.). D'autre part, conscient de la gravité de la pauvreté constituant un facteur d'insécurité et d'instabilité en Afrique. Le Maroc est derrière plusieurs projets qui visent essentiellement l'épanouissement de l'être humain et précisément le citoyen africain. Concrètement, la CSS qui repose sur un partenariat gagnant-gagnant capable de contribuer au développement de l'Afrique. Ainsi, la signature de l'accord entre le ministère de l'Industrie publique éthiopien et le Groupe OCP (19 novembre 2016), portant sur la construction d'un complexe industriel d'engrais ; ou encore de l'accord entre le Maroc et le Nigéria (décembre 2016) portant sur le projet de gazoduc devant relier les deux pays et passant par 11 Etats de la région ouest-africaine, ne peut que garantir un meilleur développement pour les partenaires africains du Maroc.

B- Le Modèle marocain de la coopération Sud-Sud

Le modèle marocain de la CSS recouvre des volets variés et très divers. C'est ainsi qu'il se veut un modèle original, approprié et adapté aux attentes des pays du Sud. Le modèle marocain de la CSS se démarque par son caractère multidimensionnel et multisectoriel et par conséquent il engorge le domaine sécuritaire et militaire, économique, spirituelle et culturelle et encore humanitaire et Migratoire. Cette caractéristique a été rappelée par S.M. le Roi dans son discours à l'occasion du 38ème anniversaire de la Marche Verte. C'est ainsi que le Roi Mohammed VI n'a pas manqué de rappeler que :

« Les relations privilégiées qui unissent le Maroc aux pays de l'Afrique subsaharienne ne sont pas que politiques et économiques. Ce sont, dans le fond, des liens humains et spirituels séculaires »[1].

En réalité, le modèle marocain de CSS, s'inscrit dans une vision royale qui accorde à l'Afrique une place de taille dans la politique étrangère nationale. Il constitue une réelle valeur ajouté et une vraie contribution à l'émancipation et au décollage du continent. Le sujet suscite un intérêt particulier auprès des hautes instances du pays. D'ailleurs, il a constitué l'objet du message Royal adressé aux participants du Forum Crans Montana. C'est ainsi que le Souverain a rappelé :

«Sous Notre impulsion, le Maroc a développé un véritable modèle innovant de Coopération Sud-Sud qui se fonde sur l'échange de connaissances, de compétences, d'expertises et de ressources, tout en associant l'ensemble des sous-régions du Continent et des secteurs pertinents », avant d'ajouter que

[1] Discours du 6 novembre 2013, de SM le Roi Mohammed VI adressé à la nation à l'occasion du 38ème anniversaire de la Marche Verte.

résultats performants des groupements régionaux en matière de CSS[1], exigent un réel engagement des pays africains dans ce processus d'intégration régionale et qui ne peut être que bénéfique pour les Etats et les peuples d'Afrique.

Force est de constater que le processus d'intégration régionale en Afrique est en cours de consolidation. Il atteste une vraie montée en puissance durant ces dernières décennies grâce à la mise en place et au renforcement des Communautés Économiques Régionales (CER). Les défis de la mondialisation, exigent aux pays africains d'agir à l'unisson pour promouvoir et défendre leurs intérêts.

b- Des projets prometteurs en faveur des pays du Sud

L'Afrique est au centre de la politique étrangère du Maroc et encore au cœur de la géopolitique mondiale. C'est pourquoi, malgré le retrait du Royaume du Maroc de l'UA (12 novembre 1984), le pays développe depuis des années une véritable stratégie à destination du continent, dont il s'affirme comme un acteur économique et diplomatique. Devant la rivalité des puissances classiques et les puissances émergentes sur les marchés africains, le Maroc ne peut rester en dehors du jeu.

La mobilisation du Maroc se traduit à travers la mise en place des projets de grandes envergures, et aussi le renforcement du partenariat dans plusieurs secteurs. *D'une part*, malgré les moyens limités du Maroc sur le plan militaire, le pays n'a jamais manqué à son devoir de maintien de la paix et de sécurité dans le continent. A maintes reprises le Royaume à apporter son soutien logistique et militaire aux pays de l'Afrique subsaharienne, dans le cadre des opérations de maintien de la paix de l'ONU et aussi dans le cadre de l'appui direct aux pays alliés. La formation universitaire est un autre maillon de la CSS entre le Maroc et ses partenaires africains. Encouragés par sa stabilité politique, son rapprochement géographique et la qualité de ses formations, de nombreux étudiants africains optent pour le Maroc comme un pays d'accueil afin de terminer leurs études supérieures. Plus récemment, (2017-2018), les établissements supérieurs marocains ont accueilli 10.000 étudiants africains dont plus de 80% sont boursiers[2]. Dans le même sillage, de nombreux cadres, administrateurs et décideurs africains se déplacent chaque année au Maroc pour effectuer des formations/stages dans différents secteurs[3].

---

[1] Commission économique pour l'Afrique, *L'Afrique du Nord et la Coopération Sud-Sud dans un contexte de gouvernance régionale*, 2011, p. 21.

[2] Cf., IRES (2018), *Pour un développement autonome de l'Afrique*, op.cit., p. 306.

[3] Entre 1986 et début 2017, 5.000 cadres administratifs africains ont été accueilli au Maroc pour développer leurs connaissances et leurs savoirs faires dans différents secteurs. Cf., IRES (2018), *Pour un développement autonome de l'Afrique*, op.cit., p. 305.

Le retour du Maroc à l'Union africaine, le 30 janvier 2017, après avoir quitté l'organisation (dénommée à l'époque Organisation de l'Unité africaine) en 1984, a été suivi de prêt par les grands décideurs internationaux. Ce retour à la famille africaine est de nature à renforcer l'image et la place de l'Afrique sur l'échelle internationale. Le retour du Maroc à l'UA est fortement attendu depuis plusieurs années. D'une part, la présence du Maroc à l'UA, permettra d'établir un certain équilibre entre les pays francophones et les pays anglophones. D'autre part, la contribution annuelle du Maroc au budget de l'UA est attendue pour atténuer le déficit budgétaire de l'organisation panafricaine. Encore, le pays est capable d'apporter une valeur ajoutée à l'UA, par sa crédibilité, sa notoriété et surtout sa détermination pour défendre les intérêts du continent[1]. Le rôle catalyseur joué par le Maroc en matière de gestion du dossier migratoire et le meilleur exemple de la mobilisation du Maroc sur le plan continental en faveur d'une coopération Sud-Sud[2].

Sur le plan bilatéral

Les relations entre le Maroc et ses partenaires africains sont anciennes et ne cessent de prendre de l'ampleur afin de renforcer la coopération économique, humaine, sécuritaire des différentes parties. Outre, la création des commissions mixtes, qui visent le suivi des projets et l'amélioration des relations bilatérales, le Maroc a conclu plus de 1000 accords avec plusieurs Etats africains et portant entre autres sur le commerce, la non double imposition, ou encore la promotion et la protection des investissements. Ces accords bilatéraux visent essentiellement la création d'un cadre propice au renforcement de la CSS.

Sur le plan régional

Conscient du poids des groupements régionaux et interrégionaux en matière de renforcement de la CSS, le Maroc ne cesse les efforts afin de renforcer sa présence dans l'architecture institutionnelle africaine. Le Maroc est un membre fondateur de l'UMA (1989), membre à part entière de la Communauté des États sahélo-sahariens (1998) et il œuvre pour prendre place à la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (1975)[3]. Les

---

[1] Voir le « Sommet Africain de l'Action », tenu à Marrakech en marge de la 22ème Conférence des parties à la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques, le 16 novembre 2016.

[2] V. l'accueil du Maroc de la Conférence intergouvernementale de Marrakech (10-11 décembre 2018), derrière l'adoption du Pacte mondial pour des migrations sures, ordonnées et régulières, sous l'égide des Nations Unies.

[3] Le 24 février 2017, le Maroc a déposé une demande d'adhésion auprès de la Communauté Économique Des États de l'Afrique de l'Ouest (CÉDÉAO). Cette demande a été favorablement accueillie par la Conférence des chefs d'Etat et de Gouvernement de la CÉDÉAO qui y a donné son accord de principe lors de son 51e sommet tenu en juin 2017 à Monrovia, au Libéria.

La commémoration de *la Journée de l'Afrique au Maroc*, le 25 mai de chaque année est tout un symbole de la place grandissante de l'Afrique dans la société marocaine. C'est un rendez-vous annuel pour le Maroc afin de rappeler son engagement en faveur d'une Afrique forte, solidaire et audacieuse. C'est aussi, l'opportunité pour redynamiser les efforts afin de défendre les intérêts de l'Afrique, répondre aux attentes de sa population et aussi œuvrer pour une politique africaine soutenue. Encore, l'organisation du Maroc du *Forum Crans Montana*, rendez-vous annuel des intellectuels et culturels, issus du monde de la politique, de la culture, de l'économie, et de l'information, et aussi des ONG-, afin de débattre et échanger dans les domaines intéressant le continent africain et permettant la formulation de solutions pratiques à de plusieurs problématiques est aussi une marque d'attachement du Maroc au développement de l'Afrique. Ainsi, le choix des thématiques et la qualité des participants, «[C]onfèrent au Forum une envergure internationale, tout en consacrant une attention particulière à Notre continent d'avenir, l'Afrique »[1].

L'intérêt accordé à la CSS par le Maroc, s'annonce non seulement dans le discours officiel, mais également dans la pratique marocaine.

2- La coopération Sud-Sud dans la pratique marocaine

La crédibilité du modèle marocain de CSS repose sur la capacité du pays d'aller au-delà du discours. Outre l'institutionnalisation de la CSS, les actions du Maroc brisent le monopole des donateurs traditionnels sur les questions liées à l'assistance internationale.

a- L'institutionnalisation de la coopération Sud-Sud

La mobilisation du Maroc en faveur de la CSS peut être déclinée en trois plans.

Sur le plan continental

La forte ouverture du Maroc sur l'Afrique subsaharienne durant ces dernières années constitue un choix réaliste et stratégique, en accord avec les reconfigurations actuelles de l'économie mondiale où le continent africain est appelé à « se positionner en tant que nouveau pôle mondial de croissance »[2]. Encore, le choix de l'ancrage africain pour le Maroc est légitime dans le sens où elle s'inscrit dans une vision claire et cohérente.

---

[1] Message du Roi Mohammed VI aux participants au Forum Crans Montana à Dakhla, sous le thème «L'Afrique et la Coopération Sud-Sud», vendredi, 16 Mars 2018.

[2] Direction des Etudes et des prévisions financières, *Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une « nouvelle frontière »*, Etude du *Ministère de l'Economie et des Finances*, op.cit., p. 2.

1- La coopération Sud-Sud dans le discours marocain

Le Maroc entretient depuis plusieurs siècles des relations solides avec de nombreux pays d'Afrique subsaharienne. Outre l'appui solidaire du Maroc à la lutte de libération des pays africains et les liens historiques, culturels et aussi religieux, l'association entre le Maroc et les pays du continent africain s'appuie sur un partenariat économique, politique et stratégique qui ne cesse de prendre de l'ampleur.

L'analyse des activités royales (discours/messages et déplacements) depuis l'avènement du Roi Mohammed VI, permet de relever la place grandissante accordée à l'Afrique et notamment à la CSS. Depuis 1999 jusqu'au la fin de l'année 2017, le Souverain a effectué 53 visites dans 27 pays africains. Outre les alliés traditionnels du Maroc, « le Roi s'est rendu pour la première fois dans 8 pays dont 4 en Afrique de l'Est (Ethiopie, Tanzanie, Rwanda, Soudan du Sud), 2 en Afrique australe (Madagascar et Zambie) et 2 en Afrique de l'Ouest (Nigeria et Ghana) »[1]. Encore, l'analyse des discours et des messages royaux, permet de constater que le Souverain accorde une place de taille à la CSS. Le thème est central et omniprésent dans les discours et les messages adressés par le Souverain. A plusieurs reprises, le Roi Mohammed VI a rappelé qu'à défaut des moyens nécessaires, les différents défis de l'Afrique, ne peuvent être surmontés que par la coopération, la solidarité entre les peuples africains. La CSS se présente comme un remède contre les insuffisances dont l'Afrique fait montrer depuis plusieurs décennies. La CSS est pour le Maroc « [u]n vecteur de l'émergence d'une Afrique Nouvelle, confiante en ses potentialités et ouverte sur l'avenir »[2].

Le poids de l'Afrique dans la politique étrangère marocaine est devenu plus visible depuis l'année 2000. Plusieurs signes peuvent être détectés durant ces dernières décennies et ainsi témoigner de la place de l'Afrique subsaharienne dans la politique étrangère marocaine. *D'une part*, l'annulation de la dette des pays africains les moins avancés (PMA) et encore, l'exonération de leurs produits de taxes douaniers à l'entrée du Maroc, ont constitué les prémices d'une action diplomatique marocaine renforcée en faveur des pays de la région. *D'autre part*, la consécration de la Constitution marocaine d'une place de taille à la coopération avec les pays d'Afrique subsaharienne, affirme le retour du Maroc en force sur la scène africaine. C'est ainsi que le préambule de la Constitution souligne que le Maroc s'engage à « Consolider les relations de coopération et de solidarité avec les peuples et les pays d'Afrique, notamment les pays du Sahel et du Sahara » et encore à « Renforcer la coopération Sud-Sud ».

---

[1] IRES (2018), *Pour un développement autonome de l'Afrique*, Rapport stratégique 2018, p. 297.

[2] Message du Roi Mohammed VI aux participants au Forum Crans Montana à Dakhla, sous le thème «L'Afrique et la Coopération Sud-Sud», 16 Mars 2018.

Dans ce contexte, le Maroc déploie des efforts considérables en matière de CSS. L'ouverture du pays sur son voisinage africain est une priorité de la politique étrangère du Maroc. La coopération Maroco-africaine a pris de l'ampleur durant cette dernière décennie, et elle se démarque par son caractère multidimensionnel/multisectoriel, avec une attention particulière au partenariat économique. Dans ce sillage, les IDE marocains sont de plus en plus dynamiques en Afrique subsaharienne. Plusieurs champions marocains ont opté pour l'Afrique subsaharienne et ils constituent un leitmotiv de développement dans les pays d'accueil.

Avant de mettre en lumière l'apport des IDE marocains en Afrique subsaharienne, incarnation de la CSS (II), il est opportun d'analyser au préalable la perception marocaine de la CSS (I).

I- La coopération Sud-Sud, un référentiel de la politique étrangère du Maroc

A l'heure de la mondialisation, de la disparition des frontières et de la croissance des échanges internationaux, un partenariat renforcé entre le Maroc et les pays du sud devient une obligation, voire une urgence. Il constitue un vrai remède aux différents défis du Maroc ainsi que ces partenaires du Sud.

L'association entre le Maroc et les autres pays de l'Afrique subsaharienne est davantage confirmée dans les discours et dans les faits. L'ouverture du Maroc sur les autres pays du continent laisse entendre que la CSS est un fondement de la politique africaine du Maroc (A) et que le pays a réussi au fil des années de se doter d'une vision, voire d'un modèle de CSS (B).

A- La coopération Sud-Sud fondement de la politique africaine du Maroc

L'investissement et la mobilisation du Maroc en faveur d'une Afrique forte, solidaire et intégrée est davantage démontré dans le discours et dans les faits. L'action du Maroc en faveur du continent porte davantage sur la dimension humaine et sociale[1]. Les efforts déployés par les autorités marocaines ainsi que les autres acteurs afin de renforcer la coopération du Maroc avec les pays de l'Afrique subsaharienne illustrent l'intérêt que suscite la CSS dans l'appareil étatique.

Le poids de la CSS dans la politique africaine du Maroc peut être démontré par sa prise en compte dans le discours officiel (1), mais aussi dans la pratique et les réalisations (2).

[1] Rapport d'information, *L'Afrique est notre avenir*, Sénat, au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées n° 104 (2013-2014) - 29 octobre 2013, p. 195.

La coopération Sud-Sud : Quels apports des IDE marocains en Afrique subsaharienne

Younés Zakkari*

«Je souhaite instaurer une coopération Sud-Sud forte et solidaire, entre de nombreux pays du continent africain »[1]

SM le Roi Mohammed VI

Introduction générale

Dans un contexte très particulier, caractérisé par l'essoufflement et la crise de la coopération Nord-Sud, d'une part, l'insuffisance et l'inefficacité de l'aide publique, d'autre part, et enfin la crise des institutions financières internationales, la coopération Sud-Sud (CSS) gagne une reconnaissance croissante. Définie comme «une entreprise commune des peuples et pays du Sud, née d'expériences et de sympathies partagées »[2], la CSS se démarque de la coopération traditionnelle dans la mesure où elle n'est pas envisagée «comme une forme d'aide publique au développement, mais comme un partenariat entre égaux fondé sur la solidarité »[3].

La CSS apporte des solutions adaptées au contexte car sorties d'expériences similaires et niveaux de développement comparables. Ces solutions ont plus de chance d'aboutir que celles 'toutes faites'. Elle place aussi les pays sur le même plan, détachée de tout lien subordonné, et fondé sur la solidarité, proposant un cadre ouvert et neutre de coopération, définie et pilotée par les pays du sud. La CSS « apporte une valeur, qui peut prendre de multiples formes : transfert de compétences, assistance technique, transfert de technologies, dons,… et concerner tous les secteurs du développement : santé, éducation, agriculture, économie, culture, etc.»[4]. Elle implique aussi les différents acteurs et forces de la nation, à savoir les acteurs publics et privés, mais aussi le monde associative et académique[5].

---

* Professeur Habilité en Droit Public. Université Mohammed V Rabat.Institut des Etudes Africaines

[1] Extrait de l'interview accordée par le Roi Mohammed VI à des supports de presse Malgache, le 26 novembre 2016.

[2] ONU. (2009). *Document final de Nairobi adopté par la Conférence de haut niveau des Nations Unies sur la coopération Sud-Sud*. Résolution adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies. A/RES/64/222.§18 et 19.

[3] Ibid.

[4] PNUD (2014), *Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération Sud-Sud au Maroc, Etude et consultation des parties prenantes*, p. 13.

[5] Ibid., p.13.

nationaux d'innovation. Autrement dit, avoir une capacité d'absorption[1], les pays du Sud doivent acquérir cette capacité d'intégrer et d'en tirer profit des expériences externes et de passer d'une tendance réceptionniste, à des pays à tendance productive et créative, comme c'est le cas des pays émergents qui s'accaparent des flux d'IDE Sud-Sud et même Sud-Nord.

Conclusion générale

En somme, si la montée en puissance de la coopération Sud-Sud tend à rééquilibrer la donne de la coopération dans le monde, elle offre également de nouvelles opportunités aux pays du Sud surtout en matière des IDE. L'enjeu réside, dès lors, dans la capacité des pays en développement à articuler une approche cohérente pour exploiter cette coopération ainsi qu'à tirer avantage de l'essor des flux d'investissements et de la concurrence induite par la présence des puissances traditionnelles.

[1] Capacité d'absorption « absorptive capacity » : Désigne la capacité d'un individu à acquérir, assimiler des connaissances auprès d'un autre individu, puis à les transformer afin de mieux les exploiter. On distingue deux types de capacités d'absorption : « inward looking absoptive capacities » qui désignent les capacités d'absorption entre individus d'une même entreprise, et «outward looking absorptive capacities » qui désignent les capacités d'absorption de l'entreprise vis- à -vis de l'extérieur.
Nathalie Vantté, « distance cognitive et capacités d'absorption : deux notions étroitement imbriquées dans les processus d'apprentissage et d'innovation », in revue droit et économie industrielle, N° 121, 2008, PP.103-104.

produisent des biens et services adaptés aux conditions locales, ainsi qu'aux besoins des consommateurs, ce qui permet une meilleure pénétration des marchés. Elles connaissent mieux le fonctionnement des économies du Sud, les obstacles et les concurrents.

D'un autre côté, le développement économique serait aussi à l'heure, les IDE Sud-Sud permettent l'accroissement du capital des pays hôtes, car les investisseurs du Sud disposent d'une certaine souplesse à affronter les risques des marchés du Sud.

Aussi, la diversification des capitaux permet de jouer un rôle de stabilisateur en période de difficultés (période de crise financière par exemple).

Cependant, comme on l'a souligné auparavant, malgré les bienfaits qu'on peut tirer des IDE Sud-Sud, il reste de toutes les manières difficiles de nier les impacts négatifs de ces investissements sur les deux parties : émettrice et réceptionniste.

Effectivement, l'ouverture des pays du Sud sur les IDE peut avoir à côté de la concurrence inégale, un effet d'éviction sur les entreprises locales. En pratique, l'entrée des entreprises modifie la demande adressée aux entreprises locales, la demande peut diminuer sous l'effet de la concurrence accrue surtout pour les entreprises dites « greenfield [1]» qui captent une partie de la demande adressée aux entreprises locales favorisées par leur forte productivité. Aussi pour l'accueil même des multinationales, les pays hôtes doivent prévoyer un seuil d'attractivité, l'implantation devient difficile dans un pays politiquement instable.

Or, afin de stimuler les retombées bénéfiques des IDE Sud-Sud sur le développement, il faut la combinaison d'un ensemble de facteurs qui gravitent autour de l'amélioration des principaux aspects qui influencent les choix d'implantation des IDE, à savoir, la qualification du capital humain, le développement du marché financier, l'amélioration des infrastructures, le suivi des investissements après implantation et la création d'une certaine cohérence des règles fondamentales régissant les investissements avec la politique commerciale. On peut citer dans ce sens, les traités bilatéraux sur l'investissement et sur la double imposition, les contrats d'investissement qui doivent contenir des dispositions profitant de la compétence et de l'expérience des IDE implantés.

Et une fois la multinationale est mise en place, les pays du Sud sont invités à encourager la diffusion de la technologie et à renforcer les systèmes

[1] Création d'une entreprise nouvelle

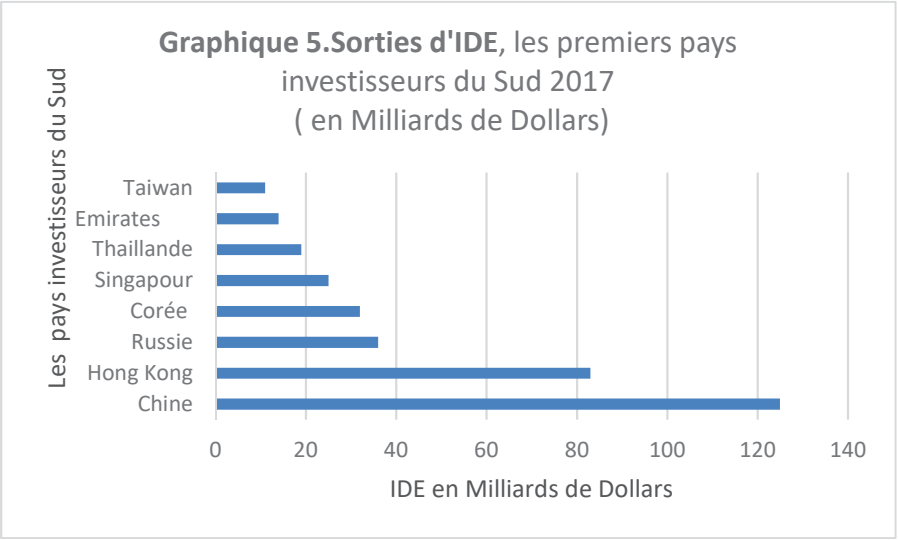

Source : Rapport CNUCED sur l'investissement au monde 2018

S'agissant des secteurs d'investissements Sud-Sud, le secteur des industries extractives apparait comme stimulateur principale des flux, suivi des secteurs manufacturiers et des services.

Or, l'essor des IDE Sud-Sud expliquent non seulement l'intégration Sud-Sud, mais aussi l'influence des variables politiques, institutionnelles et économiques.

2- Les investissements directs étrangers Sud-Sud et le débat sur le développement :

Les IDE sont devenus une source importante de financement extérieur privé pour les pays en développement. Cette importance acquiert une certaine spécificité quand on parle des IDE Sud-Sud.

Même si la réalité est plus compliquée, plus difficile à appréhender, il est connu que les IDE favorisent la croissance, créent l'emploi, permettent le transfert des connaissances et des technologies, améliorent la productivité, incitent aux réformes et accroissent la confiance et l'attractivité dans le pays hôte.

Mais la spécificité des IDE Sud-Sud, réside surtout dans le rapprochement entre les pays hôtes et les pays originaires des investissements. Ce rapprochement crée des liens pouvant accroitre le transfert d'expériences, la création d'emplois de grande ampleur. Ces multinationales du Sud présentent certains avantages comparatifs pour investir dans les pays en développement, elles utilisent des processus et techniques de production et

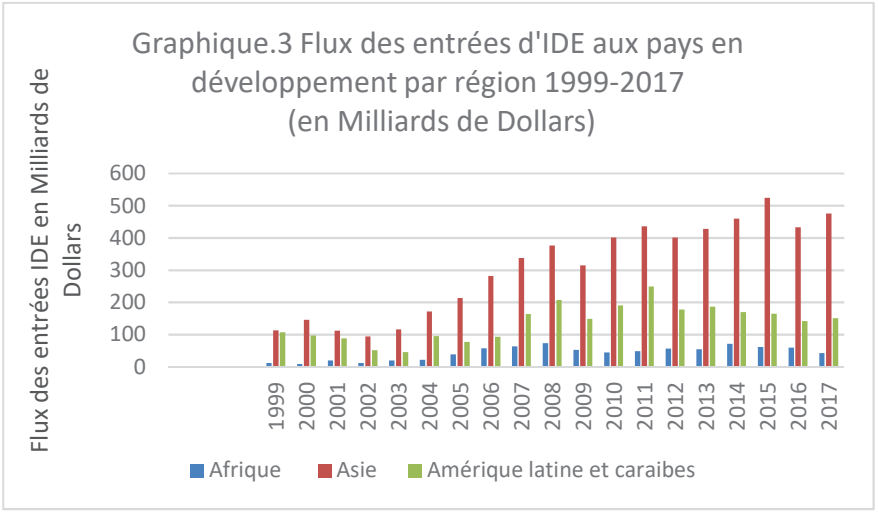

Source : collecte de l'auteur à partir des statistiques de la CNUCED

En effet, l'attrait grandissant des IDE Sud-Sud revient essentiellement aux pays émergents d'Asie qui s'accaparent de la majorité des flux, tout en dépassant même les flux des pays européens. On cite dans ce sens les pays des BRICS (Brésil-Russie-Inde-Chine-Afrique du Sud) et quelques pays du monde arabe. L'Afrique quant à elle reste en faible croissance des IDE par rapport aux autres pays en développement, et ce pour le niveau bas de son économie. (Graphique.4 et 5).

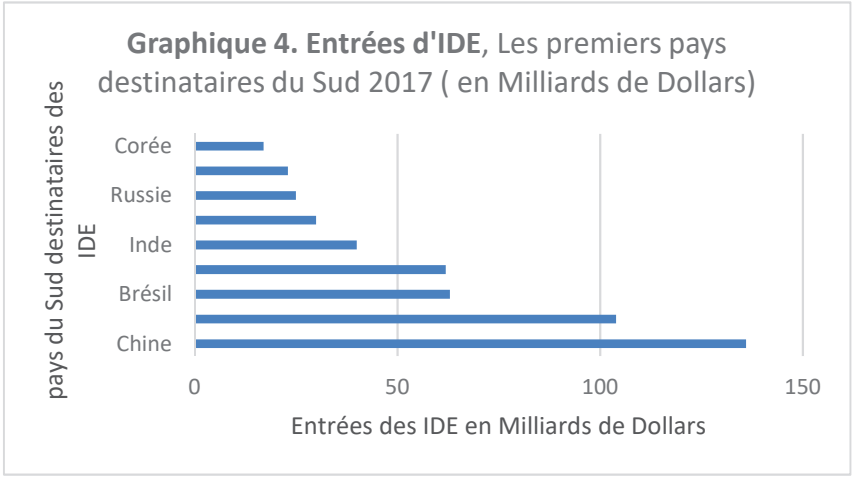

Source : Rapport CNUCED sur l'investissement au monde 2018

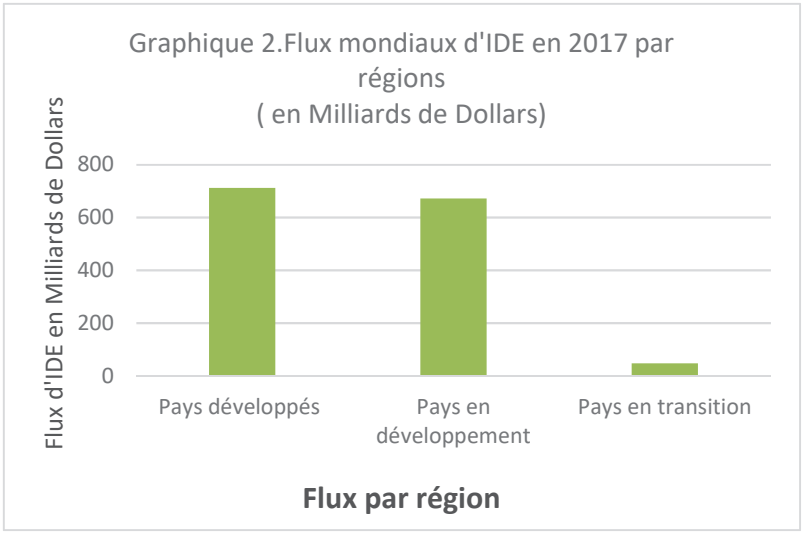

Source : Rapport CNUCD sur l'investissement au monde 2018

Pour ce qui est de la cartographie des entrées et des sorties des IDE aux pays en développement, on remarque une croissance considérable, ces dernières années, due en grande partie à la montée en puissance surtout de la chine et d'autres pays émergents comme la Russie et l'Inde.

Les IDE à destination de l'Asie en développement marquent les 476 Milliards de Dollars en 2017, 42 Milliards de Dollars en Afrique. Tandis que pour les pays de l'Amérique Latine et les caraïbes les IDE enregistrent 151 Milliards de Dollars (Graphique.3), et pour les pays économiquement et structurellement faibles et vulnérables sont restés fragiles avec 26 Milliards de Dollars pour les pays les moins avancés, et 4,1Milliards de Dollars pour les petits Etats insulaires, et 23 Milliards de Dollars pour les pays en développement sans littoral. L'ascension de l'Asie au premier rang des investisseurs Sud a débuté avec la crise financière mondiale.

La part des investissements directs en provenance du Sud s'est progressé en allant de 15% en 1999 à 37% en 2014 et 27% en 2016 pour rester stable en 20171. Les firmes du Sud ont tendance à investir dans les pays de niveau de développement similaire ou inférieur à celui de leurs pays d'origine et situés à proximité géographique.

[1] CNUCED. Rapport sur l'investissement dans le monde. L'investissement et les nouvelles politiques industrielles. (New York :2018).

mondiaux d'IDE dans les années 1990 à 53%[1] en 2014 pour atteindre 38% en 2016 et 2017[2] (Graphique1).

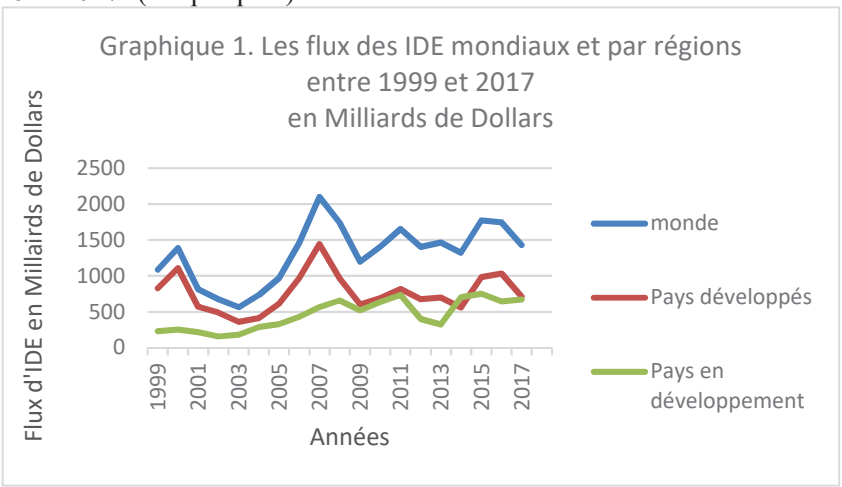

Source : collecte de l'auteur à partir des statistiques de la CNUCED

Aussi, le flux des IDE mondiaux en direction des pays en développement depuis 1999 témoigne de la stabilité par rapport aux pays développés. Les IDE entrants augmentent mois rapidement au cours des périodes d'expansion et connaissent une chute moins brutale lors des récessions. Ce constat dément l'affirmation largement répandue selon laquelle les pays en développement sont les premières victimes des coups auxquelles les entreprises multinationales procèdent en période de récession[3].

Sous un autre angle selon les dernières données de la CNUCED, les entrées des IDE en 2017 ont atteints 1430 Milliard de Dollars, dont 671Milliards de Dollars enregistrés pour les flux à destination des pays en développement. Les IDE sont demeurés les sources de financement les plus importantes et les moins instables pour les pays du Sud- par rapport aux investissements de portefeuille, aux envois de fonds et à l'aide publique au développement[4]. (Graphique 2)

[1] Van Huffel.c, « Investissements directs étrangers : Problèmes et enjeux pour les pays du Sud et de l'Est de la méditerranée », in revue région et développement, N°13, 2001.

[2] CNUCED. Rapport sur l'investissement dans le monde. L'investissement et l'économie numérique. (New York :2017), P.11

[3] OCDE. La coopération pour le développement 2014 : mobiliser les ressources au service du développement durable. (Editions OCDE, Paris : 2015).

[4] CNUCED. Rapport sur l'investissement dans le monde. L'investissement et l'économie numérique. (New York :2017), P.11

n'en représente plus désormais que 30%, tandis que le commerce Sud-Sud est passé d'un peu plus de 10% à un peu moins de 30% durant la même période[1].

En outre, les pays en développement attirent désormais la moitié des investissements directs étrangers (IDE) dans le monde contre 20% en 2000, tandis que les stocks d'IDE Sud-Sud ont augmenté de deux tiers entre 2009 et 2013[2].

Cette croissance de la coopération Sud-Sud atteste de la différenciation de cette coopération par rapport à celle traditionnelle du Nord-Sud. De ce fait, son essor n'a pas seulement mis fin au monopole occidental, mais aussi aux pratiques traditionnelles de la coopération au développement.

Cependant, la coopération Sud-Sud se base sur un discours « tiers mondiste » des pays « victimes » de la colonisation, la modernisation, la subsidiarité au Nord et de la mondialisation, contrairement à celui du Nord où les pays se présentent comme des économies avancées en face des économies en retard. En outre, la coopération Sud-Sud se base sur une vision « gagnant-gagnant », tout en admettant l'enrichissement mutuel dans le cadre de partenariat. Contrairement au discours des pays du Nord, qui prétendent octroyer de l'aide dans le seul intérêt des pays en développement. L'autre caractéristique qui marque la coopération Sud-Sud, c'est qu'elle n'est pas soumise à des conditions de type politique où macroéconomique tel le cas de la conditionnalité des pays développés.

Or, malgré cette différenciation, il faut admettre que la coopération Sud-Sud n'émerge pas contre celle Nord-Sud, elle ne vient pas la remplacer. Son originalité réside dans son caractère souple et non contraignant, elle peut constituer avec elle une relation de complémentarité et pourquoi pas de concurrence, dans le seul but ; le développement des pays du Sud moyennant les investissements directs étrangers.

II- L'expansion des investissements directs étrangers Sud-Sud et leurs impacts sur le développement :

Les IDE Sud-Sud ne sont pas un phénomène nouveau, leur volume a fluctué au cours des ans et sont devenus une source de financement extérieur du développement aussi importante que les apports de fonds publics.

1- L'essor des investissements directs étrangers Sud-Sud :

Concentrés principalement dans les pays développés, les IDE ont trouvé de nouvelles niches d'investissements. Ils ont connu un accroissement considérable dans les pays du Sud, passant en moyenne de 20% des flux

[1] PNUD, rapport sur le développement humain. L'essor du Sud : le progrès humain dans un monde diversifié (New York : 2013), P.48.

[2] UNCTAD. World investment report.Reforming international investment governance. (New York: 2015), P.8.

Aussi, les pays du Sud ont activement cherché à fonder des institutions de coopération tout au long des dernières décennies. La première de ces institutions était la Ligue Arabe crée en 1945.

C'est toutefois dans les années 60 que l'essor de la coopération Sud-Sud a véritablement commencé avec la création en 1963 de l'organisation de l'Unité Africaine, rebaptisée l'Union Africaine. L'association des Nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) a été créé en 1966.

Cela a entrainé d'autres formations régionales en Amérique latine et dans les Caraïbes parmi lesquelles on peut citer, la Communauté des Caraïbes (CARICOM), le marché commun (MERCOSUR). En Afrique, on trouve la Communauté Economique des Etats de l'Ouest (CEDEAO) fondée en 1975, elle a été suivie prés de deux décennies plus tard, par la formation de l'Union Economique et Monétaire de l'Ouest Africain (UEMOA).

Toutefois, la coopération Sud-Sud a pris une dimension inédite depuis le début des années 2000 et l'émergence de puissances régionales comme la Chine, l'Inde, la Russie, le Brésil et l'Afrique du Sud qui se sont réunies dans le groupement dit «BRICS[1] ». La montée en puissance des pays du Sud et par déduction de leur coopération est ainsi une des conséquences du basculement du monde.

2- Vers un basculement du monde à travers la coopération Sud-Sud :

Le rôle grandissant des pays en émergence dans le commerce, les finances, l'investissement et la gouvernance, allié à la rapidité de leur croissance économique, a réveillé l'intérêt pour la coopération Sud-Sud et stimulé le débat sur ses conséquences pour le développement et sur ce passage des richesses et de la puissance du centre vers la périphérie.

Par ailleurs, ce basculement s'est accéléré au moment de la crise financière. Alors que les pays développés cherchaient des solutions urgentes face à la crise et à aider leurs banques à échapper à des faillites retentissantes, les pays émergents mettaient en place des programmes de relance ambitieux qui leur permettaient d'accélérer le phénomène de rattrapage qui feront d'eux les principales puissances économiques de demain.

En effet, la coopération Sud-Sud n'a cessé d'augmenter au cours des vingt dernières années, non seulement en termes d'aide au développement, mais aussi en termes de commerce et d'investissement. Plus de la moitié de la croissance économique mondiale a été produite par les pays émergents comme la Chine et les pays d'Asie Orientale. Alors que le commerce mondial en 2000, il

[1] Un acronyme anglais pour désigner un groupe de cinq pays qui se réunissent depuis 2011 en sommets annuels : Brésil- Russie- Inde- Chine et Afrique du Sud. Les BRIC sont des pays à forte croissance. Le terme est apparu pour la première fois en 2001 dans une note de l'économiste JIM O'Neill.

social et technologique[1]. Mais malgré cette hétérogénéité, ces pays partagent une identité commune, qui est avant tout internationale et qui mène à adopter des mécanismes d'action collective afin de défendre des intérêts mutuels[2].

Dans ce sens, la coopération Sud-Sud fait référence et désigne les relations entre les pays du Sud dans les domaines politiques, économiques, sociaux, culturels, environnementaux et techniques. Ces relations remontent aux années 1955, avec la décolonisation où les pays Africains et asiatiques se sont réunis à Bandung, en Indonésie, pour lancer une coopération économique et culturelle et mettre fin au colonialisme[3].

La conférence de Bandung préconisait la promotion de la paix dans le monde et l'atténuation de leur dépendance à l'égard des pays industrialisés. Cette conférence a conduit à la création du mouvement des non-alignés[4] en 1961. Elle a aussi favorisé la création du groupe 77[5] au cours de la première conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED) en 1964.

A côté de ces mouvements, deux conférences majeures des NU sur la coopération Sud-Sud ont identifié l'importance, les paramètres fondamentaux et la portée de cette coopération à savoir ; la conférence de Buenos Aires de 1978 qui a produit un plan d'action établissant une base conceptuelle et pratique pour atteindre les objectifs de la coopération technique entre les pays en développement, et la conférence de Nairobi 2009 qui a insisté sur les liens politiques et économiques croissants au sein des pays en développement, et leur rôle sur la scène internationale, ainsi que la réaffirmation de la nécessité de redynamiser la coopération Sud-Sud [6] en tant que mécanisme additionnel permettant de stimuler la croissance[7].

---

[1] Louis Favreau, Lucie Fréchette, René Lachapelle. Coopération Nord-Sud et développement. Le défi de la réciprocité, Presses de l'Université du Québec, 2008, P.4.

[2] Soulé-Kohndou FOLASHADE, « Histoire contemporaine des relations Sud-Sud. Les contours d'une évolution graduelle », in Afrique contemporaine, Vol.248. N°4, 2013, P.108-109.

[3] CNUCED. Rapport sur le développement économique en Afrique. La coopération Sud-Sud : l'Afrique et les nouvelles formes de partenariat pour le développement. (New York 2010), P.7-8.

[4] Fondé en 1961 lors de la conférence de Belgrade dans l'esprit et la continuité de la conférence de Bandung. En 2016, 120 pays en sont membres.

[5] Crée par 77 pays, l'organisation compte actuellement 134 pays membres. Elle est conçue pour promouvoir les intérêts économiques et politiques collectifs de ses membres et créer une capacité de négociation accrue aux Nations unies.

[6] Le document final de Nairobi la définit comme : « …Une entreprise commune de peuples et pays du Sud, née d'expériences et de sympathies partagées, fondée sur des objectifs communs et sur la solidarité et régie, entre autres, par les principes de la souveraineté et de l'appropriation nationales, en l'absence de toute condition. La coopération Sud-Sud ne doit pas être envisagée comme une forme d'aide publique au développement. C'est un partenariat entre égaux fondé sur la solidarité…».

[7] CNUCED, Rapport de développement économique en Afrique 2010. Op.Cit.

mondiale de libéralisation des marchés, que cette restriction des investissements directs étrangers a été abandonné au profit d'une politique générale d'ouverture, de promotion et même de concurrence entre les Etats dans le but d'attirer l'investissement extérieur.

Actuellement les flux des investissements directs étrangers Sud-Sud ont atteint les 646 Milliards de Dollars[1], cette augmentation rapide de ces flux est due en une grande partie à des volontés politiques des pays du Sud, qui voient dans la diversification des partenaires et dans le rapprochement vers des pays non traditionnels, une priorité de politique étrangère afin de réduire leur dépendance et aspirer un rôle politique international.

Cette étude, nous permettra de vérifier l'hypothèse voulant que la coopération Sud-Sud dans le domaine des investissements directs étrangers constitue un nouvel élan de développement pour les pays du Sud et un alternatif à la coopération Nord-Sud. L'étude sera consacrée alors à l'exploitation de ces deux questions qui se posent en toile de fond. Nous nous intéresserons, dans un premier temps au basculement des richesses causé, entre autres, par l'expansion de la coopération Sud-Sud, et nous attarderons dans un 2ème temps à ce rôle que peut jouer les investissements directs étrangers -comme étant un aspect grandissant de la coopération Sud-Sud- dans le développement des pays du Sud.

I- La coopération Sud-Sud et le basculement du monde : quelle interaction ?

Après un grand monopole occidental, la coopération connait de profondes mutations depuis le début du 21ème siècle. L'extension de la coopération Sud-Sud a non seulement entrainé une diversification des sources de financement du développement, mais aussi un remodelage de la pratique de coopération focalisée sur le Nord.

1- La coopération Sud-Sud : Evolution graduelle.

Dans une lecture conceptuelle, le terme « Sud » représente géographiquement l'un des points cardinaux, l'opposé du « Nord », la littérature géopolitique et géoéconomique le mentionne régulièrement pour désigner les pays les moins industrialisés ou moins avancés ou encore les émergents[2].

En effet, le Sud ne représente pas un groupe homogène, mais se présente comme un ensemble diversifié et hétérogène d'Etats tant en termes de taille, de structures de leur économie et de niveau de développement économique,

[1] CNUCED : Rapport sur les investissements dans le monde 2017.
[2] Philippe MARCHESIN, La revanche du Sud, Paris, l'infini, 2010, P.155.

Les investissements directs étrangers dans la coopération Sud-Sud: Nouveau vecteur de développement

Intissar BEN SBIH*

Introduction générale

Le paysage de la coopération connait de profondes mutations depuis le début du 21ème siècle. La montée en puissance de la coopération Sud-Sud a entrainé une diversification des ressources de financement, une nouvelle approche de développement et une diminution du monopole occidentale.

Aujourd'hui c'est du basculement du monde en faveur des pays en développement qu'il s'agit. Selon un rapport de l'OCDE intitulé « Les perspectives du développement mondial 2010 : Le basculement de la richesse », le pouvoir économique et politique s'oriente vers les pays en développement et les économies émergentes tels que la Chine et l'Inde. Le rapport dresse une série d'arguments qui attestent de l'importance que revêt les pays du Sud dans les prochaines années. L'abondance des richesses n'émanera plus des pays développés, d'ici 2030 se sont les pays en développement qui détiendront 57% de la richesse mondiale. Le centre de gravité de l'économie mondiale va passer du centre vers la marge[1].

Ce chavirage du monde, est témoigné par l'expansion de la coopération Sud-Sud surtout en matière des investissements directs étrangers[2], qui connaissent un développement croissant ces dernières années.

En effet, Il y a vingt ans à peine, les investissements directs étrangers étaient encore considérés par les pays en développement comme une menace éventuelle pour leur économie nationale. Aussi les sociétés transnationales faisaient face à des restrictions et des exigences, notamment en matière d'imposition de critères de performance ou de rapatriement de capitaux.

Ce n'est qu'au début des années 1990, dans l'élan crée par la vague

* Professeur de l'enseignement supérieur assistant à FSJES Marrakech

[1] OCDE. Perspectives du développement mondial 2010. Le basculement de la richesse. (Editions OCDE, Paris 2011).

[2] L'investissement direct étranger désigne l'investissement consenti par des individus ou des entreprises d'un pays dans un autre pays, que ce soit en achetant une entreprise en activité (fusions ou acquisitions), en mettant en place une activité nouvelle ou en développant les activités d'une entreprise existante. Les trois principales composantes de l'investissement direct étranger sont la prise de participation, les prêts intragroupes et les bénéfices réinvestis.
-OCDE. Coopération pour le développement 2014. Mobiliser les ressources au service du développement durable. (Editions OCDE, Paris,2015).

En guise de conclusion

En peut affirmer que dans les quinze dernières constitue l'âge d'or de la diplomatie économique marocaine, des efforts tout azimut ont été déployé dans le but d'améliorer l'avantage concurrentiel diplomatique de Maroc ; dans le but de permettre une meilleure intégration du Maroc dans l'économie mondiale. Cependant, cette diplomatie reste tributaire à une amélioration du climat d'investissement, du profil institutionnel de notre pays et d'une approche participative entachée d'une bonne gouvernance. Les retombées socioéconomiques sur la société marocaine ne sont pas encore perceptibles. Autrement dit, ce qui est bon pour OCP, ONA, RAM, BMCE, AWB est –il bon pour les marocains. Quel est le retour d'investissements des milliards de dollars investis par les champions nationaux en Afrique pour la société marocaine ?

Il importe de préciser que le succès de la diplomatie économique dans des secteurs clés pareils dépend de la qualité des institutions et des administrations, l'amélioration du climat des affaires et la mise en place de la gouvernance dans les relations entre les acteurs de la chaîne de valeur dans laquelle on veut progresser.

Diplomatie économique, système d'innovation et intégration dans la (CVM)

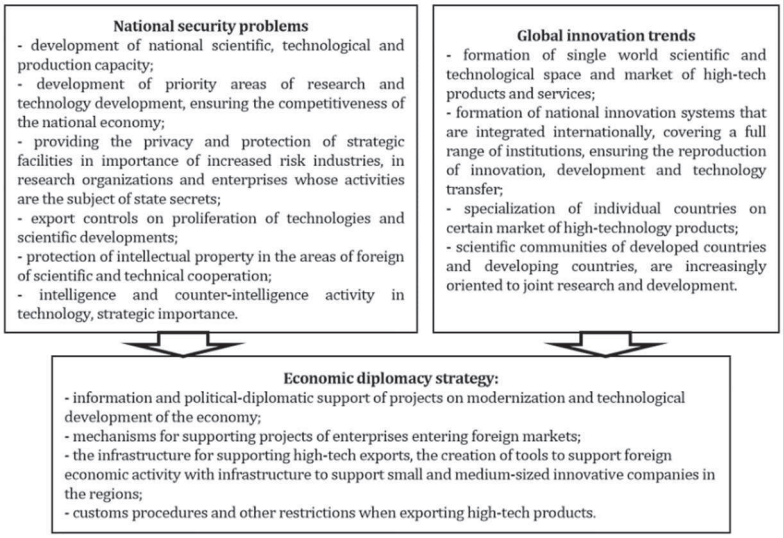

Source : Vitaliy Omelyanenko, op cit

- **Le secteur aéronautique marocain dans la (CVM)**

La diplomatie économique s'est traduite par un positionnement du Maroc dans les secteurs de l'automobile et l'aéronautique. Des accords ont été signés avec des conventions des leaders mondiaux du secteur, tels que **EADS, BOEING, SAFRAN, CREUZET/INDRAERO, Le PISTON, DAHER**, et plus récemment, **BOMBARDIER, EATON, AEROLIA et ALCOA**, qui ont choisi de s'implanter au Maroc confirmant ainsi la compétitivité et l'attractivité de la destination et œuvrant dans le sens de garantir le positionnement du Maroc dans les (CVM).

Le nombre d'implantations s'est en effet fortement accru : le secteur compte plus de 100 entreprises installées en seulement 12 ans. Celles-ci emploient plus de 11.000 jeunes et ont réalisé en 2014 près d'un milliard de dollars de CA, soit 4,5% des exportations du Royaume contre 1% il y a 10 ans.

En parallèle avec le secteur aéronautique, l'industrie automobile marocaine renforce son positionnement dans la chaîne de valeur mondiale de ce secteur. En effet, les efforts de diplomatie économique marocaine se sont traduits par l'installation vingt nouveaux fournisseurs pour fournir à la fois à Renault, Somaca et le marché international des pièces inexistantes auparavant au Maroc. Le tissu de la sous-traitance se développe, mettant en place les jalons d'une chaîne de valeur du secteur automobile au Maroc. Le secteur vise à atteindre des taux d'intégration avoisinant les 80%.

ambitieuses au même titre que celles des groupes chinois qui cherchent à profiter des opportunités offertes par le climat d'investissement au Maroc.

IV) Diplomatie économique et Chaine de valeur mondiale

L'objet de ce paragraphe est de mettre l'accent sur la relation entre la diplomatie et le positionnement dans la chaine de valeur mondiale (CVM). Autrement dit, comment la diplomatie économique peut rendre efficient le positionnement dans la (CVM). Les travaux sur cet aspect de la diplomatie économique sont très rares, voire inexistants pour le cas du Maroc.

La (CVM) est entendue comme un ensemble des activités menées par les entreprises pour mettre un produit sur le marché, depuis sa conception jusqu'à son utilisation finale. Ces activités vont de la création d'un dessin ou modèle (design) au support, au client final, en passant par la production, le marketing, la logistique et la distribution. Elles sont soit réalisées par une seule et même entreprise, soit réparties entre plusieurs intervenants.

Les travaux sur la relation entre la diplomatie économique du pays d'origine et le positionnement de ses firmes dans la chaine de valeur mondiale sont très rare[1]. La diplomatie économique des Etats contribue à ancrer la production et la création de valeur en soutenant les investissements dans les compétences et les technologies de fabrication de pointe, y compris dans les industries traditionnelles, et par le biais de politiques visant à renforcer les réseaux et la coopération.

Les objectifs de la participation à la promotion dans les chaînes de valeur mondiales par le biais de la diplomatie économique sont différents[2]**.** Pour les pays développés, il s'agit de garantir la croissance de l'emploi et le désir de maintenir le leadership technologique mondial. Pour les pays en développement, il est orienté vers l'accès aux marchés mondiaux pour les idées, le capital, la technologie et les ressources humaines. La figure ci-dessous illustre les principaux objectifs de la diplomatie économique dans le secteur de l'innovation.

Grâce à la participation aux CVM, les pays en développement ont la possibilité d'intégrer l'économie mondiale à moindre coût. Cependant, il ne faut pas s'attendre à ce que les avantages soient automatiques. Tout dépend du positionnement dans la (CVM).

---

[1] Vitaliy Omelyanenko « Economic Diplomacy in the Innovation Global Value Chains as the National Security Providing Strategy Component », Traektoriâ Nauki = Path of Science. 2017. Vol. 3, No 3 ;

[2] Danilin, I. V. (2012). Diplomatiia i innovacii: snachala Ideia [Diplomacy and Innovation: Idea First]. Russia in global politics, 3 (in Russian) [Данилин, И. В. (2012). Дипломатия и инновации: сначала Идея. Россия в глобальной политике, 3].

La capacité de production est de 170.000 véhicules et l'objectif est d'atteindre une vitesse d'exportation de 400.000 véhicules par an. L'usine de Tanger produit des véhicules vendues à la fois sur le territoire Marocain mais également à destination de l'Europe, mais aussi vers toute l'Afrique, le Moyen-Orient, l'Amérique du Nord et du Sud. Les objectifs à moyens et long terme de la diplomatie publique et privée marocaine est de placer le Maroc un hub pour l'Afrique.

La diplomatie économique marocaine a réalisé un grand succès en matière d'attractivité des investissement directs (IDE) étrangers chinois, le but est de diversifier l'origine des IDE. 15 conventions scellant des partenariats publics-privés ont été signées.

La première prévoit la création d'un parc industriel et résidentiel entre le Maroc et le groupe chinois Haite qui opère dans plusieurs secteurs comme l'aviation civile et militaire, les pièces aéronautiques, l'énergie, les mines ou encore l'assurance et l'immobilier. Ce parc industriel sera situé dans la région de Tanger.

Le groupe Haite a également signé un mémorandum d'entente avec Morocco-China International et BMCE Bank of Africa. Celui-ci marque la création d'un autre parc industriel sino-marocain, d'un fonds d'investissement d'un milliard de dollars, ciblant les secteurs de l'aéronautique, financier, des parcs industriels et de l'infrastructure.

L'un des accords signés récemment est le mémorandum d'entente entre China Africa Development Fund (CAD Fund) et Attijariwafa Bank. Celui-ci a pour but d'accompagner des entreprises africaines en complétant l'offre existante de crédit et en ouvrant de nouvelles perspectives pour des investissements maroco-chinois sur le continent africain.

Dans le secteur énergétique, Une convention a également été signée entre l'Office national de l'Electricité et de l'Eau Potable et l'entreprise chinoise Sepco III Electric Power Construction, porte sur la réalisation d'études en vue de conclure un contrat portant sur l'extension et la maintenance de la centrale thermique de Jerada.

Une autre convention a été signée entre Hareon Solar, Société d'Investissement Energétique (SIE), Jet Contractor et Attijariwafa Bank pour le développement d'une unité de production de cellules photovoltaïques au Maroc. 1,1 milliard de dirhams seront consacrés à ce projet qui sera financé en quatre phases.

Il s'agit d'une diplomatie triangulaire qui implique l'Etat Nation d'accueil (le Maroc), ses champions nationaux et les Firmes étrangères, C'est un jeu à somme positif dans le sens où les attentes du Maroc sont très

Tableau des accords conclus entre le Maroc et le reste du monde en matière de promotion des IDE

Le partenaire	N° du Dahir Charif	Date du Dahir	Date de signature du contrat	L'objet de du contrat
Jordanie	16-99-179	10/03/2000	16/11/1998	Promotion des IDE et des échanges
Egypte	1-2-142	24/3/2003	23/5/2000	Idem
Slovaquie	1-9-273	8/7/2014	14/6/2007	Idem
Suède	1-9-261	18/2/2009	26/9/1990	Idem
Allemagne	1-2-156	18/2/2009	6/8/2001	Idem
Portugal	1-9-267	10/8/2011	17/4/2007	Idem
Bulgarie	1-11-63	10/12/2012	10/5/1996	Idem
Roumanie	1-9-275	31/1/2013	26/1/2008	Idem
Estonie	1-10-135	31/1/2013	25/9/2009	Idem
Tchèque	1-10-136	31/1/2013	19/3/2010	Idem
Macédoine	1-11-62	31/1/2013	11/5/2010	Idem
Pakistan	1-9-167	27/7/2013	3/7/2002	Idem
Danemark	1-13-86	27/7/2013	23/5/2013	Idem
Vietnam	1-9-149	30/12/2013	28/6/2001	Idem
République Dominicaine	1-9-160	30/12/2013	23/5/2002	Idem
RU	1-1-326	3/4/2002	30/10/1990	Idem
Corée	1-99-310	23-6-2001	27/1999	Idem

Les retombées de la diplomatie économique ont été traduites par des stratégies sectorielles visant à promouvoir le climat des affaires en vue d'attirer les FMN par exemple la mise en place de zones franches, construction de plateformes industrielles intégrées (offshoring, aéronautique, automobile), d'agropoles, d'halieupoles – ceci permettra au Maroc de se positionner comme un hub africain des IDE et une porte d'entrée privilégiée vers le continent africain, qui représente un marché de plus d'un milliard d'habitants.

Dans le domaine de l'automobile la diplomatie économique marocaine a réussi à séduire plusieurs multinationales en raison de l'amélioration du climat d'investissement au Maroc, en ouvrant des bureaux régionaux au Maroc, comme c'est le cas des multinationales (Microsoft, IBM, HP, Cisco, Sage).

ci-dessous récapitule le bilan de la diplomatie phosphatique marocaine en Afrique:

La diplomatie phosphatique en Afrique et au Brésil

La nature du contrat	La date du contrat	Le pays co-contractant	Le montant du contrat	Les objectifs du contrat
-Production d'engrais	Novembre 2016	Ethiopie	1) le montant est de 2,5milliards de dollars injectés sur 5 ans	1) construction d'un gigantesque complexe de production d'engrais en Ethiopie ; 2) une production de 2,5 millions de tonnes d'engrais par an d'ici 2022.
-production des engrais à Lekki, dans la banlieue de Lagos	2 Décembre 2016	Nigéria	2,5 milliards de dollars	-Production d'engrais

III) Diplomatie économique et politique d'attractivité : Le Maroc pays d'accueil

Du point de vue du Maroc en tant que pays hôte, la diplomatie publique vise à améliorer son attractivité en matière d'investissement et d'amélioration de ses impacts socioéconomiques. Ceci nécessite des performances louables en matière de négociation dans le but d'exhiber les points forts de la séduction de la nation. Désormais, la conduite efficace de la politique étrangère du pays repose largement sur la capacité de ses institutions diplomatiques et de ses acteurs à maîtriser le suivi des relations économiques multilatérales et bilatérales, à définir la position du pays dans les grandes négociations internationales, à exploiter les opportunités de partenariats, à attirer les investisseurs étrangers, à cerner les pratiques commerciales et financières des acteurs et concurrents, à établir des systèmes d'alliances d'intérêts, à accéder aux informations stratégiques pour mieux anticiper des marchés et gérer le règlement des différends.

La stratégie diplomatique marocaine en matière de promotion des IDE (investissements directs étrangers) a porté sur l'ouverture et la diversification des acteurs (BRICAS, Afrique, Asie, Pays de Golf) tout en maintenant la coopération avec les partenaires traditionnels (Europe notamment) dans des secteurs jugés toujours stratégiques (pêche, automobile, transport …).

Le bilan de la diplomatie économique en matière d'attractivité des IDE est retracé dans le tableau ci-dessous :

Le pays d'implantation du groupe ONA	La nature de l'opération
- Afrique subsaharienne	- la distribution de matériels lourds en Afrique de l'Ouest, à travers la compagnie Optorg ; - Managem a découvert de nombreux gisements de minerais en Afrique.
- Gabon.	- participation de 63% dans la filiale gabonaise de SEARCHGOLD.
- congo.	- partenariat avec une société congolaise pour le développement de deux permis à fort potentiel en cobalt et cuivre en République Démocratique du Congo.
- Guinée	- un projet d'aménagement d'un périmètre agricole pour une enveloppe de 70 millions de dirhams ;
- Sénégal	- Grands chantiers publics du pays, permettant la construction d'une route de 230 kilomètres.

Tableau confectionné par nos soins à partir des rapports d'activité de L'ONA

Des exploits majeur de la diplomatie économique marocaine ont été enregistré dans le domaine des services via le groupe ONE, le tableau ci-dessous illustre les différentes réalisations du groupe:

Pays d'implantation de L'ONE	Nature de l'opération
- Sénégal	- contrat pour une des départements de Saint-Louis, Dagana et Podor durée de 25 ans visant l'électrification ; - Création d'une filiale d'un capital social de 28 M MAD dénommée « ONE Sénégal » en 2008 ;
- Cameroun	- le groupement ONEP- delta holding et CDG-INGEMA a procédé à la création de la Camerounaise des Eaux (CDE), pour l'affermage de l'eau potable au pays pendant 10 ans.

Dans le transport aérien, la RAM a pu développer son réseau de desserte africaine, passant de 6 en 2003 à 22 destinations en 2010 et à 30 en 2014. Ces 30 destinations sont par ailleurs reliées à 45 autres hors de l'Afrique faisant du Maroc un hub aérien entre l'Afrique et le reste du monde, et la première plateforme africaine de transport entre l'Afrique et l'Europe10. Avec 1 million de passagers par an, le marché africain représente 23% du chiffre d'affaire de la compagnie. Le Groupe marocain reste signataire d'un protocole d'accord avec la Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale (CEMAC) en 2005, portant sur la création d'une compagnie aérienne sous régionale, baptisée Air CEMAC. Cette dynamique renforce la volonté des pouvoirs publics de faire du Maroc un passage privilégié entre l'Afrique d'une part, et l'Europe, l'Asie et le Moyen-Orient, d'autre part.

La diplomatie phosphatique a réalisé un grands succès en Afrique, cette diplomatie avait porté sur des contrats de 2,5 milliards de dollars. Le tableau

L'implantation des banques marocaines en Afrique

La banque	La nature de l'opération
BMCE	- Participation de 27,38% dans la Banque de Développement du Mali en 1989 ; - contrôle de 59,39% du groupe Bank Of Africa au Mali en 2007.
BCP	- Contrôle depuis plus de 20 ans la deuxième banque en Centrafrique (Banque populaire maroco-centrafricaine) et la Banque populaire marocoguinéenne, créées en 1990 et détenues à hauteur de 62,5% et 53,9% respectivement.
AWB	- Fusionnée en 2008 avec la CBAO pour donner naissance à « CBAO groupe Attijariwafa Bank », détenue à hauteur de 51,93% par le Groupe marocain ; - acquisition de 51% du capital de la Banque internationale du Mali en juillet 2008 ; - Reprise en automne 2008 de cinq filiales africaines du groupe français Crédit Agricole.

Du côté des investissements bancaires et financiers, Attijariwafa bank et BMCE Bank (Banque Marocaine du Commerce Extérieure) sont les premiers groupes à avoir conquis le marché international, en particulier le marché africain. De même Par ailleurs, la BMCE, à travers sa filiale BMCE Capital Dakar, a réalisé une émission d'emprunt obligataire de 50 millions d'euros pour le compte du Port autonome de Dakar. Les télécommunications occupent 25% de l'encours global des Investissements Directs Etrangers (IDE) marocains en Afrique **(15).**

Dans le domaine des télécommunications, la diplomatie marocaine a conforté le positionnement des champions nationaux dans divers pays de l'Afrique, le tableau ci-dessous résume les opérations effectuées par Ittissalat Almaghrib (IAM) en Afrique :

(15) Revue maroco-espagnole de droit international N°3, 2015.

Le pays et la date d'implantation de IAM	**Nature de l'opération**
- Mauritanie dès 2001.	- Achat de 41,2%7 de Compagnie Mauritanienne de Communications «CMC».
- Burkina Faso en 2006.	- Acquisition de 51% du capital d'Onatel.
- Gabon, décembre 2006.	- Rachat de 51% des parts de Gabon Télécom.
-Mali, juillet 2009.	-Achat de de 51% du capital de Sotelma.

Un autre champion national a été favorisé par la diplomatie marocaine, ses modalités d'implantation en Afrique sont très divers et de grande importance, il s'agit du groupe ONA (voir tableau ci-dessous)

Structure géographique des flux des IDE marocains à l'étranger,cumulés sur la période 2003 et 2013*

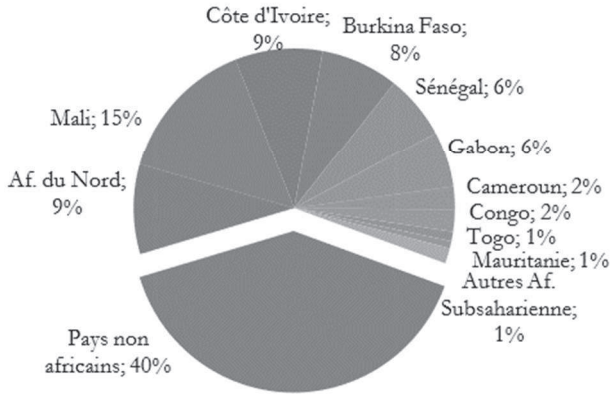

Source : office des changes

Ce graphique montre que le Maroc est présent en Afrique subsaharienne, première destination de ses IDE en Afrique, à travers des investissements directs dans 14 pays

Les champions nationaux ont opéré dans les secteurs d'activités clés, comme la montre le graphique suivant :

Structure des flux d'IDE marocains en Afrique subsaharienne par secteur (2008-2012)

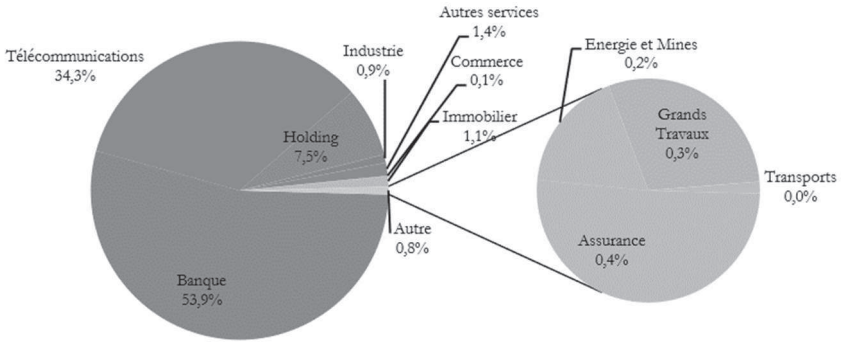

Source : Office des Changes.

Dans le domaine de la finance, la diplomatie marocaine a renforcé la présence et l'implantation des banques marocaines en Afrique, le tableau suivant montre l'ampleur des opérations bancaires en Afrique.

Annexe : Accords commerciaux et d'investissements liant le Maroc et les pays hôtes de ses IDE en Afrique Subsaharienne (*S : Signature, R : Ratification, V : Entrée en vigueur)*

Pays	Accord Commercial	Convention commerciale et tarifaire	Accord de Promotion et de Protection des Investissements	Accord de non double imposition	Convention d'établissement
Mauritanie	S : 09/07/70 R : 03/05/72 V : 06/02/78[12]	S : 04/08/86 R : 23/05/93 V : 04/09/93	S : 13/06/00 R : 15/02/01 V : 20/10/2003	-	S : 20/01/79
Sénégal	S : 13/02/63 V : Idem	S : 13/09/87 V : 03/12/87, application unilatérale	S : 15/11/06 R : 05/03/11	S : 01/03/02 R : 21/04/04 V : 19/05/06	S : 27/03/64 R : 11/12/65
Mali	* S : 15/02/61 V : 15/02/62 * S : 17/09/87 V : 24/04/03	-	S : 20/02/14	S : 20/02/14	-
Guinée	* S : 21/10/60 V : Idem * S : 15/02/62 V : Idem	S : 12/04/97 V : 09/07/03	S : 02/05/02	S : 03/03/14	-
Burkina Faso	S : 26/06/96 V : Idem	-	S : 08/02/07	S : 18/05/12 R : 21/05/13	-
Côte d'Ivoire	S : 05/05/95 V : Idem	* S : 22/09/73 R : 16/12/80, abrogée * S : 22/09/98 R : 15/02/00, non appliquée	-	S : 20/07/06 R : 30/11/07	-
Cameroun	15/04/87 V : Idem	-	S : 24/01/07	S : 07/09/12 R : 21/05/13	-
République Centrafricaine	S : 26/06/86 V : Idem	-	S : 26/09/06 R : 05/03/11	-	-
Gabon	* S : 17/10/72 V : 13/10/74 * S : 06/11/74 V : Idem	-	S : 21/06/04 V : 24/07/09	S : 03/06/99 R : 15/02/01	-
Île Maurice	-	-	-	-	-
Nigéria	S : 04/04/77 R : 03/05/78 V : 05/07/78	-	-	-	-
Soudan	S : 09/09/98 V : Idem	-	S : 23/02/99 V : 04/07/02	S : 23/04/03	-
Congo Brazzaville	S : 18/09/96 V : Idem	-	-	S : mars 2013	-
R.D Congo	S : 14/10/72 R : 13/05/74 V : 25/07/75	-	-	-	-

Source : Ministère des Affaires étrangères, Ministère du Commerce Extérieur, Direction Générale des Impôts, CNUCED (Total number of Double Taxation Agreementsconcluded by Morocco, Bilateral Investment Treatiessigned by Morocco), OCDE (Examen de l'OCDE des politiques de l'investissement Maroc 2010).

Les négociations diplomatiques avaient porté sur plusieurs pays et dans des secteurs très divers. Par exemple dans les investissements directs la structure géographiques des IDE montre qu'il s'agit d'une stratégie diplomatique basée sur la diversification géographique des IDE (voir graphique).

- La mise en place d'un comité de suivi des accords et des conventions signées dans le cadre de :

- tournées royales en Afrique ;

- développement d'une banque de projets sur l'Afrique ;

- Lobbying et contribution à l'amélioration du cadre juridique et fiscal (conventions de non double imposition, protection de l'investissement…) ;

- Contribution aux actions menées dans le cadre de l'adhésion du Maroc à la CEDEAO (mission de lobbying, participation aux événements clés organisés dans les pays cibles, rencontres avec les influenceurs…).[1]

Nous nous intéressons aux impacts de la diplomatie économique, d'une part sur la promotion des investissements directs à l'étranger, dans son rôle en tant que pays d'origine, et en matière d'attractivité des IDE en tant que pays d'accueil, l'attractivité et d'autre part sur le positionnement des entreprises marocaines dans la chaine de valeur mondiale.

Le bilan de la diplomatie sur la promotion des Champion nationaux

Le terme de champions nationaux développé à notre connaissance pour la première fois en 1991 par Robert Reich dans son ouvrage « the work of nation » et qui est traduit en langue française sous l'intitulé « l'économie mondialisée »[2]. **Dans c**et ouvrage l'auteur qualifie de champions nationaux les grandes entreprises américaines portant le drapeau des Etats Unis. Au Maroc, nombreux sont les grandes firmes marocaines que l'on peut qualifier de champions nationaux (OCP, ONCF, ONE, RAM, ONE, BMCE, BCP, AWB, IAM).

A- Cas de l'Afrique

La dynamique de la diplomatie marocaine en Afrique en faveur de champions nationaux a été matérialisée par des accords et des conventions résumés dans le tableau suivants :

[1] M. Harakat, le Maroc en quête d'une doctrine et d'une identité de diplomatie économique : paradigme et enjeux : REMA, N° 40, 2015).
[2] Robert Reich, l'économie mondialisée, édition Dunod, p 1994.

L'Etat nation marocain a développé son diplomatie dans le sens de permettre aux groupes marocains de se positionner dans l'échiquier économique mondiale et de renforcer la promotion de l'offre exportable marocain en garantissant aux entreprises marocaines un meilleur positionnement dans la chaine de valeur mondiale.

La nouvelle diplomatie marocaine est aujourd'hui basée en théorie sur le principe de la bonne gouvernance et l'approche participative matérialisée par la place de l'entreprise dans tous les actes diplomatiques entrepris par les décideurs diplomatiques.

Il s'agit des manœuvres effectuées par la CGEM (confédération générale des entreprises marocaines) dans le but d'innover et de renforcer l'avantage concurrentiel diplomatique, et ce à travers la mise en place d'une commission qui joue le rôle d'interface entre les organes de la CGEM et les acteurs publics et privés sur les thématiques suivantes :

- L'organisation et la participation aux événements et rencontres au Maroc et à l'étranger (Forums économiques, Conférences-débats, Commissions mixtes, Délégations étrangères, rencontres institutionnelles…) ;
- La liaison avec les partenaires externes (Ambassades, Ministères, Chambres de commerce, Organisations d'employeurs…) ;
- La mise en relation des entreprises marocaines avec leurs homologues étrangers à travers un service dédié ;

(12) Amine Dafir : Le Maroc face à la crise internationale : contribution de la diplomatie économique :

https://www.researchgate.net/publication/262876073.

- La veille stratégique en fournissant aux entreprises membres des informations relatives aux axes de développement prioritaires des pays cibles, les opportunités d'affaires et d'investissement, les études sectorielles, les conditions d'accès aux marchés… ;
- La défense des intérêts économiques du pays en faisant des conseils d'affaires et partenaires étrangers des vecteurs de lobbying et en structurant leurs actions par clubs (Afrique, Asie, Mena-Turquie, Europe, Amérique du Nord, BRICS) ;
- Le suivi et le pilotage des instances intervenant dans la coopération sud-sud (groupes d'Impulsion économique, conseils d'affaires, conseils économiques et clubs de chefs d'entreprises…) ;

MERCOSUR), la Suisse et l'Islande (membres de l'Accord européen de libre-échange - AELE) afin d'améliorer l'accès à de nouveaux marchés[1].

A l'inverse la diplomatie chinoise a réussi à infléchir, le géant français Air Bus, qui pour accéder au marché Chinois, a de son côté fait le choix de l'externalisation de production, une condition sine qua non à la signature du très lucratif contrat de 2006. Cette chaîne d'assemblage a été construite sur le modèle de l'usine de Hambourg, dans le nord de l'Allemagne[2].

Le cas du Maroc

A partir de l'an 2000 la diplomatie économique marocaine est passée à un stade qualitativement supérieur prenant aux sérieux les forces centrifuges de l'économie mondiale qui pèsent sur le Maroc et dont les manifestations sont les suivantes :

- Les défis de la mondialisation et de la régionalisation ;
- La fin des accords multifibres ;
- La montée des tensions dans le commerce mondial entre les puissances commerciales classiques et les BRICAS, notamment la Chine ;
- Le blocage des négociations au sein de l'OMC ;
- La montée des crises de toutes natures : géopolitiques, financières, identitaires,

Le terrorismes, le nationalisme….etc ;

- La fin des avantages acquis !
- La fragmentation de la production et la montée des chaines de valeur mondiales.

Dès le départ, notre diplomatie économique a pris l'allure de celle «de diplomatie des contrats». Forme de la diplomatie économique, généralement étatique, visant à garantir aux entreprises publiques ou privées des marchés ou des grands contrats sans passer par des appels d'offres. Sa finalité est l'appui aux entreprises et la défense des produits nationaux. Ses outils sont généralement une intervention direct de chef d'Etat ou un de ses conseillers ou lors d'une visite officielle intégrant des entrepreneurs et chefs d'entreprises (12).

---

[1] Tuch, H.N. (1990), Communicating with the World: US Public Diplomacy Overseas, St Martin's Press, New York, NY.

[2] (Gilboa, 2000). Gilboa, E. (2000), ''Mass communication and diplomacy: a theoretical framework'', Communication Theory, Vol. 10 No. 3, pp. 275-309.

C'est la raison pour laquelle, l'entreprise doit mettre en place une stratégie adéquate pour le rendre durable et rester ainsi compétitive par rapport à ses concurrents.

A- La dynamique de l'avantage concurrentiel diplomatique du pays d'origine

La diplomatie économique étrangère des pays d'origine des FMN rendre divers services à leurs firmes. Elle assiste ces entreprises en leurs fournissant les informations nécessaires et en leurs facilitants les contacts requis par une collaboration du personnel diplomatique se trouvant dans les pays d'implantation considérés.

Ils dépassent parfois ces formes d'assistance pour aller jusqu'à promouvoir l'investissement à l'étranger (les mesures incitatives, licences de fabrication, financement bancaire, gestion des risques, etc.). Ces actions visant à promouvoir les investissements à l'étranger peuvent aller parfois jusqu'à un financement gouvernemental, partiel ou total, de certains investissements et jusqu'à la recherche d'un climat favorable à l'investissement par la conclusion de traités avec des pays d'implantation possibles.

La diplomatie économique étrangère du pays d'origine, peut servir ses firmes à régler des disputes avec des entreprises étrangères ou avec des Etats étrangers, et ce soit par la voie diplomatique ou par la force.

Par exemple dans le domaine du commerce international, l'Etat d'Amérique –via le congrès- a réussi à imposer une diplomatie qui va à l'encontre de l'esprit du GATT. En effet, les Etats Unis ont mis en place un arsenal juridique qui permet de protéger les entreprises exportatrices américaines contre toutes les concurrences étrangères. Parmi les mesures prises à cet égard, on note le Trade Act de 1974 et l'Omnibus Trade and Competitiveness Trade de 1988.

Mais c'est 301 qui donne aux représentants des Etat- Unis pour le commerce international le pouvoir de prendre toutes les mesures possibles et appropriées pour mettre fin aux barrières commerciales qui gênent les exportations américaines. La section 301 a été renforcée par *la super 301* qui a pour but de combattre les pratiques génériques ou systémiques qui restreignent l'accès des produits américains dans un pays.

De même, la Chine a investi une diplomatie publique visant à protéger les intérêts des FMN chinoises. Par exemple, À travers les ALE, la Chine veut protéger ces exportations et promouvoir les investissements directs étrangers (IDE). Dans ce sens elle à signé des contrats avec de grands centres commerciaux régionaux tels que Singapour, le Chili (État associé du

Impact variable	Indicators (changes produced in the subjects)	Goal
Familiarity with corporation as a way toward familiarity with the country	The company and its operations as the symbol of the country and its values	Obtain a license to operate Reduce the risk of misunderstandings Obtain an endorsement of the corporation by governments and citizens
Acceptance of the corporation	Recognize a fundamental similarity between one's society values and the corporate values Accept the corporation as a valid interlocutor on local (national) affairs	
Engagement with the corporation	Develop attractiveness of the corporation as a place to work, a business partner, and a conscious community member	

Corporate Diplomacy Variables, Indicators, and Goals

Source: Enric Ordeix Universitat Ramon Llull, « See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/247750871 From Public Diplomacy to Corporate Diplomacy: Increasing Corporation's Legitimacy and Influence

II) L'avantage concurrentiel de la diplomatie publique du pays d'origine ou d'accueil des FMN

Nous empruntons à M. Porter la notion d'avantage concurrentiel pour l'appliquer à la diplomatie économique. Ainsi un avantage concurrentiel diplomatique est « Un ***avantage concurrentiel diplomatique*** représente les offres proposées par un Etat ou une entreprise qui la différencie de ses concurrents et lui procure un avantage par rapport à eux »

La position dominante de l'Etat dans le champ diplomatique lui confère un avantage concurrentiel en terme d'opportunités qu'il peut saisir (marchés étrangers, attractivité des IDE, promotion de tourisme…etc.). Un avantage concurrentiel apparaît chaque fois qu'un Etat maîtrise mieux que ses concurrents des compétences et les facteurs succès dans le secteur diplomatique concerné.

De point de vue de l'entreprise, pour acquérir un avantage concurrentiel diplomatique sur ses concurrents, une entreprise devra donc s'efforcer :

- De mieux négocier avec le pays hôte ses objectifs, ses intérêts et les intérêts du pays d'accueil ;

- Faire un diagnostic des avantages et des menaces de l'environnement concurrentiel diplomatique : à savoir les forces et les faiblesses du pouvoir diplomatique des concurrents (c'est à dire les autres firmes étrangères).

B) la diplomatie privée ou corporate diplomacy

La diplomatie publique et privée peuvent être menées en parallèle et que l'une devrait épauler l'autre : telle est la thèse que nous soutenons dans ce papier. En effet, les gouvernements peuvent utiliser les entreprises pour soutenir leurs points de vue et les aider à promouvoir leur diplomatie étrangère, en intégrant ces entreprises dans le dynamisme de leur avantage diplomatique.

La diplomatie privée ou la diplomatie des entreprises ou corporate diplomacy est la capacité que certaines grandes sociétés (champions nationaux, ou firmes multinationales) à développer ou élaborer leurs stratégies, ou propres programmes dans un territoire autre que celui de la maison mère en usant des outils de communication ou de négociation faisant preuve d'un effet d'expérience ou d'apprentissage qui est de nature à convaincre son partenaire (Etat ou Entreprise) à jouer le jeu, un jeu généralement positif.

Dans plusieurs situations, le secteur privé est un acteur central du rapprochement diplomatique entre pays, c'est la cas de la Turquie et de Maroc dans leur diplomatie africaine. En Turquie, les firmes turques exercent de plus en plus d'influence dans le processus de prise de décisions et préparent toutes les visites du président et du ministre du commerce extérieur turque.

Donc la diplomatie économique est un système qui tire sa dynamique d'un triangle relationnel.

LA DIPLOMATIE ECONOMIQUE SOUS LA FORME D'UN NOUVEAU TRIANGLE RELATIONNEL

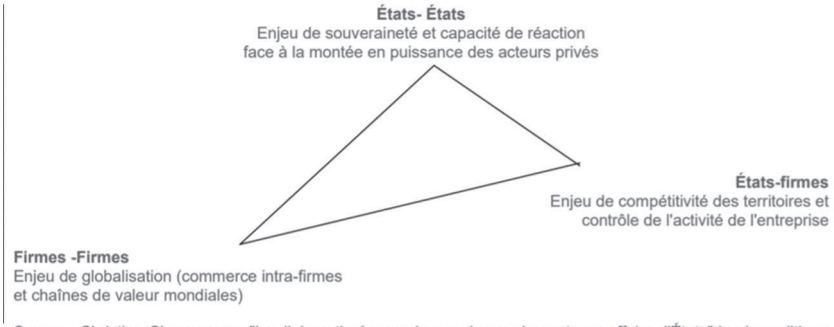

Source : Christian Chavagneux, "La diplomatie économique : plus seulement une affaire d'États" in : La politique étrangère aujourd'hui, *Pouvoirs*, n° 88, janvier 1999, pp. 37-38.

La diplomatie économique est généralement appréhendée à travers un ensemble d'indicateurs comme le montre le tableau ci-dessous

A) diplomatie publique

Selon une définition standard, la diplomatie publique fait référence à «un processus gouvernemental de communication avec des publics étrangers dans le but de faire comprendre les idées et les idéaux de sa nation, ses institutions et sa culture, ainsi que ses objectifs et ses politiques actuelles»[1].

Le type de diplomatie ouverte contraste avec la diplomatie traditionnelle qui est généralement à l'abri des regards du public et se caractérise par des négociations en coulisse menées par des représentants du gouvernement[2] **.**

La diplomatie publique joue le rôle d'un catalyseur et de provocateur. Elle lui appartient d'encourager –voire de pousser – les entreprises à viser les marchés étrangers et les aider à renforcer leurs performances concurrentielles.

Pour être efficace, la diplomatie publique doit être considérée comme une voie à double sens. Il s'agit non seulement de définir le ou les messages qu'un pays souhaite présenter à l'étranger, mais aussi d'analyser et de comprendre la façon dont le message est interprété par des sociétés diverses et de développer des outils d'écoute et de conversation ainsi que des outils de persuasion.

Il importe de préciser que la diplomatie publique consiste à convaincre de l'attractivité territoriale du pays et de ses atouts touristiques et sa stabilité politique et macroéconomique. De ce fait, elle est basée fondamentalement sur l'écoute, la compréhension et le dialogue dans le processus de construction de la diplomatie publique.

Table 1. Public Diplomacy Variables, Indicators, and Goals

Impact variable	Indicators (changes produced in the subjects)	Goal
Familiarity with the country	Think about the country Update images about the country Turn around unfavorable opinions	
Appreciation of the country	Create positive perceptions Develop a shared perception of important global issues	
Engagment with the country	Strengthen ties in diverse domains such as education reform or scientific cooperation Develop attractiveness of the country as a destination for tourism, work or learning Make people buy the country's products Get people to understand and subscribe the country's values	Getting foreign companies to invest in one's country Getting foreign publics to back one's positions Getting foreign politicians to turn to one's country as a favored partner

Source: Adapted from Leonard, Stead, and Smewing (2002, p. 9).

[1] Saner, R., Yiu, L., & Søndergaard, M. (2000). Business diplomacy management: A core competency for global companies. The Academy of Management Executive (1993-2005), 80-92.

[2] London, M. (1999). Principled leadership and Business Diplomacy A practical, values-based direction for management development. Journal of Management Development, 18(2), 170-192.

les gouvernements, les partis politiques, les médias et d'autres représentants de la société civile) et externes…. »[1].

The difference between *Economic Diplomacy* and *Commercial Diplomacy* can best be illustrated in Figure 1:

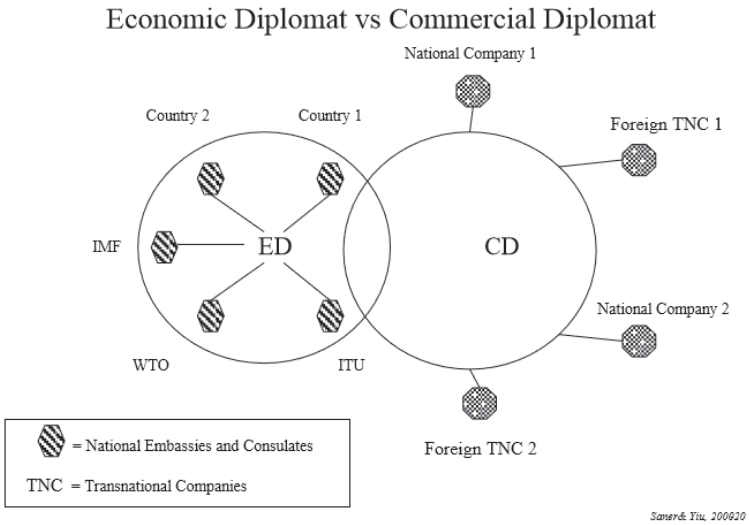

La diplomatie des affaires est une méthode de coopération efficace avec les gens. Elle utilise le tact et la compréhension pour créer des relations et renforcer la confiance: La diplomatie des affaires est primordiale lorsqu'il y a des désaccords, des conflits interpersonnels et de nombreux enjeux.

La diplomatie des entreprises, en tant que processus, peut également contribuer à la reconnaissance des entreprises en tant que représentants de la société. Ainsi, leur capacité à intégrer des questions inscrites à l'ordre du jour institutionnel de sujets choisis comme sujets de considération par les décideurs est améliorée. À la fin, en participant plus largement au processus de décision et en recourant à un large éventail de stratégies (création de fondations ou de partenariats public-privé, par exemple) pour assumer certaines des fonctions traditionnelles de l'État, les sociétés engagées dans la diplomatie des entreprises ajoutent activement de nouveaux rôles au rôle traditionnel des sociétés.

[1] Berridge, G. R. – James, A. (2001): A dictionary of diplomacy. Palgrave, New York, ISBN 10033376496X, DOI: http://dx.doi.org/10.1057/9781403900807;

A) La diplomatie économique : le mot et la chose.

Pour Saner et Yiu, la diplomatie économique désigne « L'activité des missions diplomatiques visant à *promouvoir le secteur commercial et financier* de l'État d'origine en vue de soutenir son développement économique»[1]**.** Dans le second sens, le terme diplomatie économique est généralement associé à l'utilisation *d'instruments économiques* pour la réalisation de tout intérêt (c'est-à-dire non seulement économique, mais aussi de sécurité) d'un État dans les relations économiques internationales. En ce sens, la diplomatie économique pourrait revêtir un caractère coercitif (dont l'essentiel est d'utiliser la coercition) dans le but d'obtenir des concessions «diplomatiques» de la contrepartie et l'affirmation de ses propres intérêts en matière de politique étrangère.

Ce concept de diplomatie économique est évident dans une définition de Berridge et James, selon laquelle le terme diplomatie économique est une expression de "l'utilisation des ressources économiques"[2] **(3)** d'un État sous la forme de "récompenses et ainsi que par Hubinger , selon laquelle le terme diplomatie économique (outre son sens premier) désigne également la "pratique de la coercition économique le dans le but d'obtenir un certain effet politique ou économique »[3]**.**

Certains auteurs préfèrent distinguer la diplomatie économique de la diplomatie commerciale. En effet, pour Saner et al. (2000), «La gestion de la diplomatie commerciale consiste à influencer les acteurs économiques et sociaux pour créer et saisir de nouvelles opportunités d'affaires; travailler avec des instances internationales de réglementation dont les décisions affectent le commerce international; prévenir les conflits potentiels avec les parties prenantes et minimiser les risques politiques; et utiliser de multiples forums internationaux et canaux médiatiques pour protéger l'image et la réputation de l'entreprise »[4]**.**

Plus tard, Saner et Yiu ont évoqué le concept de diplomatie des affaires: «La diplomatie des affaires concerne la gestion des interfaces entre la société mondiale et ses multiples homologues non commerciaux (telles que les ONG,

---

[1] Saner, R. – Yiu, L. (2003): International economic diplomacy: mutations in post-modern times. Discussion Papers in Diplomacy, 84, pp. 1–41. http://www.clingendael.nl/sites/default/files/20030100_cli_paper_dip_issue84.pdf

[2] Berridge, G. R. – James, A. (2001): A dictionary of diplomacy. Palgrave, New York, ISBN 10033376496X, DOI: http://dx.doi.org/10.1057/9781403900807;

[3] Saner, R., Yiu, L., & Søndergaard, M. (2000). Business diplomacy management: A core competency for global companies. The Academy of Management Executive (1993-2005), 80-92.

[4] Saner, R., & Yiu, L. (2005). Swiss Executives as Business Diplomats in the New Europe: Evidence from Swiss Pharmaceutical and Agro-Industrial Global Companies. Organizational Dynamics, 34(3), 298-312

(Organisation mondiale du commerce) et ce dans le but de favoriser leurs positionnements dans les chaines de valeur mondiales ou bien détourner les négociations multilatérales dans le but de favoriser leurs intérêts mutuels. Cependant, dans une économie globalisée, la thèse de la fin du champion national chèr Robert Reich[1], n'est que relativement soutenable dans le sens où les FMN dépendent de leur pays en matière de soutien diplomatique.

L'objet de ce papier et d'examiner le devenir de la diplomatie des Etats et celui des FMN dans leur relation dialectique dans un monde globalisé, en l'étayant par le cas marocain. S'agit-il d'un jeu coopératif ou d'un jeu à somme nul ?, tout dépend bien entendu des rapports de forces ainsi que des secteurs concernés. De point de vue méthodologique, il s'agit d'examiner la relation du point de vue de la firme dans sa relation avec son pays d'origine et dans sa relation avec le pays d'accueil.

I) Contexte général : attractivité des investissements et positionnement dans les chaines de valeur mondiales une priorité.

Les nations d'aujourd'hui cherchent par tous les moyens à séduire le capital étranger dans le but de promouvoir son attractivité en matière d'investissement directs étrangers, c'est une course infernale que mènent les Etats à améliorer leurs climats d'affaires et à perfectionner leurs outils diplomatiques qui sont de natures à promouvoir la formation du capital sur le sol domestique.

Un positionnement optimal dans les chaines de valeur mondiales, contribue au développement des pays et à l'amélioration des revenus des pauvres. Ce positionnement ne pourrait s'effectuer que via une synergie diplomatique entre le secteur public et le secteur privé.

Les entreprises privées effectuent des efforts diplomatiques en vie de garantir un avantage concurrentiel durable dans les chaines de valeur mondiales et s'implanter dans les pays d'accueil. Le soutien de l'Etat nation d'origine est parfois nécessaire en tant que diplomatie concomitante.

I) Diplomatie publique et diplomatie privée : deux composante de la diplomatie économique.

Généralement, lorsqu'on cherche à définir la diplomatie économique on perd de vue que celle-ci est un tout dialectique formé de la diplomatie publique et privée c'est-à-dire, celle de l'entreprise (ou *corporte diplomacy)* qu'elle soit de petite ou de grande taille (PME, ou FMN) généralement opérant à l'international.

[1] R. Reich, l'économie mondialisée, édition Dunod, 1995.

La dialectique FMN/Etat Nation : quelle diplomatie dans un monde globalisé

B. Dinar*

La mondialisation de l'économie et la montée dans les espaces régionaux sont deux tendances lourdes de l'économie mondiale qui vont sans aucun doute avoir un caractère irréversible malgré la crise actuelle. Le processus en cours est caractérisé également par la faiblesse des Etats Nations et la tyrannie concomitantes des marchés et des capitaux dont les acteurs par excellence sont les Firmes Multinationales. Dès lors les stratégies de localisation des FMN et celles d'attractivité des Etats ainsi que le positionnement dans les chaines de valeur mondiales vont s'annoncer dans un rapport de force qui interroge le devenir de toute la diplomatie économique des Etats et celle des FMN.

La diplomatie économique des entreprises tente de répondre à des besoins nouveaux en combinant plusieurs éléments jusqu'ici disjoints[1]:

- Elle s'inscrit dans le long terme tout en réagissant en temps réel ;
- Elle a trait principalement à des relations hétérogènes (entreprises-États, entreprises-ONG, sociétés-mouvements d'opinion…) ;
- Elle a un rôle préventif dans un monde où les conflits se banalisent.

L'ouverture des marchés et leur mondialisation a eu d'énormes effets sur la manière dont les firmes multinationales sont aujourd'hui organisées. Les multinationales font face à diverses pressions et exigences locales et globales. En effet, à mesure qu'elles s'implantent dans les pays d'accueil, elles sont exposées à différentes lois nationales qui sont de nature soit à promouvoir leurs décisions d'investissement ou bien les freiner et c'est à ce niveau que vont faire jouer leurs stratégies diplomatiques visant à infléchir le pouvoir des Etats.

Inversement, les FMN dans leurs stratégies diplomatiques peuvent compter sur leurs pays d'origine pour prospecter des opportunités d'affaires à l'international.

Par exemple, les stratégies diplomatiques des FMN et des Etats nations d'origine interviennent au niveau des accords multilatéraux au sein de l'OMC

* Professeur Chercheur à l'Université Hassan 1er Settat (Maroc).

1 Francois Pitti, « La diplomatie économique des entreprises », l'Age d'or de la diplomatie, in Editions Choiseul.

- **L**e **M**aroc face aux enjeux de la diplomatie économique.

***

Le comité scientifique a tiré quelques remarques et conclusions de cet événement:

- Nous (Etats, Nations, individus etc) ne sont pas enfermés dans un monde bouleversé;
- La mondialisation accentue la menace de la souveraineté nationale (NAFTA, APEC, ASEAN etc);
- Le soutien du Nord au pays du Sud (S) est un mythe, ce qui nécessite une volonté commune et consolidée du Sud (S);
- Vu l'impact de l'échange inégal entre le Nord et le Sud (S), la diplomatie économique est un instrument de domination des pays puissants (USA, la Chine etc);
- Approfondir l'ordre économique homogène est une nécessité pour les pays du Sud;
- Le Sud (S) est une priorité et non une alternative dans les relations internationales.
- Le Sud (en tant qu'acteur en relations internationales) doit développer sa capacité d'accueil des Investissements Socialement Responsable (ISE).
- L'Afrique peut jouer un rôle primordial dans la sphère de l'investissement. Toutefois, la conditionnalité du Nord peut freiner l'espoir de développement dans le continent africain.

Chougrani Elhoucine & Lagrini Driss

Préface

La diplomatie (***diplomacy***) est à la fois un art et une science qui adopte des stratégies, et mobilise des ressources en vue de répondre aux changements internationaux. Dans sa globalité, la diplomatie a connu des évolutions au fil de l'eau. Au tout début, elle était au service de promouvoir les relations commerciales "traditionnelles" inter-étatiques. La diplomatie semble, depuis déjà quelque temps, fascinée par la gestion des conflits, l'attraction de l'investissement, et la consolidation de la paix et la sécurité internationales.

La mondialisation a contribué à assoir une concurrence sans merci au sein des marchés mondiaux et tendait vers une économie qui ne croit qu'à la religion du profit. La dynamique qui en résulte a été à la source de difficultés majeures pour les différents acteurs.

Les contradictions Nord- Sud (S), due au conflit d'intérêt entre Etats et multinationales a obligé, bon an mal an, les pays en voie de développement à la condition d'un soumis, et cela a produit un *Gap* économique.

Malgré la concurrence acharnée, les pays émergents ont réalisé un certain degré de développement. Le "Reste du Monde", par contre, n'a pas profité des opportunités de la mondialisation du business. Certes, cette situation conflictuelle a engendré une "nécessité" de surveiller tout ce qui se passe dans la sphère économique par le Nord.

Face à la logique de domination et d'influence, Le Sud (S) dénonce la tutelle des grandes puissances, et exprime son refus des zones de libre-échange et de la libéralisation des marchés, etc.

En vue de contribuer à la réflexion sur les interactions entre diplomatie économique et climat d'investissement. Cet ouvrage vise à développer les axes suivants :

- **L**a diplomatie économique: acteurs et actions.
- **L**a diplomatie économique: promouvoir l'investissement ou asseoir la domination?
- **L**'investissement et la conflictualité entre le Nord et le Sud (S);
- **L**'investissement et la gestion des conflits;
- **L**'investissement dans le cadre de la coopération Sud- Sud;
- **L'A**frique et la conflictualité au niveau international;

La diplomatie économique et le climat d'investissement

Ouvrage collectif

Coordination et encadrement
Pr. Driss Lagrini
Pr. Elhoucine Chougrani

Hanns Seidel Stiftung

Première Edition 2019

Titre	:	La diplomatie économique et le climat d'investissement Ouvrage collectif
Coordination et encadrement	:	Pr. Driss Lagrini & Pr. Elhoucine Chougrani
Première Edition	:	2019
Dépôt légal	:	2019MO1956
ISBN	:	978-9920-37-465-1

المطبعة والوراقة الوطنية IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات - مراكش
RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAOUDIAT MARRAKECH
TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23
iwatanya@gmail.com www.elwatanya.ma

Cet Ouvrage Est Publié avec le soutien du Fondation Hannes Seidel

Note: Les articles Publiés dans cet Ouvrage n'engagent que la responsabilité de leurs Auteurs

La diplomatie économique et le climat d'investissement

La diplomatie économique et climat d'investissement

Ouvrage Collectif

Hanns Seidel Stiftung

Coordination et encadrement

Pr. Driss LAGRINI

Pr. Elhoucine CHOUGRANI

Première Edition 2019